المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

الاتجاهات الحديثة فى

المكتبات والمعلومات

كتاب دوري محكم يصدر مؤقتا مرتين في السنة

obeikandl.com

الناشر
أ. أحمد أمين

رئيس التحرير
أ.د. أسامة السيد محمود

الهيئة الاستشارية

أ.د. أبو بكر الهوش	ليبيا
أ.د. أحمد بدر	مصر
د. أحمد الكسيبي	تونس
د. بهجة بومعرافي	الإمارات
د. حسين الأنصاري	الكويت
أ.د. شريف شاهين	مصر
د. موسى المفرجي	سلطنة عمان
د. نزهة إبن الخياط	المغرب
أ.د. هشام بن عبد الله العباس	المملكة العربية السعودية

حقوق النشر

المجلد السادس عشر – العدد السادس والثلاثون ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨.٢٨٥.٠٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير – الدقي – الجيزة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ – ٣٣٣٦٢٣٤١ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا الكتاب بأي طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من الناشر

obeikandl.com

الاتجاهات الحديثة فى

المكتبـات والمعلومـات

كتاب دوري محكم يصدر مؤقتا مرتين في السنة

المجلد السادس عشر | العدد السادس والثلاثون | يوليو ٢٠١١

الافتتاحية :

رئيس التحرير ٥

البحوث والدراسات العامة :

- التعليم الجامعي في ظل إدارة المعرفة أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية : أنموذجًا — أ.د. هشام بن عبد الله العباس ١١
- مبادرات الحكومات الإلكترونية العربية ودورها فى تطوير العمل الإداري الحكومي — أ.د. محمد جلال سيد عندور ٢٣
- إفادة طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة من المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال اتحاد مكتبات الجامعات المصرية — د. فايقة حسن ٧٥
- مدى إستثمار المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية لشبكة الإنترنت في تقديم الخدمات المعلوماتية دراسة مقارنة — د. منصور بن عبد الله الزامل ٩٧
- الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات دراسة مسحية مقارنة مع التوجهات البحثية العالمية — د. عماد عيسى صالح ١١٩
- الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق دراسة تطبيقية على الأرشيفات الوطنية في مصر – السعودية — د. السيد الصاوي ١٥٥
- المكتبات العامة ودورها في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة — د. حنان فرج ١٧٩

obeikandl.com

- اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفر الشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية — د. محمد عبد الرحمن السعدني — ٢٢٧
- تحليل الاتجاهات القرائية لمكتبات مبارك العامة دراسة حالة على مكتبات الكبار — أ. أحمد آمان — ٢٥١

ملف العدد : الثقافة المعلوماتية

- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين في العلوم الاجتماعية — أ.د. أسامة السيد محمود — ٢٧٣
- الثقافة المعلوماتية نحو مؤشرات لقياس القيمة في مجتمع المعلومات — أ.د. هاني محي الدين عطية — ٢٨٧

قضايا للمناقشة

- النشر في عالم جديد — رئيس التحرير — ٣٢١

عروض الرسائل العلمية في المكتبات والمعلومات

- قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات دراسة في الاقتصاديات والإفادة — أ. متولى على محمد — ٣٢٥
- المكتبة الوطنية الرقمية دراسة تخطيطية لمتطلبات إنشائها لخدمة مجتمع المعلومات في ليبيا — د. ظافر عمر سالم المرابط — ٣٣٧

obeikandi.com

الافتتاحيـــة

obeikandl.com

obeikandl.com

الافتتاحية

بقلم : رئيس التحرير

يعبر هذا العدد بوضوح عن واقع مجال المكتبات والمعلومات في العالم العربي، حيث يجمع بين التيارات المختلفة شديدة الخصوبة في الآراء والاتجاهات. فهناك البحوث النظرية التي يمثلها بحث الدكتور هاني عطية، والبحوث التطبيقية التي يمثلها بحوث رئيس التحرير ود. هشام العبد الله والدكتور الغندور والدكتورة فايقة حسن ود. عماد عيسى والدكتور الصاوي والدكتور السعدني والدكتورة حنان فرج، وهناك من هذه البحوث من كانت المملكة العربية السعودية ميدانًا للبحث مثل بحوث الدكتور هشام والدكتور الزامل، ومن كانت ليبيا ميدانًا للبحث مثل عرض رسالة الدكتوراه لظافر المرابط، ومن كانت مصر ميدانًا ثالث مثل باقي البحوث. ثم نلمح تواصل رائع لأجيال وأجيال من الباحثين والمؤلفين بين جيل الرواد والأساتذة، وجيل الباحثين الشباب وجيل الباحثين الناشئين.

أما عن الموضوعات محور هذه البحوث، فنجد تنوعًا كبيرًا ومطلوبًا في نفس الوقت، فالثقافة المعلوماتية هى محور ملف العدد، والإفادة من مرافق المعلومات هى محور ثانى، والتعليم والبحث هى محور ثالث، وحاذت شبكة الإنترنت وما تحمله من مصادر معلومات رقمية على أكثر من بحث يمثل محورًا رابعًا، بل امتد التنوع إلى الجانب الشقيق من دراسات المكتبات والمعلومات وهو جانب الأرشيف الوثائقي في أحد البحوث ليمثل محورًا خامسًا، وهناك بحث يتطرق إلى خدمات المعلومات لذوي الاحتياجات الخاصة ليمثل محورًا سادسًا، ليكون هذا العدد هو مرأة عاكسة حقيقية لكل الآراء والاتجاهات والأجيال والاهتمامات الموضوعية.

ويعود إلينا في هذا العدد باب قضايا للمناقشة – الذي لم يرسل لنا أي من القراء الأعزاء أي من القضايا حتى الآن – ليناقش تأثير تكنولوجيا الطباعة والنشر والاتصالات على هذا المجال المرتبط جذريًا بهذه التكنولوجيات، ثم يتساءل عن ما يمكن أن يسببه التحول الرقمي للمعرفة واتاحتها على صناعة وتجارة النشر، ويدعو إلى الاهتمام بدراسة أبعاد هذا التأثير على المستويات الأكاديمية، وعلى مستوى الندوات واللقاءات والمؤتمرات المتخصصة وأيضًا الثقافية العامة.

وأخيرًا، نظرًا لشدة رغبة الزملاء من المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم في نشر المقالات في المجلة، فقد أدى ذلك إلى امتداد قائمة انتظار البحوث المقبولة للنشر إلى أكثر من عدد قادم، لهذا، فقد قررت هيئة التحرير – للعمل على نشر

أكبر عدد من البحوث في العـــدد الواحـــد – أن يقتصر قبول ونشر البحوث على تلـــك الـــتى لا يتجاوز عدد صفحاتها ٤٠ صفحة كحد أقـــصى، وسوف نبدأ في تطبيق وتفعيل ذلك مـــن العـــدد القادم وهو عدد يناير ٢٠١٢ إن شاء الله.

إلى لقاء قادم بنسيج حي متجدد دائمًا مـــن المحبة والرغبة والمعرفة يجمعنا مع القارئ العزيز في أعداد قادمة.

أ.د. أسامة السيد محمود علي

رئيس التحرير

obeikandl.com

البحوث والدراسات العامة

obeikandl.com

obeikandl.com

التعليم الجامعي في ظل إدارة المعرفة
أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية : أنموذجًا

أ.د. هشام بن عبد الله العباس
جامعة الملك عبد العزيز – جدة – السعودية

الملخص:

يشكل العنصر البشري الغاية والوسيلة في عملية التنمية، مما يتطلب من المؤسسات التعليمية العمل على تطوير أدائها بشكل مستمر، وتحقيق التنسيق والتكامل المطلوب بين مناهجها وبرامجها ومتطلبات سوق العمل، كما أن عليها إيجاد ترابط وثيق ومستمر مع احتياجات البلاد التنموية المتجددة، كما أن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والتعليم يتطلب من مؤسسات التعليم تعديل برامجها تجاوباً مع المتطلبات الاقتصادية، فبتحول الاقتصاد إلى اقتصاد يقوم على المعلومات، زاد الطلب على المتخصصين في علوم الحاسب وعلوم المعلومات، ولكن بعد أن تحول الاقتصاد إلى اقتصاد يقوم على المعرفة، أصبح من الضروري أن تقوم الجامعات بتعديل برامجها تجاوباً مع هذا الاتجاه.

لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى اهتمام الأقسام العلمية بالجامعات السعودية وبالأخص بعض أقسام المكتبات والمعلومات بمجالات إدارة المعرفة ودعائم اقتصاد المعرفة، وذلك تحليل مقررات مرحلة البكالوريوس في أقسام المكتبات و المعلومات بالجامعات السعودية للتعرف على مدي تبني تلك الأقسام لمفهوم إدارة المعرفة.

المقدمة:

إننا نعيش اليوم في عصر قد تعاظمت فيه صناعة المعلومات التي أصبحت الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الحديثة التي تتعاظم فيها مكانة الأنشطة المعرفية لتصبح أكثر تأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي.

فالمعرفة أثبتت أنها تشكل مورداً اقتصادياً، يفوق في أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية، وهو ما أكده لنا التقدم في اليابان التي لا تملك المواد الاقتصادية، لكن اقتصاد المعرفة هو الذي منحها القوة والتقدم .

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ١١ –٢٢ .

لقد أصبحت المعرفة أهم مظاهر القوة، لأنها الأسلوب الأمثل في اللحاق بركب التقدم العلمي، وهذا ما يدعو إلى مزيد من الإنفاق لتعزيز المعرفة ونشرها، وبشكل خاص في مجال التعليم، والبحث العلمي وبراءات الاختراع، وحماية المتفوقين، واستراتيجيات بناء القدرات البشرية، وإعداد الباحثين، والخبراء، وتشجيع الابتكار .

لقد أصبحنا في عصر تحولت فيه مصادر الثروة من الأشياء إلى الأفكار، ومن الموجودات إلى الخبرة والابتكار. إن الاعتماد المتزايد على قوة العمل المؤهلة والمتخصصة في مختلف ميادين الحياة، هو الذي يميز اقتصاد المعرفة، لهذا تحول التنظيم الاقتصادي من الاهتمام بإنتاج السلع إلى التركيز على إنتاج الخدمات، وهذا ما نلمسه في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان.

واليوم نجد جامعة هارفارد لا تعطي الشهادات والخبرات أولوية في التوظيف، بل تركز على القدرة على العلم والابتكار، وحسن الاختيار الواعي لأنظمة التعليم والثقافة والإعلام فلا مجال للتقوقع والانعزال عن الحضارة والمتغيرات والتطور.

لذلك تحاول هذه الورقة تحليل مقررات مرحلة البكالوريوس في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية للتعرف على مدي تبني تلك الأقسام لمفهوم إدارة المعرفة.

إدارة المعرفة : الأهمية والدور:

إن البقاء في عالم متغير لا يمكن أن يتحقق ما لم تمتلك المنظمة الميزة التنافسية التي تمكنها من البقاء. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن المعرفة هي العامل الأساسي في تحقيق هذه الميزة التنافسية .

إذ يري Kothuri أن المعرفة ميزة تنافسية للمنظمة المعاصرة، إذ أنها مورد تصعب محاكاته وتقليده، ويمكن مالكه من إنتاج سلعة فريدة تتمتع بالحماية[١]. ويؤكد كل من Pan و Scarbrough[٢] على أن المعرفة هي أكثر الموارد أهمية لأنها تسهم في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة.

كما أصبح هناك إدراك متنام بأن مجتمع المعلومات أخذ يتحول تدريجياً نحو مجتمع المعرفة، حتى أصبحت المعرفة هي العنصر الأساسي الذي يميز المنظمة الناجحة عن غيرها من المنظمات. وأدركت المنظمات أيضاً أن هذا التميز يستند إلى مبادرات إدارية مثل المنظمات التعلم وإدارة الجودة الشاملة (TQM) وإعادة هيكلة عمليات الأعمال Reengineering وبؤرة الجدارة الرئيسة Core Competency Focus[٣].

إن إدراك أهمية المعرفة، وإدارتها، ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ليس فكرة حديثة، وإن كان الاهتمام بها قد ظهر مؤخراً، إذ بين الفرد مارشال Marshal سنة ١٨٩٠م أن رأس المال يتألف في جزء كبير منه من المعرفة ومن المنظمة، وأن المعرفة هي المحرك Driver الأول للإنتاج(٤).

وفي الآونة الأخيرة أصبح يُنظر إلى المعرفة على أنها حجر الأساس بالنسبة إلى جميع المشروعات، إذ أنها "العامل الذي يولد الرؤى، والمكوّن الذي يقود تفكير الناس، والقدرة التي تقود إلى السلوك القائم على العقلانية .. كما

أن المعرفة هي العامل الذي يخلق قيمـــــة المنظمة"[٥]، [٦].

التعليم في ظل إدارة واقتصاد المعرفة

إن إعداد الإنسان الذي يمثل القوة الرئيسة في التنمية الاقتصادية، من خلال البرامج التعليمية، كان مطلباً لمراحل اقتصاد الآلة، و اقتصاد المعلومة، و اقتصاد المعرفة، غير أن اقتصاد المعرفة يختلف عنها جميعا من حيث الأهمية التي يعطيها للإنسان، فالإنسان في ظل اقتصاد المعرفة ينظر إليه على أنه عنصر أساس في تنامي العوائد الاقتصادية. وتُعد الحاجة إلى خيال الإنسان وابتكاره وخبرته السبب الرئيس لزيادة أهمية قيمة الإنسان في ظل اقتصاد المعرفة[٧]. والحاجة إلى إدارة المعرفة[٨].

هذا إلى جانب، أن التحول من اقتصاد المعلومة إلى اقتصاد المعرفة، لم يقتصر تأثيره على زيادة قيمة الإنسان وأهميته، وإنما أثر أيضاً على قيمة المعارف والعلوم، فعلم النفس وعلم الاجتماع، والفلسفة، وعلم الإدارة وعلم التاريخ وعلم القانون وعلوم اللغة، التي كانت تُعد ذات قيمة أقل من علوم الحاسب وعلم المعلومات، أصبحت في ظل اقتصاد المعرفة ذات قيمة اقتصادية[٩] غير أن هذه النظرة إلى العلوم لم تأخذ بها معظم جامعات العالم، فالعلوم النظرية مازال يُنظر إليها باحتقار، ومازالت علوم الحاسب الآلي، وعلم المعلومات متمركزة حول اقتصاد المعلومات

وتشكل إدارة المعرفة تحولاً من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة، فإدارة المعلومات كانت تعتبر النظم التكنولوجية أهم عناصر الإنتاج في المؤسسات، بينما إدارة المعرفة تعد العنصر البشري أهم العناصر التي تتعامل مع المعلومات والتكنولوجيا[١٠] على هذا الأساس فإدارة المعرفة تمثل جميع العمليات التي تتعامل مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وتربطها بالقدرات الإبداعية للإنسان ويختلف تعريف المعرفة من حقل علمي إلى آخر، فعند المتخصصين في علوم الحاسب وعلم المعلومات ينظر إلى إدارة المعرفة على أنها بناء أنظمة لإدارة المعلومات، أما عند علماء الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، والإدارة وإدارة الأعمال، فينظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة لسلوك الفرد ومهاراته[١١].

لذلك كان من الضروري تجاوب المكتبات ومراكز المعلومات وبرامج التعليم مع ظاهرة اقتصاد المعرفة وجميع الظواهر ذات العلاقة باقتصاد المعرفة مثل إدارة المعرفة والتجارة الإلكترونية، فالمكتبات والمعلومات تعد من صميم تخصص إدارة المعرفة[١٢]، وذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فأكد على أن التخصصات التي ينبغي أن تتجاوب مع إدارة المعرفة كثيرة منها علوم الحاسب وعلم المعلومات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وإدارة الأعمال، والإدارة العامة، والفلسفة[١٣] وأضاف آخرون علم الاقتصاد، وعلم المحاسبة، وعلم السياسة، وعلم الطب، وعلم التسويق[١٤] وثورة المعلومات التي هي في الحقيقة ثورة المعرفة لا تعتمد فقط على علوم الحاسب والبرمجيات وإنما هي ثمرة لخبرات الإنسان في مجال تطبيق المعرفة على مر العصور[١٥].

ولدخول عصر إدارة المعرفة، فإن Moris قد حدد بعض المعارف المطلوبة لولوج مجتمعاتنا ذلك العصر وهي:استرجاع المعلومات. نظم إدارة

المعلومات والمعارف.مبادئ إدارة المعرفة . تنظيم المعلومات. تصميم قواعد البيانات.الإدارة الإبداعية. قضايا في الحقوق المعلوماتية. تصميم مواقع النشر الإلكترونية(١٦).

لذلك فإن نموذج مورز السابق يوضح إلى أي مدى ينبغي على الجامعات إعطاء اهتمام متوازن للمعلومات الإلكترونية والمعارف لدى الأفراد. فالمعرفة التي لدى الأفراد كما ذكر ثيوبلد وفرزل(١٧) ليست المعلومات الموجودة في قواعد البيانات والتقارير.

اهتمام الجامعات العالمية بإدارة المعرفة

لقد أظهرت العديد من الدراسات قلة اهتمام الجامعات في معظم الدول بإدارة المعرفة، ففي دراسة Chaudhry & Higgins، حول تدريس إدارة المعرفة في الأقسام ذات العلاقة بإدارة المعرفة في دول مثل استراليا، وكندا، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد وجد(١٨) :

١ – أن ٤٠% من كليات المعلومات والنظم و ٣٥% من كليات الأعمال و ١٤% من كليات الحاسب الآلي و ١١% من بقية التخصصات في عينة الدراسة تقدم مادة في إدارة المعرفة.

٢ – أن معظم الجامعات تقدم مادة إدارة المعرفة في مرحلة الدراسات العليا .

٣ – أن المواد المقدمة في إدارة المعرفة تتناول عدة جوانب منها أسس إدارة المعرفة، تكنولوجيا إدارة المعرفة، عمليات إدارة المعرفة، تطبيق إدارة المعرفة، واستراتيجيات إدارة المعرفة .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تضمين جميع الأقسام ذات العلاقة بإدارة المعرفة برامجها لمادة في إدارة المعرفة.

وحول الإطار المعرفي لإدارة المعرفة أجري عدد من الدراسات ففريزل وزملاؤه Frizzel & others أجروا دراسة عن المدخل الذي يمكن أن تتبناه الجامعة لنشر مفاهيم إدارة المعرفة، وقد كان من نتائج الدراسة وضع أسس لبرنامج تعليم إدارة المعرفة في الجامعات(١٩) :

١ – أن العناصر الأساسية لإدارة المعرفة هي :

- نماذج إنتاج المعرفة.
- تاريخ نظرية المعرفة ومفاهيمها.
- نماذج إدارة العمليات المعرفية في المنظمات.
- القضايا الاستراتيجية في إدارة المعرفة.
- نموذج تكنولوجيا وبرامج إدارة المعرفة.
- نماذج تصنيف وتبويب المعرفة.
- نماذج تقويم إدارة المعرفة.
- القضايا الدولية في إدارة المعرفة.

٢ – إن المداخل العامة لإدارة المعرفة هي مدخل الممارسات في القطاع الصناعي، مدخل تاريخ نظرية المعرفة ومفاهيمها، مدخل إدارة الموارد البشرية، ومدخل تكنولوجيا المعرفة .

٣ – أن تطوير أي برامج أو مواد يتطلب ربط المداخل والعناصر ببعضها (Interdiseiplanary).

ويرى مورز (Morris) أنه ينبغي تصميم برامج الدراسات العليا في ضوء التحول نحو إدارة المعرفة واحتياجات السوق، حيث وجد أن(٢٠):

١ - الوظائف المطلوبة في مجال إدارة المعرفة وظائف قيادية تشمل موجه لإدارة المعرفة، مدير المعرفة، مدير تنفيذي لإدارة المعرفة، محلل للمعرفة، مهندس معرفة، منسق للمعرفة.

٢ - المؤهل المطلوب درجة البكالوريوس .

٣ - مجال التخصصات المرغوبة هي : إدارة المعرفة، إدارة العمليات، إدارة التغيير، إدارة المكتبات، قواعد البيانات، والإنترنت .

٤ - المهارات العامة المطلوبة تشمل كل أو بعض مهارات التحليل، مهارة العلاقات الإنسانية، إدارة المشروعات، إدارة التغيير، مهارات الاتصال، مهارة القيادة لفريق العمل.

٥ - المهارات الخاصة المطلوبة هي إدارة المعرفة، تصميم أدوات المعرفة، التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

وقد اقترح برنامجاً لمرحلة الماجستير في مجال إدارة المعلومات والمعرفة يكون شاملاً ولا يقتصر على :

- تصميم مواقع الإنترنت.
- استرجاع المعلومات.
- إدارة نظم المعلومات ونظم المعرفة.
- مبادئ إدارة المعرفة.
- تصميم قواعد البيانات.
- القضايا القانونية والمهنية لإدارة المعلومات.
- إدارة الإبداع.
- المهارات الفنية والإنسانية للمدير.

وعلى الرغم من أن إدارة المعرفة كفرع معرفي جديد، وثيق الصلة بعلوم الحاسب وعلم المعلومات والمكتبات، فقد بدأت تدريسه بعض الجامعات العالمية تحت هذين الفرعين من المعرفة[٢١]، وأما وضع هذا الحقل الجديد من المعارف بالنسبة للجامعات العربية والسعودية بخاصة مازال غير واضح، مع العلم أن الجامعات السعودية تمتلك بنية أساسية معرفية قوية لتأهيل العنصر البشري للعمل في ظل اقتصاد المعرفة بكل جدارة، غير أن هذه البنية الممثلة في التخصصات في علوم الحاسب ونظم المعلومات وإدارة المكتبات وعلوم الإدارة قد تحتاج إلى شيء من إعادة التصميم لتواكب التحول من إدارة المعلومات إلي إدارة المعرفة.وعلى كل حال فقد أوضحت الدراسة التي أعدها هشام بن عبد الله العباس عن مدي مواءمة التعليم في جامعة الملك عبد العزيز مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة، بأن الأقسام ذات الصلة هي ثلاثة أقسام: علوم الحاسب، وهندسة الحاسب والهندسة الإلكترونية، والمكتبات والمعلومات[٢٢].

قطاع المعلومات فى المملكة العربية السعودية :

إن التاريخ الثقافي العريق للمملكة العربية السعودية، ومركزها قبلة للمسلمين، واحتواءها الحرمين الشريفين، واعتبارها منبعا للإسلام ومبعثا للرسالة الإسلامية قد هيأ لها رصيدا ضخما من المصادر فى الثقافة الإسلامية والعربية، وجعل من بعض مراكزها الثقافية الدينية أوعية ثرية بمصادر التراث المتجمع عبر أزمنة بعيدة وأجيال متعددة . ولم يخل تاريخها الإسلامي الطويل قط من وجود المكتبات وخزائن الكتب التاريخية مثل المكتبات

التاريخية التي ألحقت بالحرمين الشريفين، أو التي أوقفت لطلاب العلم في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة .

لذلك فقد ارتبط تأسيس المكتبات بشكل عام في المملكة العربية السعودية بالمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة وخاصة مكتبات المساجد والمكتبات الخاصة - كما هو الحال في معظم البلاد الإسلامية - حيث اعتاد الناس أن يودعوا في المساجد عددا من نسخ القرآن الكريم، وغيره من الكتب الدينية والنافعة وقفا لإفادة المطالعين والمصلين .

كما عرفت البلاد المكتبات العامة منذ زمن بعيد يرجع إلى النصف الأول من القرن الأول الهجري حيث تأسست أول مكتبة عامة[٢٣] ثم تطورت تلك المكتبات مع مرور الزمن وتضاعفت حتى وصلت أعدادها في الوقت الحالي إلى اكثر من (٨٩) مكتبة بنهاية عام ١٤٢١ هـ[٢٤]. كما عرفت البلاد المكتبات المدرسية منذ عام ١٣٧٩ هـ في بعض مدارسها المختلفة، وفي عام ١٤١٠ هـ اصدر خادم الحرمين الشريفين أمره بتأسيس مكتبة وطنية أطلق عليها مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وقد تأسست في الأصل لتكون معلما تذكاريا يخلد ذكرى تولي خادم الحرمين الشريفين لمهام الحكم في عام ١٤٠٢ هـ . وكانت أوفر المكتبات حظا هي المكتبات الجامعية حيث تمتد جذورها في المملكة إلى عام ١٣٧٧ هـ حينما تأسست أول مكتبة جامعية في جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقا)، ومع مرور الزمن تضاعفت أعدادها حتى وصلت إلى سبع مكتبات جامعية . هذا إلى جانب العديد من المكتبات الأكاديمية الأخرى المنتشرة في كليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقا) وفي المعاهد العليا المختلفة

ويشهد قطاع المكتبات المتخصصة في المملكة هو الأخر نموا حثيثا كما وكيفا . وذلك على الرغم من نشأتها المتأخرة نوعا ما، إذ لا يكاد يتجاوز عمر أقدمها عشرين عاما[٢٥]. هذا وقد بلغ عددها أربعا وثلاثين مكتبة متخصصة في عام ١٤٠٨[٢٦].

كما شهدت البلاد إنشاء مراكز متطورة للمعلومات تعتمد على احدث الأساليب التقنية الحديثة لمعالجة المعلومات وتحليل البيانات، ومن أمثلتها مركز المعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (المركز الوطني للعلوم والتقنية سابقا) التي أنشئت في عام ١٣٩٧ هـ، والمركز الوطني للمعلومات الاقتصادية بوزارة المالية .

ولعل هذا الانتشار السريع للمكتبات في المملكة قد استلزم إعداد جيل من المتخصصين المؤهلين للقيام بإدارتها وتنظيمها بعد ازدياد الطلب على المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في حفظها واسترجاعها، الأمر الذي جعل المسؤولين عن التعليم يدركون أهمية توفير مجالات تعليم المكتبات للراغبين من الجنسين سواء عن طريق التدريب السريع، أو عن طريق التعليم المنتظم في المراحل دون الجامعية والعليا .

وقد ارتبطت بداية الإعداد الرسمي لاختصاصي المكتبات والمعلومات في المملكة أساسا بإنشاء قسم المكتبات والمعلومات سابقا قسم علم المعلومات حاليا، بجامعة الملك عبد العزيز في عام ٩٣-١٣٩٤ هـ إلا أن المحاولات الأولى للإعداد

المهني سبقت إنشاء القسم بزمن قليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قام بها معهد الإدارة العامة بالرياض منذ عام ٨٨-١٣٨٩ هـ وتلا قسم جامعة الملك عبد العزيز افتتاح قسم المكتبات والمعلومات (قسم دراسات المعلومات حاليا) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام ٩٤-١٣٩٥ هـ، ثم في جامعة الملك سعود عام ١٤٠٦ هـ وهو القسم الوحيد الذي إحتفظ بإسمه دون تغيير، و(قسم علم المعلومات حاليا) جامعة أم القرى عام ١٤٠٧ هـ. وكلية الآداب بالرياض التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقا) عام ١٤٠٤ هـ (جامعة الأميرة نورة حاليا) وأخيرا كلية التربية ببريدة التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقا) ١٤١٦ هـ . ويعد قسم المكتبات والمعلومات (علم المعلومات حاليا)بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة هو أكبر وأقدم تلك الأقسام، حيث تم إنشاؤه في عام ١٩٧٣م.

أما الدراسات العليا فقد بدأت عام ١٣٩٦ هـ ببرنامج للماجستير في علم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز، وفي عام ١٤٢٠ هـ بدأ برنامج الدكتوراه . وتلاه برنامج للماجستير في علم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٢ هـ، وفي العام نفسه بدأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برنامج الدكتوراه .أما كلية الآداب بالرياض التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقا) جامعة نورة حاليا، فقد بدأت برامجها لدرجة الماجستير في المكتبات عام ١٤١٠ هـ. وفي عام ١٤١٨ بدأت برنامجها للدكتوراه .

بالإضافة إلى ذلك فان معهد الإدارة العامة قد تخصص في تقديم كثير من الدورات التدريبية مثل برنامج موظفي المكتبات، وبرنامج أمناء المكتبات، وبرنامج دبلوم دراسات المكتبات . كما أن بعض الهيئات الحكومية قد اهتمت بإقامة بعض الدورات والدراسات وبرامج دورات مكتبات قصيرة بهدف تدريب غير المؤهلين ممن يعملون في مكتباتها، وكذلك الذين ترغب في إعدادهم لمزاولة هذه المهنة للمرة الأولى .

لذلك تحاول هذه الورقة التركيز على الأقسام العلمية الأربعة ذات البدايات المبكرة والتي مرت بالعديد من التطورات في ممارستها وتطبيقاتها، مما كان لها الأثر الفاعل في تطور الحركة المعلوماتية والمكتبية في المملكة العربية السعودية.

وبتحليل مقررات مرحلة البكالوريوس في أقسام المكتبات و المعلومات بالجامعات السعودية الأربعة. فقد تم استخدام ٤ فئات موضوعية عامة تم التوصل إليها ضمن نتائج الدراسة التي أعدها كل من شودري وهيجنز في عام ٢٠٠٣ في مجال تعليم أخصائي المعلومات للعمل في إدارة المعرفة. ويتضمن الجدول التالي عناوين الفئات و توصيفها وأمثلة من الموضوعات المدرجة تحت كل منها(٢٧).

جدول رقم (١) الفئات الموضوعية للمقررات الداعمة لإدراة المعرفة

الفئة الموضوعية	التوصيف	أمثلة للموضوعات
فئة الأساسيات	وتتضمن المواد المرتبطة بتقديم المفاهيم الأساسية للطالب في مجال إدارة المعرفة مع إمكانية التطرق إلى بعض القضايا المرتبطة بالموضوع مثل القضايا الاقتصادية و الاجتماعية .	(إدارة المعرفة ، رأس المال المعرفي، نماذج مشاركة المعرفة)
فئة التكنولوجيا	وتتضمن المواد التي تتناول التقنيات المستخدمة للمساعدة في استغلال و الاستخدام الأمثل للمعرفة و التقنيات المساعدة على تحقيق ذلك.	(برمجيات إدراة المعرفة، معمارية المعلومات، نظم إدارة الوثائق ، نظم المعومات الإدارية ، الانترنت ، شبكات المعلومات ، نظم إدارة قواعد البيانات)
فئة العمليات	وتتضمن المقررات التي تتناول الأساليب المتبعة في الحصول على المعرفة و تنظيمها .	(التكشيف ، التصنيف ، الفهرسة الموضوعية ، تصنيف و تنظيم مصادر المعرفة ، خرائط المعرفة ، بناء و صيانة مستودعات المعرفة ، البحث و الاسترجاع)
فئة التطبيقات	دراسات الحالة و التطبيقات الناجحة لإدارة المعرفة في المؤسسات الاستشارية و القطاعات الصناعية و التكنولوجية .	(التجارة الاكترونية ، مشروعات المعلومات الطبية ، مشروعات المعلومات الصناعية)

وبمراجعة مقررات الأقسام محل الدراسة ومدي تمثيلها لمواد الفئات الأربع، فقد تبين ما يلي:

١- فئة المواد الأساسية الداعمة لإدارة المعرفة :

فقد أتضح وجود تمثيل ضعيف بالأقسام محل الدراسة فيما يتعلق للمقررات التي يمكن تصنيفها ضمن هذه الفئة. حيث أقتصر التواجد على جامعة ام القرى، برصيد مادة واحدة فقط. وهي بعنوان إدارة المعرفة وتدرس بالمستوى الثامن بالبرنامج، وذلك على الرغم من أهمية تلك الفئة لأنها الأساس لفهم إدارة المعرفة و مكوناتها و ابرز القضايا المتصلة بها مثل الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي ...

٢ - فئة المواد التكنولوجية :

وفيما يتعلق بتمثيل البرامج السعودية لمواد فئة المقررات التكنولوجية فقد بلغ العدد الاجمالي للمواد٤٩ مادة و أتضح أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية هي أكثر الجامعات من حيث أعداد المقررات الحالية المطابقة حيث تتضمن ١٦ مقرر تمثل ٣٢,٦٥ % من اجمالي المواد المدرجة ضمن تلك الفئة و تليها جامعة أم القرى حيث تمثل ٢٤,٤٨% وذلك بعدد ١٢مقررات . وجاءت جامعة الملك سعود ثالثا بـ ١١ مقرروبنسبة ٢٢,٤٤%، بينما تعد جامعة الملك عبد العزيز هي أقل الجامعات السعودية تضميناً لمقررات تكنولوجية داعمة لإدراة المعرفة حيث تتضمن ١٠مقررات فقط .

وتراوحت تلك المقررات بشكل عام ما بين الحاسوب، الانترنت، شبكات المعلومات والمقررات ذات العلاقة بالمكتبات مثل الأنظمة الآلية في المكتبات، بالإضافة إلى ذلك وجود مقرر واحد من المقررات التكنولوجية الداعمة بشكل مباشر لإدراة المعرفة وهو نظم المعلومات الإدارية فقط إذ لم يتم تضمين مادة نظم المعلومات الإدارية سوى في جامعتي الملك عبد العزيز والملك سعود بنسبة ٤,٠٨ % أما مقرر نظم إدارة قواعد البيانات الذي يعد بمثابة داعم أساسي لعمليات إدارة المعرفة فقد وجد في الأقسام الأربعة.

٣ - فئة مواد العمليات :

وتأتي في المرتبة الثانية لعدد المواد المتاحة بجميع الأقسام مقارنة بالفئات الموضوعية الأخرى للمقررات فقد بلغ اجمالي المواد في تلك الفئة ٣٤ مادة وجاء قسم المعلومات بجامعةالملك عبد العزيز في المؤخرةوبعدد ٨ مواد في هذا الإطار

وقد أشارت نتائج دراسة عبد الهادي في عام ٢٠٠٥ اعتماداً على تحليل مقررات العمليات الفنية في عدد من الأقسام المصرية - إلى مواد ذات طابع نظري بالإضافة إلى تغليب النظرة التقليدية في البرامج الخاصة بالمواد الأساسية للمعالجة الفنية.

(٢٨) وبالنظر إلى عناوين المواد المرتبطة بالمعالجة في البيئة الالكترونية (مثل المعالجة الالكترونية للبيانات، الفهرسة المقروءة آلياً، الحاسب في تنظيم المعلومات) نجد أنها بلغت ٥ مواد فقط من اجمالي عدد المواد بنسبة١٤,٧٠ % وهي نسبة ضعيفة قد لا تتناسب مع تزايد الاهتمام بمعالجة البيانات في البيئة الإلكترونية ..

٤ - فئة مواد التطبيقات :

تعد تلك الفئة هي الأقل ما بين الفئات الموضوعية للمقررات حيث تضمنت مادة واحدة فقط تختص بمشروعات المعلومات التجارية بجامعة أم القرى وهذا راجع إلي قلة الوعي بأهمية توسيع أفق الطلاب لدى الغالبية من الأقسام العربية واعتبار المواد المرتبطة بمثل ذلك الموضوعات من غير صميم التخصص، أو نظراً لعدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس مثل ذلك المواد[٢٩].

وبالنظر بشكل عام لتحليل المواد نجد أن اجمالي عدد المواد المدرجة في الفئات الموضوعية الأربعة للمقررات بلغ ٨٦ مادة موزعة على عدد ٤ أقسام أكاديمية. ويوجد تفاوت واضح بين توزيع نسب تلك الفئات كما هو موضح بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) تمثيل المواد بالفئات الموضوعية للمقررات

الفئات الموضوعية للمقررات	عدد المواد	النسبة المئوية
فئة العمليات	٣٤	%٤٠
فئة التكنولوجيا	٤٩	%٥٧,٦٤
فئة الأساسيات	١	%١,١٧
فئة التطبيقات	١	% ١,١٧
الاجمالي	٨٥	%١٠٠

وهكذا يتضح أن الاهتمام الأكبر في تمثيل المقررات بأقسام المكتبات و المعلومات السعودية ينصب في فئة التكنولوجيا أكثر من غيرها يليها في ذلك مواد فئة العمليات مع العلم بأن هنالك نقص في بعض المواد التكنولوجية الداعمة بشكل مباشر لعمليات إدارة المعرفة مثل الذكاء الإصطناعي والنظم الخبيرة كما أن هناك نقص واضح للمقررات الأساسية لمساعدة الطالب في فهم المفاهيم الأساسية لإدارة المعرفة و ما يتصل بها من عمليات وتطبيقات في بيئات مختلفةز

إن إدارة المعرفة، كحقل علمي جديد، يتطلب إعادة هيكلة التخصصات في الجامعات. لأنه حقل يشترك في تنفيذه أكثر من تخصص علمي واحد. وبالتالي لابد من تقديم مواد أساسية تدرس في جميع التخصصات، يشترط فيها أن تكون متعددة الجوانب والمداخل بحيث تراعي كل مادة المدخل النفسي والاجتماعي والتقني...

obeikandl.com

الهوامش والمراجع

(1) Kothuri, Smita (2002) Knowledge in Organizations Definition, Creation and Harvesting, available at: www.Yahoo.com.

(2) Nonaka, Ikujiro (1998) The Knowledge – Creating Company, Harvard Business Review on Knowledge Management, U.S.A., Harvard Business School Press.

(3) Wiig, Karl M. (1993) Knowledge Management Foundations: Thinking About Thinking / How people and Organizations Create, Represent and Use Knowledge, U.S.A., Schema Press

(4) Little, Stephen & Quintas, Paul & Ray, Tim (ed.) (2002) Managing Knowledge: an Essential Reader, London, Sage Publications.

(5) Wiig,Op,cit.

(6) Coakes, Elayne (ed.) (2003) Knowledge Management: Current Issues and Challenges, U.S.A., Idea Group Publishing

(٧) البازعي، حمد سليمان (١٩٩٨) التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والاتجاهات المستقبلية لأسواق العمل. ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية، الرياض.

(٨) الثبيتي، جويبر ماطر، القرشي، مسعود خضر (١٩٩٨) تصميم نظام معلومات ونظام إدارة متكيف يؤهل الجامعات السعودية لمواجهة تحديات المستقبل، ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية، الرياض.

(9) Ward, A (2001) Definition of intellectual capital and knowledge. Comminuty Intelligence Lab.

(10) Malhorta, Y (1998) Knowledge Management & Knowledge organization & KM Workery aview from the front the front line brint institute.

(11) Malhorta ibid.

(12) Chuadhry, A, Higgins, S (2001) Perspectives on Eucation for Knowledge management. 67 th if LA Council & General Conference.

(13) Sveiby, k.E (2002) What is knowledge management.availableat: www.Sveiby.com Au/Knowledge management htm

(14) Theobald, J (1999) The Current State of teaching knowledge management at top 25 U.S Business school. ICASIT. George Mason University Virgnia

(15) Drucker, P (1999) beyond the information revolution. The Atlantic online.

(16) Morris, A (2001) Knowledge management: Opportunity for List graduates 67 the if LA Council & General Conference.

(17) Frizell, V.Ruth, S. Theobald (2001) Auniversity – based approach to the diffusion of knowledge management concepts and practices sigger, La, USA.

(18) Chuldhry, op,cit.

(19) Frizell, op,cit.

(20) Morris, op,cit.

(21) Chuadhry,op,cit.

(٢٢) العباس، هشام بن عبد الله. "مواءمة التعليم الجامعي في السعودية مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة: جامعة الملك عبد العزيز نموذجا" بحث غير منشور.

(٢٣) يحيى الساعاتي ، الوقف وبنية المكتبة العربية ، استبطان للموروث الثقافي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨ هـ . ص ٢٣ .

(٢٤) محمد جعفر عارف وحسن عواد السيركي . تطور المكتبات والمعلومات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز . جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز (تحت الطبع) .

(٢٥) شعبان عبد العزيز خليفة، أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات، المجلد الأول، ١٩٦٢-١٩٧٩، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ١٥٠ .

(٢٦) على عوض المروعي، المكتبات المتخصصة العلمية والتكنولوجية بمدينة الرياض، دراسة مسحية تحليلية (رسالة ماجستير)، قسم المكتبات والمعلومات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الملك عبد العزيز جدة، ١٤٠٨ هـ، ص . ص ٥٥-٥٧ .

(27) Chaudhary, A. and Higgins, S. (2003), "On the need for a multidisciplinary approach to education for knowledge management" . Library Review, Vol 52, No2, pp 65-69

(٢٨) الجوهري، أمجد. "مدراء المعرفة: دراسة للاحتياجات الوظيفية والمتطلبات التعليمية". مركز الوثائق والبحوث بوزارة شؤون الرئاسة وجامعة الإمارات بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرا "القوى العاملة في المكتبات والأرشيفات بين متطلبات الإعداد وسوق العمل" من ١٩ إلى ٢١ فبراير.

(٢٩) المصدر نفسه

obeikandl.com

مبادرات الحكومات الإلكترونية العربية
ودورها في تطوير العمل الإداري الحكومي

أ.د. محمد جلال سيد غندور
أستاذ علم المكتبات والاتصال
رئيس قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب – جامعة بني سويف

المقدمة:

تُعد مشرعات الحكومات الإلكترونية من أبرز التوجهات المعاصرة في تطبيق تقنيات الإدارة الإلكترونية، ومفاهيمها في المجتمعات المعاصرة. هذا وقد بدأت أولى مشروعات الحكومات الإلكترونية في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين في الدول الاسكندنافية، وتمثلت في ربط القُرى البعيدة بالمركز، وأُطلق عليها اسم القُرى الالكترونية (Electronic Villages)، ويُعد لارس Lars من جامعة اودونيس Aodneiss في الدنمارك رائد هذه التجربة، وسماها مراكز الخدمة عن بُعد، ومن رواد المشروع مايكل دل Dell صاحب شركة دل التي تلعب دوراً رياديا في مجال التقنيات الإلكترونية.

ويشهد العالم العربي منذ بداية الألفية الثالثة نشاطا محموماً، ومحاولات علمية رصينة للحاق بالمسيرة التطورية التقنية، واكتساب المهارات المعرفية اللازمة للتعامل معها، والسيطرة عليها، والإفادة منها، وذلك من خلال بناء منظومات معلوماتية تستند علي التقنيات الإلكترونية، والرقمية وتنميتها، وتُعد مشرعات إنشاء إدارات حكومية إلكترونية، على رأس قائمة الأولويات المطروحة في الخطط الوطنية للبلدان العربية. لذا فقد تخيرنا أن نتعرض في هذه الورقة البحثية للجهود العربية في هذا المجال، ورصد الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد، واستشراف الطموح العربي لبلورة الفكر التنموي الإداري، وتجسيده في نُسق ملموسة ومتفاعلة للارتقاء بأداء الجهاز الحكومي الإداري، وخدماته للمواطن العربي.

لتحقيق هذه الغاية البحثية، فقد رأينا أن نستعرض ورقة العمل هذه من خلال محورين، يشتمل اولهما؛ على عرض تحليلي للمفاهيم النظرية المؤطرة للرؤية العلمية لماهية الحكومة الإلكترونية، بشكل عام، وأهميتها، وخدماتها، وتحدياتها، ومعوقات تطبيقها، بجانب إستعراض المبررات التي

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٢٣ –٧٣ .

obeikandl.com

تدفع بالحكومات للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، وتبني تطبيقها. وتتعرض في محورها الثاني إلى؛ رؤية تطبيقية تتمحور حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة الجهات الحكومية من أجل تقديم خدماتها المختلفة من استفسار، وتسيير، وإنجاز للعمل، والخدمات الحكومية بشكل إلكتروني. مما يؤدي لتوفير الوقت، والجهد، ومواكبة التطور التكنولوجي، وزيادة فعالية الأداء، وتركز الورقة في هذا الصدد على مقارنة مشروعات الحكومة الإلكترونية في البلدان العربية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج العلي المقارن لتسع دول عربية تمتلك ممارسات تطبيقية للإدارةالإلكترونية في مجال الإدارة الحكومية بمستويات، ورؤى بيئية، واجتماعية، واقتصادية متباينة. وقد تم تصنيف الدول العربية الى ثلاث فئات تمثل ا أولها الدول العربية المبادرة في تبني نظام الحكومة الإلكترونية، وثانيها يجسد نموذج للدول العربية الطموحة التي بدأت مسيرتها وتجربتها لتطبيق معايير الإدارة الإلكترونية ومفاهيمها، أما ثالثها فيضم الدول العربية التي لا زالت في بداية الطريق وتطمح في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية واللحاق بركب التطور الإداري الإلكتروني.

المبحث الأول: مصطلح الحكومة الإلكترونية

اللغة مصطلحات، ومعان، وتداعيات مفهومية، ويُعد المدخل المصطلحي أحد المداخل المنهجية لطرح الموضوعات العلمية، ودراسة الظواهر البحثية، وقد ارتأينا أن يكون مدخلنا لدراستنا هذه مدخلاً إصطلاحيا.

أولا: تعريف الحكومة الالكترونية

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظراً للأبعاد التقنية، والإدارية، والتجارية، والاجتماعية التي تؤثر عليها. وهناك عدة تعريفات للحكومة الالكترونية من أكثر من جهة دولية ففي العام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين".

وقد قدمت – أيضاً– منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) في عام 2003 التعريف التالي "الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت للوصول إلى حكومات أفضل".

وهناك– أيضاً– تعريفات أخرى لعدد من الباحثين في مجال الحكومة الإلكترونية، فمنهم من عرفها بأنها وسيلة لتحسين القطاع العام والحكومي، وآخرون عرفوها كوسيلة لتحقيق الإصلاح، وتغير العمليات والهيكلية والثقافة الحكومية، وآخرون ركزوا على جانب تحسين الاتصال مع المواطن وتحقيق ديموقراطية أكبر، وأخيراً هناك من ذكر أنها قضية تجارية تتعلق بزيادة العوائد وتحسين الأداء، والوضع التنافسي للهيئات، والدوائر الحكومية.

فالحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية مع بيان إن الحكومة الإلكترونية تعيش محفوظة في الخوادم (Server /السيرفر) الخاصة بمراكز حفظ البيانات للشبكة العالمية للأنترنت، وتحاكي أعمال الحكومة التقليدية، التي تتواجد بشكل حقيقي ومادي في أجهزة الدول[1].

هذا وقد اعتمدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعريفا للحكومة الإلكترونية، بأنها "عملية استخدام المعلومات العريضة، والإنترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال لامتلاكها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية".

ويعرف الدكتور أحمد القرعى الحكومة الإلكترونية بشكل لا يخلو من المزاح الجاد قائلاً، بأنها "حكومة خفية تحتضنها الحكومة الشرعية القائمة في الدولة بمعني أنها تقتنيها، ولكن لا تمتلكها، حيث المواطن سيد قراره فهو في منزلة الفاعل لا المرفوع من الخدمة أو المشاركة.

والمواطن هنا أيضاً الحاضر الغائب فهو سي السيد الجديد الذى يتم توظيف كل وسائل الاتصال والمعلومات لخدمته لاستجداء مشاركته، وعلي الحكومة الإلكترونية الجديدة أن تلبي رغباته أينما كان في المنزل، أو العمل في الشارع، أو في سفره داخل الوطن أو خارج الحدود[٢].

كما يعرفها آخرون بأنها:

١ – إعادة ابتكار الاعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج، وتكامل المعلومات، وتوفر فرصة إمكانية الوصول اليها من موقع إلكتروني.

٢ – قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن، وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين، وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية، وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت، ومكان.

٣ – انها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان، والزمان مع تحقيق الجودة، والتميز، والسرية، وأمن المعلومات.

ونستنتج من خلال هذه العينة من التعريفات ما يأتي[٣]:

١. إن الحكومة الالكترونية مرتبطة بصورة اساسية بالإدارة العامة، وبالأجهزة الحكومية، ولكنها لا تهمل القطاع الخاص، أو القطاعات الأخرى.

٢ – انها نظام معلوماتي إفتراضي لا يمكن تلمس مكوناته، وعملياته، وانما نعرفه، من خلال نتائجه، وآثاره.

٣ – انه يعتمد على التقنية الرقمية Digital Technique ذات البنية الالكترونية.

٤ – أن المورد الرئيس فيها هو المورد المعلوماتي.

٥. تتسم الحكومة الالكترونية بدرجة عالية من الاعتمادية المتبادلة، والمتكاملة.

٦. تسمح بالتبادل التأثيري بين اطراف الحكومة الالكترونية، وهي: المنظمات الحكومية، والمنظمات الاجتماعية والخيرية، والمنظمات المهنية، وجمهور المستفيدين[٤].

ثانيا: تداخل المفاهيم بين مصطلحي الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية

حكومة الكترونية ام إدارة الكترونية

كثر في الاونة الاخيرة الجدل بشأن مصطلحي الحكومة الإلكترونية، والإدارة

الالكترونية هل هما مصطلحان مختلفان؟، ام مترادفان؟، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، حيث يرى البعض أن الإدارة الإلكترونية هي الجزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "العمل الإلكتروني"، أو الإدارة بلا أوراق. وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة، وبعبارة اخرى إن تطبيقها مقتصر على حدود المنظمة فقط .

اما الحكومة الإلكترونية - في رأيهم - فهي تمثل الكل، وتعني العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية، وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية. وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية.

وهنا نشير إلى أن هناك رأيُ أخر، يرى العكس تماماً، حيث يعتقد البعض أن الإدارة الإلكترونية تمثل الكل، بينما الحكومة الإلكترونية هي الجزء.

وفي كل الأحوال فإننا نرى مصطلح الحكومة الإلكترونية غير مناسب، ومن الضروري البحث عن مصطلح بديل، ونقترح (الإدارة الحكومية الإلكترونية) :

Electronic Government Management (EGM)

وهو المصطلح الذي سنقوم على استخدامه وتبنيه في المحور النظري لهذه الدراسة.

ويعكس مفهوم الحكومة الإلكترونية سعي الحكومات لإعادة ابتكار نفسها فى مجال أداء مهامها بشكل فعال إلى مواطنيها، وفي الاقتصاد العالمي عبر الشبكة، فهى ليست سوى تحول جذري في الأساليب المتبعة لمباشرة أعمالها، وذلك بإسلوب جديد.

وفي هذه الصدد نجد ان مصطلح الحكومة الإلكترونية يتداخل مع مصطلح الإدارة الإلكترونية في كتابات الباحثين بصورة كبيرة، ويحدثنا علي باكير في هذا الأمر قائلا:

"بما أنّ موضوع الإدارة الإلكترونية من المواضيع الحديثة المطروحة على الساحة الإقليمية،والدولية، فمن الطبيعي أن نجد اهتماما لدى العديدين في الحصول عى معلومات وفيرة عنه. لكنّ الملفت للنظر أنّ معظم المعلومات المتوافرة حوله تتحدث عن "الحكومة الإلكترونية".

وفي إطار تدقيقنا في هذا المصطلح، وجدنا أنّ أصله مشتق من الكلمة الإنكليزية:

E-government

لكن خلال نقل هذا المصطلح إلى العربية لم يتم مراعاة المعنى، فتُرجم هذا المصطلح بخذافيره أي بشكل جامد. ونحن اذ ننصح باستخدام مصطلح "الإدارة الإلكترونية E-management" بدلا من مصطلح "الحكومة الإلكترونية"خاصة في منطقتنا العربية لعدة أسباب:

١ - عند ذكر مصطلح "الحكومة" يتبادر إلى ذهن المستمع العمل السياسي على الرغم من أنّ عمل الحكومة لا يقتصر على العمل السياسي، وإنما الإداري أيضا، ولكن الغالب

يبقى السياسي، وهذا لا يتوافق مع شمولية المصطلح، لذلك من الأفضل، والأسلم استخدام مصطلح "الإدارة".

٢- أنّ تعبير "الحكومة" هو تعبير محدود بحد ذاته (سواء بنفسه، أو بعلاقاته) لأنه يعبّر عن مجموعة من الأشخاص، والعلاقة لا تكون مع جميع الناس، وإنما مع مؤسسات، وهيئات محددة ومعلومة على عكس مصطلح الإدارة الذي يُعبّر عن إطار مفتوح، وواسع يطال جميع المستويات في الدولة ويشمل جميع الناس في علاقاته(٥).

وفي نفس السياق يحدثنا عبد الله العمار قائلا:

يُطـــــرح مصطلـــــح الإدارة الإلكترونية E-Management بصورة مرادفة مع مصطلحات أخرى مثل:

الحكومة الإلكترونية E-Government، الأعمال الإلكترونية E-Business، والتجارة الإلكترونية E-Commerce إلى غير ذلك من المفاهيم التي تربط بين الأنشطة والاتصالات في العالم الرقمي .

ويعني – أيضًا – الاستخدام الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات، لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية الداخلية، وتلك التي تتم فيما بينها (حكومي – حكومي/ G2G) وتلك التي تربطها بالمواطنين (حكومة – مواطن/G2C)، أو قطاعات الأعمال (حكومية- أعمال/G2B) .

ويرى أن الإدارة الإلكترونية:هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين، واستعلاماتهم، كما تتحقق فيها الأنشطة الحكومية للجهة المعنية بذاتها، أو فيما بين الجهات الحكومية المختلفة، باستخدام شبكات المعلومات والاتصالات عن بُعد.

وتُعد الحكومة الإلكترونية الإطار الشامل، والمتكامل للتطبيقات الإلكترونية في المجال الإداري على مستوى كافة أطراف العملية الإدارية، وهذا يعني أن تطبيق الإدارة الإلكترونية، أو مكننة العمل الإداري هو الخطوة السابقة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية(٦).

بينما يقول إبراهيم أن الإدارة الإلكترونية مصطلح إداري يقصد به: مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد، ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط، وإنتاج، وتشغيل، ومتابعة وتطوير. ومن هنا يمكننا القول ان الحكومة الإلكترونية هي وجه من أوجه الإدارة الإلكترونية يختص بادارة الشؤون العامة للدولة(٧).

ويعرفها البعض بأنها مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية، ويسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع، وعادل في إطار من النزاهة، والشفافية، والمسائلة الحكومية(٨).

ويراها البعض تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت بهدف إيصال الخدمات للمواطن، أو العميل، وزيادة التأثير الايجابي علي مجتمع الأعمال، وجعل الحكومة تعمل بكفاءة، وفاعلية عاليين(٩).

بينما يُعرفها أخرون بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية علي شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين علي الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال، والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية، وكفاءة عالية، بما يحقق العدالة، والمساواة[١٠]، وبأنها قدرة القطاع الحكومي علي تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها، وبين المواطن، وبين قطاعات الأعمال، بسرعة ودقه عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت. مع ضمان سرية، وأمن المعلومات المتناقلة (في أي وقت، وأي مكان) معتمده علي مبدأين هما :

الاول:(تقني): ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونياً، وتناقلها عبر شبكة الإنترنت، وضمان دقتها، وسريتها.

الثاني:(إجرائي): ويتمثل في تنفيذ المعاملات، والخدمات عن بُعد مع ضمان صحتهـــــــــا، ومصداقيتها[١١].

بينما يرى عز الدين البشير، نقلا عن مراد أنها:

إستغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير، وتحسين، وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمات.

وقد ربط مركز المعلومات بديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت بين الإدارة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فعرفها بأنها : كسر حاجز الزمان، والمكان من الداخل، والخارج للحصول على الخدمات، وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام، ومسؤوليات الجهاز الإداري، والتزام دائم من الإدارة بتطوير، وميكنة كافة النشاطات، وتبسيط الإجراءات، وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات.

ويستطرد حمزة خالد في ذلك قائلاً، على العموم فالإدارة الإلكترونية"E-management" هي بكل بساطة الانتقال من إنجاز المعاملات، وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت، والمال، والجهد.

و بمعنى آخر "فالإدارة الإلكترونية"، هي إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، أو الإنترانت بدون أن يضطر العملاء من الإنتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت، والجهد، والطاقات[١٢]، وهو ما تعتمد عليه أيضاً الإدارات الخاصة لتحقيق الربح الاقتصادي.

وهنك من يرى أن الإدارة الإلكترونية هي مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد، ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط، وتشغيل، ومتابعة، وتطوير، وإنتاج.

وهي الإدارة التي تقوم على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة من (تخطيط إلكتروني، وتنظيم إلكتروني، وقيادة إلكترونية، ورقابة إلكترونية)[١٣] [١٤].

ويتضح من التعريفات السابقة، والمفاهيم المتصلة بها أن جُلها يدور حول مفهوم ألإدارة / الحكومة: الإلكترونية، أو ما يمكن أن يطلق عليه

"الإدارة الإلكترونية الحكومية" المتمثل، في نظام عصري يرتكز علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تيسير أداء الخدمات العامة للإدارات الحكومية، وإنجازها في وقت قياسي، وأعلى معدل للجودة، بالإضافة إلى سرعة إجراء المعاملات الإدارية، وخدمة المواطنين في بيئة "الاستخدام العادل للمعلومات"، عن طريق إستثمار المنجزات العلمية المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبذا تتطور أنماط، وسبل تقديم الخدمات العامة للإدارات الحكومية، وإجراءاتها، وتتحول من صورتها الروتينية المتعارف عليها، إلى صورتها العصرية الإلكترونية، عن طريق تقنيات الحاسب الآلي، والإنترنت، وشبكات الاتصال.

ثالثا: المفاهيم المحيطة بمصطلح الحكومة الإلكترونية

تتضمن التعريفات السابقة عدداً من المفاهيم التي ترتبط بمصطلح الحكومة الإلكترونية، واستعراض هذه المفاهيم يؤدي إلى إيضاح المصطلح، واستيعاب معناه بصورة أفضل، ونذكر هنا بعض ما ورد في أدبيات المجال منها:

إن الإدارة الإلكترونية تقوم على مفهوم جديد، ومتطور يتعدّى المفهوم الحديث "إتّصل ولا تنتقل"، وينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح "أُدخل على الخط ولا تدخل في الخط"(١٥).

وفي الواقع، إنّ الذين يطرحون مفهوم "الحكومة الإلكترونية "E-government"، ويُنزّلونه مكان مصطلح الإدارة الإلكترونية غاب عن بالهم أنه لا تستطيع أي حكومة في العالم القيام بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الإنترنت. إذ أنه لا يمكن لأي حكومة أن تُدير موارد بلد ما، وتحوّل عملها بالكامل إلى طريق الإنترنت(١٦).

ومفهومها يعني تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية (الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق) إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية، ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة، وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق Paperless Management(١٧).

المبحث الثاني: نشأة الإدارة الحكومية الإلكترونية

كما ذكرنا في مقدمة الدراسة، فإن الإرهاصات الأولى لمشروع الحكومة الإلكترونية، بدأ في القارة الأوربية في أواسط الثمانينيات بتجربة إسكندنافية، ثم توالت المشروعات، والتجارب داخل القارة، وخارجها.

ففي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام ١٩٨٩ في مشروع قرية مانشستر، وذلك بالاستفادة من التجربة الدنماركية التي تستند إليها عدة مشاريع فرعية، وقد أنشئ "مضيف مانشستر" بوصفه مرحلة أولى، ويهدف إلى ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والمهارية، وقد بدأ المشروع فعليا عام ١٩٩١.

أما في القارة الأمريكية، فقد ظهرت محاولات في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، وبالتحديد في ولاية فلوريدا، وأول من بدأ بإدخال هذا المصطلح إلى البلاد هو الرئيس السابق بل كلنتون في عام ١٩٩٧، حيث حث على ضرورة إدخال خدمات إلكترونية من خلال مواقع الجهات الحكومية.

أما قارة أستراليا، فتفيد المصادر البحثية أن المشروع بدأ عام ٢٠٠١، حين قام الرئيس الأسترالي السابق جون هاورد بفرض موعد محدد نهاية ٢٠٠١ تلتزم فيه جميع الجهات الحكومية بأن تقوم بتوفير جميع الخدمات المناسبة إلكترونياً. الأمر الذي جعل المنفذين يسعون إلى توفير الكم المناسب دون النظر إلى الكيف (الجودة) والكفاءة المرتجاه (التسرع في تقديم الخدمة الإلكترونية)[١٨]. وتفيدنا التجربة الإسترالية إلى ضرورة التنبه إلى التأثير السلبي في فرض موعد محدد لتوفير الخدمات الحكومية.

ومن أهم ما يميز التجربة الأسترالية هو كيفية تعاملها مع مختلف الثقافات والديانات واللغات المختلفة في البلاد. فتطبيقاً لمبدأ الشمول الإجتماعي (Social Inclusion) والذي ينص على ضرورة توفير الخدمات المريحة لكافة شرائح المجتمع باختلاف أماكن تواجدهم ودرجة تعليمهم وثقافاتهم، وقد قامت أستراليا بتطوير مواقع إلكترونية بعدة لغات كالعربية، والصينية، والماليزية، والإندونيسية، واليونانية، والهندية وغيرها.

هذا وقد إنتشرت تطبيقات الحكومة الإلكترونية حول العالم إنتشاراً واسعاً، حيث يمكن أن تصنف حسب نسبة فاعليتها، وكفاءتها إلى تطبيقات ناجحة، وأخرى غير ناجحة. فالنجاح هنا غير مرهون بالجانب التقني فقط، فهناك دول متقدمة تقنياً، وتكنولوجياً عانت كثيراً في إقناع مواطنيها في تبني مبدأ التعامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية، وهناك دول أقل تطوراً كدولة أستونيا مثلاً فاقت دول أخرى أكثر نمواً كألمانيا حسب ترتيب الأمم المتحدة لجاهزية دول العالم للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٨م، مما يجعلنا نتسائل عن السبب. ولعل من أهم هذه الأسباب هو إستفادة هذه الدول (الأقل تطوراً) من تجارب الدول الكبرى التي قامت بأخذ زمام المبادرة أولاً، فقد عانت الدول الأولى المطبقة للحكومة الإلكترونية من بعض القضايا، والمعوقات الفنية، وغير الفنية مما إضطرها في أحيان كثيرة إلى إلغاء، وتعديل، وتحسين الكثير من المشاريع من أجل تقليل تأثير هذه المعوقات. أما الدول التي بدأت بالتطبيق لاحقاً، فقد إستفادت من هذه التجارب وبدأت بخطوات ثابتة، ورؤية واضحة لمعظم القضايا المحيطة بمصطلح الحكومة الإلكترونية وتداعياته التطبيقية.

المبحث الثالث: خصائص الإدارة الحكومية الإلكترونية وتوجهاتها

أولا: خصائص إدارة الحكومة الإلكترونية

يعدد رأفت رضوان خصائص الإدارة الإلكترونية، فيما يلي:

١ - عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي المعاملة.

٢ - التفاعل الجمعي أو المتوازي

٣ - إمكانية تنفيذ كافة المعاملات إليكترونياً.

٤ - الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات. والاتصالات وتحويلها لتكون الوسط السياسي للعمل.

٥ - إدارة بلا ورق فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق، ولكن لا نستخدمه بكثافة، بجانب وجود الأرشيف

الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، والأدلة، والمفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

٦ - إدارة بلا مكان، وتعتمد بالأساس على التليفون المحمول.

٧ - إدارة بلا زمان، فالعالم أصبح يعمل في الزمن الحقيقي ٢٤ساعة في اليوم والآن تسمى إدارة (٧×٢٤).

٨ - إدارة بلا تنظيمات جامدة، فبيتر دراكر تحدث عن المؤسسات الذكية التي تعتمد علي عمال المعرفة، فالشمال أصبح يتجه إلى صناعات المعرفة، ويقذف بصناعة اللامعرفة للجنوب(١٩).

ثانيا: توجهات الإدارة الحكومية الإلكترونية

يرى عبد الله العمار أن توجهات الإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

١- مراجعة محتوى الوثيقة بدلاً من كتابة الوثيقة

Review the Document Contents instead of Typing

٢ - إدارة الملفات بدلاً من حفظ الملفات

Files Management instead of Archiving

٣- إكتشاف المشكلات بدلاً من حل المشكلات (الوقاية أقل كلفة من العلاج)

Detect Problems instead of Solving Problems

٤ - الإنجاز بدلاً من المتابعة

Achievements instead of Follow Ups

٥- الإجراءات التنفيذية بدلاً من محاضر الاجتماعات

Actions instead of Minutes of Meetings(٢٠)

في حين يراها البعض الأخر متمثلة في:

١ - إدارة الملفات بدلاً من حفظها.

٢ - إستعراض المحتويات بدلاً من القراءة.

٣ - مراجعة محتوي الوثيقة بدلاً من كتابتها.

٤ - البريد الإلكتروني بدلاً من الصادر والوارد الورقي.

٥ - الإجراءات التنفيذية بدلاً من محاضر الاجتماعات.

٦ - الإنجازات بدلاً من المتابعة.

٧ - إكتشاف المشاكل بدلاً من المتابعة.

٨ - التجهيز الناجح للاجتماعات(٢١).

المبحث الرابع: أهداف الإدارة الحكومية الإلكترونية

الأهداف هي الثمرة التي يجنيها المسؤولين في المنشأة من تطبيق المشروع، وتُلخص فيما يلي:

١- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وفي ٢٤/٢٤ ساعة في اليوم، وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الإسبوعية، والعطلات، والأعياد، والمناسبات.

٢- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الإلكترونية.

٣- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل، وبتكلفة مالية مناسبة.

٤- نشر ثقافة التعامل مع معطيات العصر التقني.

٥- تعميق مفهوم الشفافية، والبُعد عن المحسوبية.

٦- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع، والابتكار.

٧- زيادة حجم الاستثمارات التجارية.

٨- الحفاظ على سرية المعلومات، وتقليل مخاطر فقدها.

٩- إلغاء نظام الأرشيف الورقي، واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني.

١٠- المقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن، والإفادة منها في أي وقت.

١١- إلغاء عامل المكان، فهناك طموحات لتحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم، وإرسال الأوامر، والتعليمات، والإشراف على الأداء، وإقامة الندوات، والمؤتمرات من خلال "الفيديو كونفرانس" ومن خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة .

١٢- إلغاء تأثير عامل الزمان، ففكرة الصيف، والشتاء لم تعد موجودة، وفكرة أخذ الإجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

١٣- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث من خلال تلبية إحتياجات العمل في الوقت، والزمان الذي يكون فيه العميل محتاجاً إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

ويراها علي باكير، وحمزة ناجي متمثلة في:

١- تقليل كلفة الإجراءات (الإدارية) وما يتعلق بها من عمليات[٢٢].

٢- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين، والشركات، والمؤسسات.

٣- إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة، وتضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.

٤- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية، والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

٥- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد، وتسهيل تقسيم العمل، والتخصص به.

وأخيرًا وليس آخرًا فمن أهداف الإدارة الالكترونية التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث، فالجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية، أو القيمة، وعرّفتها مؤسسة أو دي دي (ODD) الأمريكية المتخصصة.....بأنها إتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة، ومن هنا تأتي الإدارة الإلكترونية لتُأكد على أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت، والزمان الذي يكون فيه العميل محتاجاً إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

في حين يُعددها عبد الرحمن توفيق، فيما يلي:

١- إستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة التي من شانها تطوير العمل الإداري، وبالتالي رفع كفاءة وانتاجية الموظف، وخلق جيل جديد من الكوادر الكفؤ.

٢- القضاء على البيروقراطية، وتعقيدات العمل اليومية.

٣- توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة، والوقت المناسبين، ورفع مستوى العملية الرقابية.

٤- توفيرالتقنيات المتطورة في المؤسسات ذات العلاقة التي من شأنها تحسين الإنتعاش الاقتصادي، وجذب الإستثمار.

٥- تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات، والخزائن لحفظها، وكميات الأوراق المستخدمة، والإنجاز السريع للمعاملة.

٦. تواصل أفضل، وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة من شأنه تقديم أفضل خدمة، وأرفع أداء(٢٣).

بينما يرى البعض الأخر أن أهداف الإدارة الإلكترونية، تتمثل في:

١- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة، وكأنها وحدة مركزية.

٢- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

٣- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.

٤- تقليص معوقات إتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات، وربطها

٥- تقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.

٦- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم، وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.

٧- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.

٨- التعلم المستمر، وبناء المعرفة.

٩- زيادة الترابط بين العاملين، والإدارة العليا، ومتابعة وإدارة كافة الموارة(٢٤)

المبحث الخامس: أنماط الإدارة الحكومية الإلكترونية، وعناصرها

أولا: أنماط الإدارة الحكومية الإلكترونية

تأخذالإدارة الإلكترونية أنماطاً مختلفة، وأشكالاً متعددة تتفق مع طبيعة العمل لدي المنشأة بما يحقق أهدافها، ومن الأنماط ما يلي:

١- الحكومة الإلكترونية: تُعد أحد أنماط الإدارة الإلكترونية، ويُقصد بها إدارة الشئون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، والتخلص من الأعمال الروتينية، والمركزية، بشفافية عالية، ويمكن أن يتمثل ذلك في إنجاز الخدمات الحكومية بين الجهات المختلفة، مثل؛ العلاقة بين (الحكومة / والحكومة)، والعلاقة بين (الحكومة/ والأفراد)، والعلاقة بين (الحكومة/ والشركات)، والعلاقة بين (الحكومة/والموظف).

٢- التجارة الإلكترونية: هي تبادل المعلومات، والخدمات عبر الإنترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة، ويمكن أن يتحقق الدفع البطاقات البنكية، وتُعد التجارة الإلكترونية أمل تطبيق للإدارة الإلكترونية.

٣- الصحة الإلكترونية: تقوم بتوفير الإستشارات، والخدمات، والمعلومات الطبية للمرضى عبر وسائل إلكترونية، فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبية، والتحاليل المخبرية، والمعلومات، والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى، أوعبر الإنترنت. كما يمكن إجراء العمليات الجراحية في دولة، وأن يكون الطبيب الإستشاري في دولة أخرى... وهكذا.

٤- التعليم الإلكتروني: حيث يمكن إجراء المحاضرات الدراسية، والاختبارات التحريرية، ومناقشة الرسائل العلمية عبر االشبكة المحلية للمنشأة، أو عبر الإنترنت.

٥- النشر الإلكتروني: حيث يمكن متابعة الأخبار العاجلة، والنشرات الاقتصادية، والاجتماعية، وإلاطلاع على أخرالمؤلفات، والإفادة من محركات البحث المتنوعة، وتحقيق سرعة الحصول على المعلومة من مصادرها الأصلية.

٦.التوقيع الإلكتروني: هي عملية تتم على الكمبيوتر، ويتم من خلالها ربط مجموعة من الحروف، والرموز، والأشكال مع ملف معين لتكون بديلاً عن التوقيع التقليدي[٢٥].

ثانيا: عناصر الإدارة الحكومية الإلكترونية

تتمثل عناصر الإدارة الإلكترونية في العديد من الرؤى، فالبعض يراها، من زاوية الجوهر، والمضمون، كما يلي:

١ - إدارة بلا أوراق: حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

٢- إدارة بلا مكان: وتتمثل في التليفون المحمول، والتليفون الدولي الجديد (التليديسك)، والمؤتمرات الإلكترونية، والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.

٣- إدارة بلا زمان: تستمر ٢٤ ساعة متواصلة، ففكرة الليل والنهار، والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد فنحن ننام وشعوب أخري تصحو، لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة ٢٤ ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحنا.

٤. إدارة بلا تنظيمات جامدة: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكيه، والمؤسسات الذكيه التي تعتمد علي صناعة المعرفة[٢٦].

ويراها البعض من زاوية البنية التحتية، والتجهيزات المادية، والكوادر البشرية، وتتلخص في:

١ - أجهزة حاسب آليHardware.

٢ - البرامج: العامة والخاصة Software.

٣- شبكة الاتصالات Network.

٤ - صناع المعرفة من الخبراء والمختصين[٢٧].

المبحث السادس: متطلبات تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية

أولا: المتطلبات العامة

هنالك متطلبات عامة يُحتمها تطبيق الإدارة الإلكترونية، بصرف النظر عن بيئة التطبيق، أوالأهداف المرجو تحقيقها، وتتمثل في:

١ - البنية التحتيّة: فالإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب وعال من البنية

التحتيّة التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وبنية تحتيّة متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل، ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة، وبين العميل من جهة أخرى.

٢- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة: للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها، ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية، والمحمولة، والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكّن من الاتصال بالشبكة العالمية، أو الداخلية في البلد، وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

٣- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنت: على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية بأقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة.

٤- التدريب وبناء القدرات: وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر، وإدارة الشبكات، وقواعد المعلومات والبيانات، وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم، ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد، أو مراكز تدريب متخصصة، إضافة إلى ضرورة نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية، وطرق، ووسائل استخدامها للعملاء.

٥- توافر مستوى مناسب من التمويل: لإجراء صيانة دورية، وتدريب للكوادر، والموظفين، والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات، ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.

٦- توفر التخطيط الاستراتيجي الإداري: بحيث يكون هناك مسؤول، أو لجنة محددة، أو إدارة تقنية المعلومات تتولى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة، والمناسبة للعمل، وتتولى الإشراف على التطبيق، وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

٧- وجود الأنظمة التي تُسهل عمل الإدارة الإلكترونية: وتضفي عليها المشروعية، والمصداقية، وكافة النتائج، المترتبة عليهت.

٨- توفير الأمن الالكتروني، والسرية الإلكترونية: على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية، والشخصية، وصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث، والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية، وخطورة على الأمن القومي، والشخصي للدولة، أو الأفراد. ومنها:

٨-١ الإجراءات الاحترازية لحفظ المعلومات.

٨-٢ التحديث المستمر لأنظمة التشغيل للحاسبات الآلية.

٨-٣ التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات.

٨-٤ تركيب جدار ناري بين المستفيدين، ومصادر المعلومات.

٨-٥ عمل نسخ احتياطية للمعلومات الهامة، وحفظها في أماكن آمنة.

٨-٦ ينبغي أن تتكون كلمة المرور أو كلمة السر من ست خانات على الأقل، وأن تكون مزيجاً من الأحرف، والأرقام، ويفضل عدم التكرار.

٨-٧ استخدام البطاقة الذكية الممغنطة، أو البصمات، وهذا من اختصاص إدارة تقنية المعلومات في المنشأة.

٨-٨ سن التشريعات التي تحفظ حقوق الناس، وتنفذها، وعدم التساهل بها.

٩- خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الإلكترونية، وإبراز محاسنها، وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها، والتفاعل معها، ويشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة، وتلفزيون، وصحف، والحرص على الجانب الدعائي، وإقامة الندوات، والمؤتمرات، واستضافة المسؤولين، والوزراء، والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية.

بالإضافة إلى هذه العناصر يجب توفير بعض العناصر الفنية، والتقنية التي تساعد على تبسيط، وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين، ومنها: توحيد أشكال المواقع الحكومية، والإدارية، وتوحيد طرق استخدامها، وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد[٢٨].

ثانيا: متطلبات تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية المحلية

يتيح تطبيق نظام االحكومة الإلكترونية لطالب الخدمة أن يتعامل مع الإنترنت بدلاً من الموظف العام التقليدي، ويستلزم إحداث تغييرات كثيرة واسعة تشمل نوعية العاملين، والأجهزة المستخدمة، وطرق الأداء. فليس من المعقول مثلاً أن يتم الاتصال بين طالب الخدمة، والمسئولين عبر الإنترنت، ثم يقوم المسئولون بمراجعة المعلومات يدوياً بالأسلوب التقليدي. فينبغي أن يكون التغيير متكاملاً، والأداء متجانساً، وأن تتم إعادة تنظيم شاملة للخدمات، والأدوات. وذلك لأن إدارة الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية من خلال الإنترنت لها خصوصيتها، ومقوماتها التي تختلف عن الإدارة التقليدية لمثل هذه الخدمات.

لذا تأخذ الإدارة الحكومة على عاتقها مهام تنفيذ مراحل استراتيجية لتحقيق الإدارة الإلكترونية المحلية، وتهتم بدعمها بمتطلبات مادية، وفنية، وبشرية مناسبة، وعلى هذه الإدارة اعتماد مجموعة من المتطلبات من أهمها:

١- اعتمادحزم برمجية، وتطبيقات مستخدمة، ومجربة، وثبتت مصداقيتها.

٢- تبنى خطة إقامة، وتطوير بنية تحتية مناسبة، ومرنة.

٣- الأخذ فى الاعتبار تنويع مصادر قواعد البيانات، ومدى قدرة المستخدمين فى الوصول اليها بطرق مختلفة.

ويشير الواقع الى ان نظام الإدارة الإلكترونية لا يتم مرة واحدة،بل يمكن ان يتم على عدة

مراحل، لكن الشيء الذي يجب التنويه اليه وهو المهم، أن يتم الإعداد لتطبيق هذا النظام جيدا لكي يتم على تلك المراحل، فإذا بدأت تطبيق أول مرحلة منه، لأمكن ان نطلق على ذلك، بداية الإدارة الإلكترونية، أما أن يتم تنفيذ بعض الخدمات الحكومية بطريقة عفوية، دون خطة موضوعة متكاملة لتحقيق نظام الإدارة الإلكترونية ودون مراحل محددة فذلك ما يمكن تسميته بـ "تقديم بعض الخدمات الكترونيًا "- إذا صح هذا التعبير-، وليس بالتحول إلى نظام الإدارة، أو الحكومة الإلكترونية، ذلك أن عمليه التحول عمليه متكاملة، تتضمن السيق بين الوحدات الحكومية المختلفة، وليس تقديم وحدة معيه لخدماتها فحسب. وإذا حدث هذا التكامل فإنه يؤدي بدون شك إلي معالجة الفساد الإداري، وتقليل مخاطره في الوطن العربي(٢٩).

المبحث السابع: التحول الي الإدارة الحكومية الإلكترونية

أولا: عوامل التحويل الناجح

على المسؤولين في المنشأة الحكومية، أو الأهلية أن يأخذوا في الاعتبار عدة عوامل لضمان نجاح عملية التحويل الإلكتروني، ومن أهمها:

١- وضوح الرؤية الإستراتيجية للمسؤولين في المنشأة، واستيعابهم لمفهوم الإدارة الإلكترونية من تخطيط، وتنفيذ، وإنتاج، وتشغيل، وتطوير.

٢- الرعاية المباشرة، والشاملة للإدارة العليا بالمنشأة، والبعد عن الاتكالية، والارتجالية في معالجة الأمور.

٣- التطوير المستمر لإجراءات العمل.

٤- التدريب، والتأهيل، وتأمين الاحتياجات التدريبية لجميع الموظفين كلاً حسب تخصصه(٣٠).

ثانيا: أسباب التحول إلى الإدارة الحكومية الإلكترونية

أصبحت الحكومة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن نهضة المعلومات العالمية، وذلك لما لهذا النظام من إيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، حيث إن ما تقدمه من خدمات، يجعل التحول إليه من الضرورات، إذ من شأنه سرعة الإنجاز، وتخفيض التكاليف، وتبسيط الإجراءات، فضلاًعن تحقيق الشفافية في الإدارة، ومكافحة الجرائم الوظيفية، والفساد الإداري(٣١).

حيث يُعد الفساد الإداري مشكلة عالمية يترتب عليها نتائج وخيمة فى جميع نواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والدينية على حد سواء، فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادي، ويُضعف الثقة فى المنظمة العامة، كما يُضعف مكانة السلطة السياسية، والإدارية بالدولة(٣٢).

ويرى عبد الله العمارأسباب التحول للإدارة الإلكترونية فيما يلي:

١- طول الإجراءات والعمليات المعقدة، وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.

٢- القرارات العشوائية، والتي تُحداث عدم توازن في التطبيق.

٣- ضرورة توحيد، وتوفير البيانات للعاملين على مستوى المنظمة.

٤- الصعوبة في قياس معدلات الأداء.

٥- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي، والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

٦- ازدياد المنافسة بين المنظمات، ووجود آليات للتميز داخل كل منظمة تسعى للتنافس.

٧. أهمية الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل(٣٣).

ثالثا: مراحل التحول السليم من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية

إن التحول للإدارة الإلكترونية يحتاج إلى عدة مراحل كي تتم العملية بشكل يحقق الأهداف المرجوة، ومنها:

١- قناعة ودعم الإدارة العليا بالمنشأة لتحويل جميع المعاملات الورقية إلى إلكترونية

٢- تدريب، وتأهيل الموظفين كي ينجزوا الأعمال إلكترونيا.

٣- توثيق، وتطوير إجراءات العمل

٤- توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية.

٥- البدء بتوثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونيا.

٦- البدء ببرمجة المعاملات الأكثر انتشاراً.

وأفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية مع استغلال أمثل للوقت، والمال، والجهد هو بتقسيم خطّة الوصول للمرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية إلى ثلاث مراحل، على أن يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل، وتام للنظام الإداري التقليدي، وتقسيم الخطة إلى مراحل من شأنه أن يؤدي إلى اندماج المجتمع بشكل كلّي في خطّة الإدارة الإلكترونية بحيث يتأقلم معها، ويتطور بتطورها، على عكس ما يحدث عند تطبيق الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة، ممّا يؤدي إلى تفاجؤ المجتمع بها، وقد يتم رفضها، أو مقاومتها في حينه. وعلى العموم فإنّ هذه المراحل هي(٣٤):

المرحلة الأولى: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة: وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها، وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء فيه -أيضا-، وبشكل متوازي تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل، وبدون أي روتين، أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي، أو عبر الأكشاك الاطلاع على نشرات المؤسسات، والإدارات، والوزارات. وأحدث البيانات، والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع، أو استخراج الاستمارات اللازمة، وتعبئتها لإنجاز أي معاملة.

المرحلة الثانية: مرحلة الفاكس، والتلفون الفاعل: وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى، والمرحلة التي ستأتي فيما بعد، وفي

هذه المرحلة يتم تفعيل تكنولوجيا الفاكس، والتليفون، بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على التليفون المتوفر في كافة الأماكن، والمنازل، بتكلفة معقولة ليستفيد منه في الاستفسار عن الإجراءات، والأوراق، والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل، سلس، وسهل، ودون أي مشاكل بحيث يستطيع استعمال الفاكس لإرسال، واستقبال الأوراق، أو الاستمارات، وغير ذلك، وفي هذه المرحلة يكون قسم أكبر من الناس قد سمع، أو جرّب نمط الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع كبار التّجار، والإداريين، والمتعاملين، والقادرين في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عبر طريق الشبكة الإلكترونية، لأن هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للانترنت متوسط كما، فمن الطبيعي أن تكون التعرفة في هذه المرحلة أكثر كلفة من الهاتف، والفاكس لذلك فان الميسورين، وما فوق هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة: وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل إلى مستوى (حوالي ٢٥-٣٠% من عدد الشعب)عال، وتوافرت الحواسب سواء بشكل شخصي، أو بواسطة الأكشاك، أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة، ورخيصة ممّا يسمح لجميع فئات الشعب باستعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب بأسرع وقت، وأقل جهد، وأقل كلفة ممكنة، وبأكثر فعالية كمّية، ونوعية (جودة)، ويكون الرأي العام قد تفهّم الإدارة الإلكترونية، وتقبّلها، وتفاعل معها، وتعلّم طرق استخدامها.

وعلى العموم فانّ سلّم النجاح في التحول إلى الإدارة الالكترونية يتدرج صعودا كما يلي:

١- جدّية العمل الحكومي

٢- سلامة التطبيق العلمي.

٣- تقويم الممارسة العملية

٤- الارتقاء بمستوى الأداء.

٥- تقديم خدمة متميزة.

٦- إرضاء المجتمع(٣٥).

المبحث الثامن: مزايا الإدارة الحكومية الإلكترونية، وفوائدها

أولا: مزايا الإدارة الحكومية الإلكترونية

من البديهي أن تختص الإدارة الحكومية الإلكترونية بالعديد من المزايا، نورد منها ما استعرضه عبد الحميد المغربي في المؤتمر العلمي السنوى العشرون "صناعة الخدمات فى الوطن العربى رؤية مستقبلية":

١- سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها.

٢- نقل الوثائق إليكترونيا بشكل أكثر فعالية.

٣- تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات، وتقليل المعاملات، وتخفيض وقت الأداء.

٤- تقليل الحاجة الى العاملين القائمين بأداء الخدمة، وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.

٥- تقيم أداء العاملين، وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.

٦- تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن، فالنظام الإليكتروني أقل عرضة للأخطاء.

٧- تقليص المخالفات نظرا لسهولة، ويسر النظام ودقته.

٨- الوضوح، وسهولة الفهم من قبل المستفدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.

٩- تخفيض الإستثمارات الخاصة بالمباني، والعقارات، وما إليها.

١٠- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.

واستطرد قائلا : وبالإضافة الى ذلك نرى وجود مزايا أخري للإدارة الإلكترونية تساعد على مكافحة الفساد الإداري هي :

١- تقديم الخدمات وفق برنامج منظم سلفا، فالمواطن يحصول على الخدمات في أى وقت خلال ٢٤ ساعة يوميا دون تدخل من جانب الموظفين.

٢- الشفافية فى المعاملات دون تحيز للمنتفعين بالخدمات العامة عن طريق اتباع إجراءات محددة منصوص عليها فى نظام الإدارة الإلكترونية.

٣- مشاركة المواطن في معالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع رأى المواطنين في شئون الإدارة الإلكترونية.

٤- توفير نظام دقيق للمراجعة، والمحاسبة.

٥- التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية، والاجتماعية التى تساعد على الرشوة والهدايا.

٦- إستقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة، والخبرة في العمل دون اعتبارات شخصية(٣٦)

واستنادا علي ما سبق فإن تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية يحقق العديد من المزايا التي تعمل على رفع كفاءة الأجهزة الإدارية، وتحسين خدماتها، وتبسيط آلياتها، كما إن مميزات، التخطيط العلمي، والشفافية في التعامل، والمراجعة الدقيقة، والاكتشاف الفوري لأخطاء تطبيق النظام وتصحيحها، يؤدي بالتبعية إلى الحد من الكثير من سلبيات الإدارة التقليدية، ويزرع الثقة في نفوس المواطنين المتعاملين مع النظام، ويزيد من تفاعلهم معه، والإقبال على استخدامه.

ثانيا : فوائد الإدارة الحكومية الإلكترونية

من البديهي ان أي نظام يتمتع بمميزات إيجابية ينطوي علي فوائد جليلة تعود علي مُستخدميه، لذا نجد أن عدداً من الباحثين في هذا المجال قد أفاضوا في تعديد مناقب الإدارة الحكومية الإلكترونية، وذكر فوائدها، وقد تخيرنا بعضها، ونبدأ، بما ذكره عبدالرحمن توفيق في هذا الصدد:

١- تحسين فعالية الأداء وإتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن يريدها، وتسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية، وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلية.

٢- المرونة في عمل الموظف بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول على الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت،

والمكان الذي يرغب فيه، فأصبح المكتب باستخدام تطبيقات الإدارة الحكومية الإلكترونية ليس له حدود.

٣- سهولة عقد الإجتماعات عن بُعد (Video Conferencing) بين الإدارات المتباعدة جغرافيا.

٤- لن تكون هناك حاجة للعدد الكبير من خزائن الملفات، وبالتالي توفير مساحتها، وكذلك توفير نفقات الموظف المخصص للعناية بهذه الملفات.

٥- سهولة، وسرعة وصول التعليمات، والمعاملات الإدارية للموظفين، والزبائن، والمراجعين.

٦- سهولة إنهاء معاملات المراجعين من خلال جهة واحدة تقوم بهذه المهمة بالانابة عن الدوائر الأخرى.

٧- سهولة تخزين، وحفظ البيانات والمعلومات، وحمايتها من الكوارث، والعوامل الطبيعية من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة، وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث (DRS).

٨- من وجهة نظر المحافظة على البيئة: كثير من الناس في مكاتبهم، ومواقع عملهم يستخدمون كثيرمن الطاقة، والمياه، والمواد الخام التي تدخل في تنفيذ أعمالهم (ورق، أقلام، وأحبار...)، وفي جميع هذه الامور هناك مجال كبير للتوفير، والتقليل من الضرر على البيئة، فيمكن لمختلف المؤسسات والأعمال الحصول على فائدة كبيرة من خلال التقليل من استخدام العناصر أعلاه في العمل، فقد تكون الفائدة مالية من خلال تخفيض التكلفة، اوبيئية من خلال التقليل من استخدام الأوراق (قطع الأشجار)، أو الأحبار، وتشير الإحصاءات في الشركات في الغرب خاصة بريطانيا بأن قيام الشركات بترشيد الاستهلاك في مجال المياه والطاقة، والأوراق، والأحبار في أعمالها كان لها عائد كبير ماديا، وتشير إلى أن ترشيد الاستهلاك في المجالات السابقة بمعدل ١٠% سنويا كان عائدة المادي توفير مبلغ ٢,٦ مليار دولار أمريكي سنويا في بريطانيا وحدها (استخدام أجهزة energy saver) التي تغلق بعد الاستخدام، وأجهزة النسخ، والتوقيت لارسال أوقات التسعيرة المخفضة power (consumption enables)[٣٧].

بينما يرى عبد الله العمار فوائد الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

١- سهولة إدارة، ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية.

٢- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.

٣- تبسيط الإجراءات، وسرعة الإنجاز ورفع مستوى أداء الخدمات.

٤- السرعة في اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات دقيقة، ومباشرة.

٥- توسيع قاعدة البيانات الداعمة للإدارة العليا.

٦- السهولة في متابعة، وإدارة كافة الموارد.

٧- توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم، وبناء ثقافة إيجابية لدى كافة العاملين.

٨- ترشيد التكاليف المالية عن طريق تقليل أوجه الصرف في إنجاز، ومتابعة عمليات الإدارة المختلفة، مما يؤدي لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وفعالية توزيع الخدمات الحكومية(٣٨).

ومن دواعي القول أن فوائد الإدارة الإلكترونية تتعدد، وتتباين حسب أغراض استخدامها، وأهداف تطبيقها، وبصفة عامة يمكن أن تتجسد في:

١- إتاحة المعلومات الكاملة عن كل ما يخص المؤسسة والعاملين بها.

٢- الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ورفع مستوى الكفاءة بها.

٣- مساعدة الإدارة العليا في إدارة أعمال المؤسسة، وإدارة مواردها سواء البشرية، أو المالية، أو الإدارية أو المعلوماتية.

٤- إدارة أعمال المؤسسة التي تشمل التخطيط، والتنفيذ، والتقييم، والمتابعة، وإدارة العملاء.

٥- توفير عدد من الخدمات الإلكترونية للعاملين بما يسمح لهم بالحوار،والمناقشة، والتعليم الذاتي، والترامل الإلكتروني.

٦- موائمة طبيعة العمل المعتادة لقيام النظام بالمتابعة الآلية للعاملين، ومدى استجابتهم للأعمال المكلفون بها، ويرمل تقارير المتابعة للإدارة العليا.

٧- حفظ وتوثيق كافة الأنشطة، والمخرجات، والوثائق، والبيانات الأساسية الخاصة بالمؤسسة إلكترونياً.

٨- الربط الإلكتروني بين فروع المؤسسة التي تقع في أكثر من نطاق جغرافي.

٩- المرونة الفائقة في التعامل مع المعلومات، والتحديث الدوري لها.

١٠- التكامل مع عدد من النضم الفرعية مثل الحضور والانصراف، وإدارة تنمية الموارد البشرية، والتراسل الإلكتروني، والنشرة الصحفية، والمكتبية، والعهدة الشخصية، والنظم.

١١-إمكانية التوافق مع أي هيكل تنظيمي للمؤسسات.

إن الإفادة من الفوائد السابقة لاستخدام التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية يحتاج إلى إدارة، وتصميم أكيدين لدى الإدارات الحكومية في الدول العربية، لإيجاد التزام حقيقي باستخدام تلك التقنيات، قائم علي قيادة إدارية لديها الرؤية الثاقبة. فغياب القيادة الإدارية الفعالة، وافتقاد التنظم القانوني، والتشريعي، وعدم نضوج الوعي الجماهيري، بالإضافة الى إن عدم تحقيق البنية الأساسية الفنية المناسبة، سيصبح من الصعب تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية بنجاح. ومن الأهمية بمكان أن الإدارة الإلكترونية ليست شعار يرفع، بل أنها عملية معقدة ونظاماً متكاملاً من المكونات البشرية والمعلوماتية، والتشريعية، والبيئية، وغيرها، وتحتاج إلى مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيق استراتيجيتها في الواقع العملي(٤٠).

المبحث التاسع عوائق، وسلبيات، ومشكلات تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية

أولا: عوائق تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية

إن مجرّد وجود استراتيجية متكاملة للتحول إلى نمط "الإدارة الحكومية الإلكترونية" لا يعني أنّ الطريق ممهدة لتطبيق، هذه الاستراتيجية وتنفيذها بسهولة، وسلاسة وبشكل سليم، وذلك لأنّ العديد من العوائق ستواجه تطبيق الخطة، لذلك يجب على المسؤولين عن وضع مشروع "الإدارة الحكومية الإلكترونية"، وتنفيذه التمتّع بفكر شامل، ومحيط بكافة العناصر، والمتغيرات التي يمكن أن تطرأ، وتعيق خطّة عمل استراتيجية الإدارة الحكومية الإلكترونية وتنفيذها، وذلك امّا لتفاديها، أو لإيجاد الحلول المناسبة لها.

ومن عوائق عملية تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية ما ذكره على باكير:

١- التخبط السياسي الذي يمكن أن يؤدّي في بعض الأحيان إلى مقاطعة مبادرة "الإدارة الحكومية الإلكترونية" وتبديل جهتها، ويشكّل هذا العنصر خطراً كبيراً على مشروع الإدارة الحكومية الإلكترونية.

٢- عدم توفر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة "الإدارة الحكومية الالكترونية" لاسيما في حال تدني العائدات المالية الحكومية.

٣- تأخير متعمد، أو غير متعمد في وضع الإطار القانوني، والتنظيمي المطلوب، والذي يُشكّل عائقاً لأي عملية تنفيذ "للإدارة الحكومية الإلكترونية".

٤. الكوارث الوطنية الناجمة عن نزاع إقليمي، والتي يمكنها تعطيل البنية التحتيّة لفترة من الزمن، ممّا من شأنه أن يعيق تنفيذ "استراتيجية الإدارة الحكومية الإلكترونية".

٥- مقاومة هائلة للتغيير من قبل الموظفين الحكوميين الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات، وتنظيم العمليات الحكومية.

٦- عدم استعداد المجتمع لتقبّل فكرة الإدارة الحكومية الإلكترونية، والاتّصال السريع بالبنية التحتيّة المعلوماتية الوطنية عبر الإنترنت نظرا للأزمات الاجتماعية-الاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا.

٧- نقص في القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات محليا، أو دعم غير كاف من قطاع التكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الحكومية الإلكترونية"(٤١).

ومن أهم القضايا الفنية التي تُعتبر من معوقات الإدارة الحكومية الإلكترونية هي البنية التحتية لتقنية المعلومات في الدولة، نقصد هنا البيئة التقنية المتوفرة للدولة التي يمكن أن يُعتمد عليها في إحتضان أفضل التطبيقات الإلكترونية، بما قد تحتاجه هذه التطبيقات من متطلبات فنية مُسبقة، ومن الأمثلة على القضايا التي تندرج تحت هذا العنوان:

١- الشبكة الوطنية: تحتاج الكثير من التطبيقات الإلكترونية الحديثة إلى شبكة إنترنت متينة وسريعة، والتي يمكن أن تتنوع بين شبكات

سلكية تعتمد على تقنية الألياف البصرية، أو شبكات لاسلكية ذات نطاق عريض (Broadband) كشبكات الجيل الثالث (3G)، والواي ماكسو (WiMax). حيث يجب مراعاة التكامل بين مثل هذه الشبكات، وإجراء دراسة جدوى تطبيق واحدة من هذه الشبكات، أو الإثنين معا حسب إحتياجات المنطقة الجغرافية، الديموغرافية.

٢- الإنترنت: سرعة الإنترنت، وتسعيراتها المختلفة من أهم العوامل المهمة لاستخدام معظم تطبيقات الحكومة الإلكترونية. فإذا كان السعر عالياً، أو فقط في متناول القليل من شرائح المجتمع اللذين عادةً ما يستعينوا بوكلاء، أو موظفين لإنهاء تعاملاتهم مع الدوائر الحكومة، فلن تكون الحكومة الإلكترونية ذات جدوى كبيرة. كذلك يجب على الدول (القادرة) أن توفر خدمة الإنترنت بتسعيرات مغرية قد تصل بالمجان في بعض المواقع وبسرعة كبيرة. الأمر الذي قد يشجع الكثيرين من أصحاب الدخل المحدود على تعلم هذه التقنية وإكتشاف كيف يمكن أن تفيدهم شخصياً، واجتماعياً، ومادياً. كذلك فإن المواقع الإلكترونية الحديثة تعتمد كثيراً على تقنيات الوسائط المختلفة كالملفات الصوتية، والمرئية، والصور ذات النقاوة العالية، مما يجعل من السرعة العالية للإنترنت أمراً ضرورياً لا شكليا.

٣- خطوط الهاتف الثابت والمحمول: تعتمد بعض تطبيقات الحكومة الإلكترونية على الهواتف في تنفيذ بعض المعاملات مع مختلف الجهات الحكومية. فقد يقوم المواطن بالإستفسار عن معاملة ما، أو طلب معلومات معينة عن خدمة ما كخدمات الرد الصوتي التفاعلي (IVR)، أو حتى إجراء معاملة كاملة بإستخدام الهاتف كحجز مواقف السيارات بإستخدام الرسائل النصية (SMS) الأمر الذي يجعل من كفاءة هذه الخطوط، وكذلك تسعيراتها المختلفة أمراً مهما لتشجيع، أو تثبيط المستخدمين من استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية المعتمدة على هذه الأجهزه.

٤- النظم القديمة (Legacy Systems) أو صوامع المعلومات (Information Silos): درجت الجهات الحكومية في استخدامها وتوظيفها لتقنيات المعلومات من بداية إكتشاف الحواسيب دون رؤية مشتركة واضحة. الأمر الذي جعلنا نرى مختلف الأقسام بالمؤسسات الحكومية تتبنى أنظمة تقنية مختلفة لا يمكن أن تندمج وتتكامل فيما بينها، ناهيك طبعاً أن تستطيع أن تعمل وتتحد مع دوائر وجهات حكومية خارجية مختلفة أيضاً. فبمثل هذه الصوامع، لن تستطيع الجهات الحكومية أن تتشارك بالمصادر والمعلومات فيما بينها. أضف إلى ذلك صعوبة نقل البيانات (Data Migration) من مثل هذه الأنظمة إلى أنظمة حديثة قائمة على تقنيات تسهل عمليات الإندماج والمشاركة.

ومن العوامل الفنية كذلك والتي تختلف نوعا ما عن العامل الأكبر السابق (البنية التحتية) هي

معـــايير العمـــل البينيـــة (Interoperability) (Standards)، وطـــرق تطـــوير التطبيقـــات الإلكترونية. فلكي تستطيع الجهات الحكوميـــة أن تضمن تدفق إلكتروني سلس للمعلومـــات فيمـــا بينها، يجب أن يتم تطوير معايير وإجراءات محددة لكيفية إرســـال وإســـتقبال مختلـــف البيانـــات الإلكترونية بمختلف أنواعها وأشكالها. مثل هـــذه المعايير يجب أن تنبع من رؤية واحدة، وأهـــداف مشتركة واضحة، وتغييرات مختلفة قـــد تكـــون جذرية في بعض الأحيـــان لعمليـــات الجهـــات الحكومية الداخلية. من جانب آخر، هناك طـــرق مختلفة لتطوير المواقـــع الإلكترونيـــة وتطبيقـــات الحكومة الإلكترونية المختلفة قد تؤثر بشكل كبير في نجاح، أو تأخر إستخدام التطبيق الإلكتـــروني. فهناك طرق تدور حول حاجة الجهات الحكومية، وأخرى حول حاجات المستخدمين، وأنـــواعهم. وهناك طرق تستعرض المعلومـــات والخـــدمات الحكومية المختلفة حسب أحداث الحياة المختلفـــة التي قد تواجه المستخدمين. كل من هذه الطرق لها إيجابياتها، وسلبياتها والتي يجب أن تراعي في جميـــع الأحـــوال عوامـــل الإســـتخدامية(Usability)، والوصـــــول (Accessibility)، والأمـــــنس (Security)، والـــــسرية (Confidentiality) وغيرها من عوامل بناء التطبيقات الإلكترونية[٤٢].

بينما يرى أخرون ان العوائق تتمثل في:

١- الرؤية الضبابية للإدارة الإلكترونيـــة وعـــدم استيعاب أهدافها.

٢- عدم وجود أنظمـــة وتـــشريعات أمنيـــة أو التساهل في تطبيقها.

٣.قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة النقدية.

٤- التمسك بالمركزية وعـــدم الرضـــا بـــالتغيير الإداري.

٥- النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الحكومية.

٦- الفجوة الرقمية بـــين المتخصـــصين وغـــير المتخصصين[٤٣].

ثانيا: معوقات التحول للإدارة الحكومية الإلكترونية في الجهات الحكومية

١- الاختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة ال.

٢- عدم اقتناع بعض الإدارات بأهميـــة التحـــول (التغيير) ومتطلباته.

٣- عدم توفر الحافز القوى لدى الأفراد لإنجـــاح عملية التحول.

٤- عدم إحساس الأفراد بأنهم جزء مـــن عمليـــة التحول والنجاح.

٥- عدم توفر البنية التحتية الفنية المناسبة للأعمال الإلكترونية .

٦- الخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها، لـــسيطرة ثقافة الأبواب المغلقة.

٧- رفض التحديث والتغيير، بحجة التوافق مـــع النظم اليدوية المعتادة في العمل. وإنعدام الثقة في حماية سرية وأمن المعلومات.

٨- الخوف من عملية التحول من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الإلكترونية لكافة أنشطة والعمليات.

٩- التقاعس عن إدارة وتحديث موقـــع الجهـــة الحكومية على الشبكة العالمية باستمرار[٤٤].

ثالثا :سلبيّات تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية

تُفيد أدبيات المجال أن هنك ثلاث سلبيات رئيسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية هى:

١- التجسس الالكتروني.

٢- زيادة التبعية

٣- شلل الإدارة.

وقد بينها حمزه خالد في عمل له، جاء فيه:

١- التجسس الالكتروني

بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم،قلّصت دول العالم خاصة المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات لصالح التقنية،و التجسس إحدى هذه المجالات، ومن الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام "الإدارة الالكترونية" فانّها ستحوّل أرشيفها إلى أرشيف الكتروني، وهو ما يعرّضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول.

فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية كي لا يفهم البعض أننا ننادي إلى البقاء على النظام التقليدي للإدارة، وإنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق استراتيجية الإدارة الالكترونية فإهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة وطنية يحدثها التجسس الالكتروني، ومصدر خطر التجسس الالكتروني يأتي غاليا من ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الأفراد العاديون.

الفئة الثانية: الهاكرز (القراصنة

الفئة الثالثة: أجهزة الاستخبارات العالمية للدول

هذا فيما يقتصر خطر الفئتين الأولى والثانية على تخريب الموقع، أو إعاقة عمله، وإيقافه بحيث تستطيع الإدارة تلافي ذلك بطرق وقائية، أو بإعداد نسخة احتياطية عن الموقع، فان خطر الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير وويصل الى درجة الاطّلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية، ووثائق المؤسسات، والإدارات، والأفراد، والأموال، وما إلى ذلك مما يشكل تهديدا فعلي على الأمن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه بيع أو نقل أو تصوير هذه الوثائق، وتسريبها إلى جهات معادية للدولة التي سُلبت منها.

٢- زيادة التبعية للخارج

من المعلوم ان الدول العربية ليست دولا رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة، ومستعملة لهذه التكنولوجية على الرغم من أن هناك أعداد كبيرة من العلماء العرب، والاختصاصين في مجال التكنولوجيا في العالم، أو من أصل عربي. وعلى العموم بما ان "الإدارة الإلكترونية" تعتمد بمعظمها ان لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فان ذلك يعني أنه سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ما له انعكاسات سلبية كثيرة خاصة

كما ذكرنا أعلاه في المجال الأمني للإدارة الإلكترونية.

فالاعتماد الكلّي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر، ووضعه تحت سيطرة دول غربية بغض النظر عمّا اذا كانت هذه الدول عدوّة أم صديقة فالدول تتجسس على بعضها البعض بغض النظر عن نوع العلاقات بينها، ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية، وسياسية بل يتعدّاه إلى القطاع التجاري لكي تتمكن كبرى الشركات من الحصول على معلومات تعطيها الأفضلية على منافستها في الأسواق.

ولذا نحن ننصح ونشدد على ضرورة دعم وتسهيل عمل القطاع التكنولوجي العربي، والإنفاق على أمور البحث العلمي فيما يتعلق بالتكنولوجيا، والأمن التكنولوجي خاصة وانه لدينا القدرات البشرية والمادية اللازمة لمثل ذلك ونشدد أيضا على ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محليا، أو على الأقل وضع الحلول الأمنية الأجنبية التي نرغب باستخدامها تحت اختبارات مكثفة، ودراسات معمّقة، والتأكد من استقلاليتها وخلوّها من الأخطار الأمنية.

٣- شلل الإدارة

إنّ التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم واستراتيجية "الإدارة الحكومية الإلكترونية" والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلّينا عن النمط التقليدي للإدارة و لم ننجز الإدارة الالكترونية بمفهومها الشامل، فنكون قد خسرنا الأولى و لم نربح الثانية ممّا من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقافها ريثما يتم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الالكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء وهذا ما لا يجوز أن يحصل في أي تطبيق لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية[٤٥].

هذا بجانب وجود عدد من السلبيات المتعلقة ببيئة التطبيق، يُذكر منها:

١- انقطاع التيار الكهربائي، أو توقف البطاريات الإحتياطية المساندة.

٢- رداءة البرمجيات المطورة، أو ضعف الصيانة البرمجية.

٣- عدم وجود متابعة وتطوير للتطبيقات البرمجية.

٤- خطوات العمل في الإدارة الإلكترونية.

٥- أما من حيث خطوات سير العمل في الإدارة الحكومية الإلكترونية، فإن المعاملة تبقى في مكان إلكتروني واحد. وكل ما في الأمر أن الموظف، والمديرين المسئولين يقومون بالكتابة على المعاملة الإلكترونية وإرسالها إلكترونياً عبر الشبكة، ولا يستطيع أي واحد منهم أن يُخفي المعاملة. كما أن توقيت الإجراء مدون على المعاملة، لا باليوم فحسب بل بالساعة، والدقيقة التي تم فيها الإجراء[٤٦].

رابعا: مشكلات تطبيق الإدارة الإلكترونية

من الطبيعي أن لكل نظام – بشري – مشاكله التي تطرأ عند التطبيق، ونظام الإدارة

الإلكترونية ليس استثناء من هذه القاعدة، وهذه المشاكل يجب التحوط لها، والعمل على إحتوائها والتغلب عليها عند ظهورها، ومنها ما ذكره عبد الله العمار:

١- إمكانية الغش في إدخال، وتشغيل، وتخزين البيانات في الكمبيوتر.

٢- التجسس، والتزوير المعلوماتي.

٣- تخريب الحاسبات، والاختراق والإضرار بالبرامج والبيانات.

٤- سرقة المعلومات، وبرامج الحاسب، والنسخ غير المشروعة للبرامج.

٥- إساءة استخدام البيانات، وتهديد الخصوصية.

٦- الجرائم المتعلقة باستخدام الإنترنت[٤٧].

وأرى أنه يمكن إضافة مشكلات أُخرى الى القائمة السابقة، منها:

١- عدم التنسيق بين الوحدات المشتركة في النظام.

٢- عدم تعاون المستفيدين (المواطنون / العملاء) في الإلتزام باستخدام النظام، سواء بسبب عدم خبرتهم في التعامل معه، أو بسبب عدم الثقة في النظام نفسه.

المبحث العاشر: الأنظمة الإلكترونية اللازمة للإدارة الإلكترونية

يمكن تحديد الأنظمة الإلكترونية اللازمة للإدارةالحكومية الإلكترونية، ونظم تطوير العمليات الإنتاجية وتطوير عمليات التسويق وتوزيعها ونظم تطوير العلاقة مع مؤسسات التمويل، فيما ما يلي:

١- أنظمة المتابعة الفورية وأنظمة الشراء الإلكتروني.

٢- أنظمة الخدمة المتكاملة.

٣- النظم غير التقليدية الأخرى وتشمل:

٣-١ نظم التعامل مع البيانات كبيرة الحجم

٣-٢ النظم الخبيرة والذكية.

٣-٣ نظم تطوير العملية الإنتاجية وتشمل:

٣-٣-١ نظم التصميم والإنتاج.

٣-٣-٢ نظم تتبع العملية الإنتاجية.

٣-٣-٣ نظم الجودة الشاملة.

٣-٣-٤ نظم تطويع المنتجات

٣-٣-٥ نظم كفاءة شبكة الموردين.

٣-٤ نظم تطوير عمليات التسويق والتوزيع وتشمل:

٣-٤-١ نقاط البيع الإلكتروني

٣-٤-٢ نقطة التجارة الإلكترونية

٣-٤-٣ نظم إدارة علاقة العملاء.

٣-٥ نظم تطوير العلاقة مع مؤسسات التمويل ومنها:

٣-٥-١ نظم البنوكالإلكترونية الدولية.

٣-٥-٢ نظم البورصات العالمية.

٣-٥-٣ نظم بورصات السلع[٤٨].

الدراسة التطبيقية

المبحث الحادي عشر :تجارب الدول العربية في تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية(٤٩)

أولا : واقع الادارة العامة في البلدان العربية والمشاكل التي تعاني منها

شهدت عدد من البلدان العربية تقدماً ملحوظا – خاصة – منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة في مجال الإدارة العامة، وبذلت جهوداً حثيثة، وشاملة لتحسين أداء الإدارة الحكومية، وطورت من خدمات الوزارات، والمصالح، المؤسسات العامة، بما يتوافق ومعطيات العصر، ومفاهيمه، ويحقق طموحات المواطنين في التمتع بخدمات حكومية متميزة، تلبي إحتياجاته، وتحترم رغباته، وتنمي فيه الثقة بجهازه الحكومي.

وفي المقابل نجد أن هنالك دول عربية أخرى قد تغيبت عن ساحة التطوير، و لم تبذل الجهد الكافي، لترتقي باداء الجهاز الحكومي، وخدماته، وإجراءاته، وما زال مواطنيها يعانون من المشاكل الناجمة عن التخلف والواضح في بيئة الإدارة الحكومية في هذه البلدان، مما إنعكس سلباً على رؤية مواطنيها، وثقتهم في جهازهم الحكومي الذي أصبح يتّصف بتدنّي مستوى الخدمات، وعدم الالتزام بالقانون، وانتشار الفساد، والرشاوى، والمحسوبيات، والفوضى، والتمادي في تعقيد الإجراءات، والتأخر في إنجاز المعاملات، إضافة إلى المحسوبية الإدارية، وغيرها من السلبيات التي تعاني منها الإدارة العشوائية.

أمّا المشاكل، والأسباب التي أدّت الى هذه النتائج السلبية في الإدارة فهي متعددة، ومتنوعة يُذكر منها:

١- طبيعة النظام السياسي :

انّ معظم المشاكل التي تعاني منها الإدارة ناتجة عن طبيعة النظام السياسي في البلدان العربية وهو أهم عنصر في تردّي وضع الإدارة، وهو أمر أغفله، أو يجهله كثير من الناس، إذ أنّ الإدارة ليست الاّ أداة لتطبيق السياسات التي يضعها النظام السياسي. وبما أنّ النظام السياسي في معظم البلدان العربية مشلول فقد أدّى هذا إلى شل الإدارة وتقسيمها على أساس حصصي مما أدّى بدوره إلى انتشار المحسوبيات والفوضى، وإلى إهمال مبدأ الكفاءة في التعيين، وإهمال مبدأ الثواب، والعقاب.

٢- عدم كفاءة الموظفين :

وهو عنصر يتّصل بالسبب السابق كما تمّ شرحه، إذ أنّ الكثير من الموظفين لا يستطيعون حتى الكتابة، أو على الأقل بشكل جيد، وهم من غير المتخصصين، ولا يخضعون حتى بعد توظيفهم لدورات تخصصية، ويُختارون على مقياس حزبي، وطائفي، كل هذا يؤدي إلى اعتماد التنفيذ الاعتباطي للمعاملات، وعدم التقيّد بالقوانين وازدراء المواطنين.

٣- البيروقراطية الشديدة:

في الحقيقة انّ المفهوم السائد للبيروقراطية هو الالتزام الشديد، والمتحجّر بنص القانون لدرجة تؤدي الى عرقلة المعاملات وبالتالي القضاء على الهدف الذي من أجله وضع القانون وهو تسهيل معاملات الناس. الاّ إنّ البيروقراطية في معظم البلدان العربية ليست ناجمة عن ذلك "أي الالتزام الشديد بالقانون"، بل هي نتيجة لغياب القانون في كثير من الأحيان واعتماد الارتجال في المعاملات لدرجة أنّ معاملتين مثلا ينطبق عليهما نفس الموضوع والخصائص الاّ أن تنفيذها يتم بطريقتين مختلفتين وذلك يعود إلى بيروقراطية "الجهل بالقانون" أي التمسك الشديد برفض فهم القانون أو حتى الاطلاع عليه.

٤- إنعدام المسائلة:

إن أنظمة الرقابة والمساءلة في المجال الإداري غير فعّال وبالرغم من كثرة عدد الهيئات الرقابية والتأديبية داخل السلطة التنفيذية، و لم يتم التوصل حتى الآن إلى ضبط المخالفات، والحد من سوء الإدارة. علاوة على ذلك فإنّ الوزارات لا تتقدم حتى بالتقارير حول نشاطاتها كل ستة أشهر تطبيقا للقوانين مما يقضي على عامل الردع القانوني وهو يؤدي إلى انتشار الفساد، والتسيب الإداري.

٥- تدني مستوى الدخل:

يؤثر هذا كثيرا على الموظف حتى صاحب الأخلاقيات والملتزم بالقانون، ويدفعه الى قبول الرشاوى والمال مقابل تيسير المعاملات تسهيلها، ويُعد عاملاً لا يستهان به في وصول الإدارة إلى مستواها الحالي.

٦- المركزية الإدارية الشديدة:

تشكو هيكلية الإدارة العامة من مركزية شديدة، وعدم ترابط فعّال بين إدارتها على المستوى المركزي والإدارات المحلية(٥٠).

ثانياً: تطبيقات الإدارة الحكومية الإلكترونية في البلاد العربية

لجأت معظم الدول العربية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي - في محاولة للحاق بالركب العالمي - إلى تبني تقانة المعلومات والاتصالات كمدخل لتقديم الخدمات وبما يوازي طموحات المجتمع، وقطاعات الأعمال المختلفة فيه، وقد بدت بعض التجارب العربية مستنسخة إستنساخا شكليا يعتني بالمظهر اكثر من اعتنائه بجوهر التكنولوجيا. ويُرجع البعض ذلك إلى الجانب الفكري في تحليل ظاهرة التخلف، فبعض الدول العربية تعتقد أن النمو الصناعي الكمي للبنية التحتية له الأولوية المطلقة لتحقيق التنمية. وفي مثل هذه الحالات تسيطر سياسة إستيراد التقانة الجاهزة، ويضعف الطلب على كل سياسة معلنة لبناء القدرات الذاتية المختلفة، والتي تتطلب تنمية الكوادر العربية، واستيعاب طاقتها الإبداعية المهدورة عربيا(٥١).

ومع ذلك، فإن المسعى العربي المعاصر- وإن بدا هامشيا وفي أول مراحله- يُعد بحد ذاته إنجازا يُحسب لهم، ولا سيما ان التوجهات الأخيرة للكثير من الدول العربية نحو حيازة تقانة المعلومات، والسعي الدائب لتخريج الكوادر المتخصصة في هذا المضمار، وتعميم الإستفادة من الحواسيب، وخطوط شبكة المعلومات، واستخدام

وسائل الاتصال الحديثة. وشهدت الأعوام الأخيرة أيضا ظهور شركات كبيرة في عدد من الدول العربية لتصنيع، وتجميع أجهزة الحاسوب، ومعداته، وأجهزة الاتصالات. كما أبدى عدد من هذه الدول اهتماماتهم الواضحة نحو إنتاج، وتصدير منتجات تقانة المعلومات، والبرمجيات، والخدمات الغير، وصناعة الخدمات عابرة الحدود، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات توثيقية عن حجم الاستثمار العربي في هذه الصناعة، حيث تشير بعض التقديرات الى أن حجم التجارة بها لا يكاد يصل الى ١١,٥ مليون دولار مقارنة بمئات المليارات من الدولارات على المستوى العالمي، إلا أن عددا من الدول العربية منها الإمارات العربية، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب توليها الاهتمام الكبير، وتسعى جاهدة لتحقيق نسب انجاز عالية في هذا المضمار(٥٢). وقد شهدت الحقبة الأخيرة أيضا، زيادة كبيرة في أعداد الشركات العاملة في مجال الاتصالات، وتقانة المعلومات في معظم الدول العربية، وانتشرت إقامة التجمعات التقنية في العديد منها والتي تُعد ركيزة هامة في تنمية تقانة الاتصالات والمعلومات، وهي الركن الآساسي في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وبالنتيجة تحقيق التنمية العربية المستدامة(٥٣).

١- الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أظهرت بعض الدراسات في مجال اقتصاديات المعلومات ودراسات السوق مؤخراً، الموقع المتميز الذي تحتله دولة الإمارات العربية المتحدة، ومركزها الاقتصادي والتجاري الريادي الإقليمي، الذي يخولها استخدام مراحل متقدمة من برامج الحكومة الإلكترونية. ويأتي ذلك نتيجة للإنجازات والمشروعات العديدة التي أطلقت في مجال تقنية المعلومات، مما ساهم في إنشاء البنية التكنولوجية التحتية القادرة على تبني المشاريع الضخمة بكفاءة ومنافسة رفيعة.

كما حققت دولة الإمارات ارتفاعاً ملحوظاً في معدل استخدام وانتشار الإنترنت تجاوزت الـ ٢٨ بالمائة، وهي النسبة الأعلى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي. وقد وضعت الدراسة حكومة دبي الإلكترونية على المستوى نفسه مع الدول الأوروبية، بما في ذلك المملكة المتحدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإلكترونية. ويؤكد التقرير الجديد النتائج التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية في تقريرها الأخير لعام ٢٠٠٤، والذي صنف دولة الإمارات ضمن أفضل ٣٦ بلداً في العالم، على صعيد تقديم خدمات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية. ويذكر أن المبادرة أنجزت في الوقت المحدد لها مُسبقًا، فكانت أول حكومة إلكترونية كاملة في العالم(٥٤). وقد وقع إختيارنا في هذه الدراسة علي مبادرة حكومة إمارة دبي من دولة الإمارات العربية كأحد النماذج المتقدمة في تطبيق الإدارة الحكومية الإلكترونية في دولة الإمارات العربية.

شكل رقم (١) : بوابة حكومة دبي الإلكترونية

١-١ الحكومة الإلكترونية في دبي

من أهم التجارب العربية الناجحة في مجال تطبيق "الإدارة الالكترونية" هي "حكومة دبي الالكترونية" فقد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، وعدد كبير من المعاملات الآن يمكن القيام بها دون أن تغادر كرسي مكتبك. إذ تستطيع أن تدفع الرسوم وكل ما تحتاج إليه المعاملة من استمارات وطوابع وغيرها بسهولة عن طريق الانترنت فالنسبة العالية لمستخدمي الانترنت في هذه الإمارة وكذلك صغر حجمها وكونها مركز تجاري عالمي وتفعيل الدرهم الالكتروني كل هذا ساهم في تسريع عملية التحوّل إلى "الحكومة الالكترونية"(٥٥).

النشأة، والرؤية

ربما كان مشروع تحويل دبي إلى حكومة إلكترونية من أعظم المشاريع وأكثرها جرأة، إذ في العام ١٩٩٥، ظللت هذه الرؤية محصورة ضمن الطبقة الحاكمة من عائلة آل مكتوم، والمقربين جدًا من الشيخ محمد بن راشد. ولهذا قامت حكومة دبي في المرحلة أولى بوضع الخطط التي من شأنها ضمان مستلزمات تحقيق التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد الجديد، وكانت أهداف الحكومة لا تنحصر في مجال محدد، بل شملت التطوير في شتى المجالات، وفي وقت واحد، حيث كان الهدف رفع مستوى الإدراك بأهمية ثقافة المعلومات الجديدة، وتحسين مستوى التعليم، وإعادة النظر في المناهج والوسائل التعليمية، وإطلاق مشاريع تشكل البنية التحتية للاقتصاد الرقمي الجديد، وإطلاق مشروع حكومة دبي الإلكترونية. وفي الحادي عشر من مايو ١٩٩٩ أعلن الشيخ محمد بن راشد أنه بعد ثمانية عشر شهرًا، سوف تتحول حكومة دبي بشكل كامل إلى حكومة إلكترونية، الأمر الذي ستنتج عنه زيادة الفاعلية، وتسريع وتسهيل الإجراءات الحكومية وقد دُشنت التجربة عام ٢٠٠٢كتجربة رائدة على مستوى العالم العربي. وقد وضعت الامارة نوعين من الاهداف:

خدمات حكومة دبي الإلكترونية

شكل رقم (٢)

الخدمات الإلكترونية في بوابة حكومة دبي الإلكترونية

يمكن الوصول لموقع حكومة دبي الإلكترونية عن طريق الارتباط :

http://www.dubai.ae/index.ar.htm

وفيما يلي بعض الخدمات التي يقدمها الموقع:

خدمات الأعمال، وخدمات التعليم، والتوظيف، والصحة، والإسكان، والقانون، ووالأمن، والسياحة

المستفيدون من حكومة دبي الإلكترونية

من خلال العرض السابق للخدمات، نجد أن المستفيدون من خدمات حكومة دبي الإلكترونية هم: المواطنون، والمقيمون، والزوار والسياح، والشركات المحلية والأجنبية، والمستثمرون الجدد، والباحثون والدارسون.

وتقوم فكرة البوابة على مبدأ توفير خدمات الدوائر الحكومية عبر موقع موحد بحيث يتمكن الناس من إجراء معاملاتهم إلكترونياً من الأماكن التي يوجدون فيها دون الحاجة إلى زيارة مكاتب الدوائر الحكومية والانتظار لفترة طويلة لإتمام تلك المعاملات. وكان تقرير صدر مؤخراً عن "شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والتمويل" قد أشار إلى أن الإمارات تُعد واحدة من بين أفضل الدول على الصعيد العالمي لجهة تحقيق الجاهزية للحكومة الإلكترونية حيث يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت فيها ١٩ مليار مستخدم أي ما تشكل نسبته ٣٤٧% من إجمالي عدد السكان الأمر الذي جعلها تحتل المركز ٤٢ في الترتيب العالمي في هذا المجال خلال العام ٢٠٠٥ متقدمة من المرتبة ٦٠ خلال العام ٢٠٠٤.

٢. الحكومة الإلكترونية في دولة الكويت

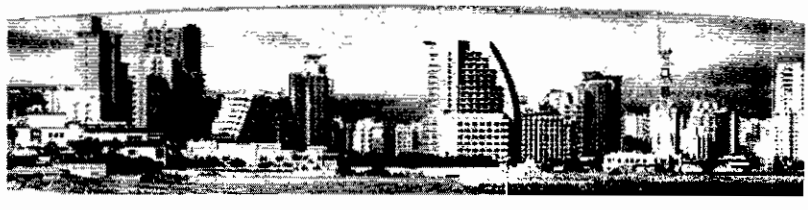

المواطنون والمقيمون قطاع الأعمال الزائرون عن دولة الكويت دليل الخدمات الصحية دليل الجهات الحكومية أهم الأخبار

النشأة والرؤية:

أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (٧٥٩) لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل لجنة وطنية عليا كلفت بإدخال استخدام التكنولوجيا المتطورة في الأعمال الحكومية برئاسة معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية رؤساء اللجان الوزارية، بالإضافة إلي وزير التخطيط، ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية لتتولى مسئولية إدارة وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، وإقرار كافة الأمور اللازمة لتحقيق متطلباته، كما تضمن القرار تشكيل جهاز فني مركزي للمشروع يتبع اللجنة الوطنية العليا برئاسة وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية، حيث يقوم الجهاز بتنسيق العمل بين اللجنة الوطنية العليا وكافة الجهات الحكومية والاستعانة بالخبرات العالمية المتخصصة في مجالات استخدام التكنولوجيا واستطلاع تجارب الدول الأخرى، وإعداد ما يلزم من دراسات وبحوث وتقديم المشورة الفنية إلى اللجنة الوطنية العليا.

وقد تم إنشاء موقع على شبكة الانترنت عام ٢٠٠٢ أطلق عليه "بوابة دولة الكويت للأعمال الحكومية" ليكون بمثابة بوابة Portal للخدمات الحكومية، يتم من خلاله عرض الخدمات الحكومية الآلية المتوفرة بالجهات الحكومية، كما يمكن لطالب الخدمة زيارة مواقع الجهات الحكومية وبعض القطاعات الأخرى مثل جمعيات النفع العام وبعضا من مواقع القطاع الخاص (www.e.gov.kw)، بالإضافة إلى المشاركة فى المعارض بالتنسيق مع الفريق الاعلامى، وعقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات الحكومية لتوعية العاملين بها فى مجال الحكومة الالكترونية وإنشاء قاعدة بيانات فى مجال نظم المعلومات بناء على الاستبيانات التى تم طرحها.

وقد صرح المدير التنفيذي لشركة الخدمات الامنة لصناعة البرمجيات علاء نشيوات المتخصص في مجال صناعة البرمجيات وخدمات الحكومات الالكترونية ان دولة الكويت حلت في المركز الثالث عربيا في مجال خدمات الحكومة الالكترونية وفق مؤشر لجاهزية الحكومية التابع للامم المتحدة لعام ٢٠١٠ وذلك في لقاء صحافي عن نتائج التصنيف أن من بين ١٩٢ دولة عضوا في الامم المتحدة حلت البحرين في المركز الأول عربيا و١٣ عالميا، فيما حلت الامارات العربية المتحدة الثانية عربيا والـ ٤٩ عالميا، تلتها دولة الكويت في المركز الثالث عربيا والـ٥ عالميا، ثم الاردن في المركز الرابع عربيا والـ ٥١ عالميا.

الخدمات الإلكترونية

تحويل الإقامة، وفتح ملف بالرعاية السكنية، ومخالفات المرور للأفراد، واصدار البطاقة المدنية، وعقد الزواج، والزيارة العائلية، وسمة دخول التحاق بعائل، والإقامة بالقطاع الأهلى أول مرة، وتعيين الحاصلين على مؤهل دراسي، وطلب تصريح عمل، وطلب تحويل من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي، ومنح استمارة التعليم الخاصة، واصدار رخصة قيادة خاصة، وتجديد ترخيص مركبة، وفتح ملف بالرعاية السكنية، وقروض الشراء، واصدار وثيقة قسائم، وخدمة طلب دعم للدراسات العليا في مجال الوقف، وخدمة طلب مطبوعات للأفراد والمؤسسات، وخدمة الوقف عن طريق الرسائل

القصير SMS، ووقاية المخالطين لمريض بمرض معدي، وطلب تقرير طبي، والعلاج بالأعشاب، ونظام القبول طلاب الاستكمال الدراسي (من الكويتيين) فقط، وخدمة الإعارة الداخلية، ومنح بعثة (خارجية- داخلية)، وطلب تسجيل معاهد التدريب الخاصة (الأهلية)، وشهادة براءة ذمة للشركات الكويتية، وتركيب هاتف جديد، وسمة دخول للعمل في القطاع الأهلي، واصدار او تجديد شهادة صحية، وطلب اصدار رخصة إعلانات، وترخيص اقامة معرض مؤقت داخل دولة الكويت، واصدار رخصة ترميم وتجميل لواجهات المباني، وايصال المياه للقسائم الصناعية، والاشتراك في صناديق البريد الخاصة، وطلب ترخيص بإجراء عرض خاص على اسعار السلع لتجار الجملة فى الجمعيات والاسواق المركزية، واصدار أو تجديد شهادة صحية، وتجديد ترخيص مركبة ، وطلب اجراء تعديل السنة المالية للشركة، وطلب اجراء تعديل زيادة رأس مال الشركة، وشروط تصنيف الشركات، وشهادة لمن يهمه الأمر للفئات (أ، ب، ج، د) للأفراد (هـ) خاصة بالشركات، وخدمة طلب مطبوعات لمراكز المعلومات والمكتبات، ودخول شاحنات كويتية وخليجية محملة بالبضائع، وبيانات ادخال جمركي مؤقت، وتفتيش البضاعة، وطلب تسجيل وتأهيل مورد، ودراسة اعتماد مقاول، وتسجيل أوتحديث بيانات مكتب استشاري[٥٦].

الحكومة الإلكترونية في دولة قطر

النشأة، والرؤية

إيمانا من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، قائد المسيرة، للقيمة الكبيرة لثورة المعلومات والتي تمثل إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين، رأى سموه ضرورة أن تحتل دولة قطر موقعا رياديا في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات الحكومة الالكترونية على مستوى العالم. ومن هنا دعا سمو الأمير وساند كافة جهود تبني مفهوم تطبيق الحكومة الإلكترونية في قطر .

نشأة الحكومة الإلكترونية في قطر

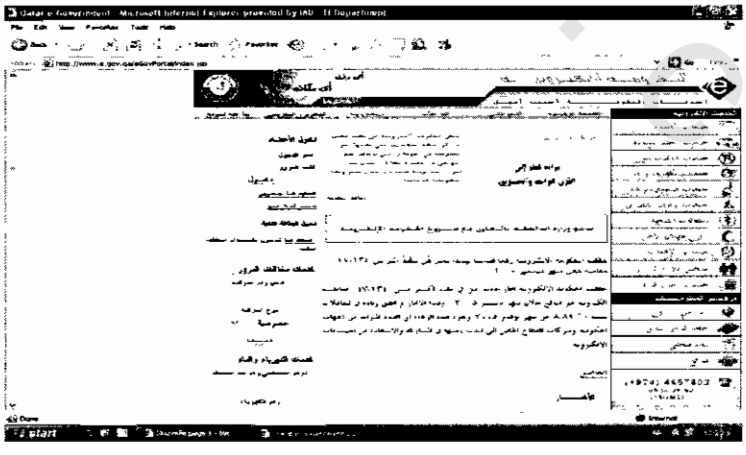

شكل رقم (٣) : بوابة خدمات حكومة قطر الإلكترونية

هذا وقد صدر المرسوم الأميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء لجنة تسيير مشروع الحكومة الإلكترونية والإعلان عن استمرار دعم سموه الكريم لإنشاء مجتمع معلوماتي نموذجي متطور عن طريق "مشروع الحكومة الإلكترونية في قطر" ضمن سلسلة من المبادرات الريادية الأخرى، لخلق البنية التحتية اللازمة لاستقطاب قطاع المال والأعمال.

نص القرار الأميري في مادته الأولى على أن تنشأ لجنة تسمى «لجنة تسيير مشروع الحكومة الالكترونية» تكون تابعة للأمير، ويكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وموازنة تلحق بالموازنة العامة للدولة. ويكون هدف اللجنة تحقيق أعلى معدلات الأداء في تنفيذ الأعمال والمعاملات الحكومية الكترونيا، وذلك من خلال تقديم الخدمات الحكومية عبر وسائط متعددة مثل الانترنت وأجهزة الخدمة الذاتية، وغيرها من الطرق الالكترونية، وتوفير المعلومات المحدثة اللازمة لدعم اتخاذ القرار. وقد تم تكريم حكومة قطر الإلكترونية ومنحها جائزة أفضل بوابة إلكترونية وذلك في أول أيام انعقاد المنتدى العاشر للحكومات الإلكترونية والاتصالات في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة(٥٧).

خدمات الحكومة الإلكترونية في قطر

خدمات قُدمت مع إنشاء االبوابة : تتضمن الحكومة الإلكترونية في دولة قطر تقديم الخدمات التالية :خدمات التّأشيرة : الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات مخالفات المرور : الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات رخصة القيادة : الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات الكهرباء والماء: الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات صندوق الزكاة : الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات توظيف القطريين : الاستفسار والحصول على الخدمة، والتبرع للهلال الأحمر : الاستفسار والدفع إلكترونيا، والبطاقات الصحية : الاستفسار والحصول على الخدمة والدفع إلكترونيا، وخدمات الإقامة: الاستفسار عن الخدمة وتعبئة الطلب، وتسجيل طلاب المدارس : الاستفسار عن الخدمة.

خدمات إستُحدثت: وتشمل ما يلي: رخصة البناء: تستخدم هذه الخدمة للحصول على رخصةَ بناء أو لتَجديد رخصةَ بناء حالية، والرخص التجارية والتجديد السنوي: تستخدم هذه الخدمة للحصول على رخصة لمزاولة عمل تجاري أو تجديد هذه الرخص، وتسجيل وتجديد ونقل ملكية المركبات : تقدم الخدمة إمكانية تسجيل المركبات الجديدة وتجديد تسجيل المركبات المستعملة ونقل ملكية المركبات إلكترونيا، وشؤون الوافدين تصاريح العمال:وهذه الخدمة مخصصة لاستصدار موافقة لاستقدام العمالة من الخارج بالنسبة للمواطنين والمقيمين. وكذلك بالنسبة لشركات القطاع الخاص حيث أن هذه الخدمة هي خلاصة قوانين وخطوات إستقدام العمالة لها في شؤون الخدمة المدنية، وشؤون الوافدين ـــ وثائق السفر القطرية: تقدم هذه الخدمة إمكانية استصدار جوازات السفر للمواطنين القطريين وتجديد بطاقاتهم الشخصية، والضرائب والجمارك: يمكنك من خلال هذه

الخدمة دفع الرسوم والضرائب للبضائع المستوردة من الخارج، وإدارة العمل: استصدار تصاريح العمل للأجانب: تقدم هذه الخدمة إمكانية استصدار تصاريح العمل للأجانب من قبل إدارة العمل بناءً على الموافقة المسبقة لاستقدام العمالة عن طريق وزارة الداخلية، واستصدار شهادات الميلاد: تقدم هذه الخدمة إمكانية استصدار شهادات الميلاد للمواليد الجدد، واستصدار شهادة استيراد مواد غذائية: تقدم هذه الخدمة

٤. الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

النشأة، والرؤية

تولي حكومة المملكة اهتماماً كبيراً للتحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وذلك لما تقدمه مفاهيم التعاملات الإلكترونية الحكومية من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث صدر الأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٣٣١٨١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/١٠هـ المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وللأهمية القصوى للتعاون في مجالات متعددة للتحول إلى مجتمع المعلومات، وأهمية تضافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة بإذن الله، قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) في عام ١٤٢٦هـ بمشاركة كل من: وزارتي المالية، والاتصالات وتقنية المعلومات. حيث يهدف البرنامج إلى رفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام، وتقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمال. وزيادة عائدات الاستثمار، بجانب توفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب. وفي ضوء هذه الأهداف يقوم البرنامج بدور الممكّن والمحفز لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويقلل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكبر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية.

ويجسد برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسِّر) اهتمام المملكة العربية السعودية لتطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية. حيث يأتي هذا البرنامج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة المملكة لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير في جميع جوانب الحياة(٥٩).

خدمات الحكومة الإلكترونية في السعودية

وقد أورد برنامج (يسر) ملخص للخدمات التي تقدمها البوابة الإلكترونية السعودية، فيما يلي:

خدمات المواطنين والمقيمين

اتصالات وتقنية، وتدريب وتعليم وثقافة، وتأمين، ووثائق شخصية، ونقل ومواصلات، وشكاوى ومراجعة، وصحة وبيئة، وشؤون إسلامية، وحياة اجتماعية، وسفر وسياحة، واقتصاد وأعمال، وسكن وخدمات بلدية، وعمل وتوظيف، ومرور وسلامة، ومرافق.

وحسب بلال سنونو، فإن هذا المشروع الضخم سوف يساعد على تفعيل العديد من تطبيقات مركز المعلومات الوطني وخدماته على الإنترنت، كما سيجعل بالإمكان أتمتة عملياته، بما في ذلك التبادل الإلكتروني للبيانات، وتسديد الرسوم إلكترونياً ونقل المحتوى الساكن والمتحرك. وكجزء من أتمتة هذه العمليات، سيتم تصميم وتطوير تطبيقات لنشر أساليب فعالة لإنجاز المعاملات إلكترونياً، مثل دفع رسوم تأشيرات العمل والمخالفات المرورية ورخص القيادة والمركبات والإقامات وجوازات السفر عبر الإنترنت في مرحلة لاحقة.

واعتبر سنونو أن هذا المشروع سيكون بداية الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، خاصة أن هذا المشروع سيضم ثلاث منصات أساسية، الأولى G2G (Government to Government) وهي منصة التعامل الإلكتروني داخل أجهزة الدولة. والثانية (Government to Business) G2B للتعامل الإلكتروني مع القطاع التجاري. أما المنصة الثالثة G2C (Government to Citizen) فهي للتعامل الإلكتروني مع الأفراد. كما أن هذا المشروع سيعمد إلى بناء موقع للخدمة العامة لمركز الوطني للمعلومات على الشبكة العالمية (الإنترنت). وسيمكن ذلك المواطنين والقطاع التجاري من الوصول إلى الموقع الإلكتروني بواسطة «متصفح» مدعوم باللغة العربية من أي مكان في العالم. كما أوضح بأن مايكروسوفت تستطيع مع شركائها أن تساعد الحكومة السعودية على الاستفادة من الإنترنت وفتح الآفاق أمام فرص جديدة باستخدام قاعدة مرنة تقوم بمكاملة الأجزاء المنفصلة للبنية التحتية مع التطبيقات، وتزيد إنتاجية موظفي القطاعات الحكومية، وتسهل إنجاز المعاملات وتدفق المعلومات بين هذه القطاعات، وبين الحكومة وقطاع الشركات والمواطنين(٦٠).

٥. تجربة الحكومة الإلكترونية في دولة عمان

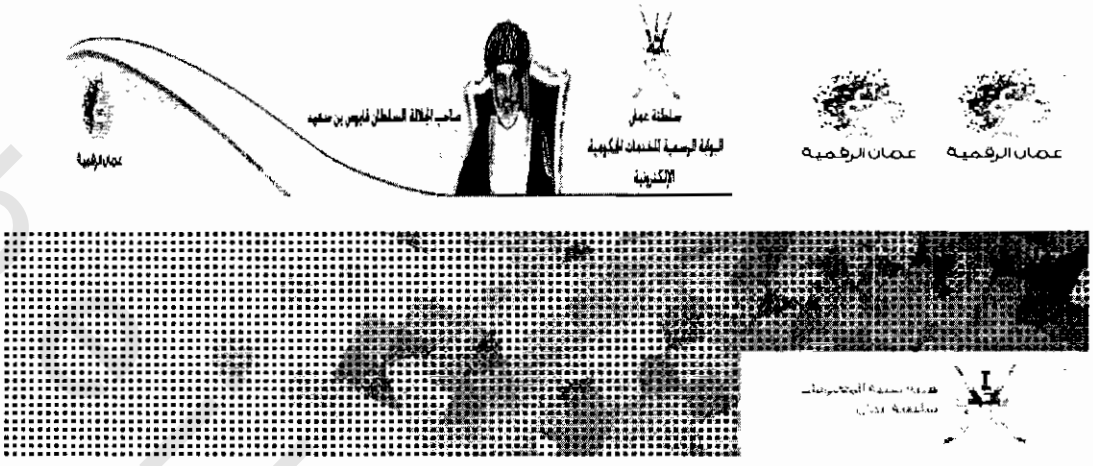

النشأة

بدأ العمل بمشروع الحكومة الإلكترونية العمانية التي يشار إليها بـــ "e-oman" عام ٢٠٠٣، وذلك تزامناً مع إنشاء الإدارة الحكومية التي أُطلق عليها (عمان الرقمية)، وقد أُسند إلى هذه الإدارة مسؤلية كافة الخدمات الإلكترونية، وخدمات التجارة الإلكترونية في دولة عمان. وقد تولت هذه الإدارة بوجه خاص مسؤلية تحديد الاحتياجات المعلوماتية والتقنية اللآزمة لجميع المؤسسات، والوكالات الحكومية بالدولة للإنخراط في منظومة الحكومة الإلكترونية العمانية. وقد قامت الإدارة بتطوير البنية التحتية لبوابة الحكومة الإلكترونية.وقد صنفت اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ جهود دولة عمان ومنجزاتها في مجال سياسة تقنيات المعلومات والاتصالات بأنها "متوسطة" بالمقارنة مع مثيلتها في المملكة العربية السعودية، وبأنها "أقل من المتوسط" مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة.إلا أن المسح الذي قامت به "هيئة جهوزية الحكومات الإلكترونية" التابعة للإمم المتحدة عام ٢٠٠٨، أشار إلى أن جهود الحكومة العمانية في هذا الصدد تطورت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى إرتقائها في الترتيب العالمي من المركز ١١٢ إلى المركز ٨٤، إلا أن مرتبتها متأخرة في ترتيب دول الخليج.والجدير بالذكر أنه منذ بدء مشروع "عمان الرقمية" نجحت الحكومة العمانية في تطوير استراتيجيتها في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، ودعم خدماتها الإلكترونية في مجالات عديدة، يُذكر منها؛ المشتريات ووالدفع الإلكتروني[٦١]. (ترجمة الباحث)

الرؤية

تهدف البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية الى تمكين الجمهور وقطاعات الأعمال بتزويدهم بكافة المعلومات والخدمات الحكومية الالكترونية عبر بوابة واحدة بأسلوب تكاملي

سلس للاستفادة القصوى من العمليات الداخلية وتوسيع مشاركة المواطنين بالخدمات الحكومية. وتتلخص رسالة البوابة فيما يلي:

١- تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية، بتسهيل دخولهم اليها عبر قنوات الكترونية متعددة دون عناء ومشقة وبتكلفة معقولة تكون في متناول الجميع.

٢- تسهيل الوصول الى الخدمات اعتماداً على استراتيجية تقوم على مسار حياة الفرد ومستجداتها عبر قنوات الكترونية متعددة.

٣- تحقيق الاندماج والتكامل التام للخدمات الالكترونية عن طريق الربط المطلوب بين الجهات المعنية، وداخل هيكل الوحدات الادارية التابعة للمؤسسات من خلال إحداث نقلة نوعية للربط بين العلاقات الداخلية والخارجية لمؤسسات القطاع العام.

٤- أتخاذ التدابير والاجراءات للتأكد من تطبيقها داخل شرائح المجتمع عن طريق مواصلة تحسين سبل الوصول الى مثل هذه المعلومات والخدمات.

الخدمات الإلكترونية

دفع الفواتير - عمان موبايل، ودفع فواتير النورس، والاستفسار ودفع المخالفات المرورية، وخدمات إلكترونية للطلبة، وخدمة طلب أرض سكنية، وطلب نسخة من رسم مساحي، وطلب إمتداد، وتغيير إستعمال قطعة أرض، وتعديل أرض، وتقسييم أرض، ودمج أكثر من قطعة أرض، وتعويض عن أرض متأثرة، ورفع التأثير أو استقطاع جزء من أرض، والدليل التجاري، والاستفسار عن وضع الترخيص الجديد، والاستفسار عن وضع ترخيص سابق، وملخص التراخيص والقوى العاملة الوافدة، وبطاقات العمل الصادرة لترخيص معين، والاستفسار عن بيانات العامل، وكشف القوى العاملة الوافدة في المنشأة ، وكشف القوى العاملة الوطنية في المنشأة، ونسبة التعمين في المنشأة، وكشف القوى العاملة حسب سنة الإصدار، وخدمة التأشيرات، والإقامة، الإستفسار عن حالة طلب التأشيرة، والإستفسار عن المستندات المفقودة، وحجز مواقف السيارات(٦٢)

٦- الحكومة الإلكترونية في مصر

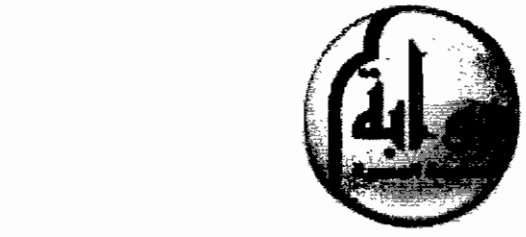

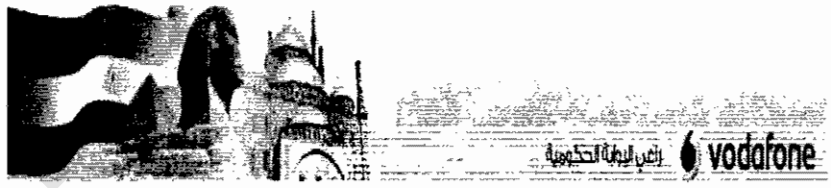

النشأة

عرّفت الحكومة الالكترونية المصرية نفسها بالقول "مرحبا بك في موقع الخدمات الرسميةالمصرية حيث يمكن انجاز أعمالك عن طريق (الانترنت) وأنت في مكانك في خطة طموحة تستهدف تيسير مصلحة الخدمات بحلول عام ٢٠٠٧.وتم افتتاح الموقع في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤ بخدمات لاستلام وسداد الفواتير واستخراج بعض الوثائق الرسمية، وعُن قريب سيشمل التراخيص وغيرها من الخدمات"(٦٣).

الرؤية

جاء في وثيقة مجتمع المعلومات المصري، أكتوبر ٢٠٠٥: "يتمثل الهدف الأسمى من مبادرة الحكومة الإلكترونية في تغيير نظرة المواطن للخدمات العامة، وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للهيئات الحكومية في مصر".

وقد لعبت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في التعريف بمفهوم الحكومة الإلكترونية في مصر، فضلاً عن نشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجهات الحكومية. وتقدم الوزارة – في إطار اختصاصاتها وعملها على المستوى العام – الدعم باقي الوزارات في تيسير التعامل مع برامج الحكومة الإلكترونية وخدماتها في إطار مبادرة مجتمع المعلومات المصري. ولعل من الأهداف الجوهرية التي تسعى هذه المبادرة إلى تحقيقها تطوير طريقة تعامل المواطن مع الجهات الحكومية على نحو يتفق وأسلوب العصر، وذلك من خلال تطبيق تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مختلف العمليات التي تتم بالجهات الحكومية، وعلى الأماكن المعنية بتقديم هذه العمليات إلى المواطنين.

مشروعات منظومة الحكومة الإلكترونية

مشروع السجل العيني الزراعي، ومشروع ميكنة مكاتب التوثيق شبكة نظم الممنوعين من التصرف، وشبكة معلومات، الغرف التجارية، وشبكة المعلومات الجغرافية المصرية، وتطوير البنية التكنولوجية للهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية لدعم صناعة المعارض، وتطوير البنية التكنولوجية لمدينة الأقصر ، وتطوير البنية التكنولوجية الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تطوير البنية التكنولوجية الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وخدمات قواعد البيانات الاقتصادية ودعم اتخاذ القرار بوزارة التجارة الخارجية والصناعة.

الخدمات

خدمات محاكم الاستئناف، وخدمات محكمة النقض، وخدمات محكمة النقض ، وخدمة حجز تذاكر القطارات، وطلب الحصول على صورة قيد زواج ممكن ، وخدمات صندوق التمويل العقارى، وخدمات الكهرباء - شركة القناة لتوزيع الكهرباء، وشكاوى واستفسارات المواطنين، وخدمة الإستعلام عن فواتير المياه، وطلب بدل فاقد لبطاقة الرقم القومي، وخدمات تليفونات الشركة المصرية للاتصالات، وتنسيق القبول بالمدن الجامعية، وطلب الحصول على قيد ميلاد مميكن، وحجز تذاكر الاتوبيسات، وطلب الحصول على صورة قيد عائلى مميكن ثانى مرة، وخدمة مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية، وخدمات محافظة الاسماعيلية، وخدمات مصلحة الضرائب المصرية، وخدمة التأسيس الإلكتروني للشركات، وخدمات الجمارك، وخدمات الجمارك، وشكاوى السائحين لشرطة السياحة والأثار(٦٤).

الإثنين ٢٠١٠-٩-٠٦ ١٠:١٦

دخول English AAA

سماء صافية

الحرارة	٣٣°C
الرطوبة	٧٨,٠٦%
شروق الشمس	٥:٢١ ص
غروب الشمس	٥:٥٠ م

النشأة:

تأسست هيئة الحكومة الإلكترونية بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٩) في أغسطس ٢٠٠٧م. تتبع مجلس الوزراء، وتهدف الى تنسيق وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية وفقا للاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تضعها اللجنة العليا لتقنية المعلومات التي يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

وتقوم هيئة الحكومة الإلكترونية بالعديد من المهام إبتداء باقتراح السياسة العامة والتشريعات والقرارات المناسبة لتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية وعرضها على اللجنة العليا لإقرارها وصولا إلى تفعيل برامج الحكومة الإلكترونية، منها إقتراح البرامج اللازمة لتقنية المعلومات والبيانات وتقديم الخدمات وتيسير الاتصالات بين كافة أجهزة الدولة، وإنشاء قنوات إلكترونية لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، إضافة لتقديم الدعم الفني والمساندة العلمية إلى الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.

وتعمل هيئة الحكومة الإلكترونية على تنفيذ استراتيجية الحكومة الإلكترونية بالبحرين التي تبين خطة العمل المطلوبة لتنفيذ المبادرات الإلكترونية البحرينية الطموحة إضافة لتقديم الخدمات الأساسية الحكومية وعددها ٢٠٠ خلال ٣ سنوات بشكل إلكتروني وعبر قنوات اتصالية متعددة لكافة المواطنين والمقيمين والمؤسسات التجارية.

الرؤية

تركز إستراتيجية الحكومة الالكترونية في مملكة البحرين على ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين وأصحاب الأعمال والزوار (مجتمعين يشكلون العملاء) ويمكن تلخيص إستراتيجية الحكومة الإلكترونية في العبارة التالية : تقديم خدمة مميزة للعملاء من خلال حكومة متكاملة"

وتُعد الفكرة الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجية الحكومة الإلكترونية هي تحسين تقديم الخدمات من خلال تفعيل الخدمات الإلكترونية على مراحل.

الخدمات

لقد إستطاع موقع بوابة الحكومة الإلكترونية (www.bahrain.bh) أن يوفر حتى الآن العديد من الخدمات المتكاملة والتي تشمل معظم قطاعات المملكة كالصحة والتعليم والإسكان والعمل والإتصالات وغيرها، وهي مصنفة بشكل ميسر مع تعليمات واضحة عن طريقة استخدام كل خدمة. كما أن الموقع يتيح لمستخدميه إمكانية الدفع الإلكتروني بواسطة بطاقات الائتمان أو بطاقات الصراف الآلي. وتم العمل مؤخراً على تطوير البنية التقنية لموقع بوابة الحكومة الإلكترونية مع كبرى الشركات العالمية ليستوعب عدد الزائرين المتزايد وجملة الخدمات التي ستضاف خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، ويمكن مستخدميه في الحصول على الخدمات الإلكترونية بسرعة وموثوقية أكبر (٦٥).

٨- الحكومة الإلكترونية في سوريا

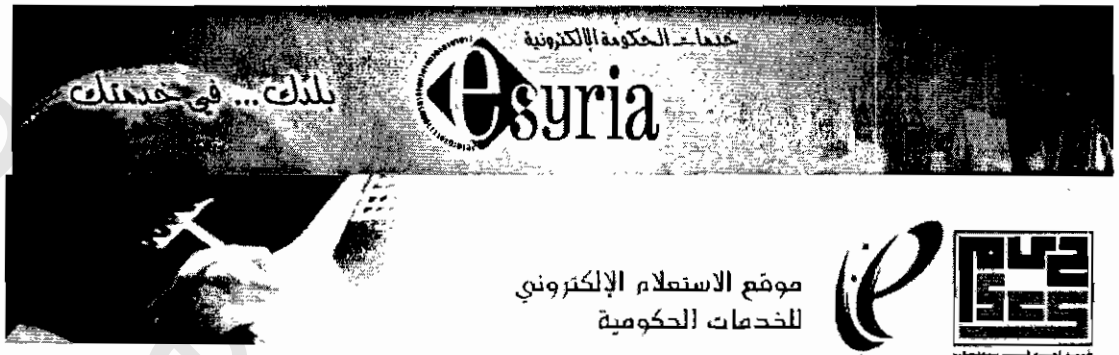

موقع الاستعلام الإلكتروني
للخدمات الحكومية

مدونة وطن

خدمات: مواطن | أعمال | أجانب | نماذج الوثائق

النشأة

يشار إلى أن وزارة الاتصالات والتقانة أطلقت في عام ٢٠٠٩ مشروع مبادرة الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ضمن إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية المتضمنة اسس وبرامج العمل اللازمة لتنفيذ المبادرة ضمن ثلاث مراحل تستمر أولها لنهاية ٢٠١٠ وتتضمن تهيئة ونشر المعلومات المتعلقة بالخدمات الحكومية واستكمال البنية التحتية التشريعية والتقنية ومتابعة بناء بنوك المعلومات الوطنية واستكمال الوزارات لنشر خدماتها على بوابة الحكومة الإلكترونية وإطلاق بعض الخدمات الرئيسية ذات الأولوية المرتفعة وتهيئة البيئة التمكينية وتفعيل الأقنية المختلفة لتقديم الخدمات للمواطنين كالهاتف الثابت والهاتف الخلوي ومراكز خدمة المواطن والإنترنت. وتمتد المرحلة الثانية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وتشتمل على وضع أكبر قدر ممكن من الخدمات التفاعلية، وإظهار صورة موحدة للخدمات الحكومية، والاستفادة من الخدمات المشتركة، والربط المؤسساتي، واستقطاب أكبر عدد من المواطنين لاستخدام الخدمات الإلكترونية، وتوسيع قاعدة تقديم الخدمات لتشمل الأقنية المختلفة للتواصل. فيما تمتد المرحلة الثالثة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ وتتضمن تحقيق تحولات متقدمة في طرق تقديم الخدمات الحكومية حيث يحصل المواطن على خدمات معاملاتية كاملة بشكل إلكتروني وحدوث تحول في بنى الخدمات الحكومية باتجاه البنى المؤسساتية والمتكاملة وطرح الحكومة لخدمات جديدة تتطور مع تطور حاجات المواطنين المؤسساتية والمتكاملة وطرح الحكومة لخدمات جديدة تتطور مع تطور حاجات المواطنين، وستسهم برامج ومشاريع الحكومة الالكترونية في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وتوفير النفقات الإدارية بشكل كبير وترشيدها، وتخفيض معدلات الهدر، وتخفيف الاختناقات

الإدارية وتنظيم وتوفير كبير في الوقت بالنسبة للإدارة وللمواطن، وتحسين مستوى التأهيل التقني والمهني للكوادر، والأطر، ورفع مستوى، وكفاءة استثمار الموارد بفاعلية(٦٦).

الخدمات

خدمات أساسية ذات معدلات طلب عالية تتضمن تركيب عداد كرباء وتسديد فواتير المياه والهاتف والكهرباء، وإصدار تصريح غير عامل وخلاصة سجل عدلي، وطلب إصدار بطاقة شخصية، وبيان فردي، وعائلي وولادة وإصدار بيان ملكية عقار وسند إقامة، وإصدار صورة مصدقة عن السجل التجاري، والقيد المالي العقاري وطلب جواز السفر وتجديده، وتسجيل التلاميذ في المدارس الحكومية، والتسجيل في المفاضلة العامة، للجامعات الحكومية وإصدار رخصة قيادة آلية، وتجديدها وترخيص سيارة زراعية وتجديد ترخيص آلية، وبراءة ذمة من المرور والشؤون الاجتماعية والعمل، ومنح تراخيص مؤقتة لذوي المهن الطبية والصحية وتصديق الشهادات الصناعية والحرفية وإصدار براءة ذمة مالية إضافة إلى تسديد ضريبة الرواتب والأجور والدخل المقطوع، والبريد الالكتروني المسجل، والبطاقة الالكترونية للمواطن، وإدارة العلاقة مع الزبائن، وبوابة الدفع الالكتروني، وإدارة الوثائق الحكومية الالكترونية وإنشاء وتفعيل مزود للتوقيع الالكتروني وبوابة الحكومة الالكترونية فيما تتركز مشاريع البنية التحتية ببناء شبكة انترانت حكومية آمنة لتبادل المعلومات وتطوير وسيط تبادل الخدمات الحكومية، وسيتم استحداث خدمات أخرى تتعلق بـــ: برامج الصحة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والخدمات الاجتماعية الالكترونية والضرائب الالكترونية وأخرى موجهة من حكومة إلى قطاع أعمال كبرنامج التوريدات الحكومية الالكترونية وتبسيط الاجراءات الإدارية(٦٧).

٩- الحكومة الإلكترونية في دولة المغرب

مواقع حكومة المغرب www.maroc.ma

تفاوت الاهتمام بالنسبة لأقطار المغرب العربي بتقانة الاتصالات والمعلومات بالحكومة الالكترونية بين قطر وآخر وكانت تونس سباقة في هذا المضمار إذ أولت الحكومة الالكترونية قطاع الاتصالات اهتماماً واضحاً منذ عام ١٩٩٧، ووضعت في آب ٢٠٠٠ قانوناً خاصاً حول التجارة والمبادلات الالكترونية وعرف بقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ الصادر في ١٩ آب ٢٠٠٠ وكان الغرض منه ضمان محيط من الثقة والسلامة للمعاملات والمبادلات الالكترونية ، ولاسيما في مجال تطبيقات الحكومة الالكترونية ومجال المبادلات التجارية الالكترونية . وفي الجزائر وضعت الحكومة خطة خاصة في أوائل تموز ٢٠٠٨ لتطوير قطاع تقانة المعلومات والاتصالات بعنوان (مبادرة الجزائر الالكترونية ٢٠١٣) التي تعتمد إستراتيجية خاصة للإسراع في استعمال تقانة المعلومات والاتصالات في البلاد. وتأكد الأمر ذاته بالنسبة للمغرب العربي ، حين شهدت المملكة مبادرات طموحة كان منها عقد ورشة عمل في ٢٢-٢٣ آب ٢٠٠٨ حول الإدارة الالكترونية والممارسات التنظيمية الجيدة في المملكة المغربية(٦٨).

النشاة

ذكرت صحيفة "هسبريس" المغربية أنّ الحكومة بدأت تدشين خدمات الوزارات الحكومية ضمن الحكومة الإلكترونية.. والتي من المُنتَظَر أن يبدأ إطلاقها مع بداية عام ٢٠١٣ بميزانية بلغت نحو ٢,٢ مليار درهم، فضلاً عن هيكل وزارى يتألف من ١٥ عضواً دائماً يمثلون مختلف القطاعات الوزارية، ويجتمع كل ثلاثة أشهر برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وأضافت الصحيفة، أنّ الحكومة المغربية تقدم ٨٩ مشروعاً للمواطنين عن بعد، من بينها ١٥ مشروعاً نموذجياً مثل تحديث الحالة المدنية وإبرام تعاقدات عبر الخط الإلكتروني ودفع الفواتير الحكومية وغيرها من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على الناس حياتهم وتكفيهم عنائها.

ونقلت الصحيفة عن "أحمد رضا الشامي" وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة قوله، إنّ برنامج "الحكومة الإلكترونية" يطمح إلى تقريب الإدارة من احتياجات المواطنين من حيث الكفاءة والجودة والشفافية(٦٩).

الخدمات

تسديد الرسوم المحلية على الخط

وضعت الخزينة العامة للمملكة على الخط خدمة إليكترونية جديدة تمكن من تسديد الرسوم المحلية رسم، ورسم الخدمات الجماعية.

خدمات الدفع عبر الإنترنت للمكتب المغربي للملكية الصناعية

بشراكة مع Maroc Telecomemerce، المكتب المغربي للملكية الصناعية وضع على الخط مجموعة من خدمات الدفع عبر الإنترنت يمكن الولوج إليها من خلال البوابة www.directinfo.ma

عمليات التصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد

تمكن البوابة الإلكترونية DAMANCOM، من إنجاز عمليات التصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد لكل الشركات المنخرطة في نضام الضمان الاجتماعي(٧٠).

ترتيب الحكومات العربية الإلكترونية عالميا(٧١)

(٥٠ دولة)

Index	Country	Rank
0.8785	South Korea	1
0.8510	United States	2
0.8448	Canada	3
0.8147	United Kingdom	4
0.8097	Netherlands	5
0.8020	Norway	6
0.7872	Denmark	7
0.7863	Australia	8
0.7516	Spain	9
0.7510	France	10
0.7476	Singapore	11
0.7474	Sweden	12
0.7363	Bahrain	13
0.7311	New Zealand	14
0.7309	Germany	15
0.7225	Belgium	16
0.7152	Japan	17
0.7136	Switzerland	18
0.6967	Finland	19
0.6965	Estonia	20
0.6866	Ireland	21
0.6697	Iceland	22
0.6694	Liechtenstein	23
0.6679	Austria	24
0.6672	Luxembourg	25
0.6552	Israel	26
0.6315	Hungary	27
0.6295	Lithuania	28
0.6243	Slovenia	29
0.6129	Malta	30
0.6125	Colombia	31
0.6101	Malaysia	32
0.6060	Czech Republic	33
0.6014	Chile	34
0.5858	Croatia	35
0.5848	Uruguay	36
0.5826	Latvia	37
0.5800	Italy	38
0.5787	Portugal	39
0.5714	Barbados	40
0.5708	Greece	41
0.5705	Cyprus	42
0.5639	Slovakia	43
0.5590	Bulgaria	44
0.5582	Poland	45
0.5578	Kazakhstan	46
0.5479	Romania	47
0.5467	Argentina	48
0.5349	United Arab Emirates	49
0.5290	Kuwait	50

0.6679

الترتيب الإقليمي للحكومات الإلكترونية العربية(٧٢)

1. Bahrain (13 globally – 42 in 2008
2. UAE (49 – 32)
3. Kuwait (50 – 57)
4. Jordan (51 – 50)
5. Saudi Arabia (58 – 70)
6. Qatar (62 – 53)
7. Tunisia (66 – 124)
8. Oman (82 – 84)
9. Egypt (86 – 79)
10. Lebanon (93 – 74)
11. Libya (114 – 120)
12. Morocco (126- 140)
13. Algeria (131 – 121)
14. Syria (133 – 119)
15. Iraq (136 – 151)
16. Sudan (154 – 161)
17. Mauritania (157 – 168)
18. Yemen (164 – 164)
19. Somalia (184 – 183)

جدول مقارن لمواقع مشاريع الحكومات الإلكترونية العربية عينة الدراسة

الحكومات / نقاط المقارنة	حكومة دبي	حكومة الكويت	حكومة قطر	حكومة السعودية	حكومة عمان	حكومة مصر	حكومة البحرين	حكومة سوريا	حكومة المغرب
الإنشاء	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٠
اللغات	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية	العربية الإنجليزية الفرنسية
الترتيب العالمي	49	50	-	-	-	-	13	-	-
الترتيب الإقليمي	2	3	6	5	8	9	1	14	12

النتائج

١- تتداخل المفاهيم المحيطة بكلا المصطلحين "الإدارة الإلكترونية"، و "الحكومة الإلكترونية"، حيث يستخدمهما الباحثين في دراساتهم، وأعمالهم البحثية بصورة تبادلية للتعبير عن نفس الظاهرة المبحُوثة، مما يثير الكثير من الجدل حول مفهومهما الإصطلاحي، أو إستخدامهما التطبيقي.

٢- من الخطأ الإعتقاد بأن تطبيق استراتيجية الإدارة الالكترونية سوف يعالج جميع المشاكل الإدارية، فلكل نمط إداري مشاكله، وسلبياته، التي لن يمكن التغلب عليها إلا بالتخطيط العلمي، وسلامة التطبيق، والمتابعة، والتطوير، والتحديث.

٣- يشتمل نظام الإدارة الحكومية الإلكترونية علي العديد من الأنظمة الفرعية الإلكترونية اللازمة لتشغيله، والتي يجب الإهتمام بتوفيرها، واستخدامها، وعدم الأخذ بها يؤثر سلباً على كفاءة النظام، والإفادة منه.

٤- يشير التطبيق العملي على ان مشروع الإدارة الحكومية الإلكترونية يجب ان ينفذ على عدة مراحل، وتسبقه فترة تخطيط، وإعداد قبل البدء في التنفيذ، أما التطبيق الفوري،

والمتسرع، سوف يؤدي إلى فشل النظام، وربما إلى إنهياره بالكامل.

٥- من الخطاء أن يتم تسمية بعض الممارسات التطبيقية الجزئية الرامية إلى تحويل بعض الخدمات الإدارية التقليدية إلى خدمات إلكترونية، بأنها نظام إلكتروني، فالإدارة الإلكترونية الحكومية، نظام متكامل شمولي يجب التعامل معه، وتطبيقة ككيان واحد غير مُجزأ، وإلا سوف يكون ناقصا، ومبتوراً.

٦- تتحمل الحكومات الإلكترونية مسئولية، وضع، وتنفيذ السياسات الاستراتيجية لتحقيق مشروع الإدارة الحكومية الإلكترونية، وتهتم بدعم، ومساندة متطلباتها التقنية، والفنية، والبشرية، والمادية المناسبة، بالإضافة الى سن التشريعات، والقوانين التي تساعد علي حماية، وأمن محتواها الرقمي، بجانب اهتمامها بالجانب الإعلامي، والتوعوي، والتثقيفي، لكل من مُقدم الخدمة، ومُتلقيها.

٧- لا زال أمام البلدان العربية الكثير من الوقت والجهد لتصل الى المستوى المرجو بلوغه لتحقيق الطموح العربي في هذا المضمار، فهناك ثلاث أقطار عربية فقط مصنفة في الترتيب الدولي للحكومات الإلكترونية (البحرين، والإمارات العربية، والكويت)

التوصيات

لقد اضحت الإدارة الالكترونية هدفاً استراتيجياً لدى كثير من المؤسسات الرسمية، والخاصة تسعى إليه لتطبيق مشروع الدولة الإلكترونية (قطاع حكومي/ وخاص)، لذا فقد روعي في التوصيات أن تقولب هذه الرؤية، وهذا التوجه، حيث جائت كما يلي:

١- ضرورة رسم سياسة وطنية رشيدة، وإنشاء نظام وطني حقيقي لمشروع الإدارة الإلكترونية، يشتمل على الخطط العامة، ويحدد مهام المتابعة والتنفيذ، والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

٢- تبني استراتيجية وطنية للمعلومات تتحقق الأمن المعلوماتي، بكافة جوانبه التقنية، والإجتماعية، والشخصية، من خلال تظافر جهود القطاعيين العام والخاص في تنفيذها، مع مشاركة من قطاع مُزويدي خدمة الانترنت.

٣- مد يد المساعده الفنية، والتقنية للمنظمات التي تريد أن تبدأ في إعداد الخطط لمشروع لإدارة الكترونية لتحفيزها على الإسراع في الخطوات التنفيذية، وتطبيق المشروع، فكل تأخير في هذه الإجراءات سوف يؤدى إلى المزيد من التعقيدات، والعقبات، قد يصعب معالجتها، أو التغلب عليها في المستقبل.

٤- يوصى بالتحول نحو العمل الالكتروني من خلال توفير المتطلبات الإدارية، والأمنية التي وردت بهذا البحث أو التي لم يتم التطرق إليها وتذليل كل المعوقات أمام هذا التحول.

٥- الإهتمام بوضع، وتنفيذ البرامج التدريبية المهنية لتطوير الكوادر البشرية العاملة المسؤلة من تنفيذ الخطط الموضوعة لتطبيق مشاريع الإدارة الإلكترونية، ومواكبة المستجدات في هذا المجال.

٦- الإهتمام بالجانب الإعلامي، والتثقيفي، وتوعية العملاء المستهدفين بالخدمات المقدمة، حيث يتصدي لهذه الحملات الإعلامية التوعوية المؤسسات الإعلامية الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٧- تشجيع المجتمع العلمي، والمهني على إجراء مزيد من الدراسات، والبحوث لتغطية كافة الجوانب النظرية، والتطبيقية للموضوع، عن طريق إستكتاب المتخصصين، وتمويل بحوثهم، ودراساتهم.

٨- ضرورة التنسيق مابين الحكومات العربية للإفادة من التجارب العربية الرائدة في تطبيق مشروعات الإدارة والحكومة الإلكترونية، وليكن ذلك سواء بالتعاون الثنائي، أو من خلال تنظيم تعاوني إقليمي. **أو منظمة إقليمية متخصصة عربية مستقلة لتكون بمثابة المرجعية لكل الدول العربية بكافة مستوياتها التطبيقية، ودرجة نضوجها الإداري الإلكتروني.**

obeikandl.com

الهوامش والمراجع

(1) http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=78a13e59974ba36a

(١) أحمد حسن بلح:

http://www.kenanaonline.com/page/4106

(3) http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=8278

(4) http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=8278

(٥) علي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق" الادارة الالكترونية .- مجلة آراء حول الخليج.- مركز الخليج للأبحاث (الامارات)، العدد ٢٣، آب ٢٠٠٦.

وحمزة محمد ناجي خالد:

http://ar.wikibooks.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

(٦) عبد الله بن سليمان العمار اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية الأثر الاقتصادي لتطبيق الأعمال الحكومية الإلكترونية منتدى الأعمال الحكومية الإلكترونية الثالث، (نحو تطبيق أمثل للأعمال الحكومية إلكترونياً)، جمعية الحاسبات السعودية خلال الفترة ٢٥-٢٧-٨-١٤٢٧هـ الموافق ١٨-٢٠- ٩-٢٠٠٦م.:

http://search.suhuf.net.sa/digimag/08102006/hasebat3.htm

(٧) د.ام ابراهيم :

http://www.epforum.net/showthread.php?t=2542

(٨) سعيد الصريدى، ادارة الجودة الشاملة فى الشركة باستخدام التقنية الحديثة، اكاديمية الشرطة،كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

(9) A presented paper at E- Government from (Riyad: I. p. a 29 jan. 2002) p1

(10) West, D.State and Federal E-Government in the United States,Institute,Brown University, 2010

(١١) بسام الحمادى، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الالكترونية، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر الحكومة الالكترونية (الرياض، معهد الادارة العامة، ٢٩ يناير ٢٠٠٢) ص ١-٦.

(12) http://ar.wikibooks.org/wiki

مرجع سابق: حمزة محمد ناجي خالد:

(13) http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=14163

(14) http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=14163

(١٥) مرجع سابق: حمزة محمد ناجي خالد:

http://ar.wikibooks.org/wiki

(١٦) مرجع سابق :علي حسين باكير.- المفهوم الشامل عمل عن لتطبيق الادارة الالكترونية .....

(١٧) مرجع سابق:عبد الله بن سليمان العمار/اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(١٨) الدكتور حافظ الشحي - قسم نظم المعلومات جامعة السلطان قابوسسلسة دروس الحكومة الالكترونية : تجارب الدول المتقدمة في الحكومة الإلكترونية:

http://www.knowledgeoman.com/arabic/forums/showthread.php?t=9309

(19) http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=895

(٢٠) مرجع سابق:عبد الله بن سليمان العمار، اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(21) http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=895

http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=28&Id=268

(22) http://f r.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=1416

(٢٣) مرجع سابق: د.عبد الرحمن توفيق، الإدارة الالكترونية .....

www.gbmag.co.uk

www.albayan.ae

www.infoconomy.com

www.eetd.ibi.gov/paper/ideas

www.greenchoices.org

malghassani@kom.om

(24) http://www.alwfaa.net/default.asp?peagSh=subTopi&TopiID=130

(25) http://www.alwfaa.net/default.asp?peagSh=subTopi&TopiID=130

http://www.knowledgeoman.com/arabic/forums/showthread.php?t=9818

http://www.epforum.net/showthread.php?t=2542

(26) http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=28&Id=268

(٢٧) مرجع سابق:عبد الله بن سليمان العمار،اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(28) http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=14163

http://ar.wikibooks.org/wiki/.....

مرجعان سابقان: حمزة محمد ناجي:

وعلي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق" الادارة الالكترونية .....

(29) shaimaaatalla.com

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/696.htm

(30) http://www.alwfaa.net/default.asp?peagSh=subTopi&TopiID=130

(٣١) هشام عبد المنعم عكاشة ، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة ، (القاهرة : دار النهضة ، ٢٠٠٤) ص١

(٣٢) عادل بن احمد الشلقان : الفساد الإداري فى المؤسسات العامة:المشكلة والحل، مجلة البحث التجارية، الزقازيق، المجلد خامس والعشرون ع١، ٢، يناير ويوليه ٢٠٠٣، ص ٣٣١.

(٣٣) مرجع سابق:عبد الله بن سليمان العمار، اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(34) http://www.alwfaa.net/default.asp?peagSh=subTopi&TopiID=130

(٣٥) مرجع سابق:علي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق الادارةالإلكترونية .....

ومرجع سابق: حمزة محمد ناجي خالد:

http://ar.wikibooks.org/wiki/

(٣٦) عبد الحميد عبد الفتاح المغربى : متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها (دراسة تطبيقية على ميناء دمياط) المؤتمر العلمى السنوى العشرون ، صناعة الخدمات فى الوطن العربى ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، ٢٠ – ٢٢ ابريل ٢٠٠٤

(٣٧) د.عبدالرحمن توفيق، الإدارة الالكترونية - اصدارات مركز الخبرات المهنية للإدارة - القاهرة ٢٠٠٣:

www.gbmag.co.uk

(٣٨) مرجع سابق: عبد الله بن سليمان العمار،اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(39) http://www.epforum.net/showthread.php?t=2542

(٤٠) مرجع سابق:عبد الحميد عبد الفتاح المغربى : متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية .....

(٤١) مرجع سابق: علي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية .....

(42) http://www.knowledgeoman.com/arabic/forums/showthread.php?t=9818

(43) http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=14163

(٤٤) مرجع سابق:عبد الله بن سليمان العمار، اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(٤٥) مرجع سابق: حمزة محمد ناجي خالد: .....

http://ar.wikibooks.org/wiki

(46) http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=1416

(٤٧) مرجع سابق عبد الله بن سليمان العمار، اقتصاديات الأعمال الحكومية الإلكترونية.....

(48) http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=28&Id=268

http://fr-fr.facebook.com/topic.php?uid=286753883317&topic=14163

www.gbmag.co.uk / www.albayan.ae / www.infoconomy.com

www.eetd.ibi.gov/paper/ideas / www.greenchoices.org /malghassani@kom.om

(49) http://www.kenanaonline.com/page/4106

(٥٠) علي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية .- مجلة آراء حول الخليج.- مركز الخليج للأبحاث (الامارات)، العدد ٢٣، آب ٢٠٠٦

(٥١) عبد المجيد ميلاد، العرب وتكنولوجيا المعلومات متخلفون في التكنولوجيا ومتفوقون في القرصنة"، جريدة الصباح الأسبوعي، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، "الدعوة الى وضع استراتيجية وخطة عمل عربية واضحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"، ع١٧،٨٢٦٧ تموز ٢٠٠١.

(٥٢) صحيفة الشرق الأوسط "تكنولوجيا المعلومات في العالم العربي، تقييم صريح"، ع٢٩، ٨١٨٨ نيسان ٢٠٠١
http://www.aawsat.com

(٥٣) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، دور الحكومة الإلكترونية في التنمية العربية المستدامة دراسة تاريخية حتى عام ٢٠٠٨، دنيا الوطن، ١٤-٠٤- ٢٠١٠.

(٥٤) الموسوعة العربية للكمبيوتر والإنترنت، الإمارات تتصدر دول الخليج في انتشار استخدامات شبكة الإنترنت:
http://www.c4arab.com

(٥٥) علي حسين باكير.- المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية .- مجلة آراء حول الخليج.- مركز الخليج للأبحاث (الامارات)، العدد ٢٣، آب ٢٠٠٦.

(56) http://www.mew.gov.kw 24/8/2010

(٥٧) د. أحمد المهندي . الحكومة الإلكترونية في قطر . جريدة الشرق القطرية . ٢٠٠٥م . ص ٢٣.

(٥٨) موقع الحكومة الالكترونية القطرية
www.e.gov.qa

(٥٩) برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومـــــــــــية: e.Government Program / الأثنين، ٢٦ / ٧ / ٢٠١٠

(٦٠) الشرق الأوسط، ١٥ / أكتوبر / ٢٠٠٢/ العدد ٨٧٢٢.

(61) A BRIEF OVERVIEW OF E-GOVERNMENT IN OMAN: CURRENT PROGRESS AND CHALLENGES. November 22, 2009. www.youtube.com /watch?v = 67L4uj0ncg4

(٦٢) البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية العمانية: ٢٥ / ٠٨ / ٢٠١

(٦٣) وزارة الاتصالات والمعلومات ،برنامج الحكومة الالكترونية ،(القاهرة،٢٠٠٨)، منشور في(الانترنت) على الرابط :
www.mcit.gov.eg

(٦٤) www.mcit.gov.eg ٢٥/ ٨ / ٢٠١٠

(٦٥) www.ega.gov.bh الإثنين ٠٦/٩/٢٠١٠

(٦٦) albaath media، دمشق-سانا الخميس، ٢٦ آب ٢٠١٠ ٢٣:٠٨

(٦٧) المصدر السابق albaath media

(٦٨) عقد في تونس الاجتماع الخامس عشر للفريق للفترة ٢٤-٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ .للتفاصيل ينظر: الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، أعمال الاجتماع الخامس عشر لفريق عمل بلورة الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات،(تونس: ٢٤-٢٧تشرين الثاني ٢٠٠٨).

(٦٩) شبكة الإعلام العربية: moheet.com ٥ / ٩ / ٢٠١٠

(٧٠) www.directinfo.ma / ١٠ سبتمبر ٢٠١٠

(71) United Nations Department of Economic and Social Affairs. "United Nations E-Government Survey 2010". UN. http://www2.unpan.org/egovkb/documents/2010/E_Gov_2010_Complete.pdf. Retrieved 2010-04-30

(72) http://www.habibtoumi.com/2010/01/11/mixed-performances-by-arab-states-in-e-government-action Jan 11 2010

obeikandl.com

إفادة طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة من المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال اتحاد مكتبات الجامعات المصرية

د. فايقة حسن
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة

تمهيد:

يشهد المجتمع الأكاديمى فى مصر تحولا غير مسبوق، فى الاعتماد على المعرفة المتاحة من خلال مصادر المعلومات الإلكترونية، بدلا من تلك المتاحة بشكلها التقليدى المطبوع – وذلك شأن كل دول العالم الآن . وقد أتاح هذا التحول آفاقًا واسعة لكل الباحثين، سواء أكانوا طلاب دراسات عليا، أو غيرهم للوصول إلى كم هائل من المعرفة المتاحة، سواء من خلال الدوريات، أو بحوث المؤتمرات أو الكتب، أو الأطروحات الأكاديمية، وغيرها المتاحة بقواعد البيانات العالمية المشترك بها المجلس الأعلى للجامعات والمتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

أن هذا التحول إلى المعرفة الرقمية، قد أدى بالتالى إلى تحول جوهرى فى نظام الاتصال العلمى، والذى تحول من النظام الورقى إلى النظام اللاورقى، أو الرقمى[1]. وقد تطلب الأمر مجموعة من الدراسات على المستويات المصرى، والعربى، والأفريقى، والعالمى للوقوف على تأثير هذا التحول على سلوك واتجاهات الباحثين لتحديد والتركيز على الإفادة الفعلية من مصادر المعلومات الإلكترونية، والموائمة بين التكاليف المتزايدة للإشتراك فى قواعد البيانات، وبين الوصول إلى والإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلالها.

أولاً : البنية المنهجية للبحث :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مقدار إفادة طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة من المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، كما يهدف إلى كشف أسباب التحول البطئ من قبل طلاب الدراسات العليا للتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، وإلى توضيح نسبة الإستشهادات بتلك المصادر إلى نسبة مجموع مصادر

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٧٥–٩٥ .

openkanal.com

الإستشهادات المختلفة، كما يهدف إلى كشف عناوين أكثر الدوريات الإلكترونية إستشهادًا بها والمتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية. وقد اتخذت هذه الدراسة منذ بدايتها إتجاها تمثل فى أن هناك تخصصات بعينها يكون اعتماد طلاب الدراسات العليا على تلك المصادر أكثر من طلاب تخصصات أخرى، وأن ذلك يرجع أيضا لطبيعة قواعد البيانات، وتخصصاتها الموضوعية، ولطبيعة الباحثين أنفسهم، لهذا فقد تم حصر الأطروحات المجازة خـــلال الأعوام الجامعية الثلاث الأخيرة ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وذلك مرورًا بالعام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م فى كلية الآداب جامعة القاهرة .

قد وقع الاختيار على الأطروحات المجازة خلال تلك الأعوام، لأنها جاءت بعد عقد سلسلة من الندوات التعريفية بقواعد البيانات المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والتى تناولت التعريف بمجال ومحتويات كل قاعدة بيانات، وطرق الوصول إليها، والبحث فى محتوياتها، والتى بدأت خلال العام ٢٠٠٥م، وقد جاء نتيجة لتلك الندوات توفير منافذ حاسبات مرتبطة بشبكة الإنترنت، وشبكة جامعة القاهرة، وشبكة حاسبات الجامعات المصرية فى جميع مبانى وغرف ومعامل الكلية، مما يوفر بيئة متكاملة الأركان للإفادة من المصادر الإلكترونية المتاحة من خلالها، كما يؤدى إلى إفتراض بأن الإفادة من تلك المصادر الإلكترونية فى تزايد مستمر، ومن ثم زيادة اعتماد طلاب الدراسات العليا على تلك المصادر تأتى تدريجيًا . وقد تم اختيار الأطروحات الأكاديمية المجازة من أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها، والمكتبات والوثائق والمعلومات – مع استبعاد رسائل الوثائق لاعتماد أغلبها على مصادر عربية – وقسم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة لاعتماد طلاب الدراسات العليا فى هذه التخصصات على الإنتاج الفكرى باللغة الإنجليزية بشكل أكبر نسبيًا عن غيرهم من الأقسام الأخرى. وهذا ما يتلائم مع قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، من حيث لغات، وتخصصات المعرفة المتاحة بها، وبالرغم من أن قواعد البيانات، لا تضم سوى عدد قليل من عناوين الدوريات بغير اللغة الإنجليزية، وعدد قليل أيضا من الدوريات فى تخصصات مثل اللغة والأدب الألمانى – عنوان لدورية واحدة باللغة الألمانية، وسبع دوريات باللغة الإنجليزية فى الأدب الألمانى، وكذلك الأمر بالنسبة للغة والأدب اليونانى واللاتينى، حيث لها ٦ دوريات باللغة الإنجليزية فقط، وأربع دوريات فى اللغات والآداب الأفريقية، ودورية واحدة متخصصة فى اللغات وآداب شرق آسيا – لهذا كان هناك تحديدًا آخر للمجال تمثل فى الكشف عن الإفادة من الدوريات باللغة الإنجليزية وهى السائدة فى معظم الأطروحات المجازة بالأقسام مجال الدراسة، إن لم تكن هى اللغة الوحيدة بجانب العربية، وأيضًا لقلة عدد الأطروحات الأكاديمية المجازة فى الأقسام الأخرى من جانب آخر .

كما جاء اختيار الأطروحات الأكاديمية لتخضع للدراسة نظرًا لأنها تمثل ناتج بحث علمى جاد، وجُهد متواصل من العمل المنهجى ثم تحكيمه

بدقة أثناء مراجعة هيئة الإشراف على الأطروحة، واللجنة المناقشة لها .

بلغ عدد الأطروحات الجامعية فى كلية الآداب فى التخصصات التى حددتها الدراسة، خلال الفترة الزمنية محل التغطية، سواء أكانت درجة الماجستير أو الدكتوراه ٢٤٢ أطروحة، كما تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١)

أطروحات الماجستير والدكتوراه المجازة بكلية الآداب جامعة القاهرة

خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠ بالأقسام محل الدراسة

م	القسم	ماجستير	دكتوراه	المجموع
١	اللغة الإنجليزية وآدابها	٤٣	١٨	٦١
٢	التاريخ	٢٤	٨	٣٢
٣	الجغرافيا	١٤	١٣	٢٧
٤	الفلسفة	٨	٩	١٧
٥	علم النفس	٧	٧	١٤
٦	الاجتماع	١٠	١٩	٢٩
٧	المكتبات والوثائق والمعلومات	٤٦	١٦	٦٢
	المجمـــــــوع	١٥٢	٩٠	٢٤٢

وجدير بالذكر إنه نظرًا لإعتراض البحث كثير من الصعوبات سيرد ذكرها فى حينه، فقد اقتصرت الدراسة على ١٧٥ أطروحة ماجستير ودكتوراه فقط.

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحى فى دراسة قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والتعرف على سماتها وتغطيتها وتخصصاتها، وعناوين الدوريات والكتب والأطروحات التى تضمها، كما تم استخدامه لحصر الأطروحات المجازة من أقسام كلية الآداب المختارة للدراسة، خلال فترة الدراسة اعتمادًا على دليل الرسائل الجامعية الصادر عن الكلية[٢]، كما تم الاعتماد على المنهج الكمى الببليوجرافى أو المنهج الببليومترى – وهو يختص بدراسة الظواهر المتعلقة بمصادر المعلومات والإفادة منها، بتحويل السمات الخاصة بالمصادر إلى أرقام تُسهل استخراج مؤشرات دقيقة حولها – كما تم استخدام المنهج المقارن فى تحليل النتائج ومقارنتها مع بعض المؤشرات التى جاءت نتيجة دراسات أخرى على قطاع كليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية فى جامعات أخرى بمصر والخارج.

وقد مرت هذه الدراسة بعدة خطوات، بدأت بحصر الرسائل الجامعية التى تُشكل مجتمع الدراسة، ثم بالتعرف على قواعد البيانات المتخصصة فى مجالات الأقسام محل الاختيار فى هذه الدراسة، من نحو ٢٤ قاعدة بيانات متاحة حاليا من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية،

كما تم الحصول على نسخ من صفحات عناوين الأطروحات، وقائمة المصادر التى إستشهدت بها تلك الأطروحات من النسخ الإلكترونية المتاحة بالمكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة(*).

وقد تم إعداد قوائم بما استشهدت به تلك الأطروحات من عناوين الدوريات وعدد مرات الاستشهاد بها، كما تم الأمر نفسه فى إعداد قائمة بمصادر المعلومات المرجعية وخاصة الإلكترونية، وتم إعداد قائمة ثالثة بالأطروحات الجامعية المجازة المستشهد بها أيضا، ثم البحث عن تلك العناوين من خلال موقع إتحاد مكتبات الجامعات المصرية للبحث المجمع داخل قواعد البيانات العالمية المشترك بها المجلس الأعلى للجامعات، وذلك خلال الفترة من أول شهر يناير وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠١١م.

ثانيا الإطار النظرى والدراسات السابقة :

هناك تزايد مستمر فى كم مصادر المعلومات الإلكترونية منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، سواء أكان ذلك عن طريق التحول من الشكل التقليدى إلى الشكل الإلكترونى. أو عن طريق الصدور مباشرة فى الشكل الإلكترونى، وقد ساعد على ذلك التحسن المستمر فى تكنولوجيا المعلومات، وتوفر أجهزة حاسبات سريعة وزهيدة الثمن، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر فى أسعار مصادر المعلومات المطبوعة، كما أدى إلى ذلك التزايد المستمر فى كم مصادر المعلومات الإلكترونية، التحسن المستمر فى برمجيات الخزن والاسترجاع، وتعدد أنماط محركات البحث، والقدرة الاستيعابية اللانهائية لشبكة الانترنت لكم هائل من مصادر المعلومات الإلكترونية، والتى صاحبها إتساع وشمول قدرة شبكات الاتصالات على استيعاب أعداد هائلة من المستفيدين.

هذا وقد رصد الإنتاج الفكرى هذا التحول، كما دعم أراء الباحثين، ففى دراسة لأهم مقالات الدوريات المستشهد بها، كما ظهرت من تحليل كشاف الإستشهادات المرجعية فى العلوم الاجتماعية Social Scinces Citation Index خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م، فقد تبين أن ٣٠,٧% من مصادر المعلومات التى اعتمدت عليها تلك المقالات الهامة، هى لمصادر معلومات إلكترونية(٣)، وقد ارتفعت نسبتها خلال الفترة من ٢٠٠٣م – ٢٠٠٥م إلى ٣٩% ثم ارتفعت نسبتها مرة أخرى لتصل إلى ٧٣% خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م(٤). بينما جاءت نسبة اعتماد الباحثين فى كليات الآداب والعلوم الاجتماعية فى جامعتين بجنوب أفريقيا وزيمبابوى فى تخصصات اللغويات والآداب، وعلم النفس، والاجتماع، والجغرافيا، والفلسفة أقل من ذلك، حيث كانت ٣٩% فقط من مجموع مصادر المعلومات المستشهد بها(٥).

(*) تود الباحثة التوجه بالشكر للأستاذ الدكتور شريف كامل شاهين رئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ومدير المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة، لتسهيل مهمة الباحثة فى الحصول على صفحات عناوين الأطروحات، وقوائم المصادر من خلال خدمة مدفوعة الأجر، كما تتقدم بالشكر للأستاذ إيهاب حسن مدير معمل المسحى الرقمى على ما بذله من جهد لمساعدة الباحثة أيضا.

وإذا انتقلنا إلى الوطن العربى نجد أن اعتماد الباحثين على المصادر الإلكترونية قد بدأ على استحياء منذ بداية الألفية الثالثة، وجاءت أكثر الدراسات عمقًا لاستخدام والإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية فى الجامعات السعودية بشكل عام[٦]، وبشكل خاص فى جامعة الملك سعود[٧]، وكذلك فى إحدى الجامعات الأردنية[٨]، وإن كان من الملاحظ أن نسبة اعتماد الباحث العربى أقل كثيرا من نظيره فى الدول الغربية، وبعض الدول الإفريقية. وقد اتضح من تلك الدراسات أن ١٨,١% فقط من أعضاء هيئة التدريس فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فى جامعة الملك سعود تعتمد على مصادر المعلومات الإلكترونية سواء فى إعداد بحوثهم، أو إعداد محاضراتهم، أو من أجل متابعة أحدث الاتجاهات والتطورات فى مجالات تخصصهم[٩] ولم تكن تلك النسبة أفضل فى كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فى ليبيا[١٠].

وإذا انتقلنا من الوضع فى الدول الأجنبية والدول العربية إلى مصر، فإننا نجد نشاط فى البحث والإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية فى البحوث، وذلك منذ توفر قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية. كما نجد مجموعة من الدراسات التى تناولت الإفادة فى كل من قطاع الآداب والإنسانيات، والعلوم الاجتماعية، وقد رصدت إحداها عدد المستفيدين من قواعد البيانات، وما تضمه من نصوص كاملة خلال فترة إتاحتها الأولى ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م، وقد بلغت نحو ١٦,٣٢% من إجمالى عدد المستفيدين بكل قطاعات المعرفة البشرية، وإن كان ما تم الإفادة منه تركز فى محتويات ١٤ دورية فقط من نحو ١٠٠ دورية متاحة[١١] فى ذلك الوقت. وقد إستمر هذا الحال طوال العام ٢٠٠٧م، حيث رصدت أطروحات الدكتوراه أن عدد الزيارات للبحث فى قواعد البيانات التى تضم دوريات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية خلال شهر إبريل ٢٠٠٧م، هو ٢٤ زيارة من جامعة القاهرة، مقابل ٥٤١ زيارة من جامعة أسيوط على سبيل المثال، بينما جاءت حركة الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية فى قطاع الكليات الطبية بجامعة القاهرة هو الأعلى استخداما مقارنة بكل الجامعات المصرية الأخرى[١٢]. وبدراسة مسحية أخرى نُشرت عام ٢٠٠٤م عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة لها فى كلية الآداب بجامعة عين شمس، فقد تبين أن ٧,٠٦% منهم فقط يفضل استخدام المصادر الإلكترونية منفردة، بينما ٣٨,٧% منهم يفضل استخدام المصادر المطبوعة منفردة[١٣].

لابد من التأكيد على أن الوضع لم يختلف كثيرا الآن، فإن الاتجاه للإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية ما زال ينمو ببطء شديد، وهو ما تؤكده أحدث الدراسات المنشورة لقياس الإفادة من المصادر الإلكترونية فى عدة جامعات مصرية وقد اتضح بجلاء أن ٨% فقط من أعضاء هيئة التدريس فى كليات الآداب والتربية، والألسن، ودار العلوم فى جامعتى المنوفية والمنيا، والمتخصصون فى الآداب واللغويات – الإنسانيات

– يعتمد على مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلال قواعد البيانات المتاحة من بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وذلك فى مقابل ٢٠,٤% من أعضاء هيئة تدريس فى مجال العلوم الاجتماعية(١٤). وجاءت نسبة الاستخدام أفضل قليلا فى جامعة الإسكندرية، حيث بلغت ٢٥,٢% من مجموع أعضاء هيئة التدريس، ونسبة ١٨,٩% من مجموع أعضاء هيئة التدريس فى جامعة أسيوط، و ٢١% فى جامعة طنطا من أعضاء هيئة التدريس فى تخصصات الاجتماع، والقانون، الإنثروبولوجيا، وعلم النفس، والتربية، والتاريخ(١٥).

أمرًا طبيعيا أن يهتم الباحثون فى مجال المكتبات والمعلومات بالإفادة من المصادر الإلكترونية بشكل أكبر من غيرهم من الباحثين، لذا فقد تعددت الأبحاث التى تتجه إلى قياس مقدار الإفادة اعتمادا على تحليل الاستشهادات، أو المصادر التى يعتمد عليها الباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات، والذى تأكد أن بداية الاعتماد على المصادر الإلكترونية جاءت مثله مثل التخصصات الأخرى فى كلية الآداب بمعدلات قليلة، فبلغت نسبة الاستشهادات بالمصادر الإلكترونية المتمثلة فى مقالات الدوريات بنحو ١١%، وأن نحو ١٥% من الباحثين قد اعتمد على مصادر إلكترونية متمثلة فى المقالات المنشورة فى ٤ دوريات متخصصة جارية وذلك خلال الأعوام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣(١٦). بينما ارتفعت النسبة قليلا فى الأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة، حيث تبين أن ٢٦,٩٥% من تلك الأطروحات قد استشهدت بمصادر إلكترونية(١٧). وفى دراسة أخرى قامت بتحليل الإستشهادات بالأطروحات المجازة فى كل أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية حتى نهاية العام الجامعى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وكذلك مقالات الدوريات فى المجال، وقد تبين أن ٤٦,٠٣% من الأطروحات اعتمدت على مصادر الكترونية، وأن نسبة المقالات التى تم الاعتماد عليها بلغت ٣٣,٩٥% من إجمالى مجموع المقالات التى نشرت فى خمس دوريات متخصصة(١٨). وفى دراسة أخيرة لمدير اتحاد جامعات المكتبات المصرية. ذهب بعد دراسته لمعدلات الإفادة على ٦٤٢٦ دورية متاحة من خلال (١٠) عشرة قواعد بيانات تضم النصوص الكاملة، منها ٩٩٣ دورية متخصصة فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية – تخصص أقسام كليات الآداب – ذهب إلى أن نسبة ما يتم دفعه من جانب جامعة القاهرة نظير الاشتراك بها لا يتناسب مع نسبة الإفادة منها، وأن تلك الإفادة تقل ٤,٨٥% عن التكلفة التى تدفعها الجامعة. بينما تحقق جامعة جنوب الوادى إفادة بأكثر من ١١٨,٣٧% من التكلفة التى تدفعها على سبيل المثال، وذلك على الرغم من أن عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة يمثل ١٩% من إجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الحكومية. وعدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادى لا يزيد عن ٢% من إجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الحكومية، كما انتهى إلى أنه لا يوجد توزيع عادل بين أعداد الدوريات

المتاحة فى قواعد البيانات، وبين التوزيع الموضوعى للتخصصات المختلفة(١٩).

مما سبق من عرض للدراسات السابقة، تظهر مجموعة من النتائج تدعو إلى تغيير بعض المفاهيم المتعلقة بالثقافة المعلوماتية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب والعلوم الاجتماعية، والتى تتمثل فى تعريف الثقافة المعلوماتية، الذى وضعته الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association والذى يقول بأن "الثقافة المعلوماتية هى مجموعة القدرات المكتسبة التى يُمكن استخدامها فى تحديد الحاجة إلى المعلومات، والقدرة على الوصول إليها، وتقييمها والاستفادة منها"(٢٠) ويتمثل التغيير المطلوب فى إضافة بعد جديد وضعه المعهد المتخصص فى الثقافة المعلوماتية Institute of Information Literacy والذى يقول بأن "الثقافة المعلوماتية لابد وأن تتطلب أيضا القدرة على استخدام كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة للتعامل مع المعرفة المتاحة بالمصادر الإلكترونية(٢١).

ويؤكد ذلك ما ذهب إليه حشمت قاسم من أن التحول الرقمى ينبغى دراسته ليس فقط من الجوانب التقنية، بل أن الأهم هو دراسة "الجوانب النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسات المتصلة باتجاهات المستفيدين ودوافعهم، والقيم التى تحكم أدائهم وسلوكهم وخبراتهم، وأولوياتهم فضلا عن قدراتهم ومهاراتهم فى التعامل مع التقنيات، وما يمكن أن يتوفر لهم من مقومات التوعية وتنمية المهارات(٢٢).

وبهذا تتبلور أهمية هذه الدراسة، التى تحاول كما سبق أن ذكرنا معرفة مدى اعتماد طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب – جامعة القاهرة على المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية فى السنوات الأخيرة، و لم تتناولها الدراسات السابقة، وفى أقسام علمية لم تشملها أيضا تلك الدراسات، للوصول إلى أبعاد تلك الظاهرة، خاصة وأن جامعة القاهرة قد قدمت تسهيلات تكنولوجية متعددة متمثلة فى شبكة اتصالات داخل الجامعة تضاعفت سرعتها وحجمها عشرات المرات منذ عام ٢٠٠٠م، ومما هو جدير بالذكر أن جامعة القاهرة خلال عام ٢٠٠٨م كانت تتيح ٤٥٢٠ حاسب آلى متصل مباشرة بقواعد بيانات المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية فى أقسام علمية، وكليات، ومكتبات مختلفة(٢٣). ولعلنا جميعا ندرك الآن أن كل مبانى الكلية ومعظم حجراتها يتوفر بها وصلات اتصالات لاسلكية فائقة السرعة يُمكن منها التعامل مع هذه المكتبة بما تحويه من معرفة رقمية منذ العام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ومن ثم ما هو تأثير تلك العوامل على الإفادة من قواعد البيانات المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وهو ما سيتم تناوله فيما بعد.

ثالثا : عرض وتحليل نتائج تحليل الإستشهادات :

يُمثل الجدول التالى رقم (٢) إجمالى عدد الإستشهادات فى الأطروحات التى تم تحليلها، مع توزيعها وفقا للغات، والشكل سواء أكان مطبوع أو إلكترونى، ووفقا لأنواع الإستشهادات بمصادر المعلومات الإلكترونية العربية والأجنبية، موزعة على مقالات الدوريات أو الأطروحات الأكاديمية أو المصادر المرجعية، أو المواقع بفئاتها المختلفة.

جدول رقم (٢)

التوزيع اللغوى ، والنوعى ، والشكلى ، للاستشهادات المرجعية خلال الأعوام

٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠٠٩/٢٠١٠ فى الأطروحات محل الدراسة

القسم / العدد	عدد الأطروحات	لغات الاستشهاد				استشهاد بمصادر الكترونية عربية			استشهادات بمصادر الكترونية انجليزية				
		عربى	انجليزى	لغات أخرى	المجموع	مواقع	مقالات	مجموع	مواقع	مقالات	اطروحات	مصادر مرجعية	المجموع
اللغة الإنجليزية وآدابها	٤٥	٣٨٥	٤٩٢٠	–	٥٣٠٥	٥٩	١٧	٧٦	٢٠٥	١٣٤	١٨	٢٤	٣٨١
الفلسفة	١٢	١٠١٣	٥٦٧	٨٧	١٦٦٧	٣	–	٣	٧	١٢	١	٤	٢٤
التاريخ	٢٤	٢٩٥٠	٩١٢	٤٤٣	٤٣٠٥	٣	–	٣	٨	–	–	–	٨
الجغرافيا	١٧	١٩١٦	٦٩١	٨	٢٦١٥	١٨	–	١٨	٤٣	١٥	٣	–	٦١
علم النفس	١٢	٤٦٧	٢٧٠٩	٣٢	٣٢٠٨	١٠	–	١٠	٨	١٢٠	١٣	–	١٤١
الاجتماع	٢٥	٣٠١٢	١١٦٢	٢١٦	٤٣٩٠	١٣	–	١٣	٨٩	٨٩	١٣	١٢	٢٠٣
المكتبات	٤٠	١٩٤٣	١٦٣٥	١٩	٣٥٩٧	٦٨	١٩	٨٧	٣٤٣	٢٣١	١٩	٣٥	٦٢٨
المجموع	١٧٥	١١٦٨٦	١٢٥٩٦	٨٠٥	٢٥٠٨٧	١٧٤	٣٦	٢١٠	٧٠٣	٦٠١	٦٧	٧٥	١٤٤٦
النسبة	%١٠٠	٤٦,٥٨	٥٠,٢١	٣,٢١	%١٠٠	٨٢,٨٦	١٧,١٤	%١٠٠	٤٨,٦٢	٤١,٥٦	٤,٦٣	٥,١٩	%١٠٠

من الجدول رقم (٢) التوزيع اللغوى، والنوعى، والشكلى للإستشهادات المرجعية بأطروحات الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م فى الأقسام محل الدراسة يتضح ما يلى :

١- على الرغم من حصر نحو ٢٤٢ أطروحة ماجستير ودكتوراه مُجازة فى الأقسام محل الدراسة، إلا أن ما أمكن التوصل له فعلا داخل المكتبة المركزية الجديدة، أو مكتبة كلية الآداب، ومكتبات الأقسام كان ١٧٥ أطروحة فقط، بنسبة ٧٢,٣% من مجموع الأطروحات التى تم حصرها، وإن تلك النسبة قد شكلت عينة الدراسة، وترجع أسباب عدم التوصل إليها أو صعوبات الحصول عليها لأمرين، أولهما عدم وجود تلك الأطروحات بالمكتبات لأسباب مختلفة، وثانيهما وجود عيوب فنية فى النسخة الإلكترونية المتاحة على قرص مدمج بمكتبة الجامعة، أو فى تلك التى قُدمت للباحثة، وقد شكلت هذه النسبة الأكبر.

٢- جاءت الإستشهادات بمقالات الدوريات الإلكترونية العربية جميعها بالدورية المصرية Cybrarians Journal، ومجلة مكتبة الملك فهد الوطنية وهى دورية سعودية، وذلك فى الأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، بينما جاءت الإستشهادات بمقالات الدوريات الإلكترونية العربية بالأطروحات المجازة من قسم اللغة الإنجليزية وآدابها من الصحف اليومية، والمجلات الثقافية العامة، وبشكل خاص جريدتى "الشرق الأوسط" و "الحياة".

٣- جاءت الإستشهادات بمواقع الإنترنت الأجنبية مرتبطة بمواقع مؤسسات حكومية وجامعات، وتمثلت أغلبها فى محتويات مقررات دراسية تُدرس فى كليات وأقسام الجامعات بالدول الأجنبية، جاءت على رأسها جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بجميع أطروحات الأقسام، كما كانت هناك إستشهادات بمنتديات، ومدونات، ومواقع شخصية عربية.

٤- بلغ إجمالى الإستشهادات بمصادر المعلومات الإلكترونية ٢١٠ استشهادا بمصادر معلومات الكترونية عربية بنسبة ١,٨% من مجموع الإستشهادات بمصادر المعلومات العربية، كما بلغ إجمالى الإستشهادات بمصادر معلومات إلكترونية باللغة الإنجليزية ١٤٤٦ استشهادا، بلغت نسبتها ١١,٤٨% من مجموع الإستشهادات بمصادر المعلومات باللغة الإنجليزية، وجدير بالذكر إنه لم تكن هناك أى إستشهادات بمصادر معلومات إلكترونية بغير اللغتين العربية والإنجليزية، كما يمكن الجزم بأن السبب الرئيسى لانخفاض نسبة الاعتماد على مصادر معلومات إلكترونية عربية، هو النقص الشديد فى المحتوى العربى المتاح على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى طبيعة هذا المحتوى الذى يفتقر فى كثير من الأحيان إلى مقومات مصادر المعلومات التى يمكن أن تعتمد عليها دراسات أكاديمية

كالدراسات والبحوث المحكمة، كما يتضح أيضا إجمالى نسبة الإستشهادات بمصادر معلومات إلكترونية بلغ ٦,٦% من مجموع مصادر المعلومات المستشهد بها، وتُعد نسبة ضئيلة، إذا ما تمت مقارنتها بتحليلات كشاف الإستشهادات المرجعية فى العلوم الاجتماعية، حيث بلغت ٧٣% خلال عام ٢٠٠٨م، وبلغت نسبة استخدام أعضاء هيئة تدريس اللغويات والعلوم الإجتماعية فى بعض الدول الأفريقية نحو ٣٩% منهم (٢٥).

٥- بلغ عدد الإستشهادات بأطروحات إلكترونية باللغة الإنجليزية ١٦٧ استشهادا، بلغت نسبتها ٤,٦٣% من مجموع الإستشهادات بمصادر المعلومات الإلكترونية باللغة الإنجليزية، ولم تتجاوز ٠,٥٣% من مجموع الإستشهادات بمصادر معلومات باللغة الإنجليزية، ونسبة ٠,٢٧% من إجمالى الإستشهادات بمصادر المعلومات وقد توفرت تلك الأطروحات جميعها من خلال قاعدة بيانات ProQuest والتى تتيح النصوص الكاملة للأطروحات المجازة فى كبرى الجامعات الأمريكية والبريطانية، والمتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

٦- بلغ عدد الإستشهادات بمصادر معلومات مرجعية إلكترونية ٧٥ استشهادا بنسبة ٥,١٩% من حجم الإستشهادات بمصادر معلومات إلكترونية باللغة الإنجليزية، ولم تتعد نسبة ٠,٣% من إجمالى الإستشهادات بمصادر المعلومات ويتضح من ملاحظة عناوين تلك المصادر المرجعية إنها جميعًا دون استثناء متاحة للوصول الحر على شبكة الإنترنت باستثناء مصدر مرجعى واحد، متاح نظير اشتراك وهو Britannica Online، وقد كانت أبرز مصادر المعلومات المرجعية المتاحة للوصول الحر على شبكة الانترنت هى Wikipedia، وذلك على الرغم من التحفظ على استخدامها فى البحوث العلمية دون تدقيق، كما جاء الاعتماد أيضا على Stanford Encyclopedia of Philosophy والـ Web Bible Encyclopedia، ومعجم المصطلحات النفسية، و Online Dictionary for Library and Information Science ومصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف،.. وغيرها، بالإضافة إلى كثير من مصادر المعلومات المرجعية العربية التى تتناول القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بالشرح والتفسير والمتاحة من خلال مواقع إسلامية استعانت بها بعض أطروحات قسم الفلسفة.

جدول رقم (٣)

توزيع الإستشهادات المرجعية بالأطروحات المجازة بكلية الآداب

وفقا للأقسام محل الدراسة خلال الأعوام الجامعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧م إلى ٢٠١٠/٢٠٠٩م

م	القسم	إجمالي عدد الأطروحات	أطروحات تضم استشهادات بمصادر إلكترونية		أطروحات لم تضم استشهادات بمصادر إلكترونية	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	اللغة الانجليزية وآدابها	٤٥	٣٢	٧١,١١	١٣	٢٨,٨٩
٢	الفلسفة	١٢	٢	١٦,٦٧	١٠	٨٣,٣٣
٣	التاريخ	٢٤	٣	١٢,٥٠	٢١	٨٧,٥
٤	الجغرافيا	١٧	٦	٣٥,٢٩	١١	٦٤,٧١
٥	علم النفس	١٢	٩	٧٥,٠٠	٣	٢٥,٠٠
٦	الاجتماع	٢٥	١٦	٦٤,٠٠	٩	٣٦,٠٠
٧	المكتبات والوثائق والعلومات	٤٠	٣٨	٩٥,٠٠	٢	٥,٠٠
	المجموع	١٧٥	١٠٦	٦٠,٥٧	٦٩	٣٩,٤٣

يتضح من الجدول رقم (٣) توزيع الإستشهادات المرجعية بالأطروحات المجازة بكلية الآداب، وفقا للأقسام العلمية محل الدراسة خلال الأعوام الجامعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩م:

١- أن نسبة أطروحات الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات، التى اعتمدت على مصادر معلومات إلكترونية قد بلغت ٩٥% من مجموع الأطروحات المجازة خلال السنوات محل الدراسة، وأن ذلك يرجع لعدة أسباب، لعل أهمها هو تعريف الطلاب خلال مرحلة الليسانس بأهمية مصادر المعلومات الإلكترونية ومدى توفر قواعد بيانات يُمكن الاعتماد عليها، وخاصة تلك التى تتيحها بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، كما يتم تدريبهم خلال مقررات دراسية متعددة على كيفية البحث والوصول إلى مصادر معلومات إلكترونية متاحة على شبكة الإنترنت، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأطروحات التى استشهدت بمصادر معلومات إلكترونية من ٢٦,٩٥% من مجموع الأطروحات المجازة خلال الأعوام من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م[٢٦]، إلى ٤٦,٠٣% من مجموع الأطروحات المجازة خلال الأعوام ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م[٢٧]. ثم ارتفعت إلى ٩٥% من مجموع الأطروحات خلال فترة محل الدراسة. وبذلك يتأكد أن للتخصص الموضوعى تأثير واضح على استخدام طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة لمصادر المعلومات الرقمية.

٢- اعتمد طلاب الدراسات العليا بأقسام التاريخ والفلسفة وبنسبة كبيرة على مصادر المعلومات التقليدية، ويرجع ذلك إلى أن تلك

التخصصات العلمية تعتمد بشكل أساسى على الثقافة العربية والثقافة الإسلامية، وتوفر إنتاج فكرى عربى غزير مرتبط بموضوعات دراسات تلك الأقسام،بينما جاء الأمر على العكس تماما فى أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم علم النفس، وقسم احتماع وقسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

جدول رقم (٤)

التوزيع العددى لمقالات الدوريات الإلكترونية على الأقسام محل الدراسة

خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م

م	القسم	عدد الاستشهادات	مقالات بالإنجليزية المستشهد بها		مقالات إنجليزية إلكترونية المستشهد بها		نسبة المقالات الالكترونية من إجمالى الاستشهادات
			العدد	%	العدد	%	
١	اللغة الانجليزية وآدابها	٥٣٠٥	١٦٤٥	٣١,٠١	١٣٤	٨,١٥	٢,٥٣
٢	الفلسفة	١٦٦٧	٩٤	٥,٦٤	١٢	١٢,٧٧	٠,٧٢
٣	التاريخ	٤٣٠٥	٩٦	٢,٢٣	–	–	–
٤	الجغرافيا	٢٦١٥	٧٦	٢,٩١	١٥	١٩,٧٤	٠,٥٧
٥	علم النفس	٣٢٠٨	١٤٥٢	٤٥,٢٦	١٢٠	٨,٢٦	٣,٧٤
٦	الاجتماع	٤٣٩٠	٤٢٩	٩,٧٧	٨٩	٢٠,٧٥	٢,٠٣
٧	المكتبات والوثائق والمعلومات	٣٥٩٧	٩٦٢	٢٦,٧٤	٢٣١	٢٤,٠١	٦,٤٢
	المجموع	٢٥٠٨٧	٤٧٥٤	١٨,٩٥	٦٠١	١٢,٦٤	٢,٤

يتضح من الجدول رقم (٤) التوزيع العددى لمقالات الدوريات الإلكترونية على الأقسام محل الدراسة خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م ما يلى :

١- أن مجموع مقالات الدوريات الإلكترونية باللغة الانجليزية التى أعتمد عليها الباحثين قد بلغ ٦٠١ مقالة إلكترونية باللغة الإنجليزية، بلغت نسبتها ١٢,٦٤% من مجموع المقالات باللغة الإنجليزية المستشهد بها، كما بلغت نسبتها ٢,٤% من إجمالى عدد الإستشهادات.

٢- جاء اعتماد طلاب الدراسات العليا بأقسام الفلسفة، والتاريخ، والجغرافيا على مقالات الدوريات باللغة الإنجليزية قليلا، وبالنظر أيضا للجدول رقم (٢) التوزيع اللغوى والنوعى والشكلى للاستشهادات المرجعية فى الأطروحات محل الدراسة، نجد أن اعتماد هؤلاء الطلاب فى تلك الأقسام جاء منصبًا على الإنتاج الفكرى العربى، كما كان اعتمادهم على الكتب العربية أكثر من اعتمادهم على مقالات الدوريات.

٣- أن مما لا شك فيه أن مهارة طلاب الدراسات العليا فى أقسام اللغة الإنجليزية، وقسم علم

النفس، وقسم المكتبات فى استخدام الحاسب الآلى والبحث على الإنترنت وارتفاع المهارات اللغوية لديهم قد أدت إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مقالات الدوريات الإلكترونية.

الجدول التالى رقم (٥) يوضح مقدار إفادة طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة من المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

جدول رقم (٥)

توفر مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها فى قواعد بيانات اتحاد مكتبات الجامعات المصرية بالأطروحات محل الدراسة خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م

م	القسم	مقالات باللغة الإنجليزية المستشهد بها	مقالات الدوريات الالكترونية المستشهد بها		مقالات الدوريات المتاحة بقواعد البيانات		مقالات دوريات غير متاحة بقواعد البيانات		مقالات دوريات الوصول الحر	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	اللغة الانجليزية وآدابها	١٦٤٥	١٣٤	٨,١٥	٥٤	٤٠,٣	٧٤	٥٥,٢٢	٦	٤,٤٨
٢	الفلسفة	٩٤	١٢	١٢,٧٧	٦	٥٠,٠	٦	٥٠,٠	–	–
٣	التاريخ	٩٦	–	–	–	–	–	–	–	–
٤	الجغرافيا	٧٦	١٥	١٩,٧٤	١١	٧٣,٣٣	٤	٢٦,٦٧	–	–
٥	علم النفس	١٤٥٢	١٢٠	٨,٢٦	٣٠	٢٥,٠	٨٤	٧٠,٠	٦	٥,٠
٦	الاجتماع	٤٢٩	٨٩	٢٠,٧٥	٥٢	٥٨,٤٣	٣٥	٣٩,٣٣	٢	٢,٢٥
٧	المكتبات والوثائق والمعلومات	٩٦٢	٢٣١	٢٤,٠١	٤٠	١٧,٣٢	١٦٠	٦٩,٢٦	٣١	١٣,٤٢
	المجموع	٤٧٥٤	٦٠١	١٢,٦٤	١٩٣	٣٢,١١	٣٦٣	٦٠,٤	٤٥	٧,٤٩

يتضح من الجدول رقم (٥) توفر مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها فى قواعد بيانات إتحاد مكتبات الجامعات المصرية محل الدراسة ما يلى :

إعتمد طلاب الدراسات العليا بأقسام كلية الآداب جامعة القاهرة محل الدراسة خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م على ١٩٣ مقالة من الدوريات الإلكترونية المتاحة بقواعد البيانات المتاحة على بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وهى تمثل ٤,٠٦% من مجموع المقالات باللغة الإنجليزية المستشهد بها، وبلغت نسبة ٣٢,١١% من مجموع مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها، وتدنى تلك النسبة تُشير إلى أمرين :

أولهما : لم تكن هناك دراسة حقيقية لاحتياجات الباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات الآداب قبل بدء الاشتراك فى قواعد البيانات، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يتم اختيار الدوريات فرديا، بل هى عبارة عن باقات بالدوريات يتم الاشتراك بها كاملة.

ثانيهما : أن الاشتراك فى قواعد البيانات قد أعتمد عند بدء الاشتراك بها على التعرف على احتياجات الباحثين فى مجالات الطب، والعلوم والزراعة، والهندسة، وقد تم مراعاة ذلك بشكل أكبر من احتياجات الباحثين فى مجالى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وأن كل ما تم هو استطلاع رأى وكلاء كليات الآداب للدراسات العليا والبحوث فى ذلك الوقت لإعداد قائمة بالدوريات المرغوب فى الاشتراك بها ثم أُرسلت إلى المجلس الأعلى للجامعات.

والجدول رقم (٦) يوضح توزيع مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها فى أطروحات أقسام كلية الآداب جامعة القاهرة محل الدراسة خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م على قواعد البيانات المتاحة على بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

جدول رقم(٦)

توزيع مقالات الدوريات الالكترونية المستشهد بها

فى أطروحات أقسام كليات الآداب جامعة القاهرة محل الدراسة

خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م على قواعد البيانات

م	قاعد بيانات	عدد المقالات	النسبة
١	EBSCO host full text	٩٧	%٥٠,٢٦
٢	Wilson Humanities	٩٦	%٤٩,٧٤
	المجموع	١٩٣	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) توزيع مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها فى أطروحات أقسام كلية الآداب جامعة القاهرة محل الدراسة على قواعد البيانات ما يلى :

١- أن قاعد بيانات EBSCO هى أكثر قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة اتحاد مكتبات الجامعات المصرية استخداما من جانب طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة تليها مباشرة من حيث الاستخدام بفارق بسيط قاعدة بيانات Wilson Humanities على الرغم من أن تخصصها يقع فى مجالات اهتمام طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة بشكلٍ كامل.

٢- جاءت الدوريات الأكثر استشهادا بها والمتاحة بقواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية على النحو التالى :

أولا : دوريات الأكثر استشهادا بها من قِبَل قسم اللغة الإنجليزية وآدابها :

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	American Literature.	٨
٢	Journal of Modern Literature.	٨
٣	Education Theatre Journal.	٨
٤	College Literature.	٧
٥	Translation Journal.	٧
٦	Reflective Practices.	٦
٧	Current Psychology.(*)	٥
٨	Comtempary Literature.	٤
٩	Journal of Applied Psychology(*).	١

ثانيا : دوريات الأكثر استشهادا بها من قِبَل قسم الفلسفة :

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	The Jewish Quarterly Review.	٢
٢	Political Science Quarterly.	١
٣	Continental Philosophy Review.	١
٤	Southern Journal of Philosopy.	١
٥	Educational Thilosophy and Theary.	١

ثالثا : دوريات الأكثر استشهادا بها من قِبَل قسم الجغرافيا :

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	Population Studies.	٦
٢	Journal of Regional science.	٣
٣	Tourism Management.	٢

رابعًا : دوريات الأكثر استشهادا بها من قِبَل قسم علم النفس.

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	Journal of Social Psychology.	٩
٢	Schizo phrenia research.	٥
٣	Schizophrenia Bulletin.	٥
٤	Journal of Personality.	٥

(*) دورية متخصصة فى مجال علم النفس متاحة للوصول الحر، لذا أضيفت عدد مرات الاستشهاد بها إلى دوريات الوصول الحر (جـــدول رقم ٥).

obeikandl.com

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
٥	Journal of Vision.(*)	٢
٦	Current Psychology(*).	٢
٧	American Journal of psychiatry	٢
٨	Journal of Drug Issues.	٢
٩	Nature.	٢
١٠	Journalof Applied Psychology.	٢

خامسًا : دوريات الاكثر استشهادا بها من قِبَل قسم اجتماع.

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	World Development.	١٢
٢	Journal of Human Development.	١٠
٣	Social Science Quarterly.	٧
٤	American Journal of Sociology.	٦
٥	Women's Studies.	٥
٦	Journal of Criminal Law.	٥
٧	Canadian Journal of Sociology.	٢
٨	Future.	٢
٩	Journal of the Theory of Social Behabior.	٢
١٠	Journal of Development Studies.	١

سادسًا : دوريات الاكثر استشهادا بها من قِبَل قسم المكتبات والوثائق والمعلومات :

م	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات
١	Library Quarterly.	١٤
٢	Computers in Libraies.	١٢
٣	Library trends.	٩
٤	International Information & Library Review.	٥

(*) دوريات وصول حر فى مجال علم النفس استخدمت من قبل طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة الإنجليزية وآدابها أيضا، كذا أضيفت عدد مرات الاستشهاد بها لدوريات الوصول الحر جدول (٥).

يوضح الجدول رقم (٧) نسبة الدوريات الإلكترونية المستشهد بها من قبل الأقسام محل الدراسة بكلية الآداب جامعة القاهرة، خلال الأعوام الدراسية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ٢٠٠٩/٢٠١٠م، بالنسبة إلى مجموع دوريات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية المتاحة من خلال باقات قواعد بيانات إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

جدول رقم(٧)

أعداد الدوريات المستشهد بها بالأقسام محل الدراسة

مقارنة بأعداد الدوريات المتاحة من خلال قواعد البيانات المتاحة

من خلال بوابة اتحاد مكتبات الجامعات المصرية

م	القسم	عدد الدوريات المتاحة بقواعد البيانات	عدد الدوريات المستشهد بها	النسبة %
١	اللغة الانجليزية وآدابها	٢٠٨	٧	٣,٣٧
٢	التاريخ	٣٤١	–	٠,٠
٣	الجغرافيا	٧٤	٣	٤,٠٥
٤	الفلسفة	٢٠٩	٥	٢,٣٩
٥	علم النفس	١٢٨	١٠	٧,٨١
٦	الاجتماع والانثروبولوجيا	٢٣٤	١٠	٤,٢٧
٧	المكتبات والوثائق والمعلومات	٨٠	٤	٥,٠
	المجموع	١٢٧٤	٣٩	–

يتضح مما سبق أن عناوين الدوريات المستشهد بها بالفعل يبلغ ٣٩ دورية، منها دوريتان تكرر الاستشهاد بهما فى كل من قسم علم النفس وقسم اللغة الانجليزية، وذلك من نحو ١٢٧٤ دورية متخصصة فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وقد بلغت نسبة عناوين الدوريات المستشهد بها ٣,٠٦% من مجموع عناوين الدوريات المتاحة من خلال باقات قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وتوضح تلك النسبة مجموعة من المؤشرات يُمكن توضيحها فيما يلى :

أولا: لم تتبلور بعد الثقافة المعلوماتية لطلاب الدراسات العليا بأقسام كلية الآداب، لتتمثل فى الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة لهم بشكل مرضى.

ثانيا : القائمون على إدارة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية بحاجة إلى مزيد من الجهد فى التعريف بقواعد البيانات، ومن ثم بمصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلال بوابة الإتحاد، وبشكلٍ خاص للباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات.

ثالثا : ينبغى أن تقوم إدارة إتحاد مكتبات الجامعات المصرية بدراسة للوقوف على الاحتياجات الفعلية للباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات، بناءًا على دراسات

ميدانية ومنهجية لقياس احتياجاتهم الفعلية من عناوين الدوريات، وعدم الالتزام بالباقات المتاحة فقط.

النتائج النهائية:

مما لاشك فيه أن هناك تطور فى اعتماد طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة على مصادر المعلومات الإلكترونية باختلاف فئاتها، خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بسنوات قليلة سبقتها، إلا أن هذا الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية ما زال ضعيفا، ومن ثم ينعكس على استخدام والإفادة من قواعد البيانات العالمية المشترك بها المجلس الأعلى للجامعات، سواء أكانت تشتمل تلك القواعد على النصوص الكاملة لعدد كبير من الدوريات المتخصصة فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، أو النصوص الكاملة للأطروحات الأكاديمية، والتى يُعد استخدامها محدودًا للغاية، حيث بلغ عدد مقالات الدوريات الإلكترونية المستشهد بها من خلال قواعد البيانات تلك ٦٠١ مقالة من إجمالى المقالات باللغة الإنجليزية المستشهد بها، وهذا يُمثل ١٢,٦٤% فقط من مجموع المقالات المستشهد بها، ولم تتوفر سوى ١٩٣ مقالة منها متاحة ضمن قواعد البيانات العالمية المشترك بها المجلس الأعلى للجامعات. وذلك من خلال البحث المجمع داخل تلك القواعد، وهى تمثل نسبة ٣٢,١١% من إجمالى مقالات الدوريات الإلكترونية المتاحة بقواعد البيانات، بينما النسبة الباقية جاءت نتيجة الاعتماد على دوريات الوصول الحر.

هذا وقد بلغ عدد عناوين الدوريات الإلكترونية التى توفرت بها المقالات المستشهد بها ٣٩ دورية إلكترونية من إجمالى ١٢٧٤ دورية فى تخصص الأقسام العملية محل الدراسة، وهى تُعد نسبة منخفضة لم تتجاوز ٣,٠٦% من مجموع الدوريات المتاحة للبحث المجمع.

كان هناك ٦٧ استشهادا بأطروحات أكاديمية إلكترونية، لم تمثل سوى ٠,٢٧% من الاستشهاد بمصادر المعلومات الإلكترونية باللغة الإنجليزية، كما كان هناك ٧٥ استشهادا بمصادر معلومات مرجعية لا تمثل أكثر من ٠,٣% من إجمالى الإستشهادات بمصادر معلومات الكترونية باللغة الإنجليزية.

ويُمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ما يلى :

١- ضعف الثقافة المعلوماتية لدى طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة، مما أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل لقواعد البيانات وما تضمها من باقات بالدوريات، ومما لاشك فيه أن لهيئة الإشراف على هؤلاء الطلاب دورًا أساسيًا فى توجيه هؤلاء الطلاب نحو استخدام تلك القواعد.

٢- عدم وجود دراسة فعلية للاحتياجات المعلوماتية للباحثين، وطلاب الدراسات العليا بكليات الآداب قبل الاشتراك ببعض قواعد البيانات فى مجال تخصصهم، مما أدى إلى فروق شاسعة بين الاحتياجات الفعلية لطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة وبين الباقات المتاحة من خلال قواعد بيانات

المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

٣- لم تكن هناك سلسلة كافية من ورش العمل التعريفية بمحتويات قواعد البيانات، وكيفية البحث فيها للوصول إلى نتائج مرضية.

٤- هناك اتجاه ملموس فى أطروحات كلية الآداب جامعة القاهرة إلى الاعتماد على دوريات الوصول الحر، وكذلك المصادر المرجعية المتاحة للوصول الحر.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تؤكد على ضرورة:

١- ترشيد الاشتراك بقواعد البيانات العالمية، بواسطة إعداد دراسة إفادة فعلية تقوم على تحليل الإستشهادات فى قطاعات المعرفة للتعرف على الدوريات، ومن ثم الباقات الأكثر استخداما عن غيرها.

٢- منح طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة أسم مستخدم User Name وكلمة مرور Pass Word لاستخدام تلك القواعد سواء من داخل الحرم الجامعى أو خارجه تسهيلا على الطلاب.

٣- تخصيص أحد المقررات بالسنة التمهيدية للماجستير فى اللائحة الجديدة للدراسات العليا للتعرف على مصادر المعلومات الإلكترونية والمصادر المرجعية الإلكترونية فى مجال تخصصهم من أجل الاستخدام والإفادة الأمثل.

٤- أن تكون هناك جوالات تعريفية مستمرة لكلية الآداب بأقسامها المختلفة للتعريف بقواعد البيانات المتاحة من خلال إتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وطرق البحث والوصول لمصادر المعلومات الإلكترونية من خلالها.

obeikandl.com

هوامش الدراسة :

(١) حشمت قاسم. حتى لا يراوح الرصيد بين قبض الريح وحصاد الهشيم.- دراسات عربية فى المكتبات والمعلومات.- مج١٠، ع١ (يناير ٢٠٠٥).- ص ٧-١٤.

(٢) جامعة القاهرة. كلية الآداب. وحدة النشر العلمى. دليل الرسائل الجامعية التى أجازتها كلية الآداب جامعة القاهرة والمسجلة من يناير ١٩٩٦ حتى يوليو ٢٠١٠. – الجيزة. وحدة النشر العلمى. كلية الآداب. جامعة القاهرة، ٢٠١٠.- ٣٠٧ ص.

(3) Kousha, K & Thelwall M. The Web impact of open access Social science research.- Library and Information science research.- vol 29, no 4 (Dec. 2007).- p 495-507

(4) Rice, Donald. New Media Internet research topics of the Association of the Internet Researches.- Information Society.- vol 21, No. 4 (2005).- 285-299.

(5) Ngulube, Patric & Mngadi, B. Utilisation of communities of practice in the humanities and Social science in South Africa and Zimbabwy .- South African Journal of Information Science.- vol 20, No. 1 (Jan 2010)..-p. 23-49

(٦) عبد الوهاب بن محمد أبا الخيل. إستخدام أعضاء هيئة التدريس فى أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية قواعد الاشتراكات الجماعية.- الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. – مج١٥، ع٢٩ (يناير ٢٠٠٨).- ص ١٣-٤٧.

(٧) سليمان بن صالح العقلا. إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- س٢٦، ع ١ (يناير ٢٠٠٦).- ص٥-٤٢.

(٨) فضل كليب. مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس فى جامعة الزرقاء الأهلية للمجلات الإلكترونية التى توفرها مكتبة الجامعة. – مجلة اتحاد الجامعات العربية.- ع٤٨ (يوليو ٢٠٠٧).- ص٤٢-٦١.

(٩) سليمان بن صالح العقلا. مصدر سابق. ص ٢٦.

(١٠) على عبد المحسن تاج. الانترنت كمصدر للمعلومات لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عمر المختار (١).- العربية ٣٠٠٠.- س٧ (ديسمبر ٢٠٠٧).- ص٣٨-٧١.

(١١) أمجد عبد الهادى الجوهرى. استخدام الباحثين المصريين للدوريات الالكترونية فى قواعد بيانات النص الكامل : دراسة حالة على الإفادة من مشروع المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بمصر – الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات .- مج١٤، ع٢٧ (يناير ٢٠٠٧).- ص٢١.

(١٢) محمد محمود مصباح. أنماط إفادة الباحثين فى مجال الصيدلة فى مصر من مصادر المعلومات الالكترونية / إعداد محمد محمود مصباح ؛ إشراف محمد فتحى عبد الهادى، أسامة حامد على.- بنها : م. مصباح، ٢٠٠٧.- أطروحة (دكتوراه) قسم المكتبات والمعلومات. كلية الآداب. جامعة بنها.- ص ١٩٧.

(١٣) تهانى عمر عبد العزيز. احتمالات الإفادة من المصادر الالكترونية من جانب أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية الآداب، جامعة عين شمس.- دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات.- مج٩، ع٣ (سبتمبر ٢٠٠٤).-ص ٤٦.

(١٤) متولى على محمد محمد الدكر.. قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات : دراسة فى الاقتصاديات والإفادة / اعداد متولى على محمد محمد الدكر ؛ إشراف أسامة السيد محمود، عاطف السيد قاسم.- المنوفية : م. الدكر، ٢٠١٠.- أطروحة (ماجستير) قسم المكتبات والمعلومات. كلية الآداب. جامعة المنوفية .- ص ٢٠٧.

(١٥) إيهاب سعيد أبو العينين رجب. أنماط إفادة الباحثين من قواعد البيانات المتاحة من خلال شبكة الجامعات المصرية :دراسة تحليلية تقويمية /إعداد إيهاب سعيد أبو العينين رجب ؛ إشراف محمد نزيه الدربنى، جمال إبراهيم الخولى.ـ الإسكندرية : أ.رجب، ٢٠١٠.- أطروحة (دكتوراه). قسم المكتبات والمعلومات. كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.- ص ١٧١.

(١٦) محمود عبد الستار خليفة. استخدام مصادر المعلومات الالكترونية فى مجال المكتبات والمعلومات : دراسة تحليلية الاستشهادات المرجعية بمصادر الانترنت فى مقالات الدوريات العربية.- العربية ٣٠٠٠.- س٥، ع٣ (سبتمبر ٢٠٠٥).- ص١٢٥.

(١٧) يسرية محمد عبد الحليم زايد. المصادر الالكترونية المتاحة عن بعد فى الاستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية للأطروحات المجازة من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بآداب القاهرة.- الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات.- مج١٢، ع٢٤ (يوليو ٢٠٠٥).- ص ٤٨.

(١٨) منيرة محمد مظهر مصطفى. أنماط إفادة الباحثين العرب فى مجال المكتبات والمعلومات من المصادر الالكترونية للمعلومات / إعداد منيرة محمد مظهر؛ إشراف حشمت قاسم.- القاهرة : م. مظهر، ٢٠٠٩.- أطروحة (ماجستير) قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. كلية الآداب – جامعة القاهرة.- ص ٩٢، ١٢٦.

(١٩) خالد عبد الفتاح محمد موسى. قياس العائد من الاستثمار فى الاشتراكات الجماعية للدوريات الالكترونية من خلال إتحاد المكتبات الجامعية المصرية.- بحث غير منشور قُدم فى المؤتمر الحادى والعشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات.

(20) http.www.ala.org/acrl/aurlpulis/whitepaper /htmcited in 20.9.2010.

(21) The Instituete of Information literacy. Besic skills for ingormation cullure.- Chicago: The Institule, 2008.- p. 24.

(٢٢) حشمت قاسم. المصدر السابق.

(٢٣) خالد عبد الفتاح محمد. تأثير مقومات مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية على معدلات الإفادة من مصادر المعلومات الالكترونية .- بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى، ٢٠٠٨. متاح على:

http:www.Edu.eg/eule/libraries/staffpaper. Aspx.cited in 14.11.2010

(24) Rice, Donald. Op. cit.

(25) Nguluke, Patric & Mngadi, B. Op. cit.

(٢٦) يسرية عبد الحليم زايد. مصدر سابق.

(٢٧) منيرة محمد مظهر. مصدر سابق.

obeikandl.com

obeikandl.com

مدى استثمار المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية لشبكة الانترنت في تقديم الخدمات المعلوماتية دراسة مقارنة

د. منصور بن عبد الله الزامل
أستاذ علوم المكتبات والمعلومات المساعد
جامعة الملك سعود

المستخلص:

تضطلع المكتبات العامة لكونها مؤسسات معلوماتية هامة بدور ريادي في نشر الوعي المعلوماتي والثقافي بين أفراد المجتمع بفئاته المختلفة ومستوياته المتنوعة. وتؤكد كثير من الدراسات على ضرورة اهتمام المكتبات ومراكز المعلومات عموما والمكتبات العامة بشكل خاص ببث الوعي المعلوماتي الرقمي وزيادة الاهتمام بتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلال الشبكة العنكبوتية بشكل يتلاءم مع طبيعتها وخصائصها، والعمل على إزالة العقبات التي قد تحد من انطلاقة مؤسسات المعلومات وتجعلها غير مهيأة للتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.

وقد كان لإتاحة خدمات الإنترنت وانتشارها في المملكة العربية السعودية رسميا بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ بتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٤هـ، الأثر الكبير في تغيير كثير من سلوكيات الأفراد في التعامل مع المعلومات، كما كان له الأثر الواضح كذلك في تنافس الجهات الحكومية لتطوير خدماتها وتحويلها إلكترونيا ومن ثم تقديمها إلى المستفيدين عبر شبكة الإنترنت.

وبما أن للتوعية المعلوماتية دور هام في تعريف المستفيدين بالخدمات المعلوماتية وتيسير سبل الوصول إليها، فان التعرف على ما لدى مؤسسات المعلومات (المكتبات العامة) من إمكانات في التوعية بالمعلوماتية والتحول إلى تطبيقاتها، واستكشاف ما لدى تلك المؤسسات من جاهزية في التعريف بتلك الخدمات يعتبر من الجوانب التي تستحق الطرح والبحث في هذه الفترة التي تشهد تحولات تقنية معلوماتية متسارعة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استثمار المكتبات العامة السعودية لإمكانيات شبكة الانترنت من حيث المبادرة إلى إنشاء مواقع لها على هذه الشبكة وإلى أي مدى يتم استخدام معطيات الإنترنت من قبل العاملين لأداء أعمال المكتبة وخدمة المستفيدين.

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٩٧ –١١٨ .

مشكلة الدراسة:

إن التوقف عند مجرد القناعة بأهمية تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لا يكفي لتيسير خدمات المعلومات لمتطلبات الاستجابة للاحتياجات المعلوماتية الخاصة بالمستفيدين. فلم يعد من المقبول في عالم اليوم أن تبقى المؤسسات المعلوماتية بما فيها المكتبات عموما والمكتبات العامة على وجه الخصوص بعيدة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في عصر المعلوماتية.

لقد تناولت كثير من الدراسات الحديثة تاريخ - ظاهرة العصر - الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت Internet) الذي يعود إلى عام ١٩٦٩ حين استخدمت كشبكة لتبادل المعلومات بين مراكز البحوث ووزارة الدفاع الأمريكية. وبعد انقضاء فترة ما يسمى بالحرب الباردة عام ١٩٩٠م تحديداً أصبحت الشبكة متاحة لأغراض الاتصال الأكاديمي ثم أتيحت أمام الجهات التجارية كنقطة تحول في بداية التجارة الإلكتروني. وقد مرت الشبكة بكثير من المراحل المتسارعة حتى أضيف إليها في عام ١٩٩٤م خاصية الـ World Wide Web (www) وهو إدماج لخصائص الإنترنت مع خصائص الوسائط المتعددة، ولكل مزايا هذه التقنية يتزايد الإقبال على استخدامها حتى أشارت الدراسات إلى أن عدد مستخدمي هذه الشبكة سيتجاوز البليون مستخدم بنهاية العام ٢٠٠٥م.

وبدخول الإنترنت وتطبيقاتها إلى كثير من الاستخدامات الاتصالية والمعلوماتية فقد أحدثت الإنترنت تحديات شتى حتمت على المكتبات بأنواعها المختلفة ومن أهمها المكتبات العامة- لعلاقتها بكل فئات المجتمع - ضرورة الاستجابة السريعة للتطورات التقنية المتتابعة. ولأن المكتبات العامة تقوم على أهداف تعليمية وتثقيفية وترويحية متعددة فلابد لهذه المكتبات من التعامل بحرفية عالية لمتابعة وتفعيل كل ما يسهم في تحقيق خدمة المجتمع بكافة شرائحه. وعليها لتحقيق ذلك أن تأخذ بقصب السبق في استثمار خصائص ومزايا الإنترنت من أجل التواصل مع المستفيد .

لقد تعدى دور شبكة الإنترنت مسألة تيسير اتصال الناس بعضهم ببعض، فأصبحت تستخدم في كثير من مناشط الحياة العلمية والتربوية والإعلامية والتجارية والترفيهية. ولما كانت مؤسسات المعلومات وما تزال من أكثر المؤسسات اعتمادا على الإنترنت في إنجاز أعمالها وبث خدماتها المعلوماتية فإنها أي -- الانترنت - بكل تأكيد أصبحت من أبرز القضايا التي تستحق وتستأثر بنصيب وافر من المتابعة والدراسة.

ويظهر تأثير الإنترنت على المكتبات ومراكز المعلومات جليا حيث أثرت في أنماط النشر التي تعتمد عليه المكتبات فبزت في السنوات الأخيرة الدوريات الإلكترونية والكتب الإلكترونية وتحولت كثير من الأعمال المرجعية إلى قواعد معلومات ببليوجرافية وأخرى كاملة النص، وغالبا يتم الوصول إلى هذه الأوعية عبر الإنترنت. (محمد فتحي عبد الهادي،٢٠٠١م)

وحيث تضطلع المكتبات العامة لكونها مؤسسات المعلومات هامة بدور ريادي في نشر الوعي المعلوماتي والثقافي بين أفراد المجتمع بفئاته المختلفة ومستوياته المتنوعة. وتؤكد كثير من

الدراسات على ضرورة اهتمام المكتبات ومراكز المعلومات عموما والمكتبات العامة بشكل خاص ببث الوعي المعلوماتي الرقمي وزيادة الاهتمام بتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلال الشبكة العنكبوتية بشكل يتلاءم مع طبيعتها وخصائصها، والعمل على إزالة العقبات التي قد تحد من انطلاقة مؤسسات المعلومات وتجعلها غير مهيأة للتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.

لقد كان لإتاحة خدمات الإنترنت وانتشارها في المملكة العربية السعودية رسميا بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ بتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٤هـ، الأثر الكبير في تغيير كثير من سلوكيات الأفراد في التعامل مع المعلومات، كما كان له الأثر الواضح كذلك في تنافس الجهات الحكومية لتطوير خدماتها وتحويلها إليكترونيا ومن ثم تقديمها إلى المستفيدين عبر شبكة الإنترنت.

وبما أن للتوعية المعلوماتية دور هام في تعريف المستفيدين بالخدمات المعلوماتية وتيسير سبل الوصول إليها، فان التعرف على ما لدى مؤسسات التوعية المعلوماتية (المكتبات العامة) من إمكانات في التوعية بالمعلوماتية والتحول إلى تطبيقاتها، واستكشاف ما لدى تلك المؤسسات من جاهزية في التعريف بتلك الخدمات يعتبر من الجوانب التي تستحق الطرح والبحث في هذه الفترة التي تشهد تحولات تقنية معلوماتية متسارعة.

وتتمحور مشكلة هذه الدراسة في أهمية التعرف على واقع استثمار المكتبات العامة السعودية لإمكانيات شبكة الإنترنت من حيث المبادرة إلى إنشاء مواقع لها على هذه الشبكة، وإلى أي مدى يتم استخدام معطيات الإنترنت من قبل العاملين لأداء أعمال المكتبة ولخدمة المستفيدين.

أهمية الدراسة وأهدافها:

في عام ١٩٨١ قدم لانكستر (Lancaster) "ودرسكو" (Drasgow) وماركس (Marks) تقريرا إلى المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation)

ناقشوا فيه استشرافهم لمكتبة المستقبل في عام (٢٠٠١م) وما بعده و تنبئوا في هذا التقرير بأفول المكتبة التقليدية واضمحلال دورها، ولكنهم أكدوا على أن هناك أهمية كبرى ستحصل في مهنة المعلومات.

وبناءً على هذا الاتجاه الذي يتزعمه لانكستر (Lancaster) فإن البحث العلمي ومنذ منتصف التسعينات الميلادية وإلى اليوم يطالعنا بدراسات مسحية عدة تؤكد يوما بعد يوم تحول كثير من المكتبات التقليدية إلى (مكتبات بلا جدران) وذلك بفضل تحول كثير من مصادر المعلومات عبر النشر الإلكتروني إلى كنوز محسوسة غير ملموسة من المعلومات التي يتم الوصول إليها عن طريق الاشتراك المباشر من المكتبات ومراكز المعلومات بالناشرين وعبر الإنترنت، ثم تقدم هذه المكتبات خدماتها المعلوماتية إلى المستفيدين منها عبر الإنترنت كذلك.

ولما للمكتبات العامة من أهمية بالغة قديما وحديثا في حياة المواطنين في كل المجتمعات خصوصا في أداء أدوارها الثقافية والتعليمية والترويحية سعت كثير من المكتبات العامة في

المجتمعات المتقدمة إلى استثمار ما تتيحه الإنترنت من تسهيلات معلوماتية متنامية .

واليوم ومع كل هذه التحولات فان المأمول من المكتبات العامة في المملكة أن تسعى إلى سد الفراغ المعلوماتي الكبير بالتوجه إلى إعادة بناء العلاقة مع كل شرائح المجتمع ببذل كثير من الجهود وبكثير من الوسائل التي من أبرزها الاستفادة من إمكانيات شبكة الإنترنت بالمبادرة إلى إنشاء مواقع لهذه المكتبات على هذه الشبكة. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في التعرف على واقع استخدام معطيات الإنترنت من قبل المكتبات العامة السعودية، وذلك من خلال الأهداف التالية:

- التعرف على واقع استثمار المكتبات العامة السعودية لإمكانيات شبكة الإنترنت بشكل عام.
- استكشاف مدى إنشاء المكتبات العامة السعودية مواقع لها على شبكة الانترنت.
- التعرف على إمكانات المواقع الالكترونية للمكتبات العامة السعودية في تمثيل هذه المكتبات إلكترونيا.
- التعرف على مدى استخدام منسوبي المكتبات العامة السعودية للإنترنت لإجراء الأعمال الفنية والإدارية بالمكتبة.
- التعرف على الخدمات المقدمة للمستفيدين داخل المكتبات العامة السعودية وخارجها عبر مواقعها الالكترونية.
- مقارنة هذا الواقع بواقع استثمار إمكانات الإنترنت في إحدى الدول الإسلامية، لاستكشاف درجة الفوارق بين الدولتين، ومن تحديد جوانب التميز للاستفادة .

أسئلة الدراسة :

سعت الدراسة إلى التعرف إلى واقع استثمار المكتبات العامة السعودية لإمكانات شبكة الإنترنت، كما عمدت الدراسة إلى تحقيق ذلك عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل أنشأت المكتبات العامة السعودية مواقع لها على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، ومتى كان ذلك؟ ومن المسئول عن تصميم المواقع وإدارتها والإشراف عليها؟
- ما مدى فعالية المواقع التابعة للمكتبات العامة في تمثيلها إلكترونيا؟
- إلى أي مدى يستخدم منسوبو المكتبات العامة السعودية الإنترنت لإجراء الأعمال الفنية والإدارية بالمكتبة؟
- إلى أي مدى تقدم المكتبات العامة السعودية خدمات الانترنت (وعن الانترنت) للمستفيدين ؟
- ولاغراض المقارنة، ما أوجه التشابه والاختلاف بين واقع استثمار خدمات شبكة الانترنت المكتبات العامة في كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا ؟

حدود الدراسة :

يقتصر مجال الدراسة على تسليط الضوء على المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية والتي

ارتبطت رسميا بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية حتى ١٤٢٤/٢/٢٨هـ ومن ثم أُسند الإشراف عليها لوزارة الثقافة والإعلام. وتستبعد الدراسة المكتبات العامة التابعة للجهات الحكومية الأخرى. والسبب في اتخاذ هذه الاستراتيجية هو لاحتضان هاتين الوزارتين غالبية المكتبات العامة في المملكة، وإتباع تلك المكتبات لنظام إداري وفني ومالي موحد.

كما تقتصر الدراسة على المكتبات العامة الماليزية والمذكورة رسمياً على البوابة الرسمية الالكترونية لمملكة ماليزيا. وهي المكتبات المرتبطة مباشرة بولايات ماليزيا والتي يطلق عليها مكتبات الولايات أو State libraries وذلك لمقارنتها بالمكتبات العامة السعودية.

منهج الدراسة ومجتمعها:

بحكم طبيعة الدراسة وما تسعى إلى تحقيقه، اعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي. ولأنه من المهم جمع البيانات من مجتمع دراسة متناثر في أرجاء المملكة العربية السعودية وجب استخدام هذا المنهج. ولما للمنهج الوصفي أيضاً من مزايا في وصف ظاهرة معينة بوضوح، والدقة في تحديد حالات معينة من خلال المقارنة والتقويم كما أشار إلى ذلك (Simmons,1991).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجتمعين : المجتمع الأول وهو المكتبات العامة التي كانت ترتبط رسميا بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية حتى ١٤٢٤/٢/٢٨هـ حين أُسند الإشراف عليها لوزارة الثقافة والإعلام . وقد أعتمد الباحث على تحديد عدد المكتبات العامة من خلال آخر قائمة رسمية صادرة من الإدارة العامة للمكتبات بوزارة التربية والتعليم،حيث كان عدد المكتبات العامة حينها ٨٠ مكتبة موزعة على مدن المملكة. أما المجتمع الثاني فيتمثل في المكتبات العامة الماليزية التابعة للولايات الماليزية والتي سيحاول الباحث مقارنة واقع استثمارها لخدمة الانترنت في اعمالها.

أداة جمع البيانات:

قام الباحث بتصميم استبانه لكي توجه إلى المسئولين بغرض جمع البيانات عن المكتبات العامة التي يشرفون على إدارتها. وذلك من أجل التعرف على واقع استثمار تلك المكتبات لإمكانيات شبكة الانترنت من حيث المبادرة إلى إنشاء مواقع لها على هذه الشبكة، وإلى أي مدى يتم استخدام معطيات الإنترنت من قبل العاملين لأداء أعمال المكتبة ولخدمة المستفيدين، وعن مدى تجهيز تلك المكتبات بالتقنيات المعلوماتية والتي تساعدها في تقديم خدمات الانترنت للمستفيدين. وتم تحكيم الإستبانة من قبل خمسة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علوم المكتبات والمعلومات قبل اعتمادها.

ولتوثيق أكثر فقد تم إرسال الاستبانات بشكل رسمي إلى المكتبات المعنية عن طريق الادارة العامة للمكتبات من خلال تعميم رسمي إلى أمناء المكتبات لتعبئة الاستبانة وطلب منهم إعادتها إلى الوكالة. وكان عدد الاستبانات المرسلة ٨٠. وقد

كان العائد القابل للتحليل ٣٦ استبانة أي ما يمثل (٤٥%).

وقد حظيت كل استبانة بالشمول في الإجابات وذلك نتيجة لوضوح الأسئلة. هذا وقد احتوت الاستبانة على الأقسام التالية:

١- قسم يختص بحجم ومحتوى المكتبة ومعلومات عامة عنها.

٢- قسم يختص بمعلومات عامة عن أمين المكتبة ومواقفه عن تقنيات المعلومات.

٣- قسم يختص بواقع تبني المكتبة للانترنت.

٤- والقسم الأخير يركز على مدى توفر خدمات الانترنت (وعن الانترنت) للمستفيدين داخل المكتبة.

أما بالنسبة للمكتبات العامة الماليزية، فقد عمد الباحث إلى أسلوب تحليل المحتوى للمواقع الرسمية لتلك المكتبات على شبكة الانترنت والتي حصل عليها من البوابة الرسمية لمملكة ماليزيا على شبكة الانترنت. وقد بلغت تلك المكتبات ١٣ مكتبة عامة لكل مكتبة منها موقع رسمي على شبكة الانترنت. وفي الغالب يكتب محتوى تلك المواقع باللغة الماليوية إلا أن بعض المواقع توفر خدمة الترجمة الفورية لموقعها باللغة الانجليزية من خلال تحويل الموقع إلى اللغة الانجليزية. وفي الحالات الأخرى، يلجأ الباحث إلى استخدام خدمة ترجمة المواقع التي يوفرها Google من اللغة الماليوية إلى اللغة الانجليزية أو العربية.

الدراسات السابقة

بصدور قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠ في ١٣٧٩/١/٢٤ هـ القاضي بتكليف وزارة المعارف العناية بالمكتبات العامة والعمل على تطويرها، بدأت المرحلة الحديثة للمكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية، وتوالت أعدادها في التنامي حتى أصبحت أكثر أنواع المكتبات عددا في المملكة. وقد أشار دليل المكتبات والمعلومات السعودية الصادر عن مكتبة الملك فهد الوطنية عام ١٩٩٩م إلى أن عدد المكتبات العامة قد بلغ ٩٥ مكتبة تتبع لجهات حكومية متعددة.

وكان سعد الضبيعان (١٩٩٤م) قد بين أن وزارة المعارف تشرف على ٦٨ مكتبة عامة موزعة على ٦٦ مدينة صغيرة وكبيرة من مدن المملكة، وحسب تقارير رسمية من قبل وزارة التربية والتعليم التي كانت تشرف على المكتبات العامة منذ عام ١٣٧٩ هـ حتى ١٤٢٤ هـ فإن عدد المكتبات العامة قد بلغ (٨٠).

وحسب التنظيم الجديد الذي صدر به الأمر الملكي رقم أ / ٢ في ١٤٢٤/٢/٢٨هـ، وقضى بتعديل اسم وزارة الإعلام إلى (وزارة الثقافة والإعلام) وأن تكون بها وكالة للثقافة نقلت الإدارة العامة للمكتبات العامة التابعة قبل ذلك لوكالة الشؤون الثقافية بوزارة المعارف وما يتبعها من مكتبات عامة ومن وحدات إدارية للمكتبات في إدارات التعليم العام في المناطق إلى إشراف وزارة الثقافة والإعلام.

وقد رصد ت لنا الأعمال المتخصصة في ضبط الإنتاج الفكري العربي في علوم المكتبات والمعلومات أعمالاً علمية متنوعة صدرت عن المكتبات العامة في العالم العربي عموما وفي المملكة على وجه الخصوص للعديد من المؤلفين المختصين والممارسين المهتمين.

وتعد رسالة الدكتوراه المجازة لهشام عباس (١٩٨٢م) المتعلقة بتطوير نظام خاص بالمكتبات العامة بالمملكة من الدراسات الأساسية والمرجعية في تاريخ هذا النوع من المكتبات في المملكة.

ثم توالى صدور الرسائل العلمية على مستوى الماجستير والدكتوراه بالتركيز على موضوعات ذات علاقة مباشرة بالمكتبات العامة بالمملكة حتى كان آخرها رسالة الماجستير المجازة لمسفرة الختعمي (٢٠٠٤م) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والتي تتبعت الباحثة من خلالها أثر استخدام الحاسب الآلي على الأداء في المكتبات العامة بالمملكة العربية السعودية وقد هدفت الدراسة إلى تقديم إجابة منهجية على السؤال الملح عن " أثر الحاسب الآلي في أداء المكتبات العامة بالمملكة، فيما يتعلق بالتزويد، الفهرسة، الإعارة، الفهارس المباشرة وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، أن مجموع المكتبات العامة المحسبة في المملكة ١٠ مكتبات فقط من ١١٠مكتبة، أي (٩%) فقط ، و أن أهم الصعوبات التي واجهت المكتبات المدروسة عند التحسيب الصعوبات التي تتعلق بالأجهزة، والصعوبات المالية

وخلال استعراض سالم السالم (٢٠٠٢م) لتاريخ المكتبات في فترة حكم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ـــ رحمه الله ـــ بين المؤلف أن الخطة الخمسية السادسة للتنمية في المملكة للفترة ١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ قد تميزت بإشتمالها على مواد هامة تؤكد على أهمية الأخذ بأساليب تطوير المكتبات العامة وإدخال التقنيات الحديثة إليها وتوسيع خدماتها حتى تشمل أقساما تعنى بالمرأة والطفل.

لقد أثر تنامي الإقبال على الإنترنت في كثير من التطبيقات وبمختلف اللغات في نمو عدد الدراسات المصممة لوصف هذه الظاهرة المعاصرة ودخولها ضمن سائر الفعاليات اليومية على المستويات الفردية والمؤسساتية والمجتمعية الرسمية أو الشعبية. فقد أشار لاي(١٩٩٤م) إلى أن الإنترنت قد داهمت مجتمع المكتبات في كل مكان بقوة، وقد تحمس هذا المجتمع لها بدرجات متفاوتة لأنها مكنت المكتبيين من تحقيق واقع المكتبة الإلكترونية.

وبين إدواردجي (١٩٩٤م) بأن الإنترنت وسيلة حققت الربط بين المعلومات والعاملين في بيئة المكتبات ومع المستخدمين أينما كانوا بطريقة لم تسمح بها أي تقنية أخرى.

وفي دراسته التحليلية عن الإنترنت وخدمات المكتبات والمعلومات في ضوء الإنتاج الفكري العربي يبين محمد فتحي عبد الهادي (٢٠٠١م) أنه الاختصاصيين العرب في علوم المكتبات والمعلومات في الفترة من ١٩٩١م حتى ٢٠٠٠م قاموا بنشر ١٦٠ مادة مركزة على الأوجه المختلفة

لاستخدامات الإنترنت وواقعها في المكتبات العربية بمختلف أنواعها. وقد بينت هذه الدراسة المرجعية الهامة أن مجموع ما نشر في تلك الفترة عن الإنترنت يمثل ما نسبته ٢,٩% من مجمل الإنتاج الفكري العربي المتخصص الصادر في الفترة ذاتها. وأكد عبد الهادي بأنه : "رغم استخدام الإنترنت في أنشطة المكتبات وخدماتها المختلفة، إلا أن الدراسات العربية أثبتت أنه لم تستغل الشبكة حتى الآن استغلالا كافيا في المكتبات العربية سواء فيما يتعلق بتنمية المجموعات أو الفهرسة أو خدمات المعلومات" (محمد فتحي عبد الهادي،٢٠٠١م، ص١٣١).

وقد عرف محمد فتحي عبد الهادي (٢٠٠١م) بأول رسالة دكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات تصدر في الوطن العربي عن الإنترنت وهي التي أجيزت عام ٢٠٠٠م لأسامه لطفي وهدفت إلى التعرف على تطبيقات شبكة الإنترنت في المكتبات ومراكز المعلومات. وتناولت الدراسة الارتباطات والعلاقات بين والعلاقات بين الانترنت والمكتبات ومراكز المعلومات وخصائص مواقع المكتبات وتطبيقات مزايا الإنترنت في تنمية المجموعات والفهرسة وخدمات المعلومات.

وعن مواقع الإنترنت الخاصة بالمكتبات نجد أن هشام فتحي (٢٠٠٠م) قد عرف الموقع بأنه عبارة عن معلومات نسقية تمثل المكتبة لتحقيق الإعلان عن خدماتها وللتواصل مع المستفيدين، ويتم توليف هذه المعلومات ووضعها في قالب معين وتُحمل على حاسوب جهاز خادم server متصل بالإنترنت.

وفي مجال خدمات تعليم الإنترنت للمستفيدين تساءلت أمنية صادق (١٩٩٨م) عن الدور الحقيقي للمكتبة والخطوات التي يتخذها المكتبيون لتدريب المستفيدين على استخدام الانترنت، وقدمت الباحثة إشارات إلى تجارب بعض المكتبات المصرية عن تدريب العاملين بها والمترددين عليها على استخدامات شبكة الإنترنت.

كما قدم ماجد الزبيدي (٢٠٠٠م) نماذج عملية لتدريب العاملين والمستفيدين على الإنترنت في بعض المكتبات العالمية، وأشار إلى إمكان استخدام الإنترنت بصفة وسيط تدريبي حيث يمكن قيام أي جهة تدريبية متخصصة موجهة إلى أمناء المكتبات عبر الإنترنت يتم بث محتوياتها على موقع يمكن الوصول إليه دون أية قيود.

وعن استخدام الإنترنت في أعمال المكتبات نجد أن من الكتب الجديرة بالقراءة خاصة من قبل المكتبيين الممارسين والمتطلعين إلى استثمار الإنترنت في تطوير مكتباتهم كتاب محمد أمان (٢٠٠٠م) فقد عرف بالإنترنت وبالشبكة النسيجية (الويب) ثم بين دور الإنترنت واستخدامها في تنمية المجموعات والفهرسة والخدمات المرجعية ودورها كذلك في التعليم عن بعد وتعليم المستفيدين.

وعن الاستفادة من الإنترنت في مجالات التزويد نجد أن محمود الجندي (١٩٩٨م) أكد على أنه يمكن للمكتبة عن طريق الشبكة الحصول على كثير من مصادر المعلومات الحديثة لصالح المستفيدين منها سواء عن طريق الشراء أو التبادل

فضلاً عن دور تفعيل إمكانات الشبكة في ترشيد ميزانيات المكتبات.

وعن استثمار ما تتيحه الإنترنت من إمكانات في مجال الفهرسة وإتاحة الفهارس الآلية على مواقع المكتبات نجد دانية درويش (١٩٩٩م) قد بينت أهمية فهرسة ملفات الإنترنت واستعرضت البيانات الببليوجرافية المطلوبة لأي مصدر من المصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت.

وفي دراسات عدة قام بها تشارلز ماكلور وجون بيرتوت وآخرون انصب تركيزها على المكتبات العامة وشبكة الانترنت، ومدى تلبية ومواكبة المكتبات العامة لاحتياجات المستفيدين التي تعتمد على استخدام شبكة الانترنت، قام (بيرتوت وماكلور وآخرون، ٢٠٠٩) بإعداد دراسات شاملة مبنية على دراسة مسحية عن المكتبات العامة لعام ٢٠٠٨ ومقارنتها بدراسات أعدت منذ عام ١٩٩٤ عن المكتبات العامة والانترنت. وقد سجلت هذه الاستطلاعات التوسع في استخدام شبكة الإنترنت في المكتبات العامة كخدمة أساسية. كاعتبار المكتبات العامة موفر لخدمة الانترنت في المجتمع، ومعهد للتدريب على الاستفادة من الانترنت. كما تطرقت الدراسة إلى آثار الركود العالمي على المكتبات العامة وتأثير ذلك على قدرة المكتبات العامة على تلبية احتياجات وتطلعات المستفيدين والمجتمعات المحلية والجهات الحكومية.

بل تعمق (ماكلور وآخرون، ٢٠٠٧) في الطرح عن المكتبات العامة والانترنت ليصلوا إلى مسألة مدى قرة المكتبات العامة على توفير خطوط الاتصال العريضة للانترنت لتلبية احتياجات المستفيدين المتنوعة والتي تحتاج إلى سرعة عالية عند الاتصال بالانترنت. حيث تبين أن أكثر من نصف المكتبات العامة الأمريكية ليس لديها نطاق الاتصال العريض بالانترنت مما يعني تأخر المكتبات العامة عن تقديم أفضل خدماتها المعلوماتية للمستفيدين.

ثم يأتي (وودن، ٢٠٠٦) ليكرس متانة دور المكتبات العامة في عصر الانترنت بالرغم من الكم الهائل من المعلومات على تلك الشبكة. ثم يستعرض الجدال الدائر في المجتمع الأمريكي من مؤيد لوجود المكتبات العامة كرمز ثقافي للمجتمع وراعي للخدمات المعلوماتية وبين معارض لوضع المكتبات العامة الحالي في ظل تحديات الانترنت وتسارع تطورها.

وفي دراسة تقدم بها (فرحات، ٢٠٠٥) والذي نادى فيها الى قيام مكتبة عامة عربية رقمية، مبينا أهمية هذه المكتبة ومحددا أهداف هذه المكتبة ورسالتها وخدماتها والتصور المبدئي لها. وهو يرى في إنشاء هذه المكتبة مسؤولية المتخصصين المهنية تجاه مجتمعاتهم، وهي الوسيلة الأسرع في اللحاق بركب التطور والتميز والتحول نحو المجتمعات المعلوماتية مستشهدا بذلك ما دعا إليه كل من الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات المعروف بـ "إفلا"، ومنظمة اليونسكو، لاعتبار المكتبات العامة بمثابة "المدخل المحلي للمعرفة"، أو بمثابة "المدخل الإلكتروني إلى عالم المعلومات".

ومؤكداً على الدور الذي تقوم به المكتبات العامة في ردم ما يعرف "بالفجوة الرقمية".

وبشكل عام لم يعثر الباحث على أي دراسة عن مدى استثمار المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية للإنترنت في أي المجالات. ومن ها فقد جاء المبرر القوي لتقصي هذا الأمر علميا وهذا ما تتناوله الدراسة الحالية.

تحليل البيانات وعرض النتائج

مواقع المكتبات العامة السعودية على شبكة الانترنت:

يشير الشكل رقم (١) إلى أن (٣١) ٨٦% من المكتبات العامة قيد الدراسة ليس لها مواقع الكترونية على الانترنت. بينما أسست (٥) ١٤% من تلك المكتبات مواقع الكترونية على الانترنت. اثنتان فقط من المكتبات التي لها مواقع على الشبكة تعتبر مواقعها مستقلة، بينما أسست ثلاث مكتبات مواقع لها تحت مظلة موقع برنامج (اليسير) التابع لوزارة التربية والتعليم والتي أعدته لتنظيم معلومات المكتبات المدرسية. وعموما، فقد تم إنشاء المواقع الالكترونية على الانترنت للمكتبات العامة الأخرى مابين العام ١٤٢٢-١٤٢٤هـ. وقامت جميع المكتبات الخمس بتأسيس مواقعها بنفسها.

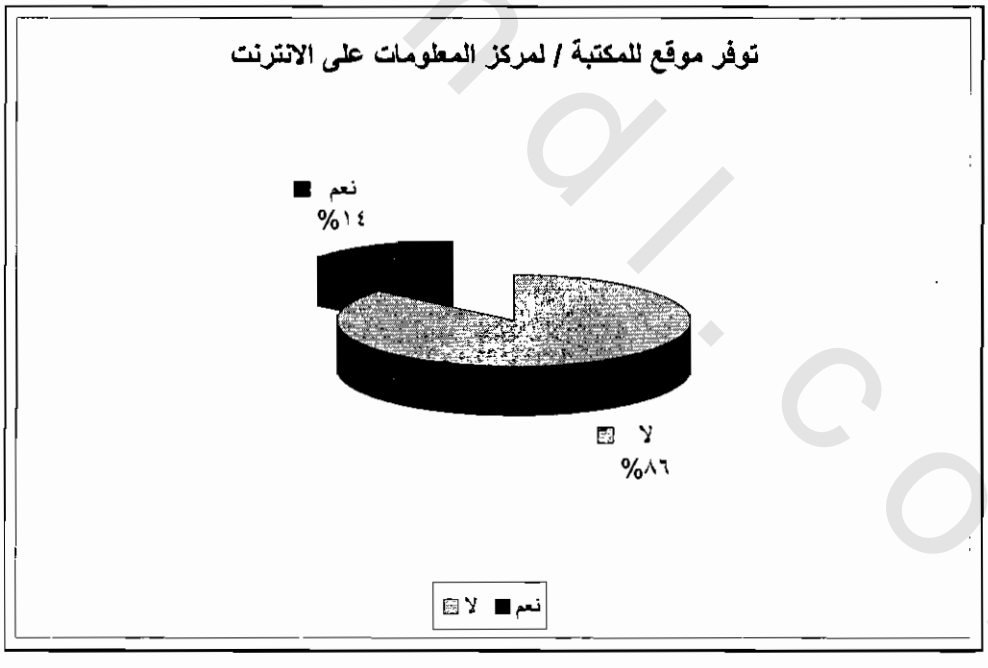

الشكل رقم (١)

والجدول رقم (١)

يبين عدد وأسماء المكتبات العامة التي لها مواقع الكترونية مستقلة تابعة لبرنامج اليسير على شبكة الانترنت:

	المكتبة	نوع الموقع	عنوان الموقع
١	مكتبة الملك سعود ببريدة	مستقل	www.kslib.com
٢	المكتبة العامة بمحافظة رجال ألمع	مستقل	www.rijalalmaa.gov.sa
٣	المكتبة العامة بأمليج	تابع لليسير	www.alyaseer.gov.sa
٤	المكتبة العامة بظهران الجنوب	تابع لليسير	.gov.sawww.alyaseer
٥	المكتبة العامة بمحافظة القنفذة	تابع لليسير	www.alyaseer.gov.sa
٦	مكتبة المجمعة العامة	مستقل	http://majlib.net/

الجدول رقم (١) عدد وأسماء وعناوين المكتبات العامة في السعودية التي لها مواقع الكترونية

بيانات المواقع:

كما يتبين من الجدول رقم(٢)، يرى ثلاثة من مدراء المكتبات العامة قيد الدراسة أن الموقع الالكتروني يمثل المكتبة الكترونياً بفعالية جيدة. بينما يرى مديران لمكتبتين بأن الموقع يمثل المكتبة الكترونيا بشكل جيد جداً، و تعتقد إدارة مكتبة واحدة (٢٥%) أن الموقع الالكتروني يمثل المكتبة الكترونياً بطريقة ممتازة. ولم يصف أحد هذه الفعالية بأنها ضعيفة أو مقبولة.

وتأتي ردود الفعل لثلاثة من مدراء المكتبات العامة بانطباع عن أن مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة عبر مواقع مكتباتهم هو مستوى جيد. ويرى مديران أن مستوى الخدمات يعتبر جيد جداً، ويشير آخر بأنها ممتازة. بينما لا يرى أحد من المدراء أن مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة عبر موقعي مكتبتيهم لا يزال ضعيفاً أو مقبولاً.

ويرى اثنان من مدراء المكتبات العامة أن مستوى الترابط الالكتروني جيد بين المكتبة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة. ولكن يرى آخر أن المستوى ضعيف. بينما يرى مدير إحدى المكتبات العامة بأن الترابط الالكتروني جيد جداً، ويرى آخران بأنه ممتاز.

أما فيما يخص مستوى استخدام الموظفين للبريد الالكتروني لإجراء الاتصالات الخارجية الخاصة بالعمل، فإن مدير مكتبة عامة واحدة فقط يصف ذلك المستوى بالممتاز،و اثنان من أمناء المكتبات العامة يريان أن المستوى جيد جداً. ويرى احدهم أن ذلك المستوى جيد في مكتبته، ويرى مدير آخر بأنه مقبول وآخر بأنه ضعيف.

وأجاب اثنان من مدراء المكتبات العامة قيد الدراسة بأن استخدام موظفي المكتبة للبريد الإلكتروني للتواصل مع المستفيدين يعد في مستوى جيد. بينما يصف مدير مكتبة واحد بأن مستوى استخدام موظفيهم للبريد الإلكتروني للتواصل مع المستفيدين ضعيف. ويرى ثلاثة منهم أن المستوى يرقى إلى الجيد جداً.

الجدول رقم (٢): بيانات الموقع الالكتروني:

	بيانات الموقع الإلكتروني بـ(المكتبة/مركز المعلومات)	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جدا	ممتاز	المجموع
١	مدى فعالية الموقع في تمثيل (المكتبة/مركز المعلومات) الكترونيا.	٠	٠	٣	٢	١	٦
٢	مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة عبر موقع (المكتبة/مركز المعلومات)	٠	٠	٣	٢	١	٦
٣	مستوى الترابط الالكتروني بين (المكتبة/مركز المعلومات) والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.	١	٠	٢	١	٢	٦
٤	مستوى استخدام الموظفين للبريد الإلكتروني لإجراء الاتصالات الخارجية الخاصة بالعمل.	١	١	١	٢	١	٦
٥	مستوى استخدام موظفي (المكتبة/مركز المعلومات) للبريد الإلكتروني للتواصل مع المستفيدين.	١	٠	٢	٣	٠	٦

استخدامات الانترنت في المكتبات العامة:

كما يظهر في الجدول رقم (٣) يرى ثلاثة من مدراء المكتبات العامة مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال التزويد وبناء المجموعات بأنه مستوى جيد. كما يرى مديران بأن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال التزويد وبناء المجموعات في مكتبتهما يعد جيد جداً. بينما لا يرى أي مدير مكتبة أخرى أن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال التزويد وبناء المجموعات عكس ذلك.

وكان انطباع احد مدراء المكتبات العامة هو أن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال الفهرسة والتصنيف يعد ممتازا. وكذلك الانطباع عند من يراه بالمستوى المقبول أو الجيد. بينما يرى اثنان بأن المستوى جيداً جداً. ولا يرى أي مدير مكتبة بأن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال الفهرسة والتصنيف يعد ضعيفا.

وفيما يخص انطباع مدراء المكتبات العامة المدروسة عن مستوى استخدام الموظفين في مكتباهم للانترنت لأداء أعمال الخدمة المرجعية، فأن ثلاثة منهم يرون أن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال الخدمة المرجعية في مستوى الجيد جداً. بينما يرى واحد منهم بأن المستوى يرقى إلى ممتاز. ويرى مدير واحد أن ذلك المستوى مقبول في مكتبته. ولم يعتبر أحد أن المستوى ضعيف أو جيد.

ويصف أحد مدراء المكتبات العامة استخدام موظفيهم للانترنت لأداء أعمال إرشاد وتعليم المستفيدين بالمستوى الضعيف، بينما يرى آخر بأن المستوى ممتاز. ويرى واحد من المدراء أيضاً المستوى جيداً وآخر بالجيد جداً. ولم يصفه أحد بالمستوى المقبول.

ولا تختلف رؤية الأمناء كثيراً عند سؤالهم عن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لتطوير أداء أعمال المكتبة. حيث تبين أن أحد مدراء المكتبات العامة يعتقد بأن مستوى استخدام الموظفين للانترنت لتطوير أداء أعمال المكتبة لايزال ضعيفاً. بينما يرى مديران اثنان أن مستوى موظفيهم في هذا المجال يعد ممتازاً. ويرى مدير واحد بأن المستوى جيد وآخر بان المستوى جيد جداً.

الجدول رقم (٣)

وجهة نظر مدير المكتبة في استخدام الموظفين للانترنت في أداء أعمالهم:

	وجهة نظر مدير (المكتبة/مركز المعلومات) في استخدام الموظفين للانترنت في أداء أعمالهم:	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جدا	ممتاز	المجموع
١.	مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال التزويد وبناء المجموعات.	٠	٠	٣	٢	٠	٥
٢.	مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال الفهرسة والتصنيف.	٠	١	١	٢	١	٥
٣.	مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال الخدمة المرجعية.	٠	١	٠	٣	١	٥
٤.	مستوى استخدام الموظفين للانترنت لأداء أعمال إرشاد وتعليم المستفيدين.	١	٠	١	١	١	٤
٥.	مستوى استخدام الموظفين للانترنت لتطوير أداء أعمال المكتبة.	١	٠	١	١	٢	٥

توفر قاعات مجهزة بالحاسبات الآلية لتدريب المستفيدين على تقنيات المعلومات:

يبين الرسم رقم(٣) أن ٦٩% (٢٥) من المكتبات العامة لا توفر قاعات مجهزة بالحاسب الآلي لتدريب المستفيدين على تقنيات المعلومات. وأن ٣١% (١١) من المكتبات العامة بأنها توفر قاعات مجهزة بالحاسبات الآلية لتدريب المستفيدين على تقنيات المعلومات ومنها الاتصال بالإنترنت.

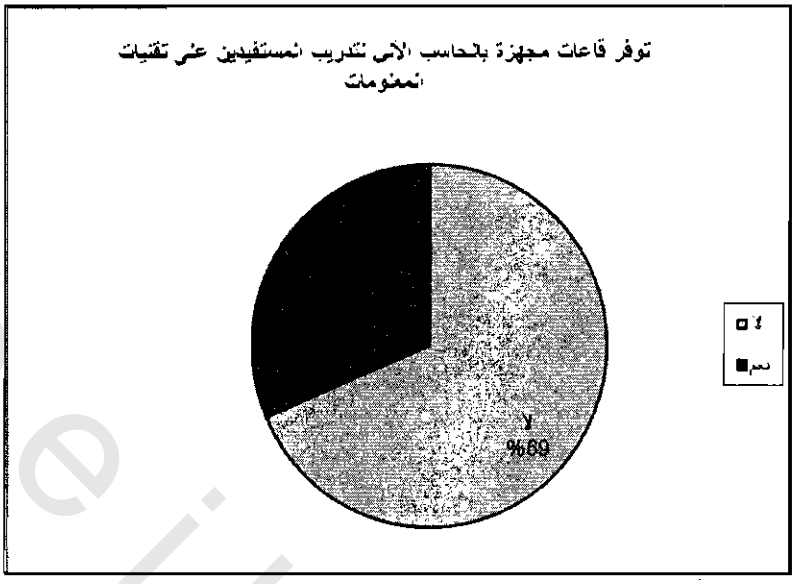

الشكل رقم(٢)

إتاحة خدمة الإنترنت للمستفيدين داخل المكتبة/مركز المعلومات:

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ٦٩% (٢٥) من المكتبات العامة لا توفر خدمة الانترنت لروادها في الداخل. بينما أفاد ما نسبته ٣١% (١١) من المكتبات المدروسة بأنها توفر هذه الخدمة بداخل المكتبة. مع وجوب الإشارة إلى أن المكتبات قد توفر خدمة الانترنت وليس لها موقع الكتروني على الشبكة.

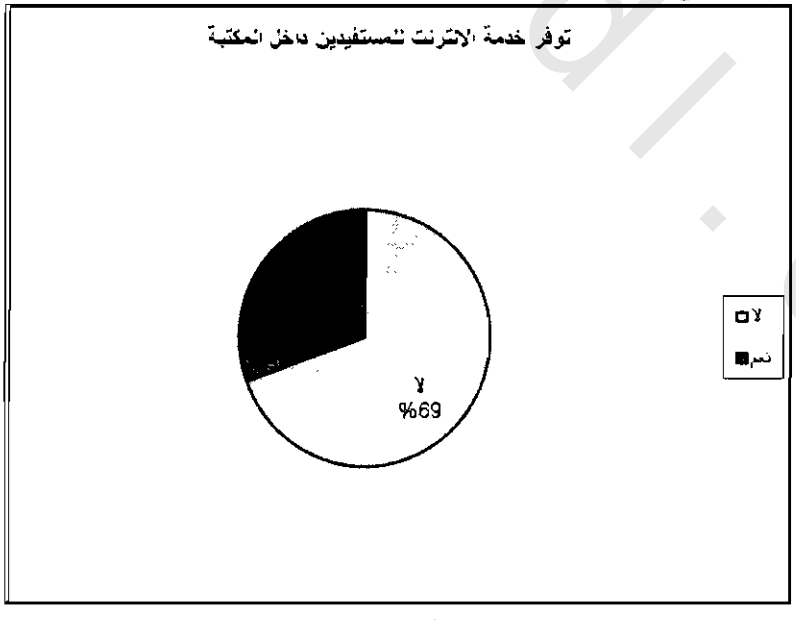

الشكل رقم (٣)

توفر شبكة معلومات محلية (نظام الانترانت) داخل المكتبة:

كما يبين الشكل رقم (٥) فقد استطاعت ٣٢% (١٠) من المكتبات العامة تأسيس شبكات معلومات محلية (انترانت) بينما لم يتوفر ذلك بعد في ٦٨% (٢١) من المكتبات المدروسة. وهذا لا يعني بالضرورة توفر خدمة الانترنت في مكتبات تملك شبكات معلومات محلية (انترانت).

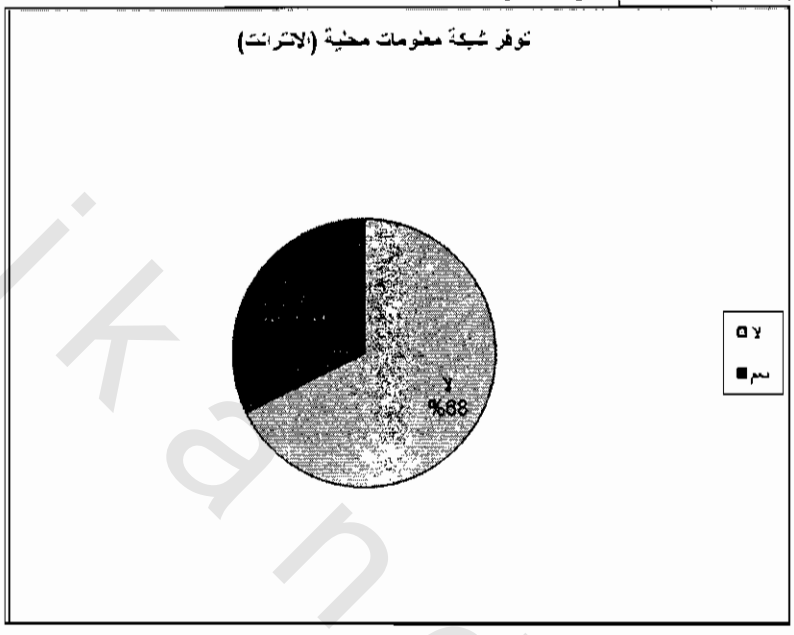

الشكل رقم (٤)

المكتبات العامة الماليزية على شبكة الانترنت:

المكتبات العامة في ماليزيا:

غني عن التعريف تلك النقلة النوعية التي مرت بها مملكة ماليزيا في جوانب عدة من مجالات الحياة. ولعل الجانب الاقتصادي هو الجانب الأبرز إلا أن تلك النقلة النوعية شملت الجانب التعليمي والثقافي أيضا. فقد وجد الباحث في المكتبات العامة- كمعلم من معالم الثقافة والتعليم- تميزا لافت للنظر في أوجه كثيرة لتلك المكتبات. وكان من تلك الأوجه للتميز هو تبعية المكتبات العامة المالية والإدارية للولايات وليس لوزارة معينة أو للحكومة الفدرالية لماليزيا. الأمر الذي يعطي كل مكتبة اهتماماً مباشراً وخاصاً. فكل ولاية من مصلحتها أن تظهر مكتبتها العامة في أفضل صورة وأن تظهر أيضا في مرتبة تنافسية متقدمة مع المكتبات العامة في الولايات الأخرى. هذا فضلا عن جعل تبعية المكتبة العامة للولاية اداة ثقافية وتعليمية تخدم ثقافة الولاية على وجه الخصوص.

وعلى كل حال، فان المكتبات العامة تتبع كما أسلفت إلى الولايات الماليزية وعلى هذا الأساس سميت بمكتبات الولايات state libraries

ومن خلال البوابة الرسمية تبين أن ماليزيا تمتلك ١٣ مكتبة عامة. (الملحق رقم (١))

مدى استثمار المكتبات الماليزية للانترنت

بالإضافة إلى الخدمات التقليدية، تقدم على موقعها الخدمات المتميزة التالية والتي تشترك في تقديمها تلك المكتبات :

١- المكتبة بأكملها مجهزة بخدمة WiFi.
٢- الفهرس الآلي من خلال أوباك لمساعدة المستخدمين في العثور على المواد في المكتبة.
٣- عرض قائمة من الكتب الحديثة .
٤- قاعات مخصصة للمواد السمعية والبصرية وخدمة الانترنت.
٥- غرف خاصة لتعلم آل القرآن باستخدام القرآن الرقمي.
٦- خدمات الإعارة بين المكتبات.
٧- خدمة البريد الالكتروني / المحادثة المباشرة مع أخصائي المراجع (عند أغلب المكتبات).
٨- خدمة التصوير.
٩- خدمة المكتبات المتنقلة في القرى والأرياف.
١٠- خدمات خاصة للمكفوفين والصم.
١١- خدمة الاستشارات المكتبية للمرافق الحكومة عند تأسيس مكتبة أو تطوير خدمة مكتبية في ذلك المرفق. (عند بعض المكتبات).
١٢- الإشراف على مكتبات القرى والأرياف الفرعية.

obeikandl.com

اسم المكتبة	فعالية الموقع الالكتروني	استخدامات البريد الالكتروني	استخدام الانترنت في الخدمات الفنية	تجهيز المكتبة بالحاسبات والانترنت
Johor State Library	جيد جداً	جيد	جيد	جيد جداً
Kedah State Library	مقبول	مقبول	ضعيف	جيد
Kelantan State Library	جيد	جيد جداً	جيد	جيد جداً
Melaka State Library	جيد	جيد جداً	مقبول	جيد جداً
Negeri State Library	ممتاز	جيد جداً	جيد	جيد جداً
Pahang State Library	جيد	جيد	مقبول	جيد
Perak State Library	مقبول	مقبول	ضعيف	جيد
Perlis State Library	مقبول	مقبول	ضعيف	جيد
Penang State Library	مقبول	مقبول	ضعيف	جيد
Sabah State Library	ممتاز	جيد جداً	جيد جداً	ممتاز
Sarawak State Library	ممتاز	جيد جداً	جيد جداً	ممتاز
Selangor State Library	جيد جداً	جيد	جيد	ممتاز
Terengganu State Library	جيد جداً	جيد جداً	جيد	جيد جداً

جدول (٤)

أسماء المكتبات العامة الماليزية واستخداماتها للانترنت.

١- أهمية تقديم المكتبات العامة خدمة الانترنتلروادها باعتبارها خدمة أساسية للمستفيدين داخل المكتبات.

٢- التوسع في تجهيز المكتبات العامة بشبكات معلوماتية داخلية (انترانت) وذلك لتسهيل تقديم الخدمات المكتبية الكترونيا لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.

مراجع الدراسة

أ. المراجع العربية

- أمان، محمد محمد. *الإنترنت في المكتبات ومراكز المعلومات*، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠م.
- دانية محمد أمين درويش. فهرسة ملفات الإنترنت وإمكانية الاستشهادات المرجعية بها. ص ص ١٢٥-١٣٦ .في :المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩. نشر أيضا في: عالم المكتبات والمعلومات والنشر.مج١، ع٢،يناير ٢٠٠٠. ١٩٤-٢٠١.
- الضبيعان، سعد عبدالله. إطلاله تاريخيه على المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية مع دليل شامل لها : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤.
- عباس، هشام. خطه لتطوير نظام المكتبة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراة. ١٩٨٢.
- الجندي، محمود. شبكة الإنترنت وتزويد المكتبات العربية بمصادر المعلومات . – مجلة مكتبات نت (المجلد الأول . العدد الثالث (مارس ٢٠٠٠) ص ص ٣ – ٧ ، ونشر نفس البحث كاملا في كتاب "أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات" المنعقد في سوريا من ٢١ إلى ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ . ص ص ١١١ – ١١٩
- الخثعمي، مسفرة. أثر استخدام الحاسب الآلي على الأداء في المكتبات العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٤.
- الزبيدي، ماجد. الانترنت والتدريب في علوم المعلومات والمكتبات، رسالة المكتبة، م ٣٥، ع ١-٢ . آذار-حزيران ٢٠٠٠، ص ٦٣-٧٦.
- السالم، سالم. المكتبات في عهد خادم الحرمين الشريفين. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج ٨ ، ع ١ (محرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ). ص ٥ – ٣٩.
- صادق، امنية. دور المكتبات في التدريب على استخدام شبكة الانترنت.
- عبد الهادي، محمد فتحي. المكتبات العامة / محمد فتحي عبد الهادي ، نبيلة خليفة جمعة . – ط ١ . – القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ . – ص ١٧ – ١٨ .
- فتحي، هشام . تطبيقات تقديم المعلومات على الإنترنت ٢ . ـــ مكتبات ـــ نت ـــ مج ١ ، ع ٤ (إبريل ٢٠٠٠) ص ٤ـــ ٥.
- فرحات، هاشم. نحو إنشاء مكتبة عامة عربية رقمية. ندوة المكتبات العامة في المملكة : تحديات الواقع وتطلعات المستقبل. ٢٠٠٥.

ب. المراجع الأجنبية

- Bertot, john, and others. .Public libraries and the Internet 2008-2009: Issues, implications, and challenges. *First Monday*, Volume 14, Number 11 - 2 November 2009. http://www.uic.edu/htbin/cgiwrap/bin/ojs/index.php/fm/article/viewArticle/2700/2351
- Lancaster F. W. " The future of the Library and the age of Telecommunication " in Telecommunication and Libraries : A primer for Librarians and Information Managers , 1981 , P. 151 .
- Library name: Johor State Library Web Site: http://ppaj.johordt.gov.my/
- Library name: Kedah State Library Web Site: http://www.kdhlib.gov.my/

- Library name: Selangor State Library Web Site: http://ppas.org.my/
- Library name: Terengganu State Library Web Site: http://www.trglib.gov.my/v1/index.php
- McClure, Charles R. and others. The looming infrastructure plateau? Space, funding, connection speed, and the ability of public libraries to meet the demand for free Internet access.. *First Monday*, Volume 12 Number 12 - 3 December 2007 http://www.uic.edu/htbin/cgiwrap/bin/ojs/index.php/fm/article/viewArticle/2017/1907
- Simmons, H. L. (1991). Accreditation expectations for library support of off-campus programs. *Library Trends* 39(4), 38-40.
- Wooden, Ruth A. Winter 2006. The future of public libraries in an internet age. National Civic Review. P 1-7.
- Library name: Kelantan State Library Web Site: http://www.ppak.kelantan.edu.my
- Library name: Melaka State Library Web Site: http://www.perpustam.gov.my
- Library name: Negeri Sembilan State Library Web Site: http://nslibrary.gov.my/
- Library name: Pahang State Library Web Site: http://web.pahanglibrary.gov.my
- Library name: Perak State Library Web Site: http://www.ppanpk.gov.my/
- Library name: Perlis State Library Web Site: http://www.lib-perlis.org.my/
- Library name: Penang State Library Web Site: http://www.penanglib.gov.my/
- Library name: Sabah State Library Web Site: http://www.ssl.sabah.gov.my/
- Library name: Sarawak State Library Web Site: http://www.pustaka-sarawak.com

obeikandl.com

الملحق رقم (١)

أسماء عينة الدراسة من المكتبات العامة الماليزية وبياناتها

Library name: Johor State Library

Address: Lot 103751 Jalan Kebudayaan 28 Taman Universiti 81300 Skudai Johor
Telephone: 607 - 5213 263 / 521
Fax: 607 - 5212 762
Email: admin@johor-lib.gov.my
Web Site: http://ppaj.johordt.gov.my/

Library name: Kedah State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Negeri Kedah, Jalan Kolam Air, 05100, Alor Setar, Kedah,
Telephone: 604 - 733 3592
Fax: 604 - 733 6232
Email: ppak@kdhlib.gov.my
Web Site: http://www.kdhlib.gov.my/

Library name: Kelantan State Library
Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Kelantan Jalan Mahmood 15200 Kota Bharu Kelantan
Telephone: 09 7444522
Fax: 09 7487736
Email: ppak@kelantan.gov.my
Web Site: http://www.ppak.kelantan.edu.my

Library name: Melaka State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Melaka (PERPUSTAM) 242-1, Jalan Bukit Baru 75150 Melaka
Telephone: 606-282 4859
Fax: 606-282 4798
Email: ridzhani@hotmail.com
Web Site: http://www.perpustam.gov.my

Library name: Negeri Sembilan State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Jalan Dato' Hamzah 70000 Seremban Negeri Sembilan
Telephone: 606-763 5989
Fax: 606-763 5944

Email: utkm_ppans@yahoo.com
Web Site: http://nslibrary.gov.my/

Library name: Pahang State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Pahang Jalan Gambut 25000 Kuantan Pahang
Telephone: 609-516 3411 / 514 1606
Fax: 609-514 1607
Email: ppap@pahanglibrary.gov.my
Web Site: http://web.pahanglibrary.gov.my

Library name: Perak State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Negeri Perak No 17 Jalan Raja DiHilir 30350 Ipoh Perak
Telephone: 605 - 249 1888
Fax: 605 - 249 1887
Email: nazari@ppanpk.gov.my
Web Site: http://www.ppanpk.gov.my/

Library name: Perlis State Library

Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Negeri Perlis Jalan Penjara Kangar Perlis
Telephone: 604 - 976 4436
Fax: 604 - 976 0906
Email: -
Web Site: http://www.lib-perlis.org.my/

Library name: Penang State Library

Address: Pengarah Perbadanan Perpustakaan Awam Pulau Pinang JKR 2118, Jalan Perpustakaan Seberang Jaya 13700 Perai Pulau Pinang
Telephone: 04-397 9949
Fax: 04-397 0226
Email: shuk@penanglib.gov.my
Web Site: http://www.penanglib.gov.my/

Library name: Sabah State Library

Address: Perpustakaan Negeri Sabah Beg Berkunci No 2023 88999 Kota Kinabalu Sabah
Telephone: 088 - 214828, 231623
Fax: 088 - 230714

obeikandl.com

Email: hq.ssl@sabah.gov.my
Web Site: http://www.ssl.sabah.gov.my/

Library name: Sarawak State Library

Address: Ketua Pegawai Eksekutif Pustaka Negeri Sarawak Jalan Pustaka Petra Jaya 93050 Kuching Sarawak
Telephone: 6082 - 442000
Fax: 6082 - 449944
Email: librarian@sarawaknet.gov.my
Web Site: http://www.pustaka-sarawak.com

Library name: Selangor State Library

Address: d/a Perpustakaan Raja Tun Uda, Persiaran Bandaraya, 40572 Shah Alam Selangor
Telephone: 03-55197676
Fax: 03-55196045
Email: mohdi@ppas.org.my / info@ppas.org.my
Web Site: http://ppas.org.my/

Library name: Terengganu State Library
Address: Perbadanan Perpustakaan Awam Terengganu Jalan Kemajuan Padang Hiliran 21572 Kuala Terengganu Terengganu
Telephone: 609 - 622 1100 / 622
Fax: 609 - 622 1534
Email: ppat@trglib.gov.my
Web Site: http://www.trglib.gov.my/v1/index.php

obeikandi.com

الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات
دراسة مسحية مقارنة مع التوجهات البحثية العالمية

د. عماد عيسى صالح محمد
مدرس المكتبات والمعلومات – جامعة حلوان
emad.saleh2@gmail.com

تمهيد:

للبحث العلمي أهمية قصوى في تقدم المجتمعات وازدهارها، وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مقدرة الدول على استغلال ما لديها من موارد وإمكانات مادية ومالية وبشرية إنما يتوقف على مدى ما تتمتع به هذه الدول من إمكانات في مجالات التخطيط والبحث.

لا تهدف المؤسسات الجامعية إلى إعداد طلابها لممارسة مهن معينة فحسب، وإنما تمنحهم المعرفة المرتبطة بهذه المهن من حيث عملياتها الأساسية ومبادئها ومناهج التحليل المستخدمة فيها، وتتحدد مهمة الجامعة في عمليتين هامتين هما: الحصول على المعرفة وتداولها؛ وترتبط العملية الأولى بكل المناشط التي تهدف إلى اكتساب المعرفة والتي يأتي في مقدمتها النشاط التدريسي والنشاط البحثي، و تضم العملية الثانية كل المناشط التي تهدف إما إلى نقل المعرفة عبر الأجيال أو نقلها خارج أسوار الجامعة للإستفادة منها في الحياة العملية(١).

إن أول ما تتطلبه صياغة الأطر التنظيمية لتطوير البحث العلمي هي معرفة القصد من البحث العلمي والذي يمكن إجماله في أنه يهدف إلى إيجاد الحلول للمشكلات الآنية والمستقبلية والمتوقعة في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى الابتكار والإبداع في الطرق والأساليب والأدوات؛ ومن هنا تأتي أهمية وضع خطة هادفة للبحوث العلمية الواجب إنجازها على المدى القريب والبعيد كأحد أهم عوامل تطوير واقع البحث العلمي في مصر والوطن العربي، تلك الخطط التي تراعي ضمن أولوياتها الاحتياجات الآنية لمجتمع المكتبات والمعلومات في مصر، ومن ثم توجيه البحوث العلمية للجوانب التطبيقية بما يعود بالنفع على هذا المجتمع.

(١) الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ١١٩ –١٥٤ .

ولا يوجد تعارض بين إعتماد الخطط البحثية وبين مفاهيم ومباديء الحرية الأكاديمية التي تمخضت عنها مناقشات ورشة العمل التي نظمها معهد "راؤول واليبنرج"[٢] لحقوق الإنسان في السويد، والتي أشارت لتعريف الحرية الأكاديمية بأنها تعني حرية الباحثين في إجراء أبحاثهم من حيث إختيار الموضوع واستخدامهم المنهج والأدوات وتبني الأطر النظرية ونشر النتائج؛ حيث أن تلك الخطط بمثابة أُطر ضابطة تعكس رؤية الأقسام العلمية للاحتياجات البحثية وأولوياتها في فترة ما وفي سياق الخطة البحثية للجامعة التي تنتمي إليها.

هذا وقد أكد البيان الختامي لمؤتمر قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة الذي عُقد في ٢٠٠٤ حول قضايا البحث العلمي، على ضرورة إضطلاع أقسام المكتبات والمعلومات بوضع خطط بحثية مستقبلية تراعي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، بالإضافة إلى تحديد موضوعات البحوث ذات الأولوية في المجال، ووضع معايير موضوعية منضبطة للتمييز بين الموضوعات الصالحة لمستوى الماجستير وتلك للدكتوراه[٣].

أولا: الإطار المنهجي

١/١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

لقد أكد محمد فتحي عبد الهادي على أهمية البحث العلمي لكونه أساس تطور مجال المكتبات والمعلومات، "والركيزة التي يرتكز عليها في بناء دعائمه، وفي تميزه عن المجالات الأخرى؛ فلا عمل بدون علم ولا تطبيق بدون نظر ولا فعل بدون فكر"[٤]. وعليه فإن الوصول إلى بحوث علمية يحتاج إلى توفير المناخ العلمي الصحيح والملائم؛ ومن ثم لابد من تحدي العقبات التي من أهمها العوائق البنيوية في الإدارة والتوجيه والتخطيط في البحوث العلمية والذي ينعكس سلبا إذا ما أسيء اختيار المشكلات التي يجب إخضاعها للبحث العلمي[٥].

ومن متطلبات الإدارة السليمة لأي مؤسسة تُعنَ بالبحث العلمي، مثل أقسام المكتبات والمعلومات، أن تعمل وفق خطط وإستراتيجيات تُحدد الاتجاهات البحثية وتُوزع الأعباء البحثية على المنتسبين إليها من الباحثين؛ بما يضمن الارتقاء بمكانة القسم ويعزيز قدراته التنافسية. ومن ثم حدد قانون تنظيم الجامعات في مصر في المادة (٥٥) مسئولية إعداد الخطة البحثية ضمن إختصاصات مجلس القسم: "١) **رسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي في القسم**"، و"٥) **وضع وتنسيق خطة للبحوث وتوزيع الإشراف عليها**"، و"١٣) **متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في القسم**"[٦].

كما ورد باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات أن: " تتولى لجنة الدراسات العليا والبحوث بالكلية بصفة خاصة المسائل الآتية: ١) **إعداد خطة الدراسات والبحوث العلمية في الكلية بناء على اقتراحات مجالس الأقسام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة، ٥) تلقي المشكلات العلمية من الهيئات المختلفة وتوزيعها على الأقسام المختلفة بالكلية لإجراء البحوث اللازمة لحلها**"[٧]. وهو ما يؤكد أيضا

على أن إجراء البحوث ليس بمعزل عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وأن مشاركة أصحاب المصالح Stakeholders لها دورها في توجيه قضايا البحث العلمي وإشكالياته.

من هنا تأتي أولى ملاحظات مشكلة الدراسة حيث أنه بحكم عمل الباحث بوحدة ضمان الجودة بكلية الآداب لاحظ أن إعداد الخطة البحثية لا تلق الاهتمام الكافي من قبل الأقسام العلمية، سواء على مستوى إعدادها وتحديثها أو من حيث آليات تنفيذها؛ وبناء عليه برز التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو وضع الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات في مصر"؟

ثم تلى ذلك عدد من الشواهد الأخرى التي أدت جميعها إلى بلورت مشكلة الدراسة، وهي:

١ - في ظل نظم الجودة والإعتماد لمؤسسات التعليم العالي في مصر لا يمكن أن تخلو الخطط الاستراتيجية للكليات من بند يتعلق بالخطة البحثية للكلية وأقسامها بما يتناسب مع استراتيجيات الجامعة وخطتها البحثية، وهو الأمر الذي أجبر الأقسام العلمية التي لم تتبنى خططاً بحثية من قبل أن تقوم بإعدادها، حتى وإن كانت مجرد سرد للقطاعات الموضوعية المقترح دراستها.

٢- زيادة ملحوظة في تكرار الرسائل الجامعية المسجلة بأقسام المكتبات والمعلومات، وصلت إلى الحد الذي دفع مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بجامعة القاهرة إلى عقد حلقة نقاشية في مارس ٢٠١٠ حول أساليب الحد من تكرار الموضوعات المسجلة بأطروحات الماجستير والدكتوراه، حيث أكدت المناقشات التي دارت إلى أن غياب الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات من أهم مسببات تلك الظاهرة.

٣ - اعتدنا في السنوات الثلاثة الأخيرة إلحاح طلاب الدراسات العليا في طلب موضوعات بحثية من هيئة التدريس بالأقسام العلمية، وبالرغم من أن أسباب هذه الظاهرة متشعبة إلا أن إحدها يكمن في غياب الإطار البحثي الذي يوجه الباحثين في إختيار موضوعاتهم.

٤ - التصريح العلني لمدير إحدى الشركات التجارية في مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالمغرب(*) أنه على إستعداد لتمويل عدد من الرسائل الجامعية لدراسة الجوانب الفنية والتقنية بمؤسسته، مما يعكس رغبة وإدراك لأهمية البحث العلمي.

على الطرف الآخر أشارت العديد من الدراسات العربية التي تناولت إشكاليات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي إلى أن عدم وجود قوائم تتضمن موضوعات للبحوث العلمية المطلوبة مرتبة وفق سلم أولويات وطني هي من ضمن المشكلات الرئيسية للبحث العلمي، وبما أن

(*) المؤتمر العشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات تحت عنوان "نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية"، الدار البيضاء ــ المغرب، ٩-١١ ديسمبر ٢٠٠٩.

تخصص المكتبات والمعلومات كتخصص أكاديمي يقع في إطار المنظومة الكلية للبحث العلمي بالتالي فهو ليس بمنأى عن تلك المشكلات والمعوقات، وهو ما يؤكده محمد فتحي عبد الهادي[٨] من أنه حتى يناير ٢٠٠٤ **"لا يوجد قسم أكاديمي يضع خطة خمسية مثلا للبحوث المطلوبة والتي يشغّل فيها طلاب الماجستير والدكتوراه، لتناول قضايا ومشكلات دقيقة في بيئة العمل"**.

ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة وتمركزت حول رصد وتحليل الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات في مصر.

وإنطلاقا مما سبق حددت الدراسة عدد من التساؤلات التي تسعى إلى الإجابة عنها، وهي:

١- هل تتوافر خطط بحثية بأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية؟

٢- ما هي أهداف الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات؟ ومن المسئول عن إعدادها؟

٣- إلى أي مدى تتشابه بنية الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات؟ وما هي العناصر المكونة لها؟

٤- ما هي الأسس والإجراءات والمصادر التي إعتمدت عليها تلك الأقسام في بناء خططها البحثية؟

٥- ما هي الموضوعات والقضايا البحثية التي تضمنتها تلك الخطط؟ وما مقدار التشابه بينها؟ وعلى أي أساس تم تحديد الأولويات إن وجدت؟

٦- هل تضمنت الخطط البحثية معايير للتمييز بين الموضوعات في مستويي الماجستير والدكتوراه؟

٧- ما هي الأساليب التي إتبعتها تلك الأقسام لرصد احتياجات المجتمع والمؤسسات المهنية لتمثيلها ضمن أولولياتها البحثية؟ وما مقدار مشاركة أصحاب المصالح في مراحل إعداد تلك الخطط؟

٨- ما هي آليات أو ضمانات تنفيذ الخطط البحثية المعتمدة بالأقسام العلمية؟ وكيف تقاس مؤشرات نجاحها؟

٢/١ أهداف الدراسة وأهميتها

من خلال ما أثارته مشكلة الدراسة من تساؤلات يمكن بلورة الأهداف التي تسعي الدراسة إلى تحقيقها في ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

١- رصد وتحليل الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات في مصر.

٢- مقارنة المجالات والأولويات البحثية بخطط أقسام المكتبات والمعلومات في مصر، وبيان أوجه التشابه والتمايز بينها.

٣- رصد وتحليل الخطط البحثية لنماذج من أقسام أو كليات المكتبات والمعلومات على مستوى الدولي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تحتلها البحوث العلمية نفسها، ومن ندرة المعلومات والدراسات التي تناولت الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات. بالإضافة إلى إمكانية

الاسترشاد بما تناولته الدراسة من معرفة نظرية، وما توصلت إليه من نتائج في إعداد وتطوير الخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات وتحديد أولويات البحوث في المجال. ويكفي للدلالة على أهمية مثل هذه الدراسة الإشارة إلى إعلان محرري مجلة بحوث علم المكتبات والمعلومات LISR[٩] في ٢٠٠٨ عن تخصيص جزء خاص للخطط البحثية وتشجيع الباحثين على كتابة مقالات تستهدف تعميق فهم المجالات البحثية الحديثة وتحديد المجالات المهمة التي تحتاج لبحث في السنوات التالية.

٣/١ فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى إختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

١- لا تتوافر بأقسام المكتبات والمعلومات خطط بحثية تضبط وتوجه أنشطتها البحثية.

٢- لا تعكس الخطط البحثية للأقسام في مصر احتياجات المؤسسات المهنية المعنية وأصحاب المصالح.

٤/١ حدود الدراسة

تتمحور الدراسة حول رصد وتحليل الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات في مصر، والتعرف على إتجاهاتها وأولوياتها البحثية، مع مقارنتها بالاهتمامات الموضوعية لكليات إتحاد كليات المعلومات iSchools، وقد شملت الدراسة الخطط البحثية المعتمدة حتى نهاية عام ٢٠١٠. ويخرج عن نطاق الدراسة تحليل الموضوعات البحثية الخاصة بدراسات الأرشيف أو الوثائق.

٥/١ منهجية الدراسة وأدواتها

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى وهو أحد أشكال المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على جمع الوثائق ذات الصلة بالموضوع وتحليلها لاستقصاء الحقائق المتعلقة بالظاهرة محل الدارسة، ويشير حسني الشيمي[١٠] إلى أن تحليل المضمون هو أسلوب منهجي لإحصاء ورود الكلمات أو العبارات أو المفاهيم التي تتوافر على المواد الحاملة للأفكار والمعلومات ثم العمل على ترجمة ذلك في صورة كمية ويتمثل الهدف في ذلك الكشف عن الرموز أو الموضوعات (القضايا) الرئيسية في هذا النص.

كما استخدمت الدراسة في بعض المواضع أسلوب "تحليل الوسيمات" (الكلمات الدلالية) Tag Analysis، وهو أسلوب للتلخيص والتمثيل المرئي لقوة ظهور الكلمات والصطلحات في نص ما، حيث ينتج عنه ما يُعرف "سحب الوسيمات" (الكلمات الدلالية) Tag Cloud.

أ) أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة أدوات وتطبيقات التحليل التالية وذلك بالإضافة إلى التحليلات اليدوية:

١- إعداد ملف المصطلحات المقننة لتكشيف محتوى الخطط البحثية، وهو ملف نصي يتكون من جزئين: الأول، خاص بالمفردات والكلمات وبدائلها وصياغتها المختلفة التي يتوقع ورودها داخل ملفات التحليل؛ والثاني، المصطلحات المقننة المستخدمة للدلالة على تلك الكلمات أو المفاهيم.

2- MS word 2007, Index tool

3- Text Analysis Tools,[11] e.g.: TextSAT, Online Text Analysis Tool.

4- Tag Cloud Application,[12] e.g.: OCLC Tag Cloud Builder; ToCloud; Voyeur Tools; Wordle.

ب) مجتمع الدراسة

من خلال المراسلة والاتصال المباشر برؤساء ثلاثة عشر قسما للمكتبات والمعلومات في مصر أمكن التوصل لما يلي:

١- أعدت خمسة أقسام منها خططا بحثية، وهي: الاسكندرية، والمنوفية، وحلوان، وأسيوط، وعين شمس.

٢- اعتمد قسم المكتبات والمعلومات ببني سويف على قرارات مجلس القسم التي حددت أولوياته للتسجيل في خمس موضوعات بحثية، ووقف التسجيل في موضوعات ثلاث أخرى.

٣- حدد مجلس قسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة (١٤) مجالا موضوعيا لبحوث العام الجامعي ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ إلا أنه مع بداية العام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١ وضع خطته الاستراتيجية الأولى للبحث العلمي للقسم.

وبناء عليه فقد بلغ إجمالي مجتمع الدراسة (٦) خطط بحثية حتى نهاية عام ٢٠١٠.

أما بالنسبة لأقسام وكليات المكتبات والمعلومات الأجنبية فقد غطت الدراسة سبع كليات تنتمي لإتحاد كليات المعلومات iSchools[13]، وهي: كلية علم المكتبات والمعلومات بجامعة كارولينا الشمالية، وكلية علم المكتبات والمعلومات بجامعة إنديانا، وكلية المعلومات بجامعة تكساس، وقسم علم المكتبات والمعلومات بكلية الاتصال والمعلومات بجامعة روتجرز، وكلية المعلومات بجامعة واشنطن، وكلية علم المكتبات والمعلومات بجامعة إلينوي، والكلية الملكية لعلم المكتبات والمعلومات بالدنمارك.

أما بالنسبة لأقسام المكتبات والمعلومات العربية فمن خلال زيارة الموقع الإلكتروني للأقسام التالي أسماءها وجد أنه لم يرد أية إشارة للخطة البحثية، باستثناء قسم المكتبات بجامعة سعود الذي خصص جزء للخطة البحثية عبارة عن مجرد قائمة بعناوين تسعة بحوث ممولة ومدعومة، والأقسام هي: قسم دراسات المعلومات بجامعة الإمام، وقسم علم المعلومات بجامعة عبدالعزيز، وقسم علم المعلومات بجامعة أم القرى (السعودية)، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة السلطان قابوس (عمان)، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الكويت، وقسم المكتبات بجامعة قاريونس (ليبيا).

٦/١ الدراسات السابقة

كخطوة أولى ومطلب مسبق للقيام بأية دراسة علمية حول موضوع ما؛ يتحتم إجراء مسحا شاملا للإنتاج الفكري لرصد الدراسات السابقة والمثيلة التي أجريت حول موضوع الدراسة؛ وذلك بهدف وضع الدراسة في إطارها الصحيح بالنسبة للتراث المكتوب في ميدانها، وتجنبا لتكرار الجهد وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين غيرها من الدراسات. ولقد

أسفرت نتائج البحث في قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر، ومراجعة الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات بطبعاته المختلفة، ومحركات البحث على الانترنت، أسفرت عن عدم وجود دراسات علمية تناولت نفس موضوع الدراسة، وأن أغلب الدراسات ذات الصلة استهدفت تحليل الانتاج الفكري المتخصص لرصد خصائصه واتجاهاته(*).

ومن أمثلة الدراسات ذات الصلة دراسة محمد فتحي عبد الهادي (٢٠٠٠)(١٤) التي ناقش فيها وضع البحث في علم المكتبات والمعلومات في العالم العربي من خلال محاور خمسة هي: البحث وأغراضه، والقائمون بالبحث، وموضوعات البحوث، ومناهج البحث، وتمويل البحوث ونشرها. وقد أشارت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات وطلاب الدراسات العليا في مقدمة القائمين بالبحث، وأن البحوث يغلب عليها الطابع الفردي، وأن إسهامات الباحثين في المجالات الأخرى محدودة للغاية مما يشير إلى إنغلاق التخصص رغم تعددية إرتباطاته بحكم نشاته وتطوره. أما فيما يتعلق بموضوعات البحوث فقد خلص إلى أن بيانات الدراسات العربية الخاصة بالأطروحات تشير إلى إتفاق في الموضوعات الرئيسية، مثل: الببليوجرافيا، ومرافق المعلومات، والعمليات الفنية، ومصادر المعلومات، بينما لم تحظ الموضوعات الحديثة بالإهتمام، وهي مثل: نظم وتكنولوجيا المعلومات، والمعالجة اللغوية للمعلومات، الخ. أما بالنسبة للاتجاهات الموضوعية للدراسات المنشورة بالدوريات العربية المتخصصة فقد ذكر الباحث الموضوعات التي وردت بكشاف مجلة دراسات في المكتبات والمعلومات (٩٦-١٩٩٨) وهي: الاستخدام الآلي ونظم المعلومات وقواعد البيانات، والمكتبات ومراكز المعلومات النوعية، وبناء المجموعات والعمليات الفنية، ودراسات المستفيدين، وخدمات المكتبات والمعلومات، وتاريخ المكتبات. وقد خلص في نهاية عرضه إلى قلة البحوث الميدانية المعدة بطريقة منهجية والبحوث التي تساهم في بناء النظريات، والاهتمام الملحوظ بالدراسات التعريفية التي تتناول التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في مرافق المعلومات.

كذا استهدفت دراسة عماد عيسى (٢٠٠١)(١٥) بيان الفجوة الموضوعية بين المؤتمرات المحلية والأجنبية، والتعرف على التوجهات العالمية في دراسات المكتبات والمعلومات، وذلك عن طريق تحليل محتوى بحوث ثلاث مؤتمرات للجمعية المصرية للمكتبات عقدت

(*) Library, Information Science & Technology Abstracts. [URL: http://web.ebscohost.com/ehost/] [cited in: August 2009]
- Academic Search Complete. [URL: http://web.ebscohost.com/ehost/] [cited in: August 2009]
- ERIC. [URL: http://www.eric.ed.gov/ERICWebPortal/] [cited in: August 2009]

ـــ دليل الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠٠١-٢٠٠٤/ محمد فتحي عبد الهادي.ـــ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٧

في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠١، وندوة عقدت بجامعة القاهرة في ١٩٩٩، وقد بلغ مجموع البحوث ١٠٥ بحثا. وقد انتهت الدراسة إلى وضع قائمة بالموضوعات الأكثر تناولا على المستوى المحلي، وهي: التأهيل والإعداد المهني، والنشر الإلكتروني، والقراءة، ومصادر المعلومات، والمكتبات الجامعية، والمكتبات العامة، وتقنيات المعلومات. تلى ذلك تحليل محتوى ثلاث مؤتمرات عالمية لتحديد اتجاهاتها الموضوعية.

وفي نفس المسار تأتي دراسة علاء مغاوري (٢٠٠٣)[١٦] التي تناول فيها بالتحليل المؤتمرات التي عقدتها الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٠؛ من حيث طبيعة المشاركين والفعاليات المصاحبة، والسمات العددية واللغوية والموضوعية للبحوث المقدمة. أما دراسة فايقة حسن (٢٠٠٥)[١٧] فقد كانت أكثر شمولية واتساعا حيث تناولت بالتحليل ٢٥٢ لقاءا علميا، تم عقدها في الدول العربية في الفترة من ١٩٥٩ حتى مارس ٢٠٠٤، استهدفت من خلالها التعرف على السمات والخصائص التنظيمية واللغوية والمكانية والموضوعية والزمنية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود إتجاه قوي نحو العمومية في اختيار الموضوع الرئيسي للمؤتمرات واللقاءات العربية، وأن موضوعي تكنولوجيا المعلومات، والاستخدام الآلي في المكتبات والمعلومات، جاءا في صدارة التوزيع الموضوعي لتلك الملتقيات.

أما أمجد حجازي (٢٠٠٦)[١٨] فقد قام بدراسة واقع البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات في مصر ومقوماته، ورصد الاتجاهات الموضوعية للبحوث العلمية المصرية في المجال وجوانبها المنهجية والإجرائية. وقد تناول البحوث العلمية المصرية من ١٩٩٤ حتى نهاية ٢٠٠٣، وامتدت حتى نهاية ٢٠٠٥ للأطروحات المسجلة. ومن المؤشرات المهمة التي خرجت بها تلك الدراسة أنه مازالت هناك اتجاهات موضوعية مستقبلية لبعض الأقسام في موضوعات مصادر المعلومات، ومؤسسات المعلومات، وأن موضوع تكنولوجيا المكتبات والمعلومات قد أصبح الاتجاه المستقبلي الأول لأقسام المكتبات والمعلومات بجامعات القاهرة، وبني سويف، وحلوان، وعين شمس.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فيمكن توزيعها على محورين رئيسيين، هما: دراسات تناولت تحليل الإنتاج الفكري لبيان التوزيعات الموضوعية ومواضع التركيز فيها في فترة زمنية بعينها، ودراسات توجهها الأساسي هو صياغة خطة بحثية في مجال موضوعي معين.

ومن بين دراسات الفئة الأولى تأتي دراسة كل من "لوكمان" و"كريستينا" Lokman & Kristina[١٩] التي قدما من خلالها ترتيبا طبقيا للإنتاجية البحثية لأقسام وكليات علم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحليل ٢٦٢٥ مادة منشورة في الفترة من ١٩٨٢-٢٠٠٢ من قبل ٦٨ عضو هيئة تدريس بثمانية عشر كلية معتمدة من جمعية المكتبات الأمريكية. ذلك بالإضافة إلى الترتيب الطبقي لمجالات التغطية الموضوعية للبحوث المنشورة في تلك الفترة والتي تعكس الاتجاهات البحثية لكليات

عينة الدراسة، وكان ترتيبها كالتالي: القياسات الببليومترية، واسترجاع المعلومات، والمكتبات العامة، وتنظيم المعلومات، والاتصال العلمي، وسلوك البحث عن المعلومات، وسياسات المعلومات، والمكتبات الرقمية، والإدارة، وتفاعل الإنسان مع الكمبيوتر، والأرشيفات، والفئات الخاصة، والتعاونيات، والمعلوماتية الاجتماعية، والوسائط المدرسية وأدب الأطفال، وإدارة المعلومات ويشمل إدارة البيانات والتنقيب عن البيانات ومستودعات البيانات وإدارة المعرفة، ومعالجة اللغة الطبيعية، ونظم المعلومات، والاتصال عن بعد.

وأيضا دراسة "كيلي" و"باول"[٢٠] Kelly & Paull التي استهدفت التعرف على ماهية المجالات الموضوعية التي ركزت عليها المقالات الأعلى استشهادا في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٤ مقارنةً بالتوزيع العام للإنتاج الفكري في تلك الفترة الزمنية. وقد جاءت نتائج الدراسة لتبين تفوق بحوث مهنة المكتبات والمستفيدين (٦٨%) (مثل: استرجاع المعلومات، ودراسات المستفيدين، والاحتياجات المعلوماتية، والبحث في علم المكتبات والمعلومات، وقضايا المكتبات والمعلومات النظرية)، ثم بحوث التكنولوجيا (٢٢%) (مثل: الإنترنت، والميكنة والكشافات وقواعد البيانات، والنشر الإلكتروني، والبرمجيات)، في مقابل إنخفاض في دراسات العمليات المكتبية. وقد أكد الباحثان على أهمية ما توصلت إليه دراستهما في تزويد الطلاب والباحثين بقائمة قراءات أساسية يمكن أن تسهم من خلال ما تضمنته من توزيع موضوعي في توجيه اهتماماتهم البحثية واختيار موضوعاتهم.

أما بالنسبة لدراسات الفئة الثانية فيجدر الإشارة إلى أن مجلة "Library Trends" قد خصصت عدد بالكامل من أعداد عام ٢٠٠٣ لمناقشة وعرض التساؤلات البحثية للقرن الواحد والعشرين، حيث اشتمل على تسع مقالات تناولت سؤالا أساسيا هو: ما هي أكثر التساؤلات البحثية أهمية في السنوات الخمس أو العشرة التالية، وكيف يمكن الوصول لإجابتها أو تحقيقها؟. وقد أُختير لمناقشة هذه القضية مؤلفين ينتمون لكليات المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية ممن لهم إسهامات منشورة في نفس التخصص الموضوعي الذي يناقشونه، وتشمل تلك المجالات: مراكز وسائل المكتبات المدرسية، وخدمات المكتبات العامة للشباب، وتقييم العوائد في البيئة الشبكية، والنشر الإلكتروني، والمصادر والخدمات الرقمية، وبنية المعلومات، والتحديات التي تواجه بحوث المكتبات وتشمل خدمات المكتبات والنظريات وتصميم المكتبة وقيمتها ومجتمعات المكتبات. وقد أشارت هيئة التحرير إلى أهمية مثل هذه المقالات في توفير نقطة بداية يمكن من خلالها رسم رؤية أو صورة كلية للأجندة البحثية، تلك الرؤية التي توضح الأهمية النسبية للمجالات البحثية والمفاضلة بينها، كما يمكن أن يؤدي كل مجال منها إلى سلسلة من التساؤلات المهمة بالنسبة للمهنة وجهات التمويل، مع التأكيد على ضرورة صياغة تلك التساؤلات في شكل مشكلات بحثية problem statements[٢١].

ومن بين الدراسات المنشورة بذلك العدد - على سبيل المثال - دراسة "فيرجينيا"[٢٢] Virginia التي تناولت فيها تساؤلات أربعة تتعلق بخدمات المكتبات العامة للأطفال والمراهقين تحتاج إلى إجابات، وهي: كيف تطورت خدمات المكتبات العامة للأطفال والناشئة عبر الزمن؟ وكيف يستخدم الناشئة المكتبات العامة؟ وكيف يمكن تقييم فعالية خدمات المكتبات العامة للناشئة؟ ولماذا يجب تمويل صانعي السياسة لخدمات المكتبات العامة للأطفال والناشئة؟. تلك الأسئلة التي تقع ضمن المجالات التقليدية للبحوث: التاريخية، ودراسات المستفيدين، والتقييمية. كما اقترحت الباحثة استراتيجيات لتحسين وتنفيذ الخطة البحثية المقترحة.

وفي ذات السياق نجد دراسة "بيتر" و"كاندي"[٢٣] Peter & Candy لوضع خطة بحثية لموضوع القيادة في المكتبات الأكاديمية إعتمادا على تحليل برنامج الدكتوراه في مجال القيادة الإدارية بكلية "سيمونز" Simmons لعلم المكتبات والمعلومات. ودراسة "شيراج"[٢٤] Chirag ورفاقه التي استهدفت تطوير خطة بحثية لخدمة الاسئلة والإجابات الاجتماعية social Q&A، من خلال مراجعة أحدث الدراسات وتحديد القضايا البؤرية والتحديات، وقد وزعت تلك الخطة على ثلاثة محاور عريضة تتضمن كل منها تساؤلات تعكس إهتمامات بحثية، وهي: المستفيد، والمعلومات (المحتوى)، والتكنولوجيا (نظم وخدمات).

ثانيا: المراجعة العلمية

في إبريل ١٩٨٠ نشرت لجنة البحث بقسم التعليم الببليوجرافي بجمعية مكتبات الكليات والبحوث ACRL الخطة البحثية لموضوع التعليم الببليوجرافي التي حددت التساؤلات البحثية ذات الصلة ببرامج المكتبات الأكاديمية على أمل أن تنتهي تلك البحوث إلى نتائج وقرارات تتعلق بالمنهجيات الفعالة لتقديم وإدارة البرامج وتقييمها. وبمرور الزمن تغيرت العديد من جوانب البيئة التعليمية مما استلزم معه بالتبعية تحديث هذه الوثيقة في عام ٢٠٠٠ من قبل لجنة المنح الدراسية والبحوث، وذلك بعد مراجعة المقالات المنشورة بالولايات المتحددة الأمريكية والمؤتمرات القومية لتحديد المجالات البحثية المهمة لبرامج التربية المكتبية الأكاديمية في البيئة الجديدة، وقد نتج عنها توسيع نطاق الوثيقة ليشمل الوعي المعلوماتي. وقد نُظمت الخطة البحثية للتربية لمكتبية والوعي المعلوماتي في قطاعات أربع رئيسية، هي: المتعلمين، والتدريس، والسياق التنظيمي، والتقييم. ويحتوي كل قسم على تساؤلات عامة استهدفت تشجيع المهتمين بإجراء البحوث حول تلك الموضوعات[٢٥].

وفي عام ١٩٨٢ صدر بتكليف من مكتب المكتبات وتكنولوجيا التعليم (OLLT) التابع لقسم التعليم[٢٦] تقريرا حول الأولويات البحثية لعلم المكتبات والمعلومات في الثمانينيات، والذي نوقش فيه أسس إعداد خطة بحثية قومية وتعريف علم المكتبات والمعلومات، وقد تمخضت مناقشات المتخصصين المشاركين عن وضع أجندة بحثية

تضمنت عشرين مشروعا بحثيا في أربع قطاعات عريضة، هي:١) إنتاج المعلومات وتوفير خدمات المكتبات والمعلومات (وتشمل: إنتاج وإختزان وتوصيل المعلومات إلكترونيا، وميكنة الخدمات المرجعية)؛ ٢) الإفادة من المعلومات والمستفيدون (وتشمل: الاحتياجات المعلوماتية، وسلوكيات البحث عن المعلومات، وإتاحة المعلومات واستخدامها)؛ ٣) القيمة الاقتصادية للمعلومات وخدمات المكتبات والمعلومات؛ ٤) قضايا التعليم والمهنة.

وفي ١٩٩٧ تم استطلاع رأي هيئة تحرير مجلة بحوث علم المكتبات والمعلومات LISR حول المجالات البحثية التي ينبغي التركيز عليها في الألفية الثالثة، وقد تنوعت الإستجابات ما بين المهنة، والبحوث، والأنشطة والعمليات الأساسية في التخصص، كما وُجد إهتمام بضرورة استكشاف القضايا الاجتماعية والاقتصادية. كما أشار البعض إلى الحاجة الملحة إلى البحوث العملية والإجرائية action-oriented التي تهتم بحل مشكلات العمل اليومية، بالإضافة إلى اختبار البُنى النظرية الاساسية (قضايا التنظير)[٢٧].

ويمكن تلخيص المقترحات البحثية الناتجة عن الاستطلاع السابق على النحو التالي: بحوث علم المكتبات والمعلومات، وموقع التخصص وعلاقاته بالتخصصات الأخرى، والجوانب الاقتصادية وارتفاع تكلفة المصادر، واسترجاع المعلومات، وأثر الإنترنت على المكتبات، وقياس جودة وكفاءة خدمات المكتبات والمعلومات، والاحتياجات المعلوماتية، وإدارة التغير المؤسسي، والقياسات بمختلف أنواعها مثل قياس الأداء وضمان الجودة والأثر، والسياسات المعلوماتية، والمعلومات الرقمية، وتفاعل الإنسان والنظم، ودور المعلومات وأثرها في التعليم، ودورة حياة المعلومات، والأثر الاجتماعي لبنية المعلومات وإتاحتها، والنشر الإلكتروني، والقياسات الببليومترية، والتكنولوجيا، وتمثيل المعلومات، واستكشاف المصادر الشبكية، والمعلومات المرئية، وقيمة المعلومات واقتصادياتها، وتقنيات الحفظ والصيانة، وأنماط البحث عن المعلومات، واسترجاع المعلومات في المجالات الموضوعية المختلفة.

وفي عام ١٩٩٨ دعى قسم التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية عدد من الرواد العاملين في تخصص المكتبات بالمؤسسات الفيدرالية والجامعات والجمعيات المهنية لإجتماع في واشنطن بقصد استكشاف الإحتياجات القومية من بحوث المكتبات، وقد اقترح كل مشارك قضية بحثية معينة ترتبط بالمؤسسة التابع لها والتحديات التي تواجه دعم البحث في تلك الموضوعات. ثم بعد ذلك قامت مجموعة بمراجعة البحوث السابقة في التخصص وقد تم استكشاف أنواع الهياكل الداعمة أو المعززة، وقد أسفر الاجتماع عن توصيات وزعت على خمس قضايا رئيسية ارتبطت جميعها بتكنولوجيا المعلومات، كما أثار المشاركين تساؤلات حول جودة المكتبات ودورها المستقبلي، وأثر المجتمعات المحلية، وحقوق الملكية الفكرية والمسئوليات، والمعوقات المرتبطة بصيانة المصادر الرقمية والمطبوعة[٢٨].

وفي ربيع ٢٠٠٣ أجرى مركز بحوث المعلومات CIRT بجامعة إنجلترا المركزية سلسلة من المسوحات على المكتبات العامة والأكاديمية والصحية والمدرسية في الجزر البريطانية (إنجلترا، ويلز، اسكتلندا، إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا)؛ بهدف الحصول على معلومات حديثة عن القضايا البحثية ذات الإهتمام لدى العاملين بتلك المكتبات، لما لها من دور في تحديد الاتجاهات المستقبلية، وزيادة تحسين ربط البحث بالتطبيق أو الممارسة. ومن بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان الذي تم توزيعه سؤال حول تحديد المجالات التي تحتاج لمزيد من الدراسة والبحث مع ذكر الأسباب(٢٩).

وقد تبين أنه بالنسبة للمكتبات المتخصصة كانت الروابط بين بحوث المكتبات واحتياجات المؤسسة الأم أكثر وضوحا منها في القطاعات الأخرى، كما ظهر اهتمام مشترك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع القطاعات، بالإضافة إلى سلوك المستفيدين، وشبكات المكتبات، والتعاونيات وعلاقته بالمشاركة في المصادر وفعالية التكلفة، وطبيعة دور أخصائي المكتبة والتمويل ومباني المكتبات. هذا وقد أمكن توزيع مجالات الاهتمام قطاعيا على النحو التالي:

- المكتبات الأكاديمية: دعم التعليم والتعلم، وفعالية التكلفة، والإتاحة، وتراخيص الاستخدام، ومهارات العاملين.
- المكتبات الصحية: مهارات تقنيات المعلومات، والدوريات الإلكترونية والمطبوعة، وفعالية التكلفة، والعزوف عن استخدام المصادر الإلكترونية، وأثر المصادر الإلكترونية على استخدام المكتبة.
- المكتبات العامة: التخطيط المستقبلي، واستمرارية شبكات الجمهور وأثرها على استخدامات المكتبة
- المكتبات المدرسية: الروابط بين الكتب والكمبيوترات، والحاجة إلى الجمع بين أدوات البحث.
- المكتبات المتخصصة: الأرشفة، وتراخيص الاستخدام، والعلاقة بين المصادر المطبوعة والإلكترونية، والتمويل، والمستفيدين، ومهارات العاملين.

وفي عام ٢٠٠٤ صدر تقرير "الإفلا"(٣٠) حول الاتجاهات الوطنية في بحوث علم المكتبات والمعلومات، مع التركيز على الموضوعات البحثية والمنهجيات المستخدمة. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تلخيص نتائج سبع دراسات تناولت بحوث ودراسات علم المكتبات والمعلومات المنشورة في عدد من الدوريات البؤرية المتخصصة، وبالرغم من تفاوت التغطية الزمنية لتلك الدراسات إلا أنها في مجملها تغطي الفترة من ١٩٦٥-١٩٩٥، وقد شمل التقرير دول فلندا وأسبانيا وتركيا واستراليا والصين والمملكة المتحدة البريطانية. كما اهتم التقرير باستكشاف الأسباب الكامنة وراء اختلاف الخصائص الوطنية عن الاتجاهات العالمية للبحوث؛ والتي تم تفسيرها في سياق عوامل الاختلاف الثقافية والاقتصادية

والاجتماعية بين الدول، كما اعتمد تحليل البيانات على تصنيف لمجالات التخصص الفرعية بناءا على ما ورد في الدراسات المتناولة.

وقد تبين من خلال المقارنة وجود تباين واضح في اتجاهات البحث بين الدول التي تم دراساتها، فلكل منها خصائصه البحثية التي لا تتطابق إلى حد بعيد مع الاتجاهات العالمية، يستثنى منها المملكة المتحدة وفنلندا، أما فيما يتعلق بالمنهجيات فقد كان المنهج المفاهيمي والمسحي أكثر المناهج استخداما عالميا، يليهما المنهج التاريخي، في مقابل ندرة في استخدام المنهج التجريبي.

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ عقد قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة مؤتمره السابع بعنوان: "قضايا البحث العلمي في المكتبات والوثائق والمعلومات: قضايا الواقع وآفاق المستقبل" بالتعاون مع الهيئة العامة لدار الكتب المصرية، والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، والذي هدف من خلاله إلى إلقاء الضوء على البحوث والدراسات العليا وإمكانات تطويرها، وتيسير سبل الإفادة منها فضلاً عن استشراف آفاق مستقبل البحوث والدراسات في ظل التحول إلى البنية الرقمية وما تحمله من تأثير[٣١].

وفي ٢٠٠٨ قامت الجمعية الكندية للمكتبات البحثية CARL[٣٢] بالتعاون مع المجلس الكندي لدراسات المعلومات CCIS بتحديد أولويات خطتها البحثية من خلال مسح ميداني على مدراء المكتبات الأعضاء لتحديد القضايا والموضوعات التي يمكن أن تسهم في تجسيد الأولويات البحثية لمهنة المكتبات في كندا. وقد وزعت الأولويات البحثية على فئات عشر، وهي: التكنولوجيا والإتاحة، وتوقعات المستفيدين والخدمات، والمحتويات والمجموعات، والإقتصاديات والتمويل، والتقييم والأثر والقيمة، ودور المكتبات والشراكة والعمليات والإدارة والقيادة، والنشر والاتصال العلمي، ومهارات وتعليم وجدارات أخصائي المكتبات، ومساحات المكتبة.

وفي يناير ٢٠٠٩ عُقد المؤتمر الخامس لتطبيقات البحوث في دراسات المكتبات والمعلومات RAILS5 الذي نظمه برنامج إدارة المعلومات والمعرفة بجامعة التكنولوجيا بسيدني بدعم من الجمعية الاسترالية للمكتبات والمعلومات (ALIA)، وقد تمحور حول موضوع أضحى محل تركيز هذه السلسلة من اللقاءات العلمية منذ بدايتها في ٢٠٠٤ وهو "ربط البحوث بالممارسات" بهدف بناء شراكات بين الباحثين والممارسين لنشر الثقافة البحثية وضمان رعاية الممارسات المبتكرة في التخصص، وذلك من خلال[٣٣]:

- إحاطة المعلمين والباحثين بالبحوث الجارية المبنية على الممارسة وتشجيع النقاش حولها.
- تحديد البحوث المطلوبة بواسطة الممارسين والمعلمين الاستراليين.
- إحاطة الممارسين بالبحوث الأكاديمية الجارية وتشجيع المناقشات حولها.
- تعزيز الترويج للأجندة البحثية للهيئات المتخصصة الاسترالية.

- عرض الاتجاهات الحديثة والتطورات المهمة في بحوث وممارسات المعلومات والمعرفة.

وفي ٢٨ يونيو ٢٠١٠ عقد تحالف بحوث المكتبات والمعلومات LIS Research Coalition مؤتمرا لمناقشة الرؤى حول البحث في علم المكتبات والمعلومات مع الإشارة إلى: تحديد فرص بحوث علم المكتبات والمعلومات، وترجمة نتائج البحوث إلى تطبيقات أو ممارسات، وزيادة القدرات البحثية بين المهنيين، وتطوير الخطة البحثية المستقبلية في المملكة المتحدة(٣٤).

نستخلص من العرض السابق وجود اهتمام من قبل المؤسسات المهنية والبحثية بوضع الخطط البحثية على المستويين الوطني والدولي وتحديثها المستمر، بالإضافة إلى تركيزها على ربط البحوث بالتطبيق، والحرص على استطلاع آراء المتخصصين والممارسين، ومشاركة أصحاب المصالح في بلورت تلك الخطط البحثية.

ثالثا: الدراسة الميدانية

أ) أقسام وكليات المكتبات والمعلومات الأجنبية

في محاولة لرصد وتحليل نماذج من الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية تبين من خلال زيارة المواقع الإلكترونية لأقسام المعلومات التي تنتمي لإتحاد كليات المعلومات iSchools(٣٥)، أنه لا يوجد خطة معلنة وصريحة للبحوث وإنما وجدت إشارات للإهتمامات البحثية ضمن قطاع البحوث بتلك الكليات، والتي ارتبطت بتخصصات هيئة التدريس بها؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن نظام الدراسة بتلك الأقسام على مستوى الماجستير والدكتوراه وتعتمد برامجها على الساعات المعتمدة مع تخصيص جزء منها لأطروحة بحثية dissertation research، إضافة إلى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من مشروعات بحثية ممولة من المؤسسات الخارجية. وفيما يلي عرض للإهتمامات الموضوعية بتلك الكليات:

حددت كلية علم المكتبات والمعلومات بجامعة كارولينا الشمالية الأولوية العليا لها في توليد معرفة جديدة في مجال علم المعلومات والمكتبات، وبناء عليه تمركزت بحوثها حول القضايا الاجتماعية والتنظيمية والفنية للبحث عن المعلومات واستخداماتها، وقد وزعت الموضوعات على ست قطاعات عريضة يتشعب كل منها لموضوعات فرعية، وهي(٣٦):

(١) المعلومات والناس: وتهتم بسلوك مستخدمي المعلومات والتكنولوجيا، وتشمل إنشاء الميتاداتا، ونمذجة المستفيد، وتفاعل الانسان والكمبيوتر، وإيجاد واستخدام المواد الأرشيفية، والبحث عن المعلومات، والقراءة، واستخدام المعلومات.

(٢) بحوث المعلومات: وتهتم بالخصائص العامة للمعلومات والمجموعات، وتشمل نظرية المعلومات، والمواد الأرشيفية والسجلات، والفيديو.

(٣) تنظيم المعلومات: وتهتم بالأدوات الفعالة في تمثيل وتنظيم المعلومات، وتشمل التصنيف، ومعالجة اللغة الطبيعية، والأنطولوجيات (تبويب المعرفة)، والميتاداتا، والويب الدلالي.

(٤) أدوات وتقنيات المعلومات: وتهتم بأدوات إنشاء واختران وإدارة وحفظ واسترجاع واستخدام المعلومات، وتشمل استرجاع المعلومات، والمكتبات والأرشيفات الرقمية، والأرشفة الذاتية.

(٥) سياقات المعلومات: وتتناول أثر تعامل وتفاعل المستفيدين مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، وتشمل المكتبات الجامعية، والمكتبات المدرسية، والمكتبات العامة، والمعلومات الطبية والصحية، والمعلوماتية البيولوجية، ومكتبات المؤسسات والنشر.

(٦) القضايا العامة للمعلومات، وتشمل إدارة مؤسسات المعلومات، وسياسات المعلومات، وتعليم علم المكتبات والمعلومات، ومعايير تكنولوجيا المعلومات، والرقابة والخصوصية وحرية القراءة.

أما بالنسبة لكلية علم المكتبات والمعلومات SLIS بجامعة إنديانا، فقد حددت مجالاتها البحثية في المجالات العريضة التالية[٣٧]:

(١) بحوث المعلومات، وتشمل: فلسفة المعلومات، والنظم المعقدة، والقياسات السينتومترية، وقياسات المعلومات، والاتصال العلمي، وتحليل الاستشهادات، والترتيب الرتبي للدوريات، وتحليل المضمون، والمناهج الكمية، والتقييم وتقدير العوائد، والتدريس والتعلم، وسلوك البحث عن المعلومات.

(٢) أدوات وتقنيات المعلومات، وتشمل: التمثيل المرئي للمعلومات، والمعلومات الجغرافية والمكانية، والتنقيب عن المعلومات، واستكشاف المعرفة، والنمذجة، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتصنيف وخرائط المفاهيم، والميتاداتا، والانطولوجيات، والويب الدلالي، والبنية الاساسية السيبرانية.

(٣) المعلومات في البيئة الرقمية، وتشمل: المكتبات الرقمية، والوسائط الرقمية، والفنون الرقمية والإنسانيات، ومصادر وخدمات المراجع الافتراضية، والأعمال التجارية الإلكترونية.

(٤) المعلومات في المنظمة، وتشمل: المعلوماتية المؤسسية أو التنظيمية، وإدارة المعرفة، والمعلومات الحكومية.

(٥) مؤسسات المعلومات، وتشمل: إدارة منظمات المعلومات، والمكتبات الأكاديمية، والمكتبات العامة، ومكتبات العلوم الصحية، وعلم المكتبات الدولي والمقارن، والخدمات المرجعية، وتنمية وإدارة المجموعات، ومصادر وخدمات المعاقين، والتعليم الببليوجرافي والوعي المعلوماتي، وتاريخ المكتبات والكتب، وحركة التوثيق الأوروبية.

(٦) المعلوماتية الإجتماعية Social Informatics، وتشمل: الشبكات الإجتماعية، والاتصالات، والاقتصاد السياسي للمعلومات، وسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والرقابة والحرية الفكرية، والخصوصية، والأخلاقيات.

وبالنسبة لكلية المعلومات بجامعة تكساس بأوسطن فقد حددت أهدافها البحثية في تعزيز المعرفة في المجالات الرئيسية لدراسات المعلومات وتطبيقها في تصميم وإنشاء مصادر وخدمات المعلومات واستخدامها وإدارتها واسترجاعها، مع الإشارة إلى أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على تنوع التخصصات العلمية بالكلية لتطوير النظريات والنماذج والتطبيقات في القطاعات التالية: المكتبات الرقمية، وتفاعل الإنسان مع الكمبيوتر، وبنية المعلومات، وتنظيم واسترجاع المعرفة والمعلومات، وحفظ وصيانة الأعمال المادية والرقمية، وتنمية وإدارة وتقييم المجموعات والخدمات، وتنمية التراث الثقافي وإدارة السجل الثقافي، وسياسات المعلومات، والإخلاقيات، وسلوك المستفيد، والمعلوماتية الصحة(٣٨).

أما قسم علم المكتبات والمعلومات بكلية الاتصال والمعلومات بجامعة روتجرز Rutgers فقد حدد مجالاته البحثية فيما يلي: البحث عن المعلومات، واسترجاع المعلومات، وبنية المعلومات، وتقييم نظم المعلومات. وبناء عليه تحددت موضوعات الدراسات على النحو التالي: المكتبات الرقمية، ووسائط المكتبات المدرسية، وخدمات الشباب، وإدارة المعرفة، وشخصنة المعلومات، والوسائل الاجتماعية(٣٩).

وبالنسبة لكلية المعلومات بجامعة واشنطن فحددت هدفها البحثي في إنتاج بحوث عن العلاقة المتبادلة بين الناس والمعلومات والتكنولوجيا، وما لها من أثر ملموس في الحياة اليومية. ومن ثم تركزت مجالاتها في الفئات التالية: الوصول أو النفاذ للمعلومات، وأخلاقيات وسياسات المعلومات، وتفاعل الإنسان مع الكمبيوتر، وتأمين وأمن المعلومات، والمعلومات في الحياة اليومية. والوعي المعلوماتي، وإدارة المعلومات، ونظم المعلومات والتصميم، وتنظيم المعرفة، وإدارة المعلومات الشخصية(٤٠).

كما تمحورت المجالات البحثية بكلية علم المكتبات والمعلومات GSLIS بجامعة إلينوي حول القطاعات الرئيسية التالية: الجوانب التاريخية والإقتصادية والسياسية للمعلومات، وتنظيم المعلومات وتمثيل المعرفة، ومصادر المعلومات واستخداماتها والمستفيدين منها، ونظم المعلومات، وإدارة المعلومات وتقييمها، والمعلوماتية الإجتماعية والمؤسسية، وأدب وخدمات الأطفال والناشئة(٤١).

على طرف آخر نجد الكلية الملكية لعلم المكتبات والمعلومات RSLIS بالدنمارك قد حددت سماتها البحثية ضمن إطار ستة برامج بحثية، هي(٤٢):

(١) المكتبات والعمليات المبتكرة: إدارة المكتبات وتشمل تطوير المكتبة المبني على الأدلة، وسلوك وممارسات المعلومات داخل المؤسسات، والتعليم التنظيمي، وإدارة الخدمات، ودراسات أماكن العمل.

(٢) البحوث وسياسة البحوث: تحليل الاستشهادات، والتطوير المبني على الأدلة، وتقييم ووساطة البحث، وقياسات المعلومات بما فيها قياسات الويب، والبيئة العلمية والمفاهيم البحثية، ودراسات العلوم.

(٣) نظم المعلومات وتصميم التفاعل: دراسات المستفيد، وتفاعل الإنسان والكمبيوتر، وبنية المعلومات، والبحث عن المعلومات، والاجهزة المحمولة والتكنولوجيات الإجتماعية، وتطوير النظم وتقييمها.

(٤) الوعي المعلوماتي: إدارة معلومات المجموعات والتكنولوجيات الاجتماعية، وسلوك وممارسة المعلومات، وإدارة المعلومات الشخصية PIM، ودراسات تقييم المصادر ذات الصلة.

(٥) الوساطة الثقافية: التراث الثقافي، والثقافة للأطفال والشباب، ووسائط المعرفة، وعلم اجتماع الفن والسياسة الثقافية، ومؤسسات المعرفة في المجالات الجمالية، والوعي الإعلامي.

(٦) المعرفة ونظرية المعلومات: نظرية الخطاب، والمنطق والبلاغة، وعلم اجتماع المعرفة، ووسائط المعرفة.

وفي محاولة لبيان مدى الاتفاق حول مجالات الإهتمام الموضوعية لكليات المكتبات والمعلومات السابق الإشارة إليها، تبين ما يلي (جدول رقم ١):

(١) هناك اتفاق شبه كامل حول موضوع تقنيات ونظم المعلومات (٨٥,٧%)، ومتوسط بالنسبة لموضوعي تنظيم المعلومات والمعرفة (٥٧%)، والبحث والاسترجاع (٥٧%).

(٢) بلغت نسبة الاتفاق بين الكليات على موضوعين أو أكثر حوالي (٥٥,٦%)، مما يعكس التوجهات والاهتمامات المشتركة بينها.

(٣) من خلال تحليل تردد الكلمات المفردة وجد أن هناك تردد عالي لمصطلحات: المعلومات، والإدارة، والمعرفة، والرقمية، والمعلوماتية (راجع شكل رقم ١).

جدول رقم (١)

الاهتمامات الموضوعية لأقسام وكليات المكتبات والمعلومات بإتحاد كليات المعلومات iSchools

الموضوع	تكرار	الموضوع	تكرار
تقنيات ونظم المعلومات	٦	تمثيل المعرفة	١
تنظيم المعلومات والمعرفة	٤	تأمين وأمن المعلومات	١
بحث واسترجاع المعلومات والمعرفة	٤	المكتبات الرقمية	١
تفاعل الإنسان مع الكمبيوتر	٣	حفظ وصيانة المصادر	١
إدارة المعلومات وتقييمها	٣	المعلوماتية الصحية	١
بنية المعلومات	٢	المعلومات في البيئة الرقمية	١
بحوث المعلومات	٢	أدب وخدمات الأطفال والناشئة	١
الوعي المعلوماتي	٢	سياقات المعلومات	١
المعلوماتية الاجتماعية	٢	البحوث وسياسة البحوث	١

الموضوع	تكرار	الموضوع	تكرار
المعلوماتية المؤسسية	٢	مؤسسات المعلومات	١
مصادر المعلومات وإدارتها	٢	المكتبات والعمليات المبتكرة	١
إدارة السجل الثقافي والوساطة الثقافية	٢	سلوك المستفيد	١
أخلاقيات وسياسات المعلومات	٢		
المعلومات والناس	٢		
القضايا العامة للمعلومات	٢		

شكل رقم (١) سحب الوسيمات "الكلمات الدلالية" tag clouds للموضوعات البحثية بأسلوب الكلمة

ب) أقسام المكتبات والمعلومات في مصر

١. منهجية إعداد الخطة

استخلص حشمت قاسم[٤٣] من خلال عرض وتحليل الخطة البحثية لجامعة القاهرة عدد من الخطوات التنفيذية التي يمكن الاسترشاد بها في إعداد الخطط البحثية، والتي تبدأ بحصر الهياكل العلمية للأقسام والتخصصات، يليها تحديد المجالات البحثية، ثم صياغة الرؤية الموحدة للمجالات البحثية الرئيسية بناء علي المواءمة بين العرض والطلب، وتحديد المجالات البحثية الفرعية بكل مجال بحثي رئيسي، وتحديد المجالات البينية متعددة التخصصات، والتحقق من الخصائص البنيوية للمجالات البحثية الرئيسية من حيث احتمالات التطبيق، ومدى التوافق مع الخطة الوطنية، وتضافر الجهود بين الباحثين وبعضهم البعض، وبين المؤسسات وقنوات النشر المحلي والعالمي والتحكيم في كل منهما، والتمويل ومصادره، وأحجام البحوث تبعاً لحجم التمويل. ولتأكيد الموقف التنافسي تأتي الخطوة الأخيرة في السلسة وهي التحقق من أوجه التميز، وتشتمل

هذه الأوجه الخبرات العلمية للأساتذة والباحثين، والمختبرات، والتجهيزات، والأطروحات، ومشروعات البحوث، فضلاً عن أي أوجه أخرى للتميز. وقد تتضمن الخطة تقدير الفجوة البحثية ويقصد بها الفرق بين الأداء البحثي وقت إعداد الخطة والأداء البحثي المستهدف في نهاية الخطة، ويشمل تقدير الفجوة البحثية المكونات الثلاثة للنظام، وهي المدخلات، والعمليات التي ينطوي عليها النشاط العلمي، ومخرجات نظام البحث العلمي.

وقد وُجد أن الخطط البحثية محل الدراسة لم تتضمن أية إشارة إلى المنهجية أو الخطوات المتبعة في إعدادها، أو المصادر التي إعتمدت عليها، باستثناء خطة قسم المكتبات بجامعة القاهرة التي تتضمنت وصفا موجزا لمنهجية إعدادها. وبناء عليه قام الباحث بالاتصال ومراسلة رؤوساء الأقسام والقائمين على إعداد الخطة للاستفسار حول الخطوات والمنهجية التي تم اتبعها في إعداد الخطط الخاصة بهم، فكانت على النحو التالي بالنسبة لأقسام جامعات المنوفية وحلوان وأسيوط وعين شمس:

(١) كانت نقطة البدء في إعداد الخطة مبادرة فردية من رئيس القسم، باستثناء قسم المكتبات بعين شمس جاءت بتكليف مباشر لأحد أعضاء القسم ضمن مهام متطلبات مشروع الجودة.

(٢) عرض المسودة الأولى على أعضاء القسم للإطلاع وإبداء الرأي، ثم عقد جلسة جماعية للمناقشة.

(٣) الصياغة النهائية وتمرير الخطة للإعتماد من قبل مجالس الكلية ثم الجامعة.

(٤) اعتمدت جميع الخطط البحثية على الحصيلة المعرفية لأعضاء القسم العلمي، وعلى الإطلاع على الإنتاج الفكري المنشورة الذي يعكس اتجاهات التخصص.

وبناء على الإجراءات السابقة يرى الباحث ما يلي:

- غاب عن إعداد الخطة تمثيل أصحاب المصالح ضمن لجان إعداد الخطة أو حتى استطلاع آرائهم حول المسودة الأولى للخطة عن طريق تمريرها لمجموعة مختارة وممثلة للفئات المختلفة.
- كان من المفترض أن تقوم تلك الأقسام بعمل دراسة استطلاعية لإحتياجات البيئة المحيطة أو سوق العمل من البحث لحل مشكلات بعينها مما يضمن لها مشاركة مجتمعية داعمة، وشراكة بحثية فاعلة تضمن تيسير إجراء البحوث وتطبيقها أو حتى تمويلها إن أمكن، ذلك بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي وتضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال ربط تلك الخطط بالاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- لم ينتبه القائمين على إعداد تلك الخطط إلى أهمية إجراء دراسة استطلاعية حول الاتجاهات الراهنة للبحث العلمي بالقسم نفسه وتحليلها، للوقوف على مواطن القوة والضعف فيها، ورصد الإمكانات والفجوات البحثية.

- كان من الممكن إثراء تلك الخطط وإكسابها الدليل المادي على أهمية الإتجاه نحو دراسات بعينها إذا ما عمدت إلى تجميع ما تضمنته رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث من مقترحات بحثية مستقبلية.

٢. بنية الخطة البحثية

قد تختلف نماذج الخطط الاستراتيجية من حيث الأسلوب والمحتوى وطريقة التنظيم والعرض، إلا أنه ثمة إتفاق حول العناصر الرئيسية الواجب توافرها في أي خطة استراتيجية وهي: التمهيد، والتحليل البيئي SWOT، والرؤية والرسالة، والأهداف، والبرامج التنفيذية لتحقيق الأهداف أو الخطط التنفيذية وتشمل الأنشطة والإجراءات والمتطلبات وتحديد أولويات برامج التنفيذ، ومتابعة وتقييم الخطة وتشمل مؤشرات الأداء والمتابعة والتصحيح (٤٤).

إن تقسيم بنية الخطة وعناصرها يعتمد على رؤية القائمين عليها وخبراتهم في إعداد مثل هذا النوع من الخطط الإستراتيجية. ويوضح جدول (٢) مواضع الاتفاق والاختلاف في بنية الخطط محل الدراسة من خلال تقنين وتبويب العبارات المستخدمة في التعبير عنها.

جدول رقم (٢)

عناصر الاتفاق في بنية الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات

العنصر / الجامعة	القاهرة	الإسكندرية	المنوفية	حلوان	أسيوط	ع. شمس
التمهيد	✓				✓	✓
الرؤية والرسالة	✓		✓			✓
أهداف الخطة	✓	✓	✓			✓
المجالات والأولويات البحثية	✓	✓	✓	✓	✓	✓
آليات وضمانات التنفيذ	✓	✓	✓			
المتطلبات والدعم المطلوب لتنفيذ الخطة	✓				✓	
المجالات الموضوعية للتخصص العلمي	✓					
بيان الأعداد المطلوبة من الباحثين في المجالات البحثية					✓	
بيان الوضع الراهن لأعضاء هيئة التدريس والإشراف					✓	
جهات الشراكة البحثية المقترحة				✓		

ويتضح من الجدول السابق أن هناك تفاوتا واضحا في بنية خطط تلك الأقسام، وإن اتفقت جميعها بنسبة ١٠٠% على عنصر المجالات والأولويات البحثية لكونه الدافع الرئيسي وراء إعدادها. أما من حيث شمولية العناصر وإتساق العرض فيأتي ترتيب الخطط على النحو التالي: قسم المكتبات بجامعات القاهرة والمنوفية وعين شمس؛ ومع ذلك فقد إفتقرت جميع الخطط محل الدراسة إلى عنصر أساسي وهو التحليل البيئي SOWT، أو على أقل تقدير وصف للإمكانات البحثية

بالقسم، وإن كانت هناك ثمة إشارة في الخطة البحثية لقسم جامعة القاهرة إلى أنه سيقوم بعمل هذا التحليل كإجراء مستقبلي لمتابعة تنفيذ الخطة.

ومن خلال تحليل بنية الخطط يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

(١) أفردت خطة القسم بجامعة أسيوط بندا مستقلا للوضع الراهن لأعضاء التدريس ومعاونيهم عبارة عن إحصائية دون الإشارة للتخصصات؛ إلا أنها تفردت دون غيرها من الخطط بالتحديد الدقيق للتخصصات المطلوب استكمالها خلال فترة تنفيذها.

(٢) وُزعت خطة القسم بجامعة القاهرة على عشرة محاور رئيسية، من بينها ثلاثة محاور تختص بقنوات نشر الأبحاث العلمية، وإنشاء وحدة قياسات البحث العلمي ومعايير التقييم، وتشكيل لجنة أخلاقيات البحث العلمي؛ والتي يعتقد الباحث أنه كان من الممكن ضمها للعنصر السابع الخاص بالتنفيذ والمتابعة.

(٣) بالرغم من أن خطة قسم المكتبات بجامعة حلوان قد جاءت في درجة متأخرة من حيث إكتمال عناصرها، إلا أنها تميزت بتخصيص جزء منها لأسماء جهات خارجية بعينها تستهدفها الخطة في الشراكة البحثية.

٣. التغطية الزمنية

أما من حيث التغطية الزمنية فقد وُجد أن الخطط البحثية للأقسام هي خطط خمسية تحسب بالعام الجامعي، فيما عدا قسم المكتبات بجامعة الإسكندرية الذي لم يرد بخطته أي إشارة إلى الفترة التي تغطيها. وقد يرجع السبب في التقارب النسبي في فترات التغطية الزمنية إلى توجه وزارة التعليم العالي نحو جودة التعليم والإعتماد الأكاديمي التي تتطلب توافر معايير محددة للإعتماد منها الخطط البحثية للأقسام العلمية.

جدول رقم (٣)

التغطية الزمنية للخطط البحثية

بأقسام المكتبات والمعلومات

القسم	الفترة
جامعة حلوان	٢٠٠٧- ٢٠١٢
جامعة عين شمس	٢٠٠٧- ٢٠١٢
جامعة المنوفية	٢٠٠٨- ٢٠١٣
جامعة أسيوط	٢٠٠٩- ٢٠١٤
جامعة القاهرة	٢٠١١- ٢٠١٦

٤. الرؤية والرسالة

يعد تحديد وصياغة الرؤية والرسالة عنصرين أساسيين من عناصر التخطيط الإستراتيجي، فبيان الرسالة Message Statement بوجه عام "يحدد الهدف الأساسي الثابت والمتميز للمؤسسة ودورها في المجتمع، أي ما تسعى إلى تحقيقه، وينبغي أن يكون هذا الهدف عريضا بما فيه الكفاية حتى يسمح بإدخال تغييرات في قوائم المنتجات أو الخدمات، طالما ظل النشاط البؤري كما هو، إلا أنه ينبغي أن يكون محدد بما يكفي لتمييز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات، ويمكن أن نتوقع للرسالة أن تعمر ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وذلك لتأكيد استقرار الهدف، على الرغم من أن الصياغة الفعلية قد تحتاج إلى مراجعة وتنقية على فترات أقصر، وذلك للمحافظة على الحيوية ومسايرة الظروف الراهنة...". بينما يمكن النظر

لبيان الرؤية vision على أنه عبارة عن "بيان يعبر عن رؤية المؤسسة للمستقبل أي الوضع المستقبلي المرغوب فيه، الذي يعتبر في واقع الأمر تصورها البؤري لتسلسل أو تتابع الأحداث (التسلسل الأرجح للأحداث). كذلك يمكن للمصطلح أن يدل على الوصف الأكثر إيجازا والأكثر تجريدا لتطلعات المؤسسة وطموحاتها، والذي يبين ما تريد المؤسسة أن تكون عليه ومصيرها المثالي على المدى الطويل"(٤٥).

لقد خصصت ثلاث خطط بحثية لأقسام المكتبات والمعلومات محل الدراسة جزءا لعرض رؤية ورسالة القسم العلمي أو الخطة نفسها، وهي أقسام جامعات القاهرة والمنوفية وعين شمس.

أ) الرؤية:

- ركزت رؤية قسم المكتبات بجامعة القاهرة على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: التنوع في الموضوعات والمناهج، والإتقان والابتكار في التعليم والبحث، وخدمة المجتمع والثقافة.
- اقتصر قسم المكتبات بجامعة المنوفية على عرض رؤية الخطة نفسها التي تمحورت حول العناصر الأربعة التالية: مواكبة التطورات، وتحقيق متطلبات سوق العمل، وتنمية المجتمع المحلي، والموازنة ما بين الدراسات التأصيلية والابتكار.
- بينما تطلع قسم المكتبات بجامعة عين شمس إلى الصدارة بين الأقسام على المستوى المحلي، والاعتراف به محليا ودوليا من خلال رؤيته التي تسعى إلى: التميز في التعليم، وأن يصبح مصدرا لتنمية خدمات المعلومات والتكنولوجيا في مرافق المعلومات المصرية والعربية.

ب) الرسالة:

لا يوجد إتفاق تام حول المفاهيم والقيم المتضمنة برسالة خطط الأقسام الثلاثة السابقة؛ وقد كان متوقع أن تتفق تلك الأقسام حول عنصر أو اثنين تتعلق بإعداد الكوادر البحثية وإنتاج المعرفة الداعمة لتنمية وحل مشكلات المجتمع. ولقد وجدت نقطة تماس بين رسالة القسم بجامعتي القاهرة والمنوفية في الجزء الخاص بالمحافظة على أخلاقيات البحث العلمي، وبين القسم بجامعتي القاهرة وعين شمس فيما يتعلق بدعم التنمية وتقدم الدولة.

٥. أهداف الخطة

من أولى خطوات إعداد الخطة البحثية تحديد أهدافها أو المرامي التي تسعى لتحقيقها، وقد تضمنت أربع خطط بحثية (٦٧%) للأقسام محل الدراسة جزء خاص بالأهداف، وهي أقسام المكتبات بجامعات القاهرة والإسكندرية والمنوفية وعين شمس. وبتحليلها تبين أن الأهداف التي تتعلق بتنمية القدرات والجدارات البحثية، وبالشراكة البحثية مع التخصصات الأخرى، وتطوير النظريات والممارسات ومواكبة الاتجاهات الحديثة. قد تساوت في أهميتها وتصدرت قائمة أهداف مجتمع الدراسة. في حين إقتصر لهدف الخاص بتحقيق ميزة تنافسية وتميز بحثي على جامعة المنوفية، في مقابل تميز خطة قسم جامعة القاهرة بإستهدافها البحوث المدعومة والممولة وهو ما يتفق مع السياسات الحالية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

أهداف الخطط البحثية لإقسام المكتبات والمعلومات في مصر

الأهداف	التكرار
تنمية القدرات والجدارات والكوادر البحثية	٤
الشراكة البحثية مع التخصصات الأخرى	٤
تطوير النظريات والممارسات ومواكبة الاتجاهات الحديثة (إنتاج المعرفة)	٤
توطيد الصلة مع سوق العمل وأصحاب المصالح	٢
التمويل والدعم المالي	٢
تحقيق ميزة تنافسية أو تميز بحثي عن الأقسام الأخرى	١
دعم وزيادة فرص التعليم المستمر	١
الارتقاء بالقيم الاخلاقية للبحث العلمي	١
وضع الضوابط العلمية والببليوجرافية والشكلية لإخراج الأبحاث العلمية	١

٦. الموضوعات والأولويات البحثية

إن إعداد الخريطة المعرفية لتخصص المكتبات والمعلومات، تُحدد فيها أبعاده ومجاله، وموضوعاته البؤرية والفرعية، ونقاط التماس مع الدراسات الأخرى، لهي نقطة البدء في إختيار الأولويات البحثية. ولقد غابت عن الخطط البحثية محل الدراسة تلك الخريطة المعرفية، فيما عدا خطة قسم المكتبات بجامعة القاهرة التي حددت التخصصات الدقيقة ضمن التخصص العام للقسم، والتي بلغت (١٦) تخصصا.

ثم يأتي تحديد الأولويات البحثية Priority setting التي ينبغي أن يُبنى وفق أسس منهجية واضحة تسمح بالمفاضلة بين الأولويات البحثية المطروحة، وتعكس الأوزان النسبية للمتغيرات المختلفة والعوامل المؤثرة في تحديد تلك الأولويات بما يحقق التوازن بين الاتجاهات العالمية، والاحتياجات المجتمعية، والميزة التنافسية، الخ. ومن أمثلة تلك المعايير: درجة الصلة، وتجنب التكرار، والجدوى Feasibility، وقابلية التطبيق، والحاجة الملحة Urgency. ويمكن في هذا الصدد تبني معايير أثبتت فعاليتها في تخصصات علمية أخرى، فعلى سبيل المثال تبنت جماعة العمل بمجلس بحوث الصحة للتنمية COHRED أربع فئات من معايير تحديد الأولويات المقترحة، وهي[٤٦]:

(١) الفئة الأولى: الملائمة Appropriateness ، هل ينبغي أن نقوم بهذا البحث؟ وينطوي على تحديد مدى ملائمة القضية البحثية المقترحة للمجتمع المستهدف وأنها ليست تكرار لدراسات سابقة.

(٢) الفئة الثانية: درجة الصلة Relevancy، لماذا ينبغي أن نجري هذا البحث؟ بهدف التأكد من أن البحوث المقترحة هي نفسها المطلوبة أو المتوافقة مع أصحاب المصالح والمجتمع المهني.

(٣) الفئة الثالثة: فرص النجاح، هل نستطيع تنفيذها؟ وفيها يتم تقدير مواطن القوة ومصادر الفريق البحثي.

(٤) الفئة الرابعة: أثر عوائد البحث ومقدار إفادة أصحاب المصالح، وهو تقدير فوائد استخدام وتطبيق نتائج البحوث، وتقييم جدارة وفائدة نتائج البحث.

ومن أهم التحديات التي تواجه مرحلة التنفيذ ومراجعة الأولويات هو تحويل قائمة الأولويات البحثية إلى مواصفات و/أو إشكاليات بمعنى ترجمتها إلى تساؤلات بحثية محددة، ومن الأساليب المتبعة لتنفيذ هذه المهمة دعوة الباحثين لإعداد مخططات مبدئية أو أوراق مفهوم "concept papers"(*) لوصف المشروعات البحثية المقترحة لمجالات مشكلة محددة ضمن قائمة الأولويات(٤٧). وقد انفردت خطة قسم المكتبات بجامعة عين شمس بصياغتها للتساؤلات البحثية المرتبطة بالمحاور الموضوعية الواردة بالخطة.

وقبل استعراض المجالات والأولويات البحثية للخطط محل الدراسة يجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدم توافر خطة بحثية لقسم المكتبات بجامعة بني سويف إلا أن قرار مجلس القسم بمنع التسجيل في موضوعات علمية بعينها وهي: المكتبات النوعية، والدراسات الببليوجرافية، والنظم الآلية في المكتبات، قد اكسبته ميزة تنافسية على الأقسام الأخرى التي لم تذكر صراحة وقف إجراء مثل هذه الموضوعات والتي عرف عنها "أنها قُتلت بحثا" على المستوى المحلي وأن نسبة التشابه في دراسات هذه المجالات كبيرة جدا.

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة فيوضح جدول رقم (٥) توزيع الموضوعات البحثية بعد تقنين مصطلحاتها، حيث بلغ متوسط الموضوعات بالخطط البحثية (١٣ موضوعا). وعلى الرغم من التفوق العددي لموضوعات بعض الأقسام إلا أن الباحث يرى أنها قد تحرم القسم من الميزة التنافسية وتزيد من إحتمالات التداخل والتكرار مع الأقسام الأخرى، وقد يؤكد وجهة النظر تلك أنه إذا ما قمنا بعمل مقارنة للبحوث التي أجريت والاطروحات التي نوقشت على مدار السنوات الثلاثة السابقة سيتبين أن بعض الموضوعات تمت تغطيتها بما فيه الكفاية، وأنه لم يحدث ذلك التطور أو التغيير على مستوى التطبيق يستدعي مزيد من الدراسة، بالإضافة إلى وجود فجوة زمنية بين ظهور التقنيات وإمكانية تطبيقها أو جدوى تطبيقها ومن ثم الحاجة إلى إخضاعها للدراسة العلمية، وإلا ستكون النتيجة أن تصبح الدراسات مجرد بحوث نظرية.

(*) أوراق المفهوم: هي ملخصات لمشروع أو قضايا تعكس إهتمامات وخبرة كاتبها، وهي غالبا ما تتضمن مناقشة متعمقة للموضوع الذي غالبا ما يكون بغرض توفير دعم مادي لتمويله، يستخدم المصطلح عادة تبادليا مع مصطلح "مخطط"

proposal) .http://custompapers.com/essays-articles/concept-papers(/

جدول رقم (٥)

الموضوعات البحثية على أقسام المكتبات والمعلومات مرتبة تنازليا

القسم العلمي	عدد الموضوعات	عدد الموضوعات بدون تقنين
جامعة الاسكندرية	٢٣	٣٣
جامعة القاهرة	٢٠	١٥
جامعة أسيوط	١٦	٢١
المنوفية	١١	١١
جامعة عين شمس	٧	٩
حلوان	٤	٤

وفيما يتعلق بتوزيع المجالات والأولويات البحثية وتنظيمها فكانت على كالتالي:

- وزعت الموضوعات البحثية لقسم المكتبات بجامعة الإسكندرية على تسعة محاور تتضمن كل منها عدد من الموضوعات بلغ إجمالها (٣٣) موضوعا، في حين وزعت موضوعات قسم المكتبات بجامعة المنوفية على محاور ثلاثة تضمنت (١١) موضوعا، وكذا خطة القسم بجامعة عين شمس التي وزعت على أربعة محاور رئيسية يتضمن كل منها عدد من البرامج البحثية بلغت في مجملها (٩) موضوعات. أما خطة القسم بجامعة أسيوط فقد قسمت الموضوعات زمنيا على الأعوام الجامعية من ٢٠٠٩/٢٠١٤ وبلغت (٢١) موضوعا.
- أما بالنسبة لخطتي قسمي المكتبات بجامعتي القاهرة وحلوان فقد إكتفتا بذكر قائمة الموضوعات دون تقسيم.

أما بالنسبة لتحليل إتجاهات الموضوعات ومدى الاتفاق والاختلاق بين خطط الأقسام محل الدراسة؛ والتي لم تسفر محاولة إحصاء معدلات تردد الكلمات، كأحد أساليب تحليل المحتوى، عن مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في التعرف على الموضوعات المشتركة والأكثر تركيزا في تلك الخطط، والذي يرجع في المقام الأول إلى تباين الصياغات والمصطلحات المستخدمة للدلالة على الموضوعات. ومع ذلك يوضح شكل رقم (٢) شدة تردد الكلمات ذات الصلة بالمجتمع الرقمي (مثل، الرقمية، والرقمي، والإلكتروني، الخ)، وتفوق مصطلح المعلومات على المكتبات؛ وهو ما يتفق مع التحليل السابق للاهتمامات البحثية لكليات المكتبات والمعلومات (راجع ملحق ١).

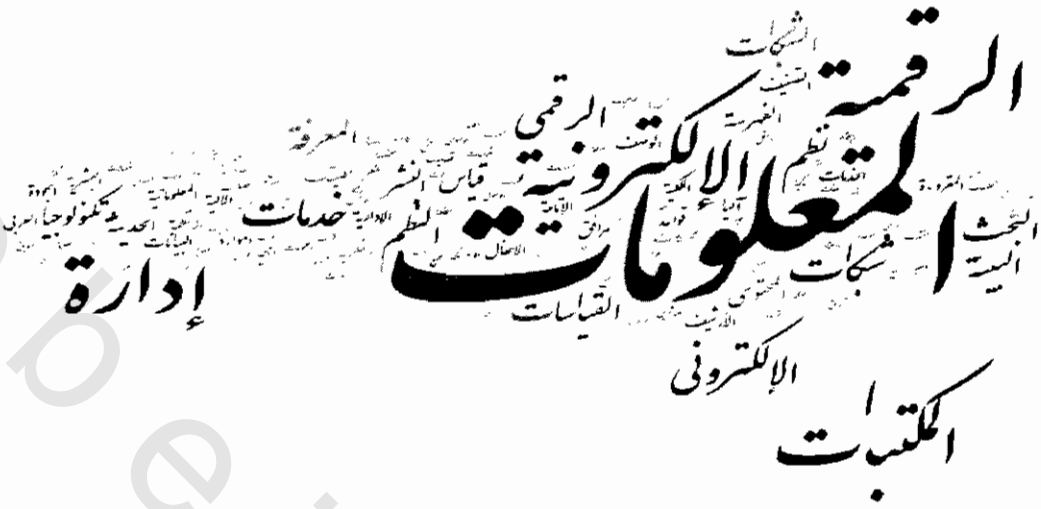

شكل رقم (٢)

سحب الوسيمات "الكلمات الدلالية" tag clouds للموضوعات البحثية بأسلوب الكلمة

بينما يوضح الشكل التالي تحليل الكلمات الدلالية إعتمادا على الجمل phrase، وفيها وُجدت خمس مصطلحات أكثر ترددا، هي على التوالي: "مصادر المعلومات"، و"خدمات المعلومات"، و"المكتبات الرقمية"، و"القياسات الإلكترونية"، و"البيئة الرقمية".

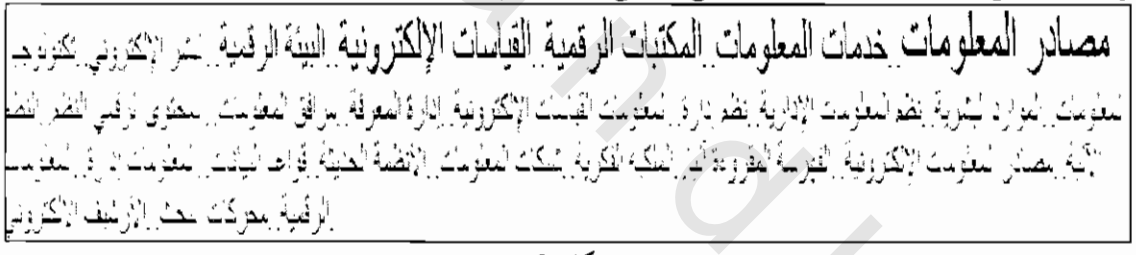

شكل رقم (٣)

سحب الوسيمات "الكلمات الدلالية" tag clouds للموضوعات البحثية بأسلوب الجملة

وبعد معرفة تردد الكلمات والمصطلحات السابق الإشارة إليها، قام الباحث بتكويد وتبويب Categorizing البيانات؛ حيث تم تقنين الكلمات والعبارات المستخدمة في صياغة الموضوعات(*). وقد نتج عن هذا التحليل ما يلي (راجع ملحق ٢):

- بالنسبة لمعدلات الاتفاق على الموضوعات البحثية فيوضح شكل رقم (٤) توزيع الموضوعات وفقا لتكرارها ضمن الخطط البحثية للأقسام؛ حيث يتضح أنه لم يوجد إتفاق تام بين الأقسام على أيٍ من الموضوعات، في حين بلغت نسبة الموضوعات التي أتفق عليها أربعة أقسام حوالي ٢% فقط بواقع موضوع واحد وهو "شبكات المعلومات والمكتبات"، وسبة إتفاق ٩,٨% بين ثلاث أقسام حول خمس موضوعات

(*) إعتمد الباحث في تقنين المصطلحات على قائمة الموضوعات الوارد بدليل الإنتاج الفكري للدكتور محمد فتحي عبد الهادي، الصادر في ٢٠١٠، مع إجراء بعض التعديلات والإضافات.

وهي: النشر الإلكتروني، وصناعة المحتوى، وخدمات المكتبات والمعلومات، والمكتبات الرقمية، والتحليل الموضوعي. وحوالي ٣٣% إتفاق حول موضوعين فقط.

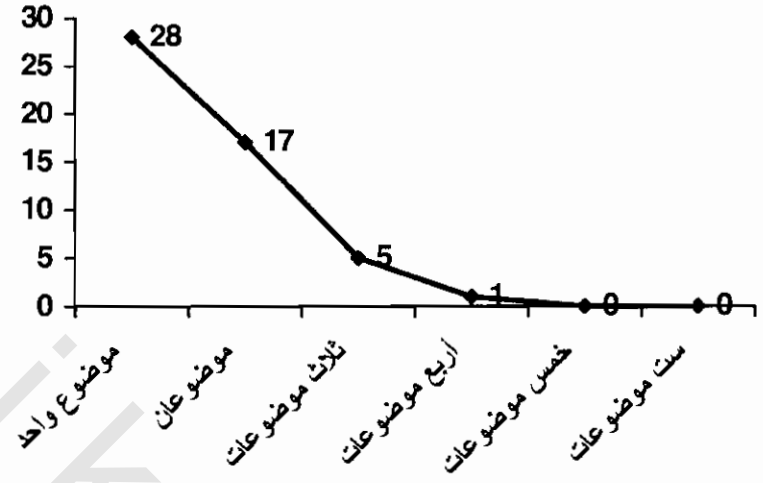

شكل رقم (٤)

التوزيع التكراري للإتفاق بين الأقسام حول الموضوعات البحثية

- وزعت الموضوعات غير المتكررة على النحو التالي: تسع موضوعات للقاهرة، وثمانية للإسكندرية، وأربعة للمنوفية، وثلاثة لحلوان، وأثنين لكلٍ من حلوان وأسيوط.
- ذكرت خطة قسم المكتبات بجامعة حلوان تخصصات الدراسات البينية وهي قسم اللغة العربية، وقسم الإجتماع، وقسم علم النفس.
- توجه قوي نحو دراسة تقنيات المعلومات سواء على مستوى صناعة المحتوى، أو النظم، أو الإتاحة، أو الخدمات، في مقابل تراجع دراسة إشكاليات تنظيم المعلومات وضبطها وبخاصة في البيئة الرقمية، وذلك على العكس مما ورد في تحليل الاهتمامات الموضوعية الأجنبية. والسؤال الرئيسي هنا كيف نتيح ونستخدم ما لا نعرف طرق تنظيمه؟ وبالمثل ما يتعلق بإشكاليات اللغة العربية والمحتوى العربي.
- بالرغم من حذف الكلمات غير الدالة لأغراض التحليل؛ إلا أنه يجدر التنويه على تكرار كلمة "تطبيقات" التي كانت وثيقة الالتصاق بمصطلحات "الإنترنت" و"تكنولوجيا" و"الويب"، وهو ما يشير ضمنيا إلى الفرق بين تخصص المكتبات وعلوم الحاسب، في جوانب التطبيق والإفادة من التقنيات وليس تطويرها.

٧. إجراءات تنفيذ الخطة والمتابعة

قام كل من قسم المكتبات بجامعتي القاهرة والمنوفية بتخصيص جزء لعرض إجراءات وضمانات تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها، بينما إكتفت خطة القسم بجامعة الإسكندرية على

وصف الخطوات المتبعة لتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه المرتكزة في الأساس على السيمنار العلمي، وكذلك الحال بالنسبة لخطة القسم بجامعة أسيوط التي تناولت فقط إحتياجاتها من التخصصات النادرة من أعضاء هيئة التدريس والمطلوب توفيرها لضمان تنفيذ الخطة، بالإضافة إلى توزيع الأعداد المطلوبة من الباحثين على الموضوعات المقترحة بالخطة في مستويي الماجستير والدكتوراه.

ومن بين ١٤ بندا هي مجموع الإجراءات الواردة ضمن خطة كل من قسم المكتبات بالقاهرة والمنوفية، وجد إتفاق حول ثلاثة بنود فقط، وهي الإجراءات المتعلقة بتشكيل لجان للمتابعة، والإعلان عن الخطة؛ وتشجيع الأنشطة البحثية المشتركة (جدول رقم ٦)، كما يلاحظ ان اللوجيستيات الواردة بالجدول تمثل مجتمعة ضمانات لتفعيل أي خطة بحثية إذا ما تم إنجازها.

جدول رقم (٦)

الإجراءات التنفيذية للخطط البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات

	آليات وإجراءات / الجامعة	القاهرة	المنوفية
١.	توصيف الوضع الراهن /الحالي	✓	
٢.	وضع الخريطة البحثية		✓
٣.	تشكيل لجنان المتابعة والدعم	✓	✓
٤.	تشجيع أعضاء القسم على إجراء أنشطة بحثية مشتركة	✓	✓
٥.	الإعلان عن الخطة البحثية والتسويق لها	✓	✓
٦.	تنظيم السيمنار العلمي الدوري		✓
٧.	إنشاء قاعدة بيانات للإنتاج الفكري العربي والأجنبي في موضوعات الخطة		✓
٨.	إجراء دراسات جدوى سنويا لمتابعة مدي مناسبة الخطة للمجال		✓
٩.	إعداد قاعدة بيانات أعضاء هيئة التدريس بالقسم (الخبرات البحثية)	✓	
١٠.	تشجيع الحصول على مشاريع بحثية ممولة	✓	
١١.	تطوير نظام تقييم طلاب الدراسات العليا	✓	
١٢.	تطبيق نظام الساعات المعتمدة لطلاب الدراسات العليا	✓	
١٣.	تطوير آلية لتقييم نواتج البحوث	✓	
١٤.	إنشاء وحدة قياسات البحث العلمي ومعايير التقييم	✓	

وفيما يختص بإجراء تشكيل اللجان فقد إقترح قسم المكتبات بالمنوفية تشكيل لجنة لمتابعة وضمان تنفيذ الخطة، وأخرى للعلاقات الثقافية لمتابعة الملتقيات العلمية والتعريف بها وحث أعضاء القسم على المشاركة فيها. أما القسم بجامعة القاهرة فقد إقترح تشكيل لجنة أخلاقيات البحث العلمي وهو ما يتفق تماما مع الهدف الذي وضعته الخطة لنفسها حول الارتقاء بأخلاقيات البحث.

ومن الملاحظ أيضا على هذه الإجراءات تكرار لفظة "تشجيع" دون الإشارة إلى وسائل وطرق التشجيع أو مُحفزاته، يستثنى من ذلك ما

ورد بخطة جامعة القاهرة حول مشروعات الجامعة ذات العائد المالي والمشار إليها في الخطة.

الخلاصة والتوصيات

من خلال العرض السابق وتحليل البيانات يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيما يلي:

إهتمت أقسام المكتبات والمعلومات التي تنتمي لإتحاد كليات المعلومات بنشر إهتماماتها البحثية عبر موقعها الإلكتروني، والتي إرتبطت بتخصصات هيئة التدريس بها. وبتحليل تلك الإهتمامات تبين وجود توجهات نحو إشكاليات المجتمع الرقمي وتطبيقاته ومصادره، مع وجود توازن وتنوع في تناول القضايا الأخرى المرتبطة بصيانة التراث وتنظيم المعرفة والوعي المعلوماتي وغيرها من القضايا المجتمعية.

بالرغم من توصيات مؤتمر قسم المكتبات بجامعة القاهرة الذي عُقد في ٢٠٠٤ حول قضايا البحث العلمي، على ضرورة وضع خطط بحثية لأقسام المكتبات والمعلومات، ووضع معايير موضوعية منضبطة للتمييز بين الموضوعات الصالحة لمستوى الماجستير وتلك للدكتوراه؛ إلا أن بدايات ظهور هذا الخطط كانت في عام ٢٠٠٧ بفارق زمني ثلاث سنوات تقريبا.

إعتمدت جميع الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات في مصر على الحصيلة المعرفية والخبرات البحثية لأعضاء القسم العلمي، وعلى الإنتاج الفكري المنشور، و لم يكن هناك تمثيل لأصحاب المصالح، ولا دراسات استطلاعية لإحتياجات البيئة المحيطة أو سوق العمل.

هناك تفاوتا واضحا في بنية خطط أقسام المكتبات والمعلومات في مصر، كما إفتقرت جميعها إلى عنصر التحليل البيئي SOWT، أو تحديد الوضع الراهن للإمكانات والقدرات والإسهامات البحثية بالقسم.

تبين أن الأهداف التي تتعلق بتنمية القدرات والجدارات البحثية، وبالشراكة البحثية مع التخصصات الأخرى، وتطوير النظريات والممارسات، ومواكبة الاتجاهات الحديثة، قد تساوت في أهميتها وتصدرت قائمة أهداف مجتمع الدراسة.

وزعت المجالات والإهتمامات البحثية بخطط أقسام الإسكندرية والمنوفية وعين شمس على محاور موضوعية تفاوتت في عددها من قسم لأخر، في حين وزعت خطة القسم بجامعة أسيوط زمنيا على الأعوام الجامعية، أما بالنسبة لخطتي قسمي المكتبات بجامعتي القاهرة وحلوان فقد إكتفتا بذكر قائمة الموضوعات دون تقسيم. كما تميزت خطة القسم بجامعة عين شمس في عرضها للإشكاليات في شكل تساؤلات بحثية محددة، وهي نفس الطريقة التي اتبعتها كلية المكتبات وعلم المعلومات بجامعة إلينوي. و لم تميز أيا من الخطط محل الدراسة بين المجالات الموضوعية وفقا لمستوى الدرجة العلمية (الماجستير والدكتوراه).

وجد توجه نحو دراسة تقنيات المعلومات سواء على مستوى صناعة المحتوى، أو النظم، أو الإتاحة، أو الخدمات، في مقابل تراجع دراسة إشكاليات تنظيم المعلومات وضبطها وبخاصة في البيئة الرقمية، بالرغم من أن قضايا تنظيم

المعلومات والمعرفة جاءت في مرتبة متقدمة من الاهتمامات الموضوعية بكليات المكتبات والمعلومات الأجنبية.

وإعتمادا على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن التوصية بما يلي:

- إعداد وتطوير إستراتيجية بحثية في قطاع دراسات المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني، يشترك فيها وتدعمها مختلف القطاعات المعنية سواء الأكاديمية والمهنية وأصحاب المصالح.
- بناء وتطوير قاعدة بيانات للإشكاليات أو القضايا والتساؤلات البحثية المطلوب إخضاعها للبحث والدراسة.
- أن تقوم الأقسام العلمية بإصدار نشرة دورية للبحوث Research Bulletin.
- المسارعة نحو تأسيس تجمع أكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات في مصر، ويقترح له اسم "منتدى أقسام المعلومات"، تمثل فيه كافة الأقسام العلمية وتتداول رئاسته فيما بينها، على أن يُعنى بالتخطيط والتنسيق وتفعيل الشراكة البحثية وغيرها من مهام تطوير التعليم والبحث في التخصص، مسترشدا في ذلك بنموذج إتحاد كليات المعلومات iSchools.
- يقترح الباحث إجراء دراسة حول جدوى رسائل الماجستير والدكتوراه التي أُجيزت بأقسام المكتبات والمعلومات؛ وتتضمن الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي الجدوى الاقتصادية لرسائل الماجستير والدكتوراه؟ وهل تم تطبيق ما توصلت إليه من نتائج؟ أو كيف تم استثمار مخرجاتها؟

هوامش الدراسة :

(١) أحمد زايد. المعرفة والسلطة .- ص. ١-٢. في: مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الإجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥. (نقلا عن: أبو النجا محمد علي العمري. هموم ومعوقات النشاطات البحثية للباحثين وسبل تلافيها. في: البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر.ـ القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦.)

(٢) أبو النجا محمد علي العمري. هموم ومعوقات النشاطات البحثية للباحثين وسبل تلافيها. في: البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر.ـ القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦. ص٨-٩.

(٣) أمل حسين. المؤتمر العلمي السابع "قضايا البحث العلمي في المكتبات والوثائق والمعلومات، القاهرة، ٣-٤ أكتوبر ٢٠٠٤.ـ الفهرست.ـ ع٩ (يناير ٢٠٠٥). ص ١٣٧.

(٤) محمد فتحي عبد الهادي. البحث العلمي في مجال المكتبات والمعلومات.ـ الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.ـ ع٢١ (يناير ٢٠٠٤). ص٧

(٥) محمد الصفدي. البحث العلمي والتنمية الإدارية في الوطن العربي: الواقع والتطلعات المستقبلية/ غالب عوض صالح.ـ ص٣٠٨. في: البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر، مرجع سابق.

(٦) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات.ـ ط.٢٤، المعدلة.ـ القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦. ص.٢٧-٢٨.

(٧) المرجع السابق. ص ١١٧.

(٨) محمد فتحي عبد الهادي. مرجع سابق، ص٩

(9) A New Feature: Research Agendas. Library & Information Science Research.- 30 (2008). p. 242.

(١٠) نقلا عن: أمل حسين. مرجع سابق، ص١٣٧.

(11) TextSAT, ver. 2.6, Matthias Huning, 2000/2005 [www.niederlandistik.fu-berlin.de/textstat/]

Online Text Analysis Tool. [http://www.online-utility.org/text/analyzer.jsp]

(12) OCLC Tag Cloud Builder, beta ver. 1.0, 2007, [http://tagcloud.oclc.org/tagcloud/TagCloudDemo]

ToCloud. [http://www.tocloud.com/keywordcloud.do]

Voyeur Tools (©2010) Stéfan Sinclair & Geoffrey Rockwell, v. 1.0 beta (1357), [http://voyeur.hermeneuti.ca/]

(13) iSchools. http://www.ischools.org/site/about/

(١٤) محمد فتحي عبدالهادي. وضعية البحث في علم المكتبات والمعلومات في العالم العربي.ـ في: الندوة العربية حول التكوين الجامعي في مجال علم المكتبات والمعلومات، نوفمبر ٢٠٠٠، الجزائر.

(١٥) عماد عيسى صالح. مؤتمرات المكتبات والمعلومات والفجوة الموضوعية. في: مؤتمر خمسون عاماً على تخصص المكتبات والمعلومات، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

(١٦) علاء عبد الستار مغاوري. دراسة في الملامح النوعية والعددية لأعمال المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٧-٢٠٠٠.ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية.ـ س٧، ع٢ (إبريل ٢٠٠٣). ص ٢٣٥-٢٥١.

(١٧) فايقة محمد علي حسن. مؤتمرات المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تحليلية.ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية.ـ س٢٥، ع١ (يناير ٢٠٠٥). ص ٨٩-١٢٢.

(١٨) أمجد جمال إبراهيم السيد حجازي. البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات في مصر: دراسة ميدانية تحليلية/ إشراف محمد فتحي عبدالهادي، كريم زكي حسام الدين.ـ أطروحة (دكتوراه)، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠٦.

(19) Meho, Lokman I. Ranking the Research Productivity of Library and Information

Science Faculty and Schools: An Evaluation of Data Sources and Research Methods/ Kristina M. Spurgin.- Journal Of The American Society For Information Science And Technology.- 56, 12(2005).p.1314–1331. [pdf][DOI: 10.1002/asi.20227]

(20) Blessinger, Kelly. Highly cited articles in library and information science: An analysis of content and authorship trends/ Paul Hrycaj.- Library & Information Science Research.- 32 (2010).pp. 156–162. [pdf file]

(21) Research Questions for the Twenty-first Century [Review]/ Peter Hernon, Candy Schwartz.- Library & Information Science Research.- Vol.25, Issue 4 (Winter 2003).pp. 489-490

(22) Walter, Virginia A. Public library service to children and teens: a research agenda.- Library Trends.- vol.51, no.4 (Spring 2003). pp. 571-589.

(23) Hernon, Peter. Leadership: Developing a research agenda for academic libraries/ Candy Schwartz.- Library & Information Science Research.- 30 (2008).pp. 243–249. [pdf file]

(24) Shah, Chirag. Research agenda for social Q&A/ Sanghee Oh, Jung Sun Oh.- Library & Information Science Research.- 31 (2009).pp. 205–209. [pdf file]

(25) ACRL Research Agenda: Research agenda for library instruction and information literacy/ ACRL IS Research and Scholarship Committee.- Library and Information Research.- 25 (2003). pp 479-487.

(26) A Library and Information Science Research Agenda for the 1980s: Final Report/ Cuadra, Carlos A. [et.al.].- Santa Monica, Calif.: Cuadra Association, Inc., Feb. 1982.

(27) Editorial; A research agenda beyond 2000/ Mary Burke [et al.]. Library & Information Science Research.- vol.19,no.3 (1997). pp. 209-216.

(28) Humes, Barbara. Building and Supporting Library Research: A National Focus. Proceedings from an Exploratory Workgroup Meeting.- Washington, D.C., April, 1998.

(29) McNicol, Sarah. Practitioner research in libraries: a cross-sectoral comparison.- Library and Information Research.- vol. 28, no. 88 (Spring 2004). p 34-41

(30) International Library and Information Science Research: A Comparison of National Trends/ by Maxine K. Rochester, Pertti Vakkari.- The Hague: IFLA, Section on Library Theory and Research, 2004. 54 p. (IFLA professional reports, nr. 82)

(٣١) أمل حسين. مرجع سابق، ص ١٣٧.

(32) CARL. Research Priorities for Canada's Research Libraries. [cited in: August 2010][URL: www.carl-abrc.ca/projects/human_resources/writers.pdf]

(33) RAILS5. [cited in: May 2010][URL: http://www.communication.uts.edu.au/conferences/rails/]

(34) LIS Research Coalition. Evidence, Value and Impact: the LIS Research Landscape in 2010. [cited in: Oct. 2010][URL: http://lisresearch.org/conference-2010/]

(35) iSchools. [cited in: May 2010][URL:http://www.ischools.org/site/about/]

(36) UNC SILS Research. [cited in: May 2010][URL:http://sils.unc.edu/research/]

(37) SLIS Research. . [cited in: May 2010][URL:http://www.slis.indiana.edu/research/]

(38) UT School of Information. Research. [cited in: May 2010][URL: http://www.ischool.utexas.edu/research/]

(39) Rutgers School of Communication and Information. http://comminfo.rutgers.edu/research/research.html

(40) University of Washington Information School. Research & Scholarship at the Information School. [cited in: May 2010][URL: http://ischool.uw.edu/research/default.aspx]

(41) The Graduate School of Library and Information Science. Areas of Research. [cited in: May 2010][URL: http://www.lis.illinois.edu/research/areas]

(42) RSLIS. Research Profile. [cited in: May 2010][URL:http://www.iva.dk/english/research/researchprofile/]

(٤٣) حشمت قاسم. البحث البحث العلمي بين التخطيط والتنفيذ: قراءة في خطة جامعة القاهرة الخمسية للبحث العلمي.ـــ دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات.ـــ مج١٢، ع٢ (مايو ٢٠٠٧). ص ص ٧-١٥.

(٤٤) كورُول، شايلا. التخطيط الإستراتيجي لخدمات المكتبات والمعلومات/ ترجمة حشمت قاسم.ـــ الإسكندرية: أكمل ـــ مصر، ١٩٩٨. ص ٥٨.

محمد محمد الهادي. الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات.ـــ ط٢، منقحة ومزيدة.ـــ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٠. ص ١٤٧.

(٤٥) كورُول، شايلا. مرجع سابق، ص ص ٢٩-٣٠.

(46) COHRED Working Group on Priority Setting. A Manual for Research Priority Setting Using the ENHR Strategy. Geneva: Council on Health Research for Development. COHRED Document No. 2000.3. p. 16.

(47) COHRED Working Group on Priority Setting, Op.Cit. p. 8.

obeikandl.com

ملحق (١)

معدلات تكرار الكلمات بالمجالات والموضوعات البحثية بالخطط

الكلمة	ك	الكلمة	ك	الكلمة	ك	الكلمة	ك
المعلومات	21	الطبية	1	المجتمع	1	المصادر	1
الرقمية	11	المباشر	1	المخطوطات	1	شبكة	1
إدارة	10	مقتنيات	1	لغويات	1	المعايير	1
الإلكترونية	9	الشبكة	1	الإدارة	1	البرمجيات	1
المكتبات	8	برامج	1	تنمية	1		
مصادر	6	العلمية	1	الإصطناعي	1		
خدمات	5	2.0	1	كفاءة	1		
شبكات	5	الفهارس	1	الاختيار	1		
الرقمي	5	العالم	1	التخطيط	1		
الإلكتروني	5	التحليل	1	موظفي	1		
النظم	4	تحليل	1	الناشرين	1		
الشبكات	4	مفتوحة	1	التدريب	1		
القياسات	4	الموحدة	1	الذكية	1		
البحث	4	حماية	1	الجماعي	1		
نظم	4	الشاملة	1	الويب	1		
المعرفة	4	الاجتماعية	1	أنظمة	1		
البيئة	4	أدوات	1	بوابات	1		
قياس	3	تكنوجيا	1	مشروعات	1		
النشر	3	الاستخلاص	1	معايير	1		
تكنولوجيا	3	أداء	1	القراءة	1		
الحديثة	3	الاتصالات	1	المتكاملة	1		
المحتوى	3	رقمنة	1	المجموعات	1		
الفهرسة	3	الأداء	1	مكتبات	1		
الجودة	2	الاسترجاع	1	الميتاداتا	1		
الآلية	2	المادي	1	الرقمنة	1		
محركات	2	الموضوعي	1	الوثائق	1		
مرافق	2	الحفظ	1	الاستناد	1		
البيانات	2	المصدر	1	التكشيف	1		
العربي	2	الجيل	1	للمكتبات	1		
المقروءة	2	بحوث	1	الثقافة	1		
آليا	2	التراث	1	النانوتكنولوجـ			
الفكرية	2	الإنتاجية	1	ي	1		
الوصف	2	الإنترنت	1	ملفات	1		
الإتاحة	2	الوقت	1	الوصول	1		
قواعد	2	الاستراتيجي	1	اقتصاديات	1		
المعلوماتية	2	مجتمع	1	مواقع	1		
الأطفال	2	الحر	1	التجميع	1		
الأنظمة	2	للنصوص	1	التسويق	1		
الخدمات	2	الخبيرة	1	تسويق	1		
الملكية	2	مراكز	1	المستودعات	1		
التصنيف	2	مشاطرة	1	المكتبية	1		
البشرية	2	العمل	1	العنكبوتية	1		
الإدارية	2	الذكاء	1	المتخصصة	1		
الموارد	2	قوانين	1	التأهيل	1		
تطبيقات	2	الاعتماد	1	تداول	1		
الأرشيف	2	البرمجة	1	الموردين	1		

obeikandl.com

ملحق (٢)

توزيع تكراري للموضوعات البحثية بأقسام المكتبات والمعلومات مرتب وفقا للأعلى ترددا

	المجالات البحثية / الجامعة	القاهرة	الاسكندرية	المنوفية	حلوان	أسيوط	ع. شمس
١.	شبكات المكتبات والمعلومات		✓	✓		✓	✓
٢.	صناعة المحتوى		✓	✓		✓	
٣.	النشر الإلكتروني		✓	✓		✓	
٤.	خدمات المكتبات والمعلومات		✓	✓		✓	
٥.	المكتبات الرقمية	✓	✓				✓
٦.	التحليل الموضوعي (التصنيف، التكشيف والاستخلاص، الخ)		✓			✓	✓
٧.	إدارة المعلومات والمعرفة	✓	✓				
٨.	إدارة الجودة والاعتماد	✓	✓				
٩.	الموارد البشرية	✓	✓				
١٠.	البرمجة وبرمجيات المكتبات		✓			✓	
١١.	قواعد البيانات		✓			✓	
١٢.	نظم المعلومات (تشمل النظم الآلية المتكاملة، نظم المعلومات الإدارية، ونظم إدارة الوثائق ، وتحليل وتصميم النظم)		✓			✓	
١٣.	المجتمع الرقمي	✓	✓				
١٤.	الجيل الثاني للويب	✓	✓				
١٥.	الأرشفة الإلكترونية	✓				✓	
١٦.	مصادر المعلومات الإلكترونية	✓				✓	
١٧.	مصادر المعلومات		✓			✓	
١٨.	الرقمنة	✓		✓			
١٩.	أدب ومكتبات الأطفال			✓	✓		
٢٠.	التراث العربي (المخطوطات، الخ)	✓				✓	
٢١.	الفهرسة الآلية			✓		✓	
٢٢.	تكنولوجيا المعلومات					✓	✓
٢٣.	الملكية الفكرية	✓					✓
٢٤.	تشريعات المكتبات والمعلومات	✓					
٢٥.	إدارة تكنوجيا المعلومات	✓					
٢٦.	قياس وتقييم الأداء	✓					

	المجالات البحثية / الجامعة	القاهرة	الاسكندرية	المنوفية	حلوان	أسيوط	ع. شمس
٢٧.	القراءة والثقافة المعلوماتية	✓					
٢٨.	المستودعات الرقمية	✓					
٢٩.	اقتصاديات المعلومات والمعرفة	✓					
٣٠.	مجتمع المعلومات والمعرفة	✓					
٣١.	تداول المعلومات	✓					
٣٢.	التخطيط الاستراتيجي	✓					
٣٣.	الإنترنت		✓				
٣٤.	الذكاء الإصطناعي و النظم الخبيرة		✓				
٣٥.	البوابات الإلكترونية		✓				
٣٦.	تسويق خدمات المكتبات والمعلومات		✓				
٣٧.	بناء وتنمية المجموعات		✓				
٣٨.	الخدمات الإلكترونية		✓				
٣٩.	القياسات الإلكترونية		✓				
٤٠.	محركات وأدلة البحث على الانترنت		✓				
٤١.	الوصول الحر للمعلومات			✓			
٤٢.	المعلوماتية			✓			
٤٣.	الشبكات الاجتماعية			✓			
٤٤.	المشاركة في المصادر			✓			
٤٥.	الاسترجاع في اللغة				✓		
٤٦.	الدراسات البينية				✓		
٤٧.	المكتبات الطبية				✓		
٤٨.	الميتاداتا					✓	
٤٩.	الإدارة الإلكترونية					✓	
٥٠.	الوصف الببليوجرافي						✓
٥١.	الإنتاج الفكري والإنتاجية العلمية						✓

الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق :
دراسة تطبيقية على الأرشيفات الوطنية في مصر والسعودية

د. السيد الصاوي
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات – جامعة طنطا
emad.saleh2@gmail.com

ملخص:

وضع المجتمع الأرشيفي تقانين لتحديد المحتوى وتنظيم البيانات لتسهيل الوصول إلى مجموعات الوثائق والأوراق الشخصية والمخطوطات التي تحتفظ بها المستودعات الأرشيفية. كانت أولى ثمار هذه الجهود التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISAD-G. ومن بين العناصر المهمة لوصف الوثائق أو فهرستها تلك العناصر المتعلقة بوصف سياق إنشاء الوثائق؛ ويقصد بها الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق (أشخاص أو عائلات أو هيئات). تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتقييم ممارسات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في الارشيفات الوطنية في مصر والسعودية، وتختتم بتقديم أمثلة وتوصيات تبين كيفية ومتطلبات تطبيق تتقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في نظم المعلومات الارشيفية.

كلمات مفتاحية:

الضبط الاستنادي، الوصف الأرشيفي، الأرشيفات الوطنية، دار الوثائق القومية، مراكز الوثائق والمحفوظات، دارة الملك عبد العزيز.

التمهيد

عرف عالم الأرشيف مؤخرا أهمية تقنين أدوات البحث وذلك على الصعيدين الوطني والدولي. على المستوى الدولي كان التقنين الدولي للوصف الارشيفي أول هذه التقانين، والذي نشره المجلس الدولي للوثائق ICA[1] عام ١٩٩٤، وترجمه وعربه بعض المتخصصين في العالم العربي[2].

ويدرك غالبية الارشيفيين اليوم فوائد توحيد ممارسات الوصف الأرشيفي، حتى وإن كان بعضهم لا يزال حساسا نظرا للقيود والتغيرات التي سيتوجب عليهم فعلها. ففي إطار شبكات

obeikandl.com

المعلومات والتي انتشرت على نطاق واسع منذ عام ١٩٨٧ سيحصل جمهور المستفيدين من الوثائق على منافع هامة؛ منها أنه سيكون لديهم أدوات بحث أكثر بساطة وذات مضمون أكثر تجانسا وتنظيما ومخططة بشكل أكثر وضوحا وتعطي لاستعلام واحد إجابات تشير لمصادر معلومات موجودة في أرشيفات عديدة على مستوى الدولة الواحدة أو أكثر من دولة دون الاحتياج إلى التبحر من موقع لآخر(٣).

إن المهمة الأساسية لأي أرشيفي هي إتاحة المعلومات للمستفيدين. ويمثل الضبط الاستنادي أهمية قصوى للأرشيفيين، وخاصة في ظل الكم الهائل من الوثائق، حيث لابد من ضبط المفاهيم والمصطلحات المستخدمة كي تكون عملية الوصول إليها من قبل المستفيدين أمراً يسيراً وذلك عن طريق تثبيت شكل محدد لكل مدخل والإحالة إليه من الأشكال المختلفة ضمانا للتوحيد(٤). ويُعد التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق أحد التقانين الضرورية في الوصف الأرشيفي.

أهمية الدراسة وأهدافها

إن دراسة واقع ومتطلبات تطبيق التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق ISAAR (CPF)(٥) في الارشيفات الوطنية هو من الموضوعات الحديثة في دراسات الوثائق والأرشيف العربية. وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم هذا التقنين للمتخصصين والأرشيفيين العربز.
- تقييم ممارسات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في كل من دار الوثائق القومية (مصر)، ومركز الوثائق والمحفوظات (السعودية)، ومركز الوثائق بدارة الملك عبد العزيز (السعودية)،
- تقديم توصيات تبين كيفية ومتطلبات تطبيق هذا التقنين في الوصف الأرشيفي،
- تقديم نماذج لتسجيلات استناد عربية وفقا لهذا التقنين.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

- ما مدى اتجاه المؤسسات الأرشيفية الوطنية محل الدراسة نحو تقنين الوصف الأرشيفي عامة وما يتعلق بضبط الاستناد لمنشئي الوثائق على وجه خاص؟
- هل واجهت الأرشيفات محل الدراسة مشاكل معينة أثناء تطبيق التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟
- هل تتوافق نظم المعلومات التي يجري إنشاؤها وتطويرها في الأرشيفات الوطنية محل الدراسة مع التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟
- هل توجد متطلبات لتطبيق هذا التقنين في الأرشيفات الوطنية ؟

حدود الدراسة :

تغطي الدراسة الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تعرض الدراسة التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق وأهمية استخدامه في نظم المعلومات الأرشيفية.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة في التطبيق على دار الوثائق القومية[٦] بمصر وكل من مركز الوثائق والمحفوظات (ديوان رئاسة مجلس الوزراء)، ومركز الوثائق بدارة الملك عبد العزيز[٧] بالمملكة العربية السعودية.

تم اختيار دار الوثائق القومية (مصر) لكونها بدأت مشروعا طموحا لتحسيب أنشطتها الأرشيفية فضلا عن أن مصر كانت أولى الدول العربية إنشاءا لأرشيفات وطنية.

أما المملكة العربية السعودية، فإن مركز الوثائق والمحفوظات[٨] – مع حداثة عهده – بدأ يخطو نحو تقنين أنشطته الأرشيفية الوطنية[٩]. ويختص المركز باستقبال وثائق الادارات الحكومية غير النشطة ذات القيمة الادارية والأرشيفية، فهو يضطلع بمهام الارشيف الوطني فيما يتعلق بحفظ الوثائق المعاصرة على مستوى المملكة. وأما مركز الوثائق والمخطوطات بدارة الملك عبدالعزيز فيعد من أهم المراكز التاريخية والأرشيفية التي تحتفظ بمجموعات نادرة من الوثائق الأصلية والمصورة المحلية والعربية، إضافة إلى عشرات الآلاف من الوثائق العثمانية والأمريكية والبريطانية والفرنسية ...الخ، ولديه برنامج عمل مميز يسعى الى خدمة الباحثين والدارسين وتزويد الجهات الحكومية والأفراد بالإجراءات والوسائل الخاصة بالمحافظة على المواد التاريخية[١٠].

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ م.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

تتمثل إجراءات الدراسة في الآتي:

الجانب النظري: ويتمثل في مراجعة الأدب الوثائقي، باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، من أجل بناء إطار فكري مهم عن موضوع الدراسة.

الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث على المنهج الميداني لتجميع البيانات من الأرشيفات محل الدراسة، وذلك من خلال استخدام الأدوات التالية:

- **المقابلات الشخصية**، والتي تم إجراؤها مع الأرشيفيين كأداة لجمع البيانات، ويتضمن الملحق رقم (١) قائمة مراجعة بها ثلاث مجموعات من الأسئلة عن : الأرشيف نفسه، والممارسات الحالية للضبط الاستنادي في فهرسة الوثائق، والتقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق. تم إجراء المقابلة مع الأرشيفيين الذين يعملون بالأرشيفات محل الدراسة وخاصة من له صلة منهم بالضبط والمعالجة الفنية للوثائق (تصنيف/ فهرسة/ تكشيف..).
- فحص نماذج من أدلة البحث الأرشيفي المتاحة حاليا (ورقية / الكترونية) للوقوف على الممارسات المتعلقة بالضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق.

مصطلحات الدراسة

الوثيقة الأرشيفية

يحدد المجلس الدولي للوثائق مفهوما للوثيقة الأرشيفية بأنها "المعلومات المسجلة على وسيط، بغض النظر عن طبيعة هذا الوسيط، والتي تكون منشأه أو متلقاة من شخص مادي أو معنوي خلال ممارسته لنشاطه"(١١). قد يقرر منشئ الوثيقة أو الشخص الذي تلقاها حفظها لقيمتها المعلوماتية في إدارة الأنشطة الإدارية، أو بوصفها براهين قانونية للمواطنين وللمؤسسة. علاوة على ذلك، تعتبر الوثائق الأرشيفية – من وجهة نظر الباحثين والمؤرخين – مصدر أولى للبحث التاريخي لأنها تعكس الحياة المشتركة والفردية لكل دولة(١٢).

الوصف الأرشيفي Archival description

يقصد بالوصف الأرشيفي أو فهرسة الوثائق عملية تجميع وتنظيم المعلومات التي تم استخراجها من مجموعة الوثائق أو تم جمعها من مصادر خارجية، في شكل تكون به مفيدة للمستخدم. ويشير مصطلح الوصف أيضا إلى الأداة المادية التي هي نتيجة العملية الوصفية، وغالبا ما تكون فهرس أو أداة بحث(١٣).

الأرشيف الوطني National Archives

يقصد بالأرشيف الوطني كل مؤسسة أرشيفية تختص بتجميع، وحفظ الوثائق التي لها قيمة تاريخية أو أرشيفية للدولة، وترتيبها ووصفها، وإعداد أدوات البحث، وإتاحة الوثائق للاطلاع والتصوير في ضوء القواعد التي تحدد وتنظم ذلك، وكذلك بث المعلومات التاريخية إلى جمهور المستفيدين.

تسجيلة استنادية Authority record

هي تسجيلة بمدخل منفرد في سجل الاستناد authority file تمثل المدخل المعتمد استخدامه في الفهرس، سواء كان اسم شخص أو هيئة أو اسم موضوع(١٤). ووفقا لتقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق، فإن التسجيلة الاستنادية تضم الشكل المعتمد لاسم بالاضافة إلى معلومات أخرى تحدد وتصف الكيان المسمى named entity وقد تشير ايضا إلى تسجيلات استنادية أخرى ذات صلة(١٥).

الضبط الاستنادي Authority control

يقصد بالضبط الاستنادي الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة، الخ. كمداخل في ملف للسجلات الببليوجرافية بطريقة موحدة طول الوقت، بالإضافة إلى صيانتها. ويحدد المكتب الكندي للأرشيفيين مفهوم ضبط الاستناد بأنه نظام ينشيء شكل معتمد لاسم شخص مادي أو معنوي ويوفر اشارات مرجعية للتغيرات المختلفة لهذا الاسم او لهذه المنظمة(١٦).

الفرق بين الضبط الاستنادي في الأرشيف والمكتبة

تتشابه سجلات الاستناد الأرشيفية وسجلات الضبط الاستنادي في المكتبة في حاجة سجل الضبط الاستنادي إلى دعم إنشاء نقاط وصول Access points(١٧) في الأوصاف. ويعد اسم المنشئ لوحدة الوصف(١٨) أحد أهم نقاط الوصول. وتحتاج سجلات الاستناد

الأرشيفية، مع ذلك، إلى دعم أوسع لمجموعة من المتطلبات عما هو عليه الحال مع سجلات الاستناد في المكتبة. وترتبط هذه الاحتياجات الإضافية بأهمية توثيق المعلومات المتعلقة بمنشئي الوثائق وسياق إنشاء هذه الوثائق في نظم الوصف الأرشيفي. على هذا النحو، تذهب سجلات الاستناد الأرشيفية إلى مدى أبعد؛ فعادة تتضمن معلومات أكثر من سجلات الاستناد المكتبية[١٩]. ولذلك، يمكن أن نعتبر الوصف المقنن لمنشئي الوثائق فئة من سجلات الاستناد؛ حيث يشتمل على مدخل استناد (الاسم) وعناصر وصف تصف الوحدة المتعلقة والذي يربطها بمداخل استناد أخرى.

ما هو التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟

يتعلق التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق بالقواعد العامة التي تتبع في إنشاء تسجيلات استناد أرشيفية للهيئات وللأشخاص وللعائلات. ويمكن للأرشيفيين ومديري الوثائق أن يستخدموا هذا التقنين في تحديد ووصف منشئي الوثائق كنقاط وصول (كلمة مفتاحية، مدخل كشفي، الخ) في الوصف الأرشيفي مما يسمح بتقنين شكل اسم منشئ الوثائق وتوفير معلومات عن خصائص هذا المنشئ؛ وهو ما سيتيح فهم سياق إنشاء هذه الوثائق.

أُعد تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق بمعرفة لجنة معايير الوصف[٢٠] حيث اجتمعت مجموعة فرعية منها في ليفربول Liverpool بالمملكة المتحدة في نوفمبر ١٩٩٣ لمعالجة نقاط الوصول في الوصف الأرشيفي. وقد اقترحت المجموعة إنشاء تقنين لضبط شكل ومحتوى نقاط الوصول في نظم المعلومات الأرشيفية. وكان التقنين المتخيل من قبل المجموعة قريبا جدا من معايير المكتبات للضبط الاستنادي للرؤوس Headings، إلا أنه يختلف عنها. واعتمدت المجموعة الفرعية على الأبحاث الجارية في هذا الشأن في كندا والولايات المتحدة. وقد انتهت لجنة المعايير الوصفية من اعداد التقنين في ١٩٩٥، ونشره المجلس الدولي للوثائق ICA في ١٩٩٦.

كان الغرض الأساسي من إعداد التقنين توفير قواعد عامة لتوحيد الأوصاف الأرشيفية لمنشئي الوثائق وسياق إنشاء الوثائق، وهو ما يؤدي بالتالي إلى[٢١]:

- تمكين الوصول إلى الوثائق على أساس تقديم أوصاف سياق إنشاء هذه الوثائق والتي ترتبط في كثير من الأحيان بأوصاف متنوعة ومتفرقة موجودة في الوثائق نفسها،
- فهم المستخدمين لسياق إنشاء واستخدام الوثائق مما يسمح لهم بتفسير أفضل لمعناها ومغزاها،
- تحديد تعريف دقيق لمنشئي الوثائق من خلال وصف العلاقات بين الكيانات المختلفة، وخاصة ما يتعلق بتوثيق التغيير الإداري داخل الهيئات الاعتبارية أو التغيير في الظروف الشخصية للأفراد والأسر،
- تبادل هذه الأوصاف بين المؤسسات ونظم أو شبكات المعلومات.

النطاق والغرض

يوفر التقنين إرشادات لإعداد تسجيلات استنادية تقدم وصفا للكيانات (الهيئات الاعتبارية والأشخاص والعائلات) المرتبطة بإنشاء وحفظ الوثائق. ويمكن استخدام هذه التسجيلات :

- لوصف هيئة اعتبارية أو شخص أو أسرة باعتبارها وحدات في نظام وصفي أرشيفي،
- لضبط إنشاء واستخدام نقاط الوصول في الأوصاف الأرشيفية،
- لتوثيق العلاقات بين منشئي الوثائق وبين الوثائق التي أوجدوها.

واذا كان التقنين الدولي للوصف الارشيفي (ISAD-G) يسمح بتسجيل المعلومات السياقية المتعلقة بمنشئي الوثائق داخل وصف الوثائق على أي مستوى (سلسلة/ سلسلة فرعية/ ملف...)، إلا أنه يسمح أيضا بإدارة هذه المعلومات السياقية خارج الوصف وربطها مع عناصر أخرى خادمة في الوصف؛ أي امكانيه إعداد المعلومات السياقية بشكل مستقل وربطها في ذات الوقت مع عناصر معلومات أخرى مستخدمة لوصف الوثائق الارشيفية في عنصر "اسم المنشيء (المنشئين)" وعنصر "التاريخ الاداري / السيرة الذاتية" من وصف ISAD-G. ويتيح إدارة المعلومات السياقية خارج الوصف الأرشيفي بشكل مستقل عن عناصر الوصف ما يلي:

- ربط المعلومات السياقية لأوصاف وثائق أرشيفية لنفس المنشيء محفوظة في أقسام مختلفة أو حتى لوثائق محفوظة بواسطة المنشيء نفسه. مثل هذه الروابط يمكن أن تكون مفيدة في البحث التاريخي.
- تبادل المعلومات السياقية الخاصة بمنشئي الوثائق إذا كان عدد من الارشيفات يحتفظ بوثائق لنفس المنشيء. ويكتسب هذا أهمية دولية عندما يتم تبادل المعلومات السياقية خارج الحدود الوطنية؛ فالسمة الدولية للأرشيفات الحاضرة والماضية (مثل الاستعمار أو الهجرة أو التجارة) تتطلب تقانين دولية للسماح بتبادل المعلومات السياقية.
- تقاسم التسجيلات الاستنادية الأرشيفية من خلال تشجيع إعداد أوصاف متسقة ومناسبة وواضحة للهيئات الاعتبارية والأشخاص والعائلات التي تنشيء الوثائق.

هيكل واستخدام التقنين

وفقا للطبعه الثانية من تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق والتي هي نسخة موسعة ومهيكلة من الطبعة الأولى للتقنين(١٩٩٦)، تتجمع عناصر الوصف للتسجيلة الاستنادية ضمن أربعة حقول هي:

- حقل الهوية، ويتضمن المعلومات التي تحدد الكيان الذي يجري وصفه.
- حقل الوصف، ونجد فيه معلومات عن طبيعة وسياق وأنشطة المنشيء.
- حقل العلاقات، ويتضمن المعلومات التي تصف العلاقات مع الهيئات أو الأشخاص أو العائلات الأخرى.

- حقل ضبط الوصف، ويتضمن الرقم الدولي للتسجيلة الاستنادية والمعلومات التي تحدد كيف ومتى وبمعرفة أي جهة أنشئت وحُدثت هذه التسجيلة.

يحتوي كل حقل على عدة عناصر وصفية، والتي يستخدم الكثير منها كنقاط وصول في التسجيلة الاستنادية.

شكل١ (حقول وعناصر الوصف في تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق)

ويوضح الجدول التالي دلالة كل عنصر من هذه العناصر:

الحقل	العنصر	دلالة العنصر أو الغرض منه
١- حقل الهوية	١-١ نوع الكيان	تحديد نوع الكيان (هيئة اعتبارية أو شخص أو أسرة) الذي يجري وصفه في التسجيلة الاستنادية
	١-٢ الشكل المعتمد للاسم (للأسماء)	لإنشاء نقطة وصول معتمدة والتي تحدد بشكل فريد الهيئة الاعتبارية أو الشخص أو الأسرة
	١-٣ أشكال موازية للاسم	وتشير إلى مختلف الأشكال التي تحدث لشكل الاسم المعتمد في لغات أخرى أو في شكل من أشكال الكتابة.
	١-٤ أشكال مقننة للاسم وفقا لقواعد أخرى	وتشير إلى نماذج مقننة من إسم لهيئة إعتبارية أو لشخص أو لأسرة والتي تم إنشاؤها وفقا لقواعد أخرى غير تلك المستخدمة لبناء الشكل المعتمد للاسم. وهذا من شأنه أن يسهل تقاسم التسجيلات الاستنادية بين مختلف المجتمعات المهنية.
	١-٥ أشكال أخرى للاسم	وتشير إلى أي إسم آخر (أسماء) للهيئة الاعتبارية أو لشخص أو لأسرة غير مستخدم في أماكن أخرى في حقل الهوية.
	١-٦ محددات الهيئات الاعتبارية	لتقديم أي محددات رقمية أو هجائية عددية والتي تستخدم لتحديد هوية الهيئة الاعتبارية.
٢- حقل الوصف	٢-١ تواريخ الوجود	وتشير إلى تواريخ وجود الهيئة الاعتبارية أو الشخص أو الأسرة.
	٢-٢ التاريخ	تقديم تاريخ مختصر للهيئة أو للشخص أو للأسرة
	٢-٣ الأماكن	وتشير إلى الأماكن حيث تأسست أو عاشت أو أقامت الهيئة الاعتبارية أو الأسرة أو الشخص.
	٢-٤ الوضع القانوني	بيان المركز القانوني للهيئة الاعتبارية
	٢-٥ الوظائف والمهن والأنشطة	الإشارة إلى الوظائف والمهن والأنشطة التي تقوم بها الهيئة الاعتبارية أو الشخص أو الأسرة
	٢-٦ مصادر السلطة	تشير إلى مصادر السلطة لهيئة اعتبارية أو لشخص أو لأسرة من حيث صلاحياتها ومهامها ومسؤولياتها أو مجالات الأنشطة.
	٢-٧ الهياكل الداخلية / الأنساب	وصف و / أو تمثيل الهيكل الإداري الداخلي لهيئة عدمة أو النسب لأسرة
	٢-٨ السياق العام	لتوفير معلومات مهمة بشأن السياق العام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي و التاريخي والذي تعمل أو كانت تعيش فيه الهيئة الاعتبارية أو الشخص أو الأسرة
٣ – حقل العلاقات	٣-١ الأسماء ذات الصلة بالهيئات الاعتبارية أو الأشخاص أو العائلات	وتشير إلى الأسماء وأي محددات فريدة للكيانات ذات الصلة بالهيئات الاعتبارية أو الأشخاص أو العائلات.

الحقل	العنصر	دلالة العنصر أو الغرض منه
	٣-٢ فئة العلاقة	لتحديد الفئة العامة للعلاقة بين الكيان الذي يجري وصفه وكيان آخر (هيئة اعتبارية أو شخص أو أسرة).
	٣-٣ وصف العلاقة	تقديم وصف لطبيعة العلاقة
	٣-٤ تواريخ العلاقة	وتشير إلى تواريخ العلاقة مع هيئة أخرى أو شخص أو أسرة.
٤- حقل الضبط	٤-١ معرف التسجيلة الاستنادية	لتحديد التسجيلة الاستنادية بشكل فريد في إطار السياق الذي سوف تستخدم فيه
	٤-٢ محددات هوية المؤسسة	لتحديد الوكالة (الوكالات) المسئولة عن التسجيلة الاستنادية
	٤-٣ القواعد و / أو الاتفاقيات	لتحديد الاتفاقيات الدولية أو الوطنية أو القواعد المطبقة في إنشاء التسجيلة الاستنادية الأرشيفية
	٤-٤ الحالات	وتشير إلى حالات صياغة التسجيلة الاستنادية بحيث يمكن للمستخدمين فهم الوضع الحالي للتسجيلة.
	٤-٥ مستوى التفصيل	لبيان ما إذا كانت التسجيلة الاستنادية تُعد بحد أدنى أو بشكل جزئي أو كامل وفقا لمستوى التفصيل
	٤-٦ تواريخ إنشاء أو تنقيح أو حذف	للإشارة إلى التواريخ التي تم فيها إنشاء أو تنقيح أو حذف التسجيلة الاستنادية
	٤-٧ اللغة (اللغات) والكتابة	للإشارة إلى اللغة (اللغات) و / أو الكتابة التي استخدمت في إنشاء التسجيلة الاستنادية
	٤-٨ المصادر	لتحديد المصادر التي تم الرجوع إليها في إنشاء التسجيلة الاستنادية
	٤-٩ ملاحظات الصيانة	توثيق إنشاء وإحداث التغييرات على التسجيلة الاستنادية

الدراسة التطبيقية:

الحالة الراهنة

استنادا إلى الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث لكل من دار الوثائق القومية بمصر وكل من مركز الوثائق والمحفوظات ومركز الوثائق (دارة الملك عبد العزيز) بالسعودية لتقييم ممارسات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

- في اطار تقنين ممارسات العمل الارشيفي، بدأت دار الوثائق القومية مشروعا طموحا لتحسيب أنشطتها الارشيفية. تمتد تغطية نظام المعلومات المنفذ لأنشطة الارشيف المتعددة (جمع واقتناء الوثائق، أدلة بحث، مستودعات الحفظ، الخ).
- أما مركز الوثائق والمحفوظات (السعودية)، فيعتمد التوثيق في نظام المعلومات به على عدة عناصر أهمها: مصدر الوثيقة ورقمها وتاريخها وموضوعها ونوعها وإسم المرسل اليه وحالة الوثيقة وعدد مرفقاتها وعدد صفحاتها. وفي بدء جهود أنشطة تحسيب المركز، بدأ العمل باستخدام برنامج اكسل Excel كمرحلة أولى في انشاء أدلة بحث والآن يتم تطوير

العمل باستخدام نظام فايل نت File net[٢٢].

- وأما مركز الوثائق بدارة الملك عبد العزيز (السعودية)، فيوفر للمستفيدين فهرسا ورقيا، كما شرع في انشاء وتطوير قاعدة معلومات للوثائق التاريخية. يستخدم الفهرس الورقي في أغراض الاسترجاع ويضم مجموعة من العناصر الوصفية الثابتة : العنوان، جهة الاصدار، الصادر إليه، الخلاصة، وصف الوثيقة، الترقيم، تاريخ الوثيقة (ملحق ٢، نموذج ٣). أما قاعدة معلومات الوثائق التي جرى تطويرها لاحقا فضمت عناصر وصفية أكثر تفصيلا تتوافق مع التقنين الدولي للوصف الارشيفي (ISAD-G).
- وعلى ذلك، تحتوي قواعد البيانات – في الارشيفات محل الدراسة– على حقول تشمل معلومات عن الفهرسة ومصدر الوثيقة وتصنيفها.
- في كل من دار الوثائق القومية والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات يُخصص مسئول للضبط الاستنادي.
- وفيما يتعلق بمدى التفصيل في تعريف منشئي الوثائق:
  - يذكر المسئولون في مركز الوثائق والمحفوظات (السعودية) أن ذلك يتوقف على طبيعة المنظمة أو الجهة الإدارية وأعمالها بالمملكة". إلا أنه بوجه عام يتم تسجيل إسم الجهة التي صدرت عنها الوثيقة مع توفير تعريف لها كلما أمكن. وتأتي هذه المعلومات في إطار بيانات فهرسة الوثائق ووفقا للتقنين الدولي للوصف الارشيفي (ISAD-G) وليس بشكل منفصل كما يقتضيه تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق ISAAR (CPF).
  - أما مركز الوثائق بالدارة، فإنه سواء في الفهرس الورقي التقليدي أو في قاعدة معلومات الوثائق يقتصر المفهرس فقط على ذكر إسم الجهة أو الشخص الذي أنشأ الوثيقة دون تطبيق الحد الادنى من الوصف وفقا لتقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق. وأحيانا يكتفي المفهرس بذكر اللقب الوظيفي لمنشئ الوثيقة دون اسمه كما هو الحال في وصف بعض الوثائق في الفهرس الورقي، مثل : جهة الاصدار: سعود (بطاقة ٢٩٢٣، فهرس الوثائق الوطنية)، جهة الاصدار: مجلس الوكلاء (بطاقة ٢٩٢٥، فهرس الوثائق الوطنية)، جهة الاصدار: السلطان (بطاقة ٢٢٠٢، فهرس الوثائق العثمانية).
  - أما دار الوثائق القومية، وإن كانت بيانات الوصف لمنشئي الوثائق تأتي ضمن بيانات الوصف أو الفهرسة، إلا أنها توفر أحيانا قدرا كبيرا من التفصيل (راجع ملحق ٢، نموذج ٢) ، وإن كان يؤخذ عليها كتابتها بشكل سردي بدون تنظيم البيانات في حقول وعناصر وصف وفقا للتقنين مما قد يشكل عائقا أمام خطوات لاحقة لتبادل بيانات الوصف

لمنشئي الوثائق مع الأرشيفات ومرافق المعلومات الأخرى (أرشيفات، مكتبات، متاحف..).

- وعلى ذلك، فإن الأرشيفات الوطنية – محل الدراسة- لم تطبق تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق ISAAR (CPF)، وإن كانت تتضمن نظم المعلومات بها قائمة استناد لتسجيل أسماء منشئي الوثائق إلا أنه لم يتبع في ذلك قواعد التقنين.
- تتوافر بعض الوسائل والتي يمكن الاستعانة بها عند تطبيق تقنين الضبط الاستنادي ؛ ففي مركز الوثائق والمحفوظات (السعودية) تم إصدار دليل لترميز الاجهزة الحكومية يشمل اسم الجهاز ورمزه والإدارات التابعة ورموزها (ملحق ٢، نموذج١) . سيفيد هذه الدليل في تحديد رمز هوية لكل إدارة أو جهة وفقا للتقنين.
- خلال الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق، واجهت الارشيفيين بعض المشكلات منها :
  - تشابه بعض المسميات،
  - اختلاف او تعدد المسميات لنفس النشاط، مثل شئون الموظفين – القوى العاملة. (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات – السعودية).
- فيما يتعلق بالمصادر التي يرجع اليها مسئول الضبط الاستنادي لجمع معلومات عن منشئي الوثائق، يذكر المسئولون أهم يستعينون بالهيكل التنظيمي، والقرارات التنظيمية، وأدلة المهام والوظائف التي تصدرها الجهة.
- من اهم الصعوبات التي تواجه الارشيفات الوطنية – محل الدراسة- فيما يتعلق بالضبط الاستنادي :
  - نقص أعداد المفهرسين،
  - نقص الكوادر المؤهلة.

توصيات

لتطبيق هذا التقنين في نظم المعلومات التي يجري تطويرها في الأرشيفات الوطنية محل الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات "سجل استناد" في الأرشيفات الوطنية لادارة المعلومات المتعلقة بمنشئي الوثائق خارج الوصف الأرشيفي، وهو ما سيمكن الأرشيفات التي تحفظ وثائق لنفس المنشئ بسهولة من تبادل هذه المعلومات.
- إنشاء دليل ترميز في دار الوثائق القومية (مصر) لتخصيص رمز لكل إدارة أو هيئة أو شركة لتحديد هوية الإدارة أو الجهة المنشئة للوثائق.
- استخدام تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق بالاقتران مع التقنين الدولي للوصف الأرشيفي ISAD-G وتقانين الوصف الأرشيفي الوطنية. وعندما تستخدم هذه التقانين ضمن اطار لنظام وصف أرشيفي أو شبكة، فإنه يمكن ربط التسجيلات الاستنادية بأوصاف الوثائق الأرشيفية في عنصر "اسم المنشيء (المنشئين)" وعنصر "التاريخ الاداري/ السيرة الذاتية" من وصف ISAD-G.

- تحديد الحقول الأساسية كحقول اجبارية ينبغي استكمال بياناتها في التسجيلة الاستنادية وذلك كشرط لقبول التسجيلة في نظام المعلومات.
- فيما يتعلق بمستوى التفصيل في وصف منشئي الوثائق، فإن طبيعة الكيان الذي يجري وصفه والمتطلبات الخاصة بوضع نظام خاص سيحدد أية عناصر اختيارية تُسجل في التسجيلة الاستنادية وما إذا كانت هذه العناصر ستقدم في شكل سردي أو في شكل منظم. ومع أن جميع العناصر التي تشملها هذه القواعد متاحة للاستخدام، إلا أن الأربعة عناصر التالية أساسية في الوصف[٢٣]:
  - نوع الكيان،
  - الشكل المعتمد للاسم،
  - تواريخ الوجود،
  - معرف التسجيلة الاستنادية.
- يتوقف التبادل الآلي الناجح لمعلومات الاستناد الأرشيفية عبر الشبكات الحاسوبية على اعتماد شكل مناسب للاتصال من قبل الارشيفات المتشاركة في التبادل. ويعتبر السياق الأرشيفي المشفر EAC (Encoded Archival Context) أحد أشكال هذه الاتصالات التي تدعم تبادل بيانات الاستناد الأرشيفية المتوافقة مع ISAAR (CPF) عبر الشبكة العالمية. وقد وضع السياق الأرشيفي المشفر في شكل وثيقة من نوع التعاريف (DTDs)[٢٤] في لغة التوسيم القابلة للامتداد (XML)[٢٥] ولغة التوسيم القياسية (SGML)[٢٦]، [٢٧].

أمثلة للاسترشاد بها في تطبيق تقنين الضبط الاستنادي:

١- تسجيلة استنادية لديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وفقا لتقنين الضبط الاستنادي (مستوى متوسط في الوصف)

١ - حقل الهوية		
١-١ نوع الكيان		هيئة
١-٢ الشكل المعتمد للاسم (للأسماء)		ديوان المراقبة العامة (١٣٩١ هـ -)
١-٤ أشكال مقننة للاسم وفقا لقواعد أخرى	قواعد الفهرسة الانجلو أمريكية[٢٨]	ديوان المراقبة العامة (السعودية)
٢ - منطقة الوصف		
٢-١ تواريخ الوجود		(١٣٩١ هـ -)
٢-٢ التاريخ		أنشئ ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية عام ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١م بموجب المرسوم الملكي رقم م/٩/و بتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ، وقد حدد النظام اختصاصات الديوان في الرقابة المالية اللاحقة ورقابة الالتزام بالأنظمة المرعية.

٢-٣ الأماكن		مقر ديوان المراقبة العامة هو الرياض، وله فروع في أنحاء المملكة.
٢-٤ الوضع القانوني		ديوان المراقبة العامة هو كيان مستقل مرجعه المباشر الملك ورئيس مجلس الوزراء.
٢-٥ الوظائف والمهن والأنشطة		يختص الديوان بالمراقبة العامة على جميع ايرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الاموال واستغلالها والمحافظة عليها، ومتابعة الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية النافذة للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.
٢-٧ الهياكل الداخلية / الأنساب		يُشكل الديوان من رئيس ونائب للرئيس ومن عدد كاف من الموظفين.
٤- منطقة الضبط		
٤-١ معرف التسجيلة الاستنادية		م.ع.س / م.و.ح / ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢٩)
٤-٢ محددات هوية الموسسة		م.و.ح
٤-٣ القواعد و / أو الاتفاقيات		تسجيلة استنادية منشأة وفقا للتقنين الدولى للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق.
٤-٥ مستوى التفاصيل		وصف متوسط
٤-٦ تواريخ إنشاء أو تنقيح أو حذف		تسجيلة منشأة بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٤٣١ هـ
٤-٧ اللغة (اللغات) والكتابة		اللغة العربية
٤-٨ المصادر		تم اعداد هذه التسجيلة بمعرفة د / السيد الصاوي استنادا الى معلومات مستقاه من : * المملكة العربية السعودية– ديوان المراقبة العامة . نظام ديوان المراقبة العامة.- ط٣. –الرياض: مطابع الحكومة، ١٣٩٦ هـ. * بوابة ديوان المراقبة العامة على الانترنت (http://www.gab.gov.sa)

٢- تسجيلة استنادية لهيئة قناة السويس وفقا لتقنين الضبط الاستنادي (مستوى متوسط في الوصف)

١- حقل الهوية		
١-١ نوع الكيان		هيئة
١-٢ الشكل المعتمد للاسم (للأسماء)		الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (١٨٥٤م -)
١-٣ أشكال موازية للاسم		Campagnie Universelle du Canal Maritime du Suez
١-٤ أشكال مقننة للاسم وفقا لقواعد أخرى	قواعد الفهرسة الانجلو أمريكية	الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (مصر)
١-٦ محددات الهيئات الاعتبارية		ش.ق.س[٣٠]
٢ - منطقة الوصف		
٢-١ تواريخ الوجود		(١٣٩١ هـ -)
٢-٢ التاريخ		أنشئت قناة السويس بمقتضى عقد امتياز مؤقت صدر في نوفمبر١٨٥٤م صرح بمقتضاه بتأسيس شركه مؤلفة من أصحاب الأسهم لشق قناة للملاحة ثم تلاه صدور لائحة تنظيمية (نظامنامة) في يناير ١٨٥٦م تنص على كيفية تشكيل الشركة وتنظيم مجلس الاداره واختصاصات الجمعية العمومية. ارتبط بدء تنفيذ مشروع القناة بموافقة وتصديق الباب العالي على الامتياز وتحقق ذلك بصدور فرمان عثماني من السلطان عبد العزيز بن السلطان محمود في ٢ ذي القعدة ١٢٨٢هـ بالترخيص للشركة ببدء العمل. صدر خلال تنفيذ المشروع سلسلة من الاتفاقات بين الشركة والحكومة المصرية كان أهمها (اتفاق بين نوبار باشا ومسيو فرديناند دليسبس) في يناير١٨٦٦م عن كيفية إدارة الأراضي الملحقة بالقناة والاعتمادات المالية المطلوبة. تغير نظام الشركة بشكل جذري بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حيث تم تأميم الشركة عام ١٩٥٦م.
٤- منطقة الضبط		
٤-١ معرف التسجيلة الاستنادية		ح.م.ع / د.و.أ / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١[٣١]
٤-٢ محددات هوية المؤسسة		د.و.أ
٤-٣ القواعد و / أو الاتفاقيات		تسجيلة استنادية منشأة وفقا للتقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق.
٤-٥ مستوى التفصيل		وصف متوسط

٤-٦ تواريخ إنشاء أو تنقيح أو حذف		تسجيلة منشأة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢١م
٤-٧ اللغة (اللغات) والكتابة		اللغة العربية
٤-٨ المصادر		تم اعداد هذه التسجيلة بمعرفة د / السيد الصاوي استنادا الى معلومات مستقاه من المشروع الاسترشادي لتحسيب الارشيف الوطني المصري.

خاتمة:

إن إنشاء نظم معلومات أرشيفية وفقا للتقانين أو المعايير المدعومة دوليا واقليميا سيدعم تبادل البيانات بين الارشيفات الوطنية أو مع مرافق المعلومات الأخرى (أرشيفات دولية، أرشيفات إقليمية، مكتبات، ...). واذا كان الارشيفيون ينشئون التسجيلات الاستنادية في المقام الأول لتوثيق سياق إنشاء الوثائق ولجعل هذا التوثيق مفيدا في الأرشيفات الوطنية، فمن الضروري ربط التسجيلات الاستنادية بتوصيفات الوثائق وأي مصادر معلومات أخرى ذات صلة. ومن الضروري أيضا للأرشيفات الوطنية الالتزام بتطبيق هذه القواعد سواء من حيث دقة البيانات وشموليتها، وكذلك العمل على إنشاء أو تحديد شكل خاص للتسجيلة الاستنادية وفقا للتقنين.

obeikandl.com

ملحق رقم (١)

قائمة مراجعة حول ممارسات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في الأرشيفات الوطنية

تهدف الأسئلة الواردة في هذه القائمة إلى تشخيص ممارسات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في المؤسسات الأرشيفية الوطنية في كل من مصر والسعودية، وإلى قياس مدى تجاوب الأرشيفيين مع التقانين الدولية في هذا المجال ومع متطلبات واحتياجات الأرشيفات الوطنية وإمكاناتها المادية والتقنية.

أولا : بيانات عن الارشيف الو ـني

- اسم المؤسسة الأرشيفية:
- بيانات اتصال:

عنوان:

هاتف:

فاكس:

بريد الكتروني:

ثانيا : ممارسة الضبط الاستنادي في فهرسة الوثائق

- هل يخصص من بين الارشيفيين مسئول للضبط الاستنادي؟
- هل يجري التعريف بمنشئي الوثائق في الوصف الأرشيفي؟
- هل يتم فصل بيانات الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق بعيدا عن بيانات الوصف الأرشيفي أم هي مدمجة مع عناصر الوصف؟
- هل يتم كتابة بيانات الضبط لمنشئي الوثائق بشكل سردي أم يتم كتابتها في حقول وعناصر وصف ؟
- هل يتم الاستعانة بأية قواعد أو وسائل في الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟
- في حالة الإجابة بنعم، حدد ماهية القواعد والوسائل المستخدمـــــة (مكتر[٣٢]/ قوائم أسماء أشخاص وهيئات /...)
- هل يتم استخدام أية قواعد إضافية للضبط الاستنادي بالإضافة إلى تقنين الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟
- في حالة الإجابة بنعم، حدد ماهية القواعد المستخدمة .
- في حالة الإجابة بنعم ، هل واجه المفهرس أية مشاكل في تطبيق الضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق ؟

obeikandi.com

- في حالة الإجابة بنعم؟ حدد هذه الصعوبات.
- هل يفضل المفهرس الإيجاز أم التفصيل في الضبط الاستنادي؟ (مختصر / متوسط/ مفصل) (٣٣)

(أرفق نماذج من بطاقات الوصف أو أدلة البحث بما يعكس مستويات التفصيل المختلفة)

- هل تتوافر أدلة أو إرشادات تحدد للمفهرس الخطوات والإجراءات والأدوات التي تتبع في حال الوصف الأرشيفي عامة والضبط الاستنادي بوجه خاص؟
- هل يتم استخدام الحاسب في إنشاء أدلة البحث الأرشيفي ؟
- في حالة الإجابة بنعم، حدد (اسم النظام الآلي المستخدم، أهدافه، تاريخ انطلاق النظام).
- هل يدعم النظام الآلي المستخدم إنشاء قوائم استناد لمنشئي الوثائق؟
- هل التسجيلات الاستنادية الأرشيفية المنشأة في النظام الآلي متوافقة مع التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق؟
- حدد المصادر التي يرجع إليها المفهرس لجمع معلومات عن منشئي الوثائق؟
- هل يواجه المفهرس صعوبات أثناء الفهرسة فيما يتعلق بالضبط الاستنادي؟
- في حالة الإجابة بنعم، حددها. (نقص كوادر مؤهلة، نقص عددي، غياب أدوات عمل، ...)
- هل يتوافر دليل لترميز الإدارات والهيئات الحكومية؟

ثالثا: التقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق

- – ما مدى الاستعانة بالتقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق في ضبط وتوثيق أسماء منشئي الوثائق؟
- يتضمن التقنين أربعة حقول أساسية لوصف منشئي الوثائق. حدد هل يتم في ممارسات الوصف الجارية:
  - استخدام الحقول كلها (الهوية/ الوصف/ العلاقات/ الضبط)
  - استخدام بعض الحقول (حدد الحقول المستخدمة)
- حدد العناصر الوصفية المستخدمة فعليا في ممارسات الضبط الاستنادي وفقا للتقنين ؟

ملحق رقم (٢)

نماذج لأدلة ترميز وتسجيلات استنادية

وفهارس في الأرشيفات الوطنية - محل الدراسة

١- خطة ترميز الاجهزة الحكومية (مركز الوثائق والمحفوظات - السعودية)

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

رمزه (٠٧٧)

٣ — ترميز الأجهزة الحكومية.

ترميز الأجهزة الحكومية الرئيسية.

نموذج رقم (١/١/٦)

عدد	فئات أسماء الأجهزة	عدد الأجهزة	رمزها من	رمزها إلى
١	أمارات.	١٣	٠٠١	٠٢٠
٢	بنوك.	٢	٠٢١	٠٣٠
٣	جامعات.	١١	٠٣١	٠٥٠
٤	جمعيات.	٢	٠٥١	٠٦٠
٥	دواوين ملكية.	٦	٠٦١	٠٧٠
٦	ديوان وشعب مجلس الوزراء.	٧	٠٧١	٠٨٠
٧	الدواوين الأخرى.	٣	٠٨١	٠٩٠
٨	دارات ودور .	٢	٠٩١	١٠٠
٩	رئاسات.	٨	١٠١	١٢٠
١٠	صناديق.	٣	١٢١	١٣٠
١١	لجان عليا.	٣	١٣١	١٤٠
١٢	مجالس .	١٨	١٤١	١٦٠
١٣	مدن.	٢	١٦١	١٧٠

رمـــزه (٠٧٧)

٣ – ترميز الأجهزة الحكومية.

١ – ترميز الأجهزة الحكومية الرئيسية.

نموذج رقم (٣/١/٦)

فئة الأجهزة	رمزها	
	من	إلى
أمارات	٠٠١	٠٢٠

عدد	اسم الجهاز	رمزه
١	أمارة منطقة الرياض.	٠٠١
٢	أمارة منطقة مكة المكرمة.	٠٠٢
٣	أمارة منطقة المدينة المنورة.	٠٠٣
٤	أمارة منطقة القصيم.	٠٠٤
٥	أمارة منطقة الشرقية.	٠٠٥
٦	أمارة منطقة عسير.	٠٠٦
٧	أمارة منطقة تبوك.	٠٠٧
٨	أمارة منطقة حائل.	٠٠٨
٩	أمارة منطقة الحدود الشمالية.	٠٠٩
١٠	أمارة منطقة جازان.	٠١٠
١١	أمارة منطقة نجران.	٠١١
١٢	أمارة منطقة الباحة.	٠١٢
١٣	أمارة منطقة الجوف.	٠١٣

obeikandi.com

٢- تسجيلة استنادية لشركة بنك مصر (المشروع الاسترشادي لتحسيب دار الوثائق القومية – مصر) لم يتبع في اعدادها قواعد تقنين ضبط الاستناد ISAAR (CPF)

شركة بنك مصر

تأسست شركة بنك مصر بمقتضى عقد ابتدائي عرفي صدر في القاهرة بتاريخ ٨ مارس ١٩٢٠، ثم صدر مرسوم من السلطان احمد فؤاد بالتصديق عليه في ٣ إبريل١٩٢٠ .

حدد العقد الغرض من تأسيس الشركة بالقيام بجميع أعمال البنوك من سلف – تحويلات– قبول الأمانات والودائع – بيع وشراء السندات والأوراق المالية ... الخ

تأسس المركز الرئيسي للشركة بالقاهرة على أن يقرر مجلس الاداره ما يراه من إنشاء فرع أو تواكيل في أي جهة سواء بالقطر المصري أو خارجه .

١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ بانتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة باعتباره مؤسسه عامه، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لنفس السنة بتشكيل مجلس إدارة البنك .

١٩٦٣ صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبنوك بدمج بنكي السويس وبنك التضامن المالي في بنك مصر .

١٩٦٥ بناء على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على النظام الأساسي لبنك مصر صدر أمر بفتح ملف جديد للبنك باعتباره شركه مساهمة عربيه .

تحوى مجموعة الوثائق الخاصة ببنك مصر والمحفوظة بأمانة الوثائق الاقتصادية بدار الوثائق القومية نوعيات مختلفة تعبر عن الدور الذي لعبه البنك في الاقتصاد المصري فمنها :-(استمارات اكتتاب في الشركات الصناعية – ملفات العملاء – ملفات الأسرة المالكة – مستندات فروع البنك – ميزانيات – جرائد ومجلات قام البنك بالنشر فيها – إشعارات – فواتير – كمبيالات – شيكات – كشوف حسابات – أوراق خزائن – قرارات ... الخ).

٣- نماذج من فهارس الوثائق (مركز الوثائق والمخطوطات- دارة الملك عبد العزيز– السعودية)

الترقيم العنوان (أصلي/وضعي) الموافقة على رأي وزارة الخارجية في الركاب القادمين من مصوع

٩٢٦

تاريخ الوثيقة جهة الاصدار: مجلس الوكلاء

١٣٥٧/٥/٩هـ الصادر اليه: ------

الخلاصة: مجلس الوكلاء يوافق على رأي وزارة الخارجية فيما يختص بالركاب الذين قدموا من مصوع ونزلوا من جهة خور الجعافرة كما تقرر عرض الموضوع على جلالة الملك

- قرار مجلس الوكلاء رقم ٢١٤

وصف الوثيقة : صورة قرار صفحة واحدة مطبوعة على الالة الكاتبة موقعة ومؤرخة

٢٩٢٥

بطاقة من فهرس الوثائق الوطنية

الترقيم العنوان (أصلي/وضعي) السلطان يشكر سليمان باشا

١/١-٢

تاريخ الوثيقة جهة الاصدار: السلطان

الصادر اليه: القائم مقام باشا

الخلاصة: السلطان يشكر سليمان باشا على خدماته الجليلة ويصفه بأنه رجل عظيم

٢٨٦

وصف الوثيقة : صورة وثيقة صفحة واحدة باللغة التركية في أربع سطور

ت/١/٢ ٢٢٠٢

بطاقة من فهرس الوثائق العثمانية

obeikandl.com

هوامش الدراسة :

(١) ICA اختصار لـ International Council of Archives

(٢) جمال الخولي. فهرسة الوثائق الأرشيفية. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠ ؛ سلوى علي ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الارشيفية: التصنيف والفهرسة.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع٣، س٢٣ ، يوليو ٢٠٠٣.- ص ص ٩٧- ١٤٦.

(3) Archives de France. Description archivistique informatisée, XML et la DTD (EAD): Le besoin de normalization .- NOTE DITN/RES/2002/001 du 21 juin 2002.

(٤) محمد فتحي عبد الهادي. التكشيف لاغراض استرجاع المعلومات.- جدة : مكتبة العلم، ١٩٨٢. - ص ١١ وما بعدها.

(٥) ISAAR (CPF) اختصار لـ International Standard Archival Authority Record for Corporate Bodies, Persons and Families

(٦) وفقا لقانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، فإن دار الوثائق القومية مسئولة عن تجميع الوثائق التي لها اهمية لتاريخ مصر، ثم تنظيمها، وحفظها، واتاحتها للجمهور. فضلا عن ذلك، يوفر الارشيف الوطني المصري للمستفيدين ادوات البحث التي تتيح لهم التعرف على مصادر المعلومات المتاحة.

(٧) تسعى دارة الملك عبدالعزيز إلى خدمة تاريخ وجغرافية وآداب وتراث المملكة العربية السعودية والبلاد العربية والإسلامية. تضم الدارة عدة اقسام وادارات منها مركز الوثائق والمخطوطات ؛ حيث يعد جمع الوثائق التاريخية وتصنيفها وحفظها في مقدمة اهتمامات الدارة. ويعد مركز الوثائق بالدارة أحد أهم المراكز التاريخية والأرشيفية التي تحتفظ بمجموعات نادرة من الوثائق المحلية الأصلية والمصورة. (دارة الملك عبد العزيز.- http://www.darah.org.sa، تاريخ استشارة الموقع ٢٠١٠/٦/٢٨)

(٨) أنشئ المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بموجب المادة (٢) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٥ تاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٣ هـ ويرتبط إدرياً برئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ويشرف على أعماله هيئة ترسم سياسته وتتابع تنفيذها وتقترح ما تراه مناسبا من الأنظمة واللوائح والإجراءات لتحقيق أهدافه. ومن مهام المركز : جمع الوثائق والمحفوظات وفهرستها وتصنيفها وترميزها وحفظها وصيانتها وتنظيم تداولها، وتجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات والاتفاقيات والمعاهدات والإشراف على طباعتها، والإشراف والمتابعة الفنية لعمليات الحفظ في الأجهزة الحكومية والعمل على حماية الوثائق، والإشراف على إتلاف الوثائق والمحفوظات التي يتقرر إتلافها. . . (المملكة العربية السعودية- ديوان رئاسة مجلس الوزراء- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.- http://www.ncda.gov.sa ، تاريخ استشارة الموقع ٢٠١٠/٧/١١).

(٩) راجع خطة التصنيف الموحد التي قرها مركز الوثائق والمحفوظات وأدلة ترميز الشركات والادارات التي أعدها المركز على الرابط التالي: (http://www.ncda.gov.sa).

(١٠) المرسوم الملكي رقم٤٥/٢ وتاريخ ١٣٩٢/٨/٥ هـ، أوكل بموجبه دارة الملك عبد العزيز بمهام تجميع المحفوظات التاريخية ، وموافقة امقام السامي رقم ١٢٦٠٨/٥ وتاريخ ١٣٩٦/٥/٢٠ هـ بإلحاق المركز الوطني للوثائق والمخطوطات بدارة الملك عبد العزيز. [فهد العسكر. التوثيق الاداري في المملكة العربية السعودية.- الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٩٩٥.- ص٢٠]

(11) Conseil International des Archives (CIA). Norme générale et internationale de description archivistique (ISADG).- 2ème edition.- Ottawa, 2000, p11.

(12) Elsayed ELSAWY, Mohamed HASSOUN. Les archives nationales d'Égypte à l'ère numérique : ambitions et defies. In : EBSI, ENSSIB. Le numérique: impact sur le cycle de vie du document pour une analyse

interdisciplinaire, 13 - 15 octobre 2004, Montréal, Canada. Disponible sur : http://www.ebsi.umontreal.ca/rech/ebsi-enssib/pdf/elsawy.pdf - P.2

(13) J. Paul Getty Trust. Introduction to archival organization and description. -1998. http://www.getty.edu/research/conducting_research/standards/introarchives/glossary.html. - consulted in 15-3-2010.

(١٤) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله . المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات.- الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨م.- ص١٠٥.

(15) International Council on Archives. ISAAR (CPF) International Standard Archival Authority Record for Corporate Bodies, Persons and Families.- Second Edition.- 2004.- p 10

(16) Université de Montréal - Faculté des arts et des sciences - École de bibliothéconomie et des sciences de l'information. Terminologie de base en sciences de l'information.- http://www.ebsi.umontreal.ca/termino/index.htm.

(١٧) نقطة الوصول هي الاسم أو المصطلح أو الرمز، الخ. الذي يبحث تحته عن التسجيلة الببليوجرافية، ويتعرف عليها به. (أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله . مصدر سابق.- ص٢٩) .

(١٨) إسم المنشيء أو مصدر الوثيقة هو كل هيئة اعتبارية أو منظمة أو مجموعة من الاشخاص على أن يتم تعريفها باسم معين والتي تتصرف أو قد تتصرف ككيان. International Council on Archives. Op.cit- p.10)

(I9) International Council on Archives. Op.cit- p. 7

(٢٠) لجنة معايير الوصف هي احدى اللجان الفنية للمجلس الدولي للوثائق

(21) International Council on Archives. Op.cit- p8

(٢٢) فايل نت FileNet : شركة اقتنتها IBM في أكتوبر ٢٠٠٦. تطور الشركة برمجيات لمساعدة المؤسسات على إدارة المحتوى واجراءات الاعمال. وتعد منصة فايل نت FileNet P8 platform 8 إطار لتطوير نظم مخصصة للمؤسسات ، والذي يقدم الكثير من الوظائف التي يمكن تخصيصها لإدارة اجراءات عمليات معينة. يتم تقديم جوهر النظام الأساسي من خلال : مدير محتوى فايل نت FileNet Content Manager، مدير اجراءات الاعمال FileNet Business Process Manager، منطقة معلومات وثائق الشركة InfoSphere Enterprise Records (المسمى سابقا مدير وثائق فايل نت FileNet Records Manager). http://www.ibm.com/us/en. - site consulted) (IBM .in 21-4-2010.

(23) International Council on Archives. Op.cit p11.

(٢٤) (DTDs) اختصار لـ Document Type Definitions

(٢٥) (XML) اختصار لـ Extensible Markup Language

(٢٦) (SGML) اختصار لـ Standard Generalized Markup Language

(27) Ibid. p. 12.

(28) AACR2 – Anglo-American cataloguing rules. – 2nd edition, 2002 revision. –Ottawa, Canadian Library Association ; London, Chartered Institute of Library and Information Professionals ; Chicago : American Library Association, 2002.

(٢٩) م. ع. س اختصار لـ (المملكة العربية السعودية)، م. و. ح اختصار لـ (مركز الوثائق والمحفوظات).

(٣٠) ش.ق.س اختصار لـ (لشركة قناة السويس).

(٣١) ج. م. ع اختصار لـ (جمهورية مصر العربية)، ه. و. أ اختصار لـ (دار الوثائق القومية).

(٣٢) المكتز: قائمة تحتوي على مصطلحات معيارية تستخدم في عملية التكشيف.

(٣٣) تقتصر بيانات الضبط الاستنادي لمنشئ الوثائق في الوصف المختصر على : نوع الكيان، الشكل المعتمد للاسم، تواريخ الوجود، معرف تسجيلة الاستناد. أما الوصف المتوسط فيشمل معظم عناصر بيانات الوصف لمنشيء الوثائق وفقا للتقنين الدولي للضبط الاستنادي لمنشئي الوثائق. ويشمل الوصف المفصل كل بيانات الوصف وفقا للتقنين ووفقا لما هو متاح منها عن منشئي الوثائق.

obeikandl.com

المكتبات العامة ودورها فى دمج الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة وإتجاهات العاملين تجاه عملية الدمج

د. حنان أحمد فرج
مدرس بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة المنصورة

مقدمة:

تمثل مرحلة الطفولة - خاصة المبكرة فيها- أساس البناء الانسانى فى أى مجتمع، فكل إهتمام ورعاية تنالها هذه المرحلة تعتبر ركيزة يستند إليها هذا البناء وبالتالى فمن المنطقى إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية فى تلك المرحلة العمرية. وذلك الدور الهام الذى تلعبه مرحلة الطفولة لا يأتى من فراغ بل من طبيعة وأهمية هذه المرحلة. حيث أن السنوات الأولى من حياة الطفل ترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه الطفل – وبالتالى المجتمع فى المستقبل.

ونجد أن نسبة الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة ترتفع كلما انتشرت الحروب والكوارث وازداد تدنى المستوى المعيشى وانتشر المرض. وقد وصل عدد الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة إلى ٦٠٠مليون طفل فى العالم ٨٠% منهم فى الدول النامية. أى نسبتهم إلى العاديين هى ١٠إلى ١٢%.

وفى مصر تعتبر مشكلة الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة واحدة من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى حيث أن هؤلاء الأطفال يمثلون ما يقرب من ٧,٥٦% أى حوالى ٦ مليون معوق، وبالتالى فهذه المشكلة تمس معظم أفراد المجتمع وهم مجموع هؤلاء الأطفال المعاقين وأسرهم. وحيث أنه لا يمكن لأى دولة استبعاد ٦ مليون من أفرادها من عملية التنمية الشاملة بل يجب أن يتلقوا الرعاية االلازمة ليعيشوا ضمن مبدأ المساواة مع جميع أفراد مجتمعهم والعناية بهم كجزء من خطة التنمية الشاملة فى أى مجتمع[(١)].

وفى مصر صدر قانون الطفل رقم (١٢) ١٩٩٦ وتناول الباب السادس منها "رعاية الطفل المعوق وتأهيله" وتنص المادة (٧٦) على أن للطفل المعوق الحق فى التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية وتيسير اندماجه ومشاركته مع المجتمع[(٢)].

obeikandi.com

وقد سن القانون بعض الحقوق لجميع الأطفال من سن (٣- ٢١) عاماً والذين لديهم احتياجات خاصة :-

١- التقييم الجيد لدرجة الإعاقة.

٢- مجانية التعليم الذى يناسب احتياجات كل طالب.

٣- وضع الطالب فى بيئة أقل تقييداً.

٤- توفير الخدمات والمعينات التكميلية لضمان نجاح الطالب.

وتؤكد خطة التعليم الفردى لكل طالب على إقامة الطالب فى بيئة أقل تقييداً بمعنى أن الطالب لا ينبغى تقييده بالقيود التى تفرضها عليه الإعاقة، كما تؤكد على ضرورة أن يتلقى الطالب هذه الخدمات فى إطار دمجه مع زميله الطالب العادى.

الأهمية والهدف :

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذى تعالجه وهو دمج الفئات الخاصة داخل المؤسسات الثقافية وعلى رأسها المكتبات العامة. فالدمج كما هو معروف عملية تهدف إلى توفير الخدمات للأطفال المعاقين بجانب أقرانهم العاديين من خلال الأنظمة الثقافية المختلفة. والإدماج بمعناه الشامل يعنى مجموعة من الاجراءات والممارسات التى تزيد من فرص الفرد فى المشاركة فى الحياة الطبيعية[٣].

ورغم التطور السريع للاهتمام بذوى الحاجات الخاصة وشؤونهم، والاتجاهات الايجابية تجاه أفراد هذه الفئة، إلا أن تلك الاتجاهات الإيجابية لا تزال فى طور النمو، ولاتزال الاتجاهات السلبية تجاه ذوى الحاجات الخاصة هى الأبرز فى معظم المجتمعات العربية، وتأثيرها واضح على نجاح تجارب الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، وفى النهاية تفشل التجربة، بل ويفقد القائمون عليها الحماس لتطوير مثل هذه التجارب، مما يفقدنا طاقات كبيرة من الأطفال المدمجين من ذوى الاحتياجات الخاصة، تساهم فى نهضة المجتمع الذى ينتمى إليه الطفل المدمج.

والأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة هم أطفال لهم كل حقوق الطفل العادى ومن أهم حقوقهم ارتياد المكتبات بمفهومها الحديث والمنتشرة فى أنحاء الجمهورية باعتبارها مؤسسة ثقافية تقدم خدماتها للعاديين والمعوقين. و من الضرورى التأكيد على أن الرعاية الثقافية للغالبية العظمى من ذوى الاحتياجات الخاصة ومختلف المواد الأدبية والثقافية التى تقدم لهم لا تختلف عن تلك التى تقدم للأطفال العاديين باستثناء بعض حالات الإعاقة التى تتطلب طرقاً مختلفة للإتصال (فقد البصر وفقد السمع والإعاقة العقلية) فمعظم الوسائط الثقافية كالكتب والمجلات التى تصلح للأطفال العاديين تصلح كذلك للغالبية العظمى من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وحتى حالات الإعاقة البصرية والسمعية والعقلية يمكنهم الاستفادة من جميع المواد الثقافية إذا قدمت لهم بوسيلة الاتصال المناسب، والسبب وراء ذلك هو أهمية العمل على دمج هؤلاء الأطفال مع المجتمع وتجنب زيادة عزلتهم عنه وشعورهم بالغربة والاختلاف تمشياً مع الاتجاهات الحديثة فى التربية الخاصة والاتجاه إلى دمج ذوى الاحتياجات الخاصة مع المجتمع فى رعايتهم وإعاشتهم وتمكين هؤلاء من

الاعتماد على أنفسهم والتمكن من الحياة المستقلة سعياً لتحقيق دمجهم واستيعابهم استيعاباً كاملاً مع مجتمعاتهم.

ولقد كان اهتمام المكتبات، سواء العامة أو مكتبات الأطفال بتقديم الخدمات المكتبية بمختلف أشكالها لهؤلاء الأطفال من أهم وأبرز التطورات فى النصف الأول من السبعينات (١٩٧١-١٩٧٥).

ولعل أبرز صورة لهذا الاهتمام تخصيص المؤتمر السنوى للإتحاد الدولى لجمعيات المكتبات International Federation for (IFLA) Library Association and institution[٤]

الذى عقد عام ١٩٨٤ لمعالجة كافة المشكلات والموضوعات المتعلقة بالخدمات المكتبية لهذه الفئة من الأطفال. ومن أهم التطورات التى وقعت فى مجال تقريب الكتب والمواد الثقافية لهذه الفئة :

- توفير المواد المقروءة التى تلائم ميول هؤلاء الأطفال وتعالج المشكلات والقضايا التى تهمهم وتساعد على تحقيق حاجاتهم ذات الطبيعة الخاصة.
- ضروة أن تعوض هذه المواد الحرمان الثقافى والبيئى الذى يتعرض له هؤلاء الأطفال وتساعدهم على اللحاق بالأطفال العاديين الذين يتلقون الرعاية الثقافية والاجتماعية الكاملة
- ضرورة التأكد بكافة الطرق والسبل من وصول هذه المواد لهم فى بيئاتهم.
- الاهتمام الشديد والتركيز على دور المكتبة بوصفها من أفضل الوسائل المتوفرة لتقديم الكتب والمواد المقروءة لهذه الفئة.

وبسبب ما يعانيه هؤلاء الأطفال من حرمان ثقافى وحضارى واقتصادى وعدم القدرة على إقتناء الكتب المقروءة والمناسبة لهم والبعد عن أماكن ومراكز وجود الكتب فإن هؤلاء الأطفال أحوج ما يكون للخدمات التى تقدمها المكتبات العامة والمدرسية.

ويهدف هذا البحث إلى تقييم تجربة جمعية الرعاية المتكاملة فى مجال دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة- فئات المكفوفين وضعاف البصروالأعاقات الحركية- فى ضوء الأهداف التى وضعت لهذا المشروع، والوقوف على واقع تجربة الدمج فى المكتبات والتعرف على نواحى القوة والضعف التى تعوق تنفيذ هذه التجربة وكيف يمكن التغلب عليها وجعلها أكثر فاعلية، كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على إتجاهات العاملين فى المكتبات قيد الدراسة تجاه عملية الدمج.

مشكلة الدراسة :

فى ظل الاتجاهات الحديثة لدمج المعاقين فى المجتمع، فالمكتبة هى من أفضل الوسائل المتاحة وأكثرها قدرة على التقريب بين الأطفال العاديين وذوى الاحتياجات الخاصة وضمان وصول مختلف المواد المقروءة للأطفال، وبالرغم من توافر وإنتشار المكتبات العامة ومكتبات الأطفال على مستوى الجمهورية إلا أن نسبة مشاركة الأطفال المعاقين داخل تلك المكتبات تعتبر ضئيلة جداً مقارنة بالأعداد الكبيرة منهم،ومن هنا نرى أنه ليس العبرة

فى مجرد وجود مكتبة معدة وإنما فى الاستخدام الفعلى والجيد لها.

والسؤال المطروح إلى أى مدى يمكن المواءمة بين متطلبات ذوى الإحتياجات الخاصة، وما هو متاح حالياً بالمكتبات؟ وما يجب توافره حتى يستطيع ذوى الإحتياجات الخاصة ارتياد المكتبات؟

وتحاول الدراسة الاجابة على الأسئلة التالية:

س١- ما هى فوائد وسلبيات الدمج ؟

س٢- على أى اساس يتم اختيار الطالب للدمج ؟

س٣- ما الجهود المبذولة فى مصر لدمج ذوى الاحتياجات الخاصة ؟

س٤ — ما الأجهزة والبرمجيات التكنولوجية التى يمكن توفيرها لهذه الفئة ؟

س٥- أهم نواحى الضعف التى تعوق تنفيذ الدمج فى مصر والعالم العربى؟

س٦- ما مدى تلبية المكتبات قيد الدراسة للإحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة ؟

س٧- كيف يمكن الحد من تلك المشكلات وتطوير تلك المكتبات نحو الأفضل ؟

س٨- ماهى آراء وإتجاهات العاملين بالمكتبات قيد الدراسة نحو عملية الدمج ؟

المنهج المستخدم :

تستخدم الدراسة المنهج المسحى الوصفى التحليلى الذى يسعى إلى تجميع وتنظيم الحقائق والمفاهيم المرتبطة بدمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى المكتبات بصفتها مؤسسة ثقافية عامة تقدم الخدمة لكافة الفئات وتحليلها فى ضوء الأهداف التى سعت المكتبات فى تحقيقها بمشروع الدمج، والوقوف على نواحى الضعف والقوة التى تعوق تنفيذ عملية الدمج فى مكتبات الدراسة، وكيف يمكن الحد من تلك المشكلات وتطوير تلك المكتبات لتحقيق أهدافها.

وقد تم تجميع البيانات من خلال الأدوات التالية:

١- قائمة مراجعة لجمع المعلومات عن ماهو متوافر من تجهيزات مادية وفنية داخل المكتبات

٢- إستبيان لعينة من الأطفال المعاقين لمعرفة آرائهم تجاه الخدمات المقدمة لهم فى المكتبات قيد الدراسة

٣- إستبيان للعاملين داخل المكتبات لمعرفة إتجاهاتهم حول عملية الدمج.

٤- بالإضافة إلى المقابلة الشخصية لبعض العاملين وبعض الأطفال المعوقين بالمكتبات.

عينة البحث :

١- عينة من الأطفال المعاقين المترددين على المكتبات بنسبة ١٥% عددهم (١٩) من ١٢٣معاق

٢- وجهت الدراسة استبيان لكل العاملين بالمكتبات قيد الدراسة وعددهم ٢٨عاملاً لمعرفة إتجاهاتهم تجاه عملية الدمج.

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية

لم تتطرق دراسة عربية سابقة للأسس التى تتم عليها عملية دمج المعاقين داخل المكتبات أوالمشكلات التى تحول دون تطبيق الدمج داخل المكتبات،بل وإن كانت هناك دراسات مثيلة تناول معظمها عرض وتقييم للخدمات المقدمة للمعاقين فى بعض المكتبات بمختلف أنواعها. ومن أمثلة الدراسات العربية، دراسة **فاطمة الزهراء**، ٢٠٠٦[٥]، وتتناول الدراسة عرضاً مبسطاً لبعض البرمجيات التى تستخدمها المكتبات للمعاقين بصرياً، تبدأ الدراسة بتعريف مفهوم الإعاقة البصرية، وتقدم مؤشرات إحصائية حول إعداد المعاقين بصرياً فى ثلاث محافظات (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية)، ثم تعرض الدراسة لأهم تلك البرمجيات فى المكتبات مثل القراءة المنطوقة للنص المكتوب، الطباعة بطريقة برايل

دراسة **حلمى مصطفى ابو موتة**، ٢٠٠٢، والتى ناقشت موضوع الكفاية المهنية اللازمة لأخصائى تكنولوجيا التعليم للمكفوفين بالمرحلة الثانوية فى مصر[٦].

أما دراسة **سالم محمد السالم**، ٢٠٠٠. فقد تناولت الدراسة إحتياجات المكفوفين وضعاف البصر من خدمات المعلومات. وتوصل الباحث إلى أن خدمات المكتبات للمكفوفين فى المملكة قد أظهرت تطور ملحوظ على مختلف المستويات، ومن أهم التوصيات التى أشار إليها إتباع سياسة مكتوبة لتنمية المقتنيات، وتدريب العاملين، وضرورة الإستفادة من إمكانات التقنية الحديثة فى تقديم خدمات المكفوفين[٧].

ودراسة **مريم المحمادى**، ١٩٩٧. فقد تناولت خدمات المكتبات العامة للأطفال فى السعودية وخصت بدراستها المكتبات التابعة لوزارة المعارف. وقد خلصت الدراسة أن جميع المكتبات ليست فى مجملها على المستوى المطلوب لتقديم الخدمة لهذه الفئات، حيث وجدت الدراسة أن المكتبات تعانى نقصاً مالياً بالإضافة إلى عدم توافر مساحة لممارسة الأنشطة، وعدم توافر قوى بشرية متخصصة ومدربة قادرة على التعامل مع تلك الفئات الخاصة[٨].

وفى دراسة **ناريمان مصطفى**،١٩٩٦[٩]. تناولت الدراسة خدمات المكتبات المقدمة للمكفوفين وضعاف البصر فى مصر، وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها ضرورة أن يكون العاملين بالمكتبات التى تقدم خدماتها للمعاقين على دراية بكيفية إستخدام التقنية الحديثة للمعاقين، والأخذ فى الإعتبار المبانى والتجهيزات المادية الأخرى المفروض تواجدها داخل مكتبات خدمة المعاقين ومن بينها توفير المجموعات الملائمة لهم.

وتطرقت دراسة **سارة قشقرى**، ١٩٨٩[١٠]، لخدمات المكتبات للمكفوفين فى المملكة العربية السعودية ؛ حيث غطت تسعة معاهد تابعة لوزارة المعارف يطلق عليها معاهد النور، وتوصلت الدراسة إلى أن خدمات المكتبات للمكفوفين تكاد تكون غير موجودة، وبينت الدراسة إفتقار المملكة إلى مطابع لإنتاج أوعية

المعلومات الخاصة بالمكفوفين. وقد أوصت الدراسة بضرورة تخصيص ميزانية ثابتة لخدمات المكفوفين بالمكتبات تكون قابلة للزيادة.

أما دراسة **هند لبان**،١٩٨٨،(١١) فقد تناولت الخدمات المكتبية للمعاقين فى السعودية ومقارنته بما هو متاح على مستوى العالم. وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المكتبية للمعاقين فى المملكة يعانى قصور حاد. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات منها ضرورة إدراج الإهتمام بخدمة المعاقين فى لائحة التعليم الخاص، وضرورة تأهيل العنصر البشرى المؤهل للتعامل مع تلك الفئات، وتشكيل لجنة وطنية لمعالجة قضايا المعاقين وإحتياجاتهم.

ودراسة **أميرة غطاس**، ١٩٨٤(١٢)، وتطرقت من خلالها إلى الخدمات المكتبية التى تقدمها مراكز خدمة المعاقين فى القاهرة وعددها ١٥مكتبة، كما تناولت الباحثة كيفية الإرتقاء بهذه الخدمة وإلى ضرورة توفير خدمات للمعاقين فى أماكن تواجدهم، ومراعاة توفير المكان الملائم ورصد الميزانية المناسبة.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

دراسة **"Murray, 2009"** وتناولت الدراسة تقييم الخدمة المكتبية المدرسية للطلاب المعاقين فى بعض المكتبات المدرسية فى ولايتين باستراليا، وتهدف الدراسة إلى تنمية قدرات العاملين بالمكتبات المدرسية التى من شأنها أن تساعد فى التربية، وتوفير المعلومات لتلبية إحتياجات الطلاب المعاقين، وأظهرت النتائج أن هناك حالياً فرصاً محدودة لأمناء المكتبات المدرسية للمشاركة فى هذه البرامج، وهناك حاجة لبرامج تنمية للعاملين فى المكتبات وتشمل صياغة السياسات والجوانب التكنولوجية المتكيفة مع خدمات المكتبة للطلاب المعاقين(١٣).

ودراسة **"Farrdly, 2009"** والتى تتناول معوقات إستخدام المعاقين لمواقع الإنترنت للمكتبات فى كندا، ويذكر الباحث على الرغم من وجود القوانين المنظمة لتلك الموقع إلا إن إعتماد المعاقين عليها لازال منخفضاً، ووجدت الدراسة أن سهولة وصول المعاقين إلى تلك المواقع يعتمد بالدرجة الأولى على العاملين المنشئين لتلك المواقع والمسئولين عن تطويرها، ووجدت الدراسة أيضاً أن القيم الإجتماعية والفردية للعاملين وعدم تطبيق القوانين والتشريعات التوجيهية وعدم كفاية الدعم المالى، كل هذه العوامل كانت وراء عدم تطوير مواقع الإنترنت لتلك المكتبات، وأوصت الدراسة بإعادة تصميم هذه المواقع لتناسب المعاقين مع شمولية المصادر المتاحة فيها، وزيادة الميزانية المعتمدة(١٤).

وتتعرض دراسة **"AnnA, 2008"** إلى قضايا تدريس المناهج الخاصة بالمعاقين فى مجال المكتبات فى اليونان، ويوصى بإدراج مواد تعليمية فى مناهج المكتبات منها القضايا الخاصة بالمعاقين وسبل تيسير إستخدامهم للمكتبات باليونان، والحرص على إتاحة المواد البديلة الخاصة بهم فى تلك المكتبات، والوسائل التكنولوجية المساعدة، وكيفية التعامل مع تلك الفئات الخاصة(١٥)

ودراسة "Lisa, 2007 "[١٦] والتى تهدف إلى تقييم المشروع الترويجى التى أعدته المكتبة العامة فى مقاطعة مونرو لشجيع الأطفال والشباب المعاقين على إستخدام مصادر المكتبة فى ضوء الأهداف التى وضعتها المكتبة ؛ والفلسفة العامة للمشروع هى تقديم الخدمة للجميع بدون التمييز بين المعاقين والأسوياء.

أهداف المشروع:

- تشجيع المعاقين على المشاركة فى برامج المكتبة.
- تنمية المهارات اللغوية لديهم.
- تعزيز التنشئة الإجتماعية ومحاولة إكساب المعاقين خبرات جديدة والتفاعل مع أقرانهم خارج نمطية المدارس.
- تحسين المهارات المكتبية لدى تلك الفئات.
- تعزيز الرغبة فى البحث عن المعلومات بطريقة ذاتية.
- مشاركة أسر المعاقين والمتطوعين من الشباب فى الأنشطة والبرامج المكتبية.

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف أعدت المكتبة بعض التحسينات منها :

- تطوير خدمات الحاسب الآلى لتشمل خدمة المعاقين.
- توفير أوعية بديلة تناسب المعاقين مع توفير أوعية للعائلات تقدم معلومات عن الإعاقات المختلفة وكيفية التعامل مع تلك الفئات.
- وضع دليل على موقع الإنترنت لأسر المعاقين يضم ٣٠٠ وكالة ومنظمة توفر الخدمات للمعاقين.
- عمل أنشطة ترفيهية للأسر والأطفال المعاقين، وبرامج للقراءة الصيفية.
- الإتصال بأسر المعاقين عن طريق التليفون أو عن طريق E-Mail لعرض المواد المناسبة لأبنائهم.
- إعداد موقع للمكتبة على الإنترنت، موضحاً فيه دليل لكيفية إستخدام المكتبة لمساعدة الآباء والأمهات وهم يعملون مع أطفالهم للوصول إلى المصادر.
- الإعلان عن خدمات المكتبة عن طريق النشرة الرسمية، وعن طريق موقع المكتبة الإلكترونى.
- إعداد دورات تدريبية لـ ٢٢٠ عاملاً يعملون فى المكتبة.
- – إعداد فهرس على الإنترنت مدعم بالصور والرسوم المقابلة لنظام ديوى العشرى.

أما دراسة **"Czapla, 2005"** [١٧]، والتى تدورحول تقييم الخدمات المقدمة للمعاقين فى المكتبة العامة لولاية بنسلفانيا بغرض معرفة الأسباب التى أدت إلى عزوف المعاقين عن إرتياد المكتبة. وكشفت الدراسة عن وجود مواد مناسبة للمعاقين داخل المكتبة ولكن هناك عدد من المعوقات التى أدت إلى عدم كفاءة إستخدام تلك المجموعات؛ منها عدم تجهيزات ملائمة للمعاقين داخل مبنى المكتبة مثل ضيق المساحة، وعدم وجود مداخل مناسبة للمعاقين، عدم وضوح اللوحات الإرشادية، عدم وجود مصاعد،وعدم وجود مداخل ومخارج فى حالة الطوارئ، ولايوجد تدريب للمعاقين على كيفية إستخدام مصادر المكتبة.

وتليها دراسة **"Lori & Sharon, 2003"**[١٨] التى تناولت معرفة مدى إستخدام الكتب المسموعة الرقمية من قبل المعاقين فى مكتبة مركز ولاية إلينوى والذى يضم ٤مكتبات أخرى هى مكتبات **"هاواى والميسيسبى ومونتانا ومكتبة نيوجرسى"** وسعت الدراسة لمعرفة ردود فعل المعاقين حول تقديم هذه الخدمة بالشكل الجديد، وقد وردت النتائج أنه، حوالى ٨٧% راضين عن هذه التقنية الحديثة أما الباقى فكان سبب رفضهم لهذه التقنية هو صعوبة إستخدام أجهزة التشغيل وخصوصاً أزرار التحكم، وهم فى حاجة إلى صوت مسموع أثناء خطوات التشغيل، وإقترحت الدراسة إجراء التغيرات على أجهزة التشغيل طبقاً لتعليقات المستخدمين.

ودراسة **" Murry, 2002"**[١٩] وهى دراسة مسحية على بعض المكتبات المدرسية فى إستراليا، وتناولت هذه الدراسة تقييم الخدمات المكتبية المقدمة فى تلك المكتبات للمعاقين والعلاقة بين مستوى تقديم تلك الخدمات للمعاقين ومدى تأهيل العاملين وإدراكهم لأهمية هذا النوع من الخدمات. وأظهرت الدراسة أن العاملين ليسوا على معرفة جيدة باحتياجات هؤلاء المعاقين ولذلك لتوفير خدمة مكتبية جيدة لهم. وعلى الرغم من بعض الممارسات الجيدة وجدت الدراسة أن هناك حاجة لتحسين الخدمات المقدمة لتلك الفئات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون والإتصال بين المكتبات المدرسية، والتدريب المناسب للعاملين.

وناقشت دراسة **"Vasi, 2002"**[٢٠] معوقات إستخدام مكتبة ولاية بوفالو العامة بنيويورك من قبل الطلبة المعاقين، وعدد المشتركين من المعاقين حوالى ٢٠٠طالب معاق، وكشفت الدراسة أنه من أهم معوقات إستخدام المكتبة ضيق المساحة المخصصة مع نمو وزيادة المجموعات سنوياً مما يؤدى إلى ضيق المساخات المخصصة للمعاقين للتحرك بحرية داخل قاعات المكتبة، وإقترح الباحث بعض التعديلات منها زيادة المساحة المخصصة للمكتبة،وزيادة إرتفاع الرفوف لتستوعب عدد أكبر من الأوعية مع وجود مرافق لتساعد المعاق فى الحصول على الكتاب من على الرفوف فى حالة إرتفاعها، وإدخال االأوعية التى تقادمت للمخازن.

ودراسة "Bonnie, 2001"[٢١] والتى عرضت التحديات التى تواجه مكتبات مقاطعة مونرو وهى "١٠ "مكتبات فى المواءمة بين إدخال تعديلات وبرامج لمساعدة المعاقين داخل المكتبات لتسهيل إستخدام المكتبات وبين التكلفة المطلوبة .وأشارت الدراسة أنه منذ عام ١٩٩٩ لدى المكتبات مشروع لزيادة إمكانية وصول المعاقين إلى المكتبات وحصلت المكتبات على دعم من مكتبة المكفوفين والمعوقين جسدياً التابعة لمكتبة الكونجرس بالإضافة إلى إشراك متبرعين وأسر المعاقين فى المشروع، مما كان له أثر كبير فى نجاح المشروع. ووجهت المكتبة الدعوة لعدد ١٣ من المعاقين بمختلف الإعاقات للإشتراك فى التخطيط لخدماتهم.

أما دراسة "Chery, 2001"[٢٢] فقد تناولت الخدمات التى تقدمها مكتبة كارولينا لخدمة الفئات الخاصة ودمجهم داخل المكتبة، فقد حرصت المكتبة منذ عام ١٩٩٦ على إدخال بعض الخدمات داخل المكتبة لخدمة تلك الفئات الخاصة، ففى عام ١٩٩٨زودت المكتبة بأجهزة وبرمجيات لتساعد المعاقين مثل برنامج Zoomtext والماسحات الضوئية، والحرص على الإضاءة الجيدة فى قاعات المكتبة، وفى عام ٢٠٠٠أضافت المكتبة غرفة قراءة جديدة للمعاقين وبها بعض البرمجيات الجديدة، وأخيراً أتاحت المكتبة موقع لها على الإنترنت لتيسير إستخدام المصادر الإلكترونية للمعاقين مع الإلتزام بالمعايير الدولية فى إعداد الموقع للمعاقين، والموقع يضم حوالى ٧٠٠ صفحة.

تعريف ذوى الإحتياجات الخاصة :

هم الأطفال الذين ينحرفون عن مستوى الخصائص الجسمية أو العقلية أو الانفعالية أو الإجتماعية عن أقرانهم فى مثل سنهم لذلك يحتاجون إلى خدمات تربوية خاصة لنصل بهم إلى أفضل درجة تصل إليها قدراتهم[٢٣].

ويلزم لنا أن نفرق بين المفاهيم الآتية لنعرف معنى الإعاقة :

- **العجز: Impairment** هوفقدان طرف أوجزء منه، أو وجود عطل فى طرف أو عضو أو فى وظيفة ما فى جسم الإنسان.
- **الإعاقة : Disability** هو الحرمان أو القيد الذى يقصى بعض فئات المجتمع نتيجة مفاهيم مجتمعية تميز ضد هذه الأفراد الفئات الخاصة نتيجة إصابتهم بعيب أو قصور فى قدرة ما أو لوظيفة ما.

لذلك : **الإعاقة = عجز + تمييز**

وعليه فالأطفال ذووالإعاقات؛ هم جميع الأطفال، ممن لديهم نوع من الإختلاف الجسدى، أو العقلى، أو الحسى، أو السلوكى الذى يتسبب لهم بالإبقصاء أو التمييز ضدهم داخل المجتمع[٢٤] وهذا يشمل الأطفال الذين لاينتفعون من الأنظمة السائدة فى المجتمع فى مجال التعليم أو الصحة، أو الرعاية الإجتماعية.

ويتضح مما سبق أن الأطفال لايصبحون معوقين إلاعندما ينظر إليهم باعتبارهم مشكلة، وعندما لايندمجون فى المجتمع. أما فى الواقع فالمشكلة تكمن فى أنظمة المجتمع، وفى عدم قدرتها فى تلبية حاجات جميع اللأفراد.

ويكمن الفرق الرئيسى بين الإدماج Integration والدمج Inclusion فى أن الإدماج يسعى إلى حث الطفل إلى إكتساب المهارات اللازمة كى يؤهل للإندماج فى المجتمع من خلال أنشطة.

أما الدمج : فيعترف بالفروق الفردية والإختلافات التى تنتج عن عوامل كثيرة منها تفاوت الأعمار والنشأة الإجتماعية؛ والإختلافات الفردية والإعاقات.

ووجد التربويون أن دمج هؤلاء الأطفال ضمن مجتمعهم هو السياسة الأفضل لتطوير قدراتهم خاصة فى عصر الثروة التقنية الحديثة والتى

تهيئ للطفل التأهيل الصحيح من خلال خطط علمية إقتصادية صحيحة.

وميز عبد العزيز الشخص بين ثلاثة أنواع من التكامل يهدف إليها الدمج(٢٥):

- **التكامل المكانى** : الذى يشير غلى وضع المعاقين فى مكان واحد مع العاديين.
- **التكامل الوظيفى** : ويعنى به إشتراك المعاقين مع العاديين فى إستخدام موارد المكتبة.
- **التكامل الإجتماعى** : الذى يشير إلى إشتراك المعاقين مع الأطفال العاديين فى الأنشطة غير التعليمية مثل اللعب والرحلات والتربية الفنية وكافة الأنشطة المختلفة.

بينما قسم جرينولد لدمج إلى ثلاث محاور(٢٦):

١- **الدمج البدنى** : حيث يعيش الأفراد فى وحدات صغيرة تضم المعاق والعادى.

٢- **الدمج الوظيفى** : حيث الخدمات المشتركة بين المعاق والعادى مثل عمل كلاهما فى مؤسسة واحدة مثل المكتبات.

٣- **الدمج الاجتماعى** : حيث التفاعل بين المعاق والعاديين، واشتراك المعاق مع العادى فى أنشطة غير أكاديمية مثل الاشتراك فى الرحلات، والأنشطة الفنية، أو اللعب وغيرها

فوائد الدمج :

من خلال مراجعة مستفيضة للأدبيات فى مجال الدمج لخص الموسى أهم فوائد الدمج على(٢٧) النحو التالى:

١- إن الدمج يتيح للأطفال ذوى الحاجات الخاصة فرصة البقاء فى منازلهم مع أسرهم طوال حياتهم الدراسية، الأمر الذى يمكنهم من أن يكونوا أعضاء عاملين فى أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية من القيام بالتزاماتها تجاه أولئك الأطفال.

٢- يعمل الدمج على الحد من المركزية فى عملية تقديم البرامج التعليمية والثقافية، وهذا يهيئ الأرضية التى تمكن المجتمعات المحلية من التأثير فى مجريات عملية تربية أبنائهم ذوى الاحتياجات الخاصة، كما يتيح الفرصة أيضاً للمؤسسات التعليمية المختلفة أن تستفيد من تجربة هؤلاء الأبناء.

٣- إن الدمج يشكل وسيلة تعليمية مرنة، يمكن من خلالها زيادة وتطوير وتنويع البرامج التربوية المقدمة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

٤- إن البيئة الاندماجية تعمل على زيادة التقبل الاجتماعى للأطفال المعوقين من قبل أقرانهم غير المعوقين، ومن ثم يمكنهم من محاكاة وتقليد سلوك الأطفال العاديين فيزداد التواصل والتفاعل الاجتماعى معهم.

٥- إن احتكاك الأطفال المعوقين بأقرانهم غير المعوقين فى سن مبكرة يسهم كثيراً فى تحسين اتجاهات الأطفال غير المعوقين نحو أقرانهم المعوقين، كما يسهم فى أيضاً فى تحسين إتجاهات الأطفال المعوقين نحو أقرانهم غير المعوقين.

٦- إن من شأن الدمج أن يعمل على على إيجاد بيئة اجتماعية يتمكن فيها الأطفال غير المعوقين من التعرف – بشكل مباشر – على نقاط القوة والضعف عند أقرانهم المعوقين مما يؤدى إلى الحد، أو التخلص من أية مفاهيم خاطئة قد تكون موجودة لديهم.

٧- إن الدمج من شانه أن يعمل على إيجاد بيئة تعليمية تشجع على التنافس بين جميع الطلاب الأمر الذى يسهم فى رفع مستوى الأداء لدى الأطفال ذوى الاحتياجات التربوية الخاصة.

٨- إن الدمج يعمل على إيجاد بيئة واقعية، يتعرض فيها الأطفال ذووالاحتياجات الخاصة إلى خبرات متنوعة، ومؤثرات مختلفة من شأنها أن تمكنهم من تكوين مفاهيم صحيحة واقعية عن العالم الذى يعيشون فيه.

٩- إن الدمج، يعمل على تعميق فهم المتعاملين معهم للفروق الفردية بين الأطفال كما يظهر للمتخصصين وغير المتخصصين على حد سواء، أن أوجه التشابه بين الأطفال العاديين وأقرانهم غير العاديين أكبر من أوجه الاختلاف.

سلبيات الدمج :

ورغم هذه الإيجابيات التى يراها البعض إلا أن هناك من يرفض الدمج للأسباب الآتية(٢٨):

- الضغط النفسى يكون كبير على الأطفال ذوى الحاجات الخاصة لأنه يتنافسّ مع طفل سليم معاف.
- صعوبة عملية التعلم من أفراد غير مدربين على التواصل مع الأطفال ذوى الحاجات الخاصة حتى يتعلموا بشكل جيد.
- زيادة خطورة العزلة الاجتماعية نتيجة الألم الذى يواجهها الأطفال ذوى الحاجات الخاصة فى المجتمع ككل وعدم تسامح الأطفال والمراهقين العاديين معهم.
- إن الأطفال ذوى الحاجات الخاصة يشعرون بالراحة مع أقرانهم أكثر من أقرانهم الأسوياء.
- إن الأطفال ذوى الحاجات الخاصة فى حاجة لمزيد من التدريب المكثف والمستمر على اللغة والذى نتوقع أن المؤسسات العامة غير قادرة على تقديمه.
- إن أغلب مؤسسات الدمج غير مزودة بالأدوات والعاملين المدربين لتقديم الخدمات الخاصة الموجهة لهذه الفئة.
- وجود عبء إضافى على من يتعامل مع الطفل العادى .بما لا يتيح الفرصة للإهتمام بالأطفال غير العاديين فهؤلاء غير مؤهلين ولامدربين على التعامل مع الأطفال ذوى الحاجات الخاصة وليس لديهم الرغبة للقيام بهذا الدور.

ومن هذا الاستعراض للآراء المؤيدة والمعارضة لفكرة دمج الطفل يتضح أن الهدف الأساسى من الدمج هو إتاحة فرص التفاعل والاحتكاك المباشر بين المعاق وقرينه العادى. فالعلاقات الاجتماعية تتيح للفرد حرية ودرجة ما من درجات الاستقلالية والشعور بالذات. فالإنسان دائما فى حاجة إلى آخر لبعض الوقت

على الأقل لكى يقوم بعمله بصورة ملائمة. ويعد اكتساب السلوك الاجتماعى الهدف الأساسى لعملية التنشئة الاجتماعية. كما يعد النجاح فى اكتساب الأساليب والعادات الاجتماعية السليمة دليلا على التوافق والتفاعل مع البيئة بنجاح، وينمو السلوك الاجتماعى للطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة خلال تفاعله مع مواقف حياته وصحبته للآخرين. كما يميل الطفل إلى الاندماج والانتماء لمجموعة من أقرانه ينتمى إليها ويتعاون ويتفاعل معها.

على أى أساس يتم اختيار الطفل للدمج[٢٩]؟

- نوعية حالة الطالب من حيث درجة الإعاقة.
- درجة التواصل اللفظى وغير اللفظى مع المحيط الاجتماعى للطالب.
- درجة التواصل الاجتماعى مع أقرانه غير العاديين والعاديين من أهل وخلافه.
- البحث عن السلوك المعيق لدمج الطفل فى بالمكتبات العامة.
- البحث عن مفتاح السلوك المعين لدمج الطفل بالمكتبات العامة.
- وعى الأسرة من ناحية إجابتها عن السؤال لما نريد أن ندمج طفلهم.
- أمين المكتبة ؛ يجب أن نولى أهمية كبيرة عند اختياره. فهو يكيف ويلغى سلوك ويعزز سلوك فى الطالب.
- إنتقاء أمين المكتبة صاحب ضمير ولديه دوافع لانجاح التجربة. ونبدأ بعمل تهيئة له من جميع النواحى النظرية والتطبيقية من ضمنها زيارة لبرامج الدمج والاطلاع على الحالات المختلفة والاطلاع على الحالة المراد دمجها.

الفئات المستهدفة للدمج[٣٠]:

الأطفال الذين لهم حاجات تعليمية وتأهيلية وعلاجية تتناسب مع نوع القصور تتمثل فيما يلى:

١- **التخلف العقلى** : متخلف عقلى يمكن تعليمه، بطئ النمو ولكن أحياناً يمكنه الحياه باستقلالية إذا أعطى برنامج التربية المناسبة، متخلف عقلياً يمكن تدريبه، يمكنه تعلم مهارات مساعدة لنفسه وأداء بعض الأعمال البسيطة دائماً يحتاج إلى رعاية اللآخرين.

٢- **الإعاقة البصرية** : يتراوح من فقد البصر الكلى إلى ضعف البصر البسيط.

٣- **الإعاقة السمعية** : تتراوح من فقد سمع كلى إلى ضعف سمع بسيط.

٤- **عدم القدرة على التعلم** : عقلياً يعتبر متوسط أو فوق المتوسط ولكن لديه صعوبات فى التعلم، ولديه مشكلات فى الانتباه والذاكرة والادراك.

٥- **إعاقة فى الجهاز العصبى** : اضطراب فى جهاز العضلات مثل الشلل المخى أو اضطراب الجهاز العصبى مثل الصرع.

٦- **إعاقات العظام** : تتراوح بين فقد جزئى أو كلى لأحد الأطراف أو لديه إعاقة فى أحد الأطراف.

٧- **ضعف الجسم** : وهى الأمراض التى تفقد الطفل قوته وهى أمراض القلب ومشكلات التهاب الشعب الرئوى، وأمراض الدم.

٨- **اضطراب الكلام واللغة** : وتشمل اللجلجة والتهتهة واضطراب مخارج الحروف. أما مشاكل اللغة فتشمل تأخر نمو الكلام وقصور الفهم.

٩- **اضطراب السلوك والانفعال** : وهى العقبات التى تعوق توافق النفس وما يترتب عليها من مشكلات سلوكية.

١٠- **نقص القدرة بسبب صعوبات البيئة** : المعاملة القاسية، سوء التغذية — الاختلافات الثقافية، وهم الأطفال الذين يعاملون بإهمال وقسوة زائدة.

الجهود المبذولة فى مصر لدمج ذوى الحاجات الخاصة :

الدمج فى بعض المراكز والجمعيات الأهلية :

اهتم عدد كبير من الجمعيات الأهلية بالاعاقات الذهنية المتوسطة والشديدة، كما أن بعض المراكز والجمعيات الأهلية تقوم بدعم من وزارة التربية والتعليم بتجارب استطلاعية لتطبيق الدمج التعليمى داخل الفصول فى التعليم النظامى، ومن هذه الجمعيات : مركز سيتى التابع لجمعية كارتياس مصر، جمعية الحق فى الحياة، اصدقاء الغد المشرق، جمعية الأولمبياد الخاصة، الاتحاد العام للكشافة والمرشدات. وقد ازداد عدد الجمعيات الأهلية المهتمة برعاية ذوى الاحتياجات الخاصة من ٢٣٢ جمعية أهلية إلى ٣٣٦ جمعية بين عامى (١٩٩٦- ٢٠٠١)[٣١].

إنشاء مركز الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وبدأ العمل به فى اكتوبر ١٩٩٣ ويقدم المركز العديد من الخدمات المباشرة وغير المباشرة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، وبخاصة محاولة إدماج الأطفال ذوى الإعاقات الذهنية البسيطة بالمدارس الابتدائية العامة، وتطبيق الدمج داخل بعض المكتبات العامة بالقاهرة، والجهة المسئولة عن إقامة هذا المشروع جمعية الرعاية المتكاملة، وهذه أول تجربة لمحاولة دمج الأطفال المعاقين داخل المكتبات بمصر. وهذا هو موضوع دراستنا.

ومن مظاهر الدمج فى المجال التربوى ماقامت به إدارة التعليم بالزقاقيق والمنصورة وأخيراً طنطا بفتح فصل للمتخلفين عقلياً ملحق بالمدارس العادية الذى يمثل نوع من الدمج الجزئى إلا أنه لوحظ انخفاض الدافع نحو هذه الفكرة وخوف آباء المعاقين على أبنائهم فى ظل هذا النظام، ومن التجارب المصرية الرائدة أيضاً تجربة الدمج التى أشرفت عليها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مركز سيتى، واستمرت لمدة ثلاث سنوات من عام ١٩٩٨ — ٢٠٠١ حيث تم افتتاح عدة فصول داخل مدارس التجربة، لدمج٣٥٥ طفلا من المعاقين ذهنيا.. فى ثلاث مدارس بثلاث محافظات، القاهرة والإسكندرية والمنيا، وماقام به بعض الباحثين باستخدام تجربة الدمج للمعاقين (ذهنياً — صم-) مع العاديين من خلال برنامج أنشطة متعددة لتنمية بعض مهارات الحياة اليومية والمهارات الاجتماعية (مثل دراسة سهير شاش بالزقاقيق)[٣٢]. وغيرها من الدراسات الأخرى فى المجال.

العوائق والتحديات التى تواجه عملية الدمج بمصر والعالم العربى :

يرى بيتر متلر[٣٣] نقلاً عن سهير ساش : أن تحقيق أهداف الدمج تتطلب العديد من الإجراءات، ورغم أنها تختلف من بلد إلى آخر إلا أنه يمكن تحديد بعض العناصر الأساسية منها:

أولاً : فى السياسات والتشريعات :

- قلة التشريعات والقوانين الخاصة بعملية الدمج وعدم الإلتزام بتطبيق الموجود منها فى أحيان كثيرة.
- تضارب وتداخل عمل الهيئات المسئولة عن العمل مع المعاقين بين وزارة الصحة والتعليم والشئون الإجتماعية، وعدم وجود تنسيق كاف بينهم.
- عدم وجود رؤيا واضحة، وعدم تبنى نهج الدمج فى كثير من السياسات القائمة.
- قلة الإحصاءات والمعلومات الخاصة بأعداد وأوضاع الأطفال المعاقين وفئات الأطفال غير المدموجة.
- إن صوت الأطفال المعاقين لايصل إلى صانعى القرار.
- إن التنسيق بين الهيئات غير الحكومية العاملة فى هذا المجال قليل، إذا وجد.

ثانياً : فى المجتمع المحلى

- مازالت هناك إتجاهات سلبية تجاه فئات كثيرة من الأطفال المعاقين. وتزداد كلما زادت الأمية فى المجتمع.
- المركزية فى إتخاذ القرارات وعدم إشراك الأهل وحصر مشاركتهم فى مساهمات مالية
- عدم تفعيل دور الأطفال المعاقين فى المجتمع، مما يحرم المجتمع من مروجين جيدين لفهم الدمج، وعاملين فاعلين فى التوعية عليه.
- قلة البرامج الإعلامية الموجهة إلى فئات الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة[٣٤].
- عدم إدراج قضايا فئات الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة على إهتمامات وعمل القيادات المحلية.
- إنتشار الفقر والأمية فى مواقع كثيرة فى الوطن العربى، يؤثر سلباً على وضع المعاقين

ثالثاً : فى البرامج والموارد البشرية :

- قلة البرامج التى تعمل مع الأهل وليس عليهم.
- قلة المواد والوسائل والأنشطة الداعمة للنهج الدمجى، أو التى يمكن إستخدامها إثناء تطبيقه[٣٥].
- مقاومة العديد من المؤسسات التغيير فى أسلوب عملها تجاه الدمج.
- لايوجد فى وطننا العربى دراسات متخصصة فى أوضاع واحتياجات المعاقين.

رابعاً : فى الأهل والأسرة :

- قلة برامج التوعية الموجهة إلى الأهل.
- تقلص دور أهل الفئات الخاصة فى عملية الدمج وعزلهم عن المشاركة وإتخاذ القرارات فيما يخص أبنائهم.
- ضعف قدرات العاملين فى التأهيل وقلة تجهيزهم، يزيد من عدم ثقة الأهل فيهم.

الأجهزة والبرمجيات المناسبة لفئات المعاقين :

أولاً : الأجهزة والأدوات المستخدمة مع ضعاف البصر :

١- **برامج تكبير النصوص** : ومن الأمثلة على ذلك Zoom -Text، وبرامج LP Dos/ Win، وبرنامج السوبر (Super PCI Vista

٢- **معينات الضعف البصرى** : وتشمل العدسات بأنواعها، بالإضافة إلى المعينات البصرية التى قد تثبت على حامل، أو على النظارات.

٣- **الدائرة التلفزيونية المغلقة** : وهى جهاز تليفزيون مزود بكاميرا توضع تحتها المادة المطبوعة، أو المكتوبة، والمصورة على ورق الكتاب المراد تكبيره حيث يتم تصويرها، وعرضها على شاشة التلفزيون بشكل مكبر. ويستخدم هذا الجهاز أيضاً للكتابة حيث يشاهد الطالب ما يكتبه على الورقة مكبراً على الشاشة، ويمكن استخدام مع هذا الجهاز الآلة الكاتبة.

ثانياً : الأجهزة والأدوات المستخدمة مع المكفوفين :

١- **الكتب المكتوبة بطريقة برايل** : وهذه الكتب يعتمد عليها الكفيف فى القراءة.

٢- **جهاز الأوبتاكون** : Optacon وهو أداة الكترونية لتحويل الكلمة المطبوعة إلى بديل لمسى بنفس الحروف العادية وليس بطريقة برايل. والجهاز مزود بكاميرا صغيرة الحجم تعمل بالليزر حيث تقوم الكاميرا بتحويل الكلمة المطبوعة إلى ذبذبات تأخذ شكل الحروف العادية وعندما يلمسها الكفيف يستطيع قراءتها[٣٦].

٣- **الكتب الناطقة** : Talking Book وهى تسجيل الكتب على أشرطة تسجيل صوتى أو اسطوانات.

٤- **جهاز رود رنر** : Road Runner يعتمد على حاسة السمع، ويتكون من وحدة قراءة وسماعة أذن وقرص مضغوط يحتوى على برنامج التشغيل والعديد من الكتب المسجلة على أقراص لقراءتها. وعند استخدام الجهاز يوصل بالكمبيوتر ليتم تحميل أى كتاب أو نص من شبكة الإنترنت على القرص الخاص بالجهاز ويتم فصل الجهاز عن الكمبيوتر ثم يبدأ الجهاز فى قراءة الكتب التى تم تحميلها.

٥- **جهاز الثيرموفورم** :

أ - يستخدم فى طبع العديد من كتب برايل.

ب - إمكانية استخدامه فى إنتاج الرسوم التوضيحية والصور البارزة التى تفيد فى تعلم الأطفال .

٦- **كمبيوتر برايل** : هو عبارة عن كمبيوتر مزود بلوحة مفاتيح مكتوب عليها الحروف بطريقة برايل يمكن الكفيف الكتابة عليها، ويتم ترجمة المعلومات على الشاشة إلى برايل عن طريق لوحة عرض برايل.

وتتيح بعض الشركات لمتابعة المعلومات على شكة الإنترنت برامج تتيح للكفيف تصفح صفحات الويب واستخدام البريد الالكترونى من خلال تقنية التلفظ الآلى أو الترجمة على طريقة برايل[٣٧].

ومن الجهود العربية فى هذا المجال :

ما قدمته مؤسسة صخر ومؤسسة الناطق العربية من برامج عربية تتيح للكفيف هذه الإمكانيات.

٧- **جهاز كروزويل للقراءة** : يستخدم لقراءة النص المطبوع بصوت مرتفع، وبمستويات سرعة متنوعة، ويستخدم كاميرا خاصة، وجهاز كمبيوتر لتحويل المادة المطبوعة إلى لغة منطوقة.

٨- **جهاز نوماد** : ويعمل على إضافة الكلام إلى الأشكال الملموسة، بحيث يساعد ضعاف البصر على الوصول إلى الخرائط الناطقة.

٩- **مفاتيح التعلم** : لوحة المفاتيح الناطقة المتوافقة مع أنظمة ويندوز.

١٠- **البرامج الناطقة لشاشة الحاسب** : تستخدم مع أجهزة حاسب من نوع مايكروسوفت، وتقوم هذه البرامج بمسح النصوص المكتوبة، وقراءتها بصوت مرتفع يمكن المعاق بصرياً من سماعها.

١١- **البرامج التى تعرض مخرجاتها بطريقة برايل**: السطر الالكترونى، وبرنامج Power Braille، وبرنامج Braille Window، وبرنامج Braille Light، وبرنامج Navigator.

١٢- **طابعات بريل** : ومن الأمثلة عليها Juliet، Blazer، Book Maker، وطابعة Versa point، وطابعة روميو Romeo و Tile[٣٨].

١٣- برامج ترجمة لبرايل : Braille Translation Software ومن الأمثلة عليها برنامج Duxbury، وبرنامج Mega dots.

ثالثاً: المعوقين جسدياً : Dilatory

هناك مواصفات ومعايير للمبانى حتى تلائم المعوقين جسدياً منها : وجود المنحدرات، خلو الممرات من العوائق.

الحاسب الآلى ودوره فى مجال تعليم المعوقين حركياً :

أجهزة الإدخال البديلة : مثل

تواجدت أجهزة الإدخال البديلة عن لوحة المفاتيح التى تستخدم مع العاديين أو الفأرة حيث يتم توصيلها إلى الحاسب لجعله أكثر ملائمة للتلاميذ ذوى الإعاقات الحركية، ومن أجهزة الإدخال البديلة :

كرة المسار : عبارة عن فأرة Mouse مقلوبة، يقوم المتعلم بتدويرها مباشرة بالأصابع، وتستخدم بأحجام مختلفة.

عصا التحكم : من البدائل المباشرة للماوس، يمكن للمتعلم أن يمسكها بالاضافة إلى اليد بأى جزء آخر من جسمه كالفم.

شاشة اللمس : عبارة عن شاشة شفافة حساسة للمس أمام الحاسب ، تمكن المعوق من استخدام الحاسب بسهولة ويسر.

لوحة المفاتيح البديلة :

حيث تنتج لوحات المفاتيح المعدلة أو القابلة للتعديل، من لوحات كبيرة وواضحة والمفاتيح الخاصة بتلك اللوحة على شكل حروف كبيرة وبعضها يقوم بترتيب الحروف وفق الترتيب الأبجدى والبعض الآخر يستخدم الصور.

رابعاً :المعوقون سمعياً :

Hearing Impairment

نجد أن إستخدام الوسائل المرئية والتي تعتني بإستخدام الصور والمناظر وأيضاً أفلام الفيديو المصحوبة بنصوص مكتوبة أو الصور الفوتوغرافية أو البرامج المترجمة بلغة الإشارة من المواد الهامة للإستفادة منها لهذه الفئة. حيث أنها تعتبر إلى جانب الكتب المواد الأساسية للحصول على المعلومة في خدمات الإستعارة الداخلية والخارجية، وأيضاً يمكن للمكتبة تصوير فيديو لأجزائها المختلفة وقاعاتها والأنشطة التي تقدمها مع ترجمة بلغة الإشارة وتقوم المكتبة بعرض هذا الفيلم على شاشات عريضة كخدمة إرشادية لهذه الفئة وللتعريف بجميع خدمات المكتبة.

ولابد لأخصائي المكتبة التي تستقبل هذه الفئة أن يكون على علم بلغة الإشارة حتى يستطيع التفاهم والتعامل معهم بسهولة مع هذه الفئة،وعمل نشرات تتضمن أهم الموضوعات الحديثة والأوعية الجديدة التي وردت للمكتبة وتوزيعها على هذه الفئة في أماكنهم، أو وضع نشره على كل منضدة حتى يستطيع أي مستفيد من الحصول عليها.

ويمكن إستخدام لغة خاصة من لغات المعوقين سمعياً وهي بلس موبيلكس Bliss mobiles وهي لغة بصرية وفعاليتها كأساس لنظم الإتصال البديلة للمعوقين وتحتوي هذه اللغة على مفردات محورية عددها ٢٤٠٠ رمزاً وتعتمد هذه اللغة على تصوير الموضوع وتحويله إلى صور ورموز يمكن إستخدام هذه اللغة لعمل نشرات دعائية للأوعية الحديثة وعرضها على المستفيدين المعوقين سمعياً لإعلامهم بكل ما هو جديد في مجال إهتمامهم (الإحاطة الجارية. ومن أهم الأجهزة للمعوقين سمعياً **"الطابعة الهاتفية"** حيث يمكن للمعوقين سمعياً استخدمها من منازلهم للإتصال بالمكتبة لطلب الكتب أو تقديم الأسئلة المرجعية ويمكن للمكتبة استخدامها في الرد على الإستفسارات للمستفيدين.

ويلعب الحاسب دوراً هاماً فى مجال تعليم المعاقين سمعياً إذ يعتمد الطفل الأصم على طريقة التخاطب بواسطة لغة الحركات المعروفة Cued Speech، ولا يتطلب تعليم تلك الغة أية مهارات خاصة بالحاسب فيكفى أن يضغط المعوق على بعض المفاتيح لتظهر أمامه على الشاشة رسوم اليد مع الوجه بحيث تشكل مقاطع صوتية وكلمات جمل.

وجدير بالذكر ما قامت به شركة صخر العالمية من تطوير هذه اللغة بالعربية باسم "هيا نتكلم".

١- جهاز البالوميتر Palo meter: أنتج هذا الجهاز فى مركز برمنجهام الطبى، وقد صمم

لمساعدة الأطفال الصم على التدريب الكلامى.

٢- **جهاز الاتصال Zygote** : يستخدم هذا الجهاز الأشخاص ذوى المشكلات اللغوية، ويستخدم إدخال المعلومات ومن ثم تحويلها إلى لغة منطوقة.

٣- **الوسائط المتعددة التفاعلية Interactive Multimedia** : تعد من وسائل التعلم الجذابة، لأنها تشتمل على كم كبير من المعلومات بكافة صورها، وعلى عروض وسائل متعددة ومصادر تعلم متنوعة، فهى تجمع بين المواد المطبوعة والصور والرسوم بطريقة متكاملة لتلبى احتياجات المتعلمين وتراعى ما بينهم من فروق فردية فى التعامل (٣٩).

الدراسة الميدانية :

مشروع دمج المكفوفين وضعاف البصر وذوى الإعاقات الحركية بالمكتبات :

فى إطار الاهتمام بالأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة وفى الدمج بالمجتمع فقد تم توقيع إتفاقية عام ٢٠٠٤ بين مشروع مبادرات الحماية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية وجمعية الرعاية المتكاملة،وتعمل الجمعية بمقتضاه على دمج المكفوفين وضعاف البصر وذوى الإعاقات الحركية فى الفئة العمرية من ٦-١٨عاماً بسبع مكتبات من مكتباتها : (المعادى - سوزان مبارك - خالد بن الوليد - البحر الأعظم - شبرا الخيمة - مكتبة نادى الرياض بعين شمس - مكتبة المركز الثقافى).

قامت الدراسة الميدانية إعتماداً على:

- قائمة مراجعة بالإضافة إلى الزيارة الميدانية للمكتبات قيد الدراسة لمعرفة واقع تجربة الدمج فى تلك المكتبات.
- تطبيق إستبيان على عدد (١٩) من المعاقين المترددين على المكتبات بنسبة ١٥% من ١٢٣معاقاً لمعرفة رأيهم فى الخدمات المقدمة إليهم والمعوقات التى تقف فى سبيل الإستفادة من تلك الخدمات.
- تطبيق إستبيان على كل العاملين بالمكتبات قيد الدراسة وعددهم ٢٨عاملاً - وقد أجابوا بالكامل على الإستبيان الموجه إليهم - والغرض منه الوقوف على آراء وإتجاهات العاملين داخل المكتبات تجاه عملية الدمج، بوصفهم حجر الأساس فى هذه العملية.

أهداف مشروع الدمج :

وضع القائمين على المشروع عدداً من الأهداف سعوا إلى تحقيقها وهى :

١- تأهيل المكتبات هندسياً لتكون صالحة لإستخدام المعاقين حركياً وذلك بعمل منحدرات وتوسيع دورات المياه، مع توفير وسائل مساعدة بالمكتبات لضعاف البصر (عدسات مكبرة - أباجورات - مساطر وأقلام معينة - وتزويد المكتبات بأجهزة حاسب آلى وطابعت وبرامج ناطقة وأجهزة التسجيل).

٢- ضم نسبة من المعاقين تتراوح مابين ٥% إلى ١٠% من إجمالى عدد الأطفال المترددين على المكتبات

٣- تأهيل العاملين فى المكتبات على كيفية معاملة المعاقين من النواحى الحركية والنفسية وكذلك كيفية تطويع الأنشطة الفنية للمكفوفين من خلال ورش عمل بواسطة أخصائيين.

٤- التدريب على استخدام برنامج الكمبيوتر الناطق "إبصار" والذى يتيح للكفيف وضعيف البصر الاستفادة من برامج الكمبيوتر المختلفة والبحث عبر الانترنت.

٥- إنشاء استديو صوت بمكتبة شبرا الخيمة يقوم فيه متطوعين بقراءة الكتب لتسجل على شريط كاسيت، وتحويل بعض الكتب بالمكتبات من مقروءة لمسموعة بالاستعانة ببرنامج إبصار وبرامج أخرى مساعدة وذلك لتكوين مكتبة سمعية للمكفوفين، لتوزيعها على مكتبات الجمعية ولمن يرغب فيها من المترددين وذويهم.

٦- إعداد دليل إسترشادى للعاملين عن كيفية التعامل مع الأطفال المعاقين داخل المكتبات.

٧- إشراك الأطفال المعاقين وأسرهم فى البرامج والأنشطة المكتبية، وفى تقييم هذا المشروع.

وفيما يلى نتائج الدراسة :

أولاً : المبنى والاثاث :

١- روعى فى تصميم موقع المكتبات قيد الدراسة أن يكون مناسباً من حيث سهولة الوصول إليه، وقريباً من التجمعات السكنية لخدمة أبناء تلك الأحياء فى الإرتقاء بمجتمعهم تحقيقاً لهدف تلك المكتبات فى دمج أكبر عدد من الأطفال والمعاقين بتلك المجتمعات المجاورة.

٢- **المبنى** : التجهيزات التى تمت فى مبانى المكتبات المدروسة، وجود درج فى جميع المكتبات لصعود الكراسى المتحركة، وتجهيز دورات مياه تناسب تلك الفئة من المعاقين. أما بخصوص التجهيزات اللازمة داخل القاعات ؛ فلايوجد أى تجهيزات تناسب الأطفال المعاقين. وبسؤال العاملين داخل المكتبات المدروسة هل المبنى مناسب أم يحتاج إلى تغيير ؟ فذكر جميع العاملين بنسبة ١٠٠% أن المبنى غير مناسب ويحتاج إلى تغيير فى تصميمه.

الأثاث :

٣- الأثاث المتوافرحالياً فى مكتبات المعاقين من النوع العادى المصنوع من المعدن والبلاستيك والذى لايناسب ظروفهم واحتياجاتهم، حيث لم إختياره بناء على معايير خاصة بالمعاقين، والتى توصى بأن يكون الأثاث المصنوع للمعاقين من مواد خشبية وبدون حواف لأن الخشب أكثر دفئاً وأقل خشونة من المعدن، وأن تكون المناضد ذات إرتفاع مناسب، وذلك غير متوفر فى المكتبات المدروسة ما عدا مكتبة المركز الثقافى العامة، حيث تحتوى على ٦مناضد ذات إرتفاعات صغيرة تناسب الأطفال المعاقين والأطفال العاديين سن (٤ سنوات) بالإضافة إلى مناضد ذات إرتفاعات عادية.

الأرفف :

٤- المكتبات المدروسة يتوافر لديها أرفف خشبية مناسبة للأطفال المعاقين ما عدا مكتبتان، مكتبة المركز الثقافى ومكتبة خالد بن الوليد لديهما أرفف معدنية وهى لا تتناسب مع الأطفال المعاقين. ويجب أن تكون الأرفف على مستوى من الإرتفاع ٥أقدام وتحتوى على أربع أرفف بما فيها القاع يساوى (١١) بوصة وبالنظر للمكتبات المدروسة نجد أن إرتفاع الأرفف يتجاوز ٥أقدام بحيث يصل إلى ٧إلى ٩أقدام بعدد من الرفوف من ٥إلى ٦ أرفف فى بعض المكتبات.

٥- المسافة البينية بين الأرفف يجب أن تتناسب مع الطفل المعوق وتتيح له حرية الحركة بالكرسى المتحرك وتلك الصفة غير متوفرة فى ثلاثة مكتبات، هى مكتبة البحر الأعظم ومكتبة خالد بن الوليد ومكتبة شبرا لضيق المسافة المخصصة للمكتبة، أما باقى المكتبات فالأرفف فيها ملاصقة لجدران المكتبة ولهذا لاتتواجد فيها تلك المشكلة.

ثانيًا : سياسة الاختيار:

ينبغي أن يكون الأساسية في كل مكتبة سياسة مكتوبة لتشمل المبادئ الواردة في قوانين خدمات الإعاقة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المعوقين.

وينبغي الاعتراف باحتياجات المعوقين عندما يتم تضمين الموازنات التخطيطية وتخصيص الأموال. وكل مكتبة ينبغي أن تقسم الميزانية لخدمات المعوقين على أساس مستمر، ويجب أن تكون ثابتة على أساس تخصيص حد أدنى كنسبة مئوية من مجموع الميزانية أو بوصف نصيب الفرد من النفقات.

وبخصوص وجود خطة مكتوبة لتنمية المقتنيات فى المكتبات، وأبرز عناصر تلك الخطة فى حالة وجودها، إتضح من الدراسة الميدانية أنه لايوجد سياسة إختيار مكتوبة ولكن إختيار المواد **يتم على أساس إهتمامات المستفيدين والذى يتم وفق عدد من المعايير هى :**

- إحصاءات الإعارة.
- إحصاءات الميول القرائية داخل المكتبات.
- نسبة المواد التالفة والمواد المستبعدة.
- رأى أمين المكتبة.
- ويراعى أن لايزيد عدد النسخ من العنوان الواحد ٣ نسخ.

والتزويد يتم مركزياً ويقوم به قسم التزويد بجمعية الرعاية المتكاملة، ويقوم بتزويد مكتبات الجمعية بجميع فروعها بمختلف أنواع الأوعية.

مصادر التزويد :

- يشكل إختيار المجموعات للمعاقين صعوبة للمكتبات نظراً لقلة الأدوات لهذا الغرض ونقص الخدمات التى يقدمها الناشرون وتجار الكتب، وعدم وجود قوائم ببليوجرافية خاصة لأوعية المعاقين وخاصة المكفوفين وضعاف البصر، وتعتمد أغلبية المكتبات المدروسة على الشراء والإهداء كمصادر للحصول على المقتنيات، أما التبادل بوصفه أحد قنوات

الإتصال فقد ورد مرة واحدة فقط فى مكتبة سوزان مبارك.

- واتضح من الدراسة الميدانية، أن المكتبات تعتمد فى الشراء على قوائم الناشرين وهى تمثل الأداة الأكثر إستخداماً فى إختيار مجموعات المكتبات المشاركة وخاصة القوائم الخاصة بكتب المعاقين، ثم تتساوى بعد ذلك حالات إستخدام عينات الكتب وزيارة المعارض.
- مسئولية الإختيار : تقع مسئولية الإختيارعلى العاملين بقسم التزويد بجمعية الرعاية المتكاملة بالمشاركة مع أخصائى المكتبات ومديرى المكتبات قيد الدراوسة.

ثالثاً : المجموعات :

تقدم المكتبات خدماتها للمستفيد من خلال مجموعات المواد بها، ولذا فقدرة المكتبة على الوفاء باحتياجاتها للمستفيد تعتمد بالدرجة الأولى على جودة وتنوع وشمول المجموعات بها، أى كلما كانت المجموعات قوية وبمعايير كمية ونوعية مناسبة كانت المكتبة فى وضع يمكنها من تلبية إحتياجات المستفيدين كافة. ويقترح فى المكتبات العامة أن تكون مجموعات كتب الأطفال من ١٥% إلى ٢٠% من مجموع مجلدات المكتبة ككل، أى من خمس إلى ربع المجموعة(٤٠). وينصح بعدم شراء أكثر من ثلاث نسخ من الكتاب الواحد وذلك لتأمين التوزيع اللازم فى المجموعات(٤١).

أنواع ومستويات المواد المناسبة لاحتياجات المعوقين(٤٢) :

١. مواد الشكل الخاص
٢. المواد المرجعية بشأن الإعاقة
٣. الموارد الموجودة بالفعل في مجموعات المكتبة، وتبين أنها مفيدة للأشخاص المعوقين
٤. المعينات التقنية والتكنولوجيا.
٥. موارد الإنترنت

- **المواد المرجعية بشأن الإعاقة:** وتضم معلومات عامة عن إحتياجات المعوقين بما في ذلك المعلومات الطبية والتعليمية والقانونية، فمن الضروري توفير تلك المواد مواكبة لأحدث المعلومات حول الإعاقات المختلفة. وعند اختيار تلك المواد، فإنه من المهم أن تأخذ في الاعتبار إحتياجات الأفراد والأسر (بما في ذلك الأشقاء) ومقدمي الرعاية، والمهنيين.
- **مواد الشكل الخاص :** الموارد بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الصمم أو ضعف السمع أو الإعاقة الجسدية وتضم ما يلي : أفلام / شرائط الفيديو، والكتب المسموعة، والكتب المطبوعة ببرايل وغيرها من المواد عن طريق اللمس و / أو معينات بصرية أو مزيج من هذه و ملفات الكمبيوتر، والكتب كبيرة الخط

- **تقاسم الموارد** : ينبغي أن يعتبر جانبا أساسيا في تقديم الخدمات للمكفوفين وضعيفي البصر لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون المواد الخاصة الشكل للتواصل مع زملاءه والمنظمات العاملة مع الأشخاص المعوقين وهي وسيلة لتحديد المزيد من الموارد والمعلومات.

- **موارد الإنترنت** : الوصول إلى المجموعات الخاصة فى خارج المكتبات من خلال شبكة الإنترنت والتى أصبحت وسيلة أساسية للإتصال، وإمكانية وصول المعاقين للموارد الإلكترونية فى كافة أنحاء العالم، وتتيح مكتبة الكونجرس ٢٧٠٠ كتاب مطبوع بطريقة برايل على شبكة الإنترنت لأستخدامها من قبل المكفوفين وضعاف البصر بداية من عام ٢٠٠٠(٤٣).

وهناك العديد من المواقع لتلبية إحتياجات القراء من الكتب المسموعة الرقمية وكتب برايل عن طريق الإنترنت منها على سبيل المثال(٤٤):

- httt://www.audible.com

ويضم هذا الموقع حوالى ٣٢,٠٠٠ مادة لجميع الأعمار للمعاقين (كتب مسموعة / كتب مطبوعة برايل / أفلام / وموسيقى / وألعاب)

- httt://www. overdrive

بدأ هذه الخدمة عام ٢٠٠٤ يضم ١٧٧٠عنوان، ورسم الإشتراك الشهرى من ٢٥إلى ٥٠دولار.

- httt://www Oclc.org/audubooks/ default.Thm

تقدم هذا الموقع أيضاً الكتب الرقمية للمعاقين، ويتيح الوصول إلى المجموعة الكاملة، بما فى ذلك العناوين التى تمت إضافتها أثناء فترة الإشتراك، ويضم ٨٥٠عنوان.

httt://www. tumblebook.com

يحتوى على مايقرب من ١٥,٠٠٠كتاب إلكترونى للأطفال، ويضم عروض الصور والأفلام، يسمح بربط المكتبة مباشرة بالموقع. والتكلفة ٣٩٩دولار سنوياً مقابل ١٠٠كتاب.

httt://www.tumbletakingbook.com

هذا الموقع يتيح شراء كتاب محدد بجانب الإشتراك السنوى ؛ ويتيح إستبدال العناوين التى لايتم تداولها بشكل جيد، وقيمة الإشتراك السنوى من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠دولار فى العام.

مشروع جوتنبرج للكتب السمعية :

يحتوى على أكثر من ٤٠٠حاسب، وأكثر من ٣٠شخص متطوع للقراءة الصوتية، ويضم حوالى ١٥,٠٠٠ عنوان، ويمكن تنزيل الكتب على MB3، والكتب متاحة أيضاً على شكل برايل.

ولدينا فى الدراسة شبيه بهذا المشروع إستديو التسجيل الصوتى لإنتاج كتب مسموعة للمعاقين بمكتبة شبرا، ولكن ينقصه كثير من التجهيزات والدعم المادى، وينقصه الكثير من

المتطوعين، ويجب دعم هذا المشروع و تعميمه على المستوى الوطنى.

وينادى **"Kim"**(٤٥) بإعادة تطوير مواقع المكتبات الحالية للأطفال لصنع مجموعة متكاملة من صفحات الإنترنت يمكن الوصول إليها من قبل المعاقين، وتطبيق المعايير التى صدرت عام ٢٠٠٢ من هيئة المقاييس الدولية بالتنسيق مع المكتبة الوطنية للمكفوفين وجمعية المكتبات الأمريكية NISO Z39.86، وهى عبارة عن مجموعة من الملفات الإلكترونية التى رتبت لتقديم المعلومات للقارئ الكفيف وضعيف البصر والمعاق جسدياً من خلال الوسائل البديلة.

ومن أهم هذه التعليمات التى تجعل الموقع الخاص بالمكتبات سهل الوصول إليه للمعاقين(٤٦):

١- توفير معلومات حول الصفحة للقارئ قبل علامة ‹HTML› تشمل تعريف نوع الوثيقة.

٢- إستخدام ‹ALT› التى تصف الصور، وصف الصور وصفاً مقتضباً.

٣- تقديم نسخة من ملفات الصوت التى تستخدمها، وتشمل تعليق على ملفات الفيديو.

٤- يجنب إستخدام تخطيط متعدد للأعمدة، وقراءة الشاشة قراءة مباشرة عبر كل الأعمدة.

٥- يجب أن تكون حذراً، ولاتستخدم ألوان الخلفيات مماثلة للون الرسم والتى تجعل من الصعب قراءة الصفحة، وخاصة لضعيف الرؤية ومن لديه عمى الألوان.

٦- تجنب الصورالوامضة، التى يمكن أن تسبب الصرع للمصابين بالحساسية ضده.

٧- تجنب الإطارات كلما أمكن ذلك، وتعطى كل إطار إسماً كلما أمكن ذلك.

٨- تأكد من تحديث المعلومات

والجدول التالى يبين أوعية المعلومات التى تقتنيها المكتبات قيد الدراسة.

الجدول رقم (١)

أوعية المعلومات الموجودة بالمكتبات

نوع وعدد / إسم المكتبة	كتب	دوريات	أقراص ليزر	كتب برايل	شرائط كاسيت وفيديو	العدد	النسبة المئوية
مكتبة المعادى العامة	١٠٠٨٣	٦	١٠٥	١٦٥	١٦٦	١٠٥٢٥	%٢٢
مكتبة البحر الأعظم	٧٤٤٥	٦	٥٣٥	١٠٥	١٦٦	٨٢٥٧	%١٧,١
مكتبة خالد بن الوليد	٧٨١٦	١٥	٢٨	١٨٣	١٤١	٨١٨٣	%١٧
مكتبة النادى الثقافى	٧٣١٥	٤٢٠	١٤٥	١٠٤	١٢٤	٨١٠٨	%١٦,٨
مكتبة المركز الثقافى	٦٥٢٧	٦	١٦٥	١٠٥	١٥٨	٦٩٦١	%١٤,٤
مكتبة شبرا الخيمة	٣٧٩٠	٦	٦٠	١٠٠	٧٦	٤٠٣٢	%٨,٤
مكتبة سوزان مبارك	١٢٨٠	١٥٠	٤٥٠	١٤٠	٥٠	٢٠٧٠	%٤,٣
المجموع	٤٤٢٥٦	٦٠٩	١٤٨٨	٩٠٢	٨٨١	٤٨١٣٦	%١٠٠
النسبة	%٩٢	%١	%٣	%٢	%٢		

ويتضح لنا من الجدول السابق أن هناك تفاوتاً فى مقدار ما تنعم به كل مكتبة من المكتبات وأكثر المكتبات إقتناءً مكتبة المعادى العامة بعدد ١٠٥٢٥بنسبة ٢٢% وتليها مكتبة البحر الأعظم العامة بعدد ٨٢٥٧بنسبة ١٧,١%، ومكتبة خالد بن الوليد بنسبة ١٧%. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى كثرة عدد المترددين على تلك المكتبات.

ونلاحظ أيضاً أن أغلب المواد من الكتب المطبوعة طباعة عادية ووجود قلة من المواد السمعية البصرية وشرائط الفيديو والكاسيت التى تهم اللأطفال المعاقين من الدرجة الأولى، حيث بلغت نسبة أقراص الليزر٣%' تليها كتب برايل وشرائط الكاسيت بالتساوى بنسبة ٢%.

ونستنتج مما سبق قلة الإهتمام فى المكتبات قيد الدراسة بمجموعات المعاقين، ويدل ذلك على أن سياسة التزويد بالمكتبات لاتتم وفق معايير مقننة ولايتم تخصيص ميزانية لمجموعات المعاقين على أساس مستمر، بل إن عملية تنمية المقتنيات تتم وفق إجتهادات شخصية.

الجدول رقم (٢)

مقارنة نسبة كتب ودوريات الأطفال بمجموعات الكبار بالمكتبات

النسبة / إسم المكتبة	كتب الأطفال		كتب الكبار	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مكتبة المعادى العامة	١٠٠٨٣	%٥٥	٨٢٠١	%٤٥
مكتبة خالد بن الوليد	٧٨١٦	%٤٧	٨٨٦٢	%٥٣
مكتبة البحر الأعظم	٧٤٤٥	%٧٥	٢٤٦٣	%٢٥
مكتبة النادى الثقافى	٧٣١٥	%٤١	١٠٦٤٥	%٥٩
مكتبة المركز الثقافى	٦٥٢٧	%٣٣	١٣٢١٢	%٦٧
مكتبة شبرا الخيمة	٣٧٩٠	%٤٢	٥٢٤٦	%٥٨
مكتبة سوزان مبارك	١٢٨٠	%٩	١٣٠٢٨	%٩١

يتضح لنا من الجدول السابق أن مجموعات الأطفال من الكتب والدوريات تتجاوز النسبة التى المحددة لها فى كل مكتبات العينة، وهى كما سبق وحددها د/ شعبان خليفة أن نسبتها لايجب أن تتجاوز ١٥% إلى ٢٠% من مجموعات الكبار. ويتضح لنا من الجدول أيضاً أن مجموعات اللأطفال تتجاوز عدد مجموعات الكبار فى بعض المكتبات قيد الدراسة، مثل مكتبة البحر الأعظم حيث بلغت نسبة كتب الأطفال ٧٥% يقابلها ٢٥% نسبة كتب الكبار. هذا وإن دل يدل على أن عملية تنمية المقتنيات فى المكتبات قيد الدراسة لاتسير وفق لوائح أو قواعد تنظيمية بل وفق إجتهادات شخصية وإعتبارات ذاتية نتيجة لعدم وجود سياسة مكتوبة لتنمية المقتنيات يقتدى بها العاملون أثناء عملية التزويد، وتفاوت الميزانية المخصصة لكل مكتبة.

إستخدام المجموعات :

بسؤال العاملين فى المكتبات حول الأوعية الأكثر إستخداماً من قبل الأطفال المعاقين تبين أن الأطفال المعاقين يميلون إلى إستخدام المواد المطبوعة بحروف كبيرة، يليها من حيث كثرة الإستخدام الكتب المسموعة وأخيراً يأتى إستخدام المواد المطبوعة بطريقة برايل.

وهذه النتيجة على عكس ما كنا نتوقع أن تأتى كتب برايل فى المرحلة الأخيرة من الإستخدام، وربما يرجع السبب فى ذلك أن معظم المكفوفين فى المشتركين فى تلك المكتبات لايجيدوا إستخدام تلك الطريقة فى القراءة والكتابة ويعتمدون على حاسة السمع فقط،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Michael(٤٧) والتى أكدت أن إستعمال كتب برايل ليس لها شعبية بين المعاقين وأرجعت السبب فى ذلك إلى أن عدد قليل جداً من المعاقين يتقنون هذه اللغة لأن معظم المكفرفين فقدوا أبصارهم فى منتصف العمر أو متأخراً ولم يتعودوا على إستخدام هذه اللغة. ولهذا نرى ضرورة توسيع تعليم القراءة والكتابة ومحو أمية المكفوفين وضعاف البصر ولن يتم ذلك إلا عن طريق تعليم لغة برايل، ويجب الوصول إلى تمكين أولئك من إستخدام تلك اللغة وعدم الإعتماد على السمع فقط، لأنه لابد عن القراءة والكتابة كوسيلة للتعلم، ولابد أن تشارك المكتبات العامة فى ذلك مع المؤسسات التعليمية التى يتعلم فيها تلك الفئات الخاصة.

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة Charlosn(٤٨) والتى وضح فيها أن الكتب المسموعة هى الأكثر إستخداماً بين مجموعات المعاقين بنسبة ٧٥%. ودراسة Micheal(٤٩) والتى وضحت أن معدل إستخدام الكتب المسموعة فى إرتفاع ففى عام ٢٠٠٠تم قراءة حوالى ٣٠إلى ٤٠ عنوان من الكتب المسموعة، والعديد من المستفيدين قرأوا مئات الكتب، وفى عام ٢٠٠٨ إرتفع عدد الإعارات من ٢٠إلى ٣٠مليون كتاب مسموع.

رابعاً : المعالجة الفنية :

يشمل مصطلح المعالجة الفنية جميع الإجراءات الرامية إلى تنظيم أوعية المعلومات، وتيسير الوصول إليها، والإفادة من محتوياتها، وخاصة إجراءات الفهرسة والتصنيف، إذ بدون تلك الإجراءات يصعب الإنتفاع بمواد المكتبة بالشكل المطلوب. ولاشك أن أوعية المعلومات الخاصة بالمعاقين تتطلب معالجة خاصة من الناحية الفنية والإجرائية، وإذا لم تتبع المكتبة الأسلوب المناسب فى معالجتها فإنه من الصعوبة بمكان الإفادة منها، واسترجاع ما تحويه من معلومات بسهولة ويسر.

وإتضح من الدراسة الميدانية إن المعالجة الفنية للمواد تتم مركزياً من خلال قسم المعالجة الفنية بجمعية الراعاية المتكاملة، ويقوم العاملين فى هذا القسم بإدخال البيانات الببليوجرافية إلكترونياً فى شكل حقول مارك، وتستخدم مكتبات العينة نظام إلكترونى يسمى UNICORN.

الفهارس :

يختلف شكل الفهرس - وليس مضمونه - فى مكتبات المعاقين عنه فى أنواع المكتبات الأخرى، وذلك بحكم ظروف الفئة المستهدفة. ولذا فإن المكتبات المصممة لخدمة فئة المعاقين بحاجة إلى فهرس بطاقى عادى إضافة إلى فهرس بطريقة برايل وفهرس سمعى، ويحتوى الفهرس الناطق والفهرس المطبوع بالحروف البارزة على المداخل والمعلومات المقننة المتعارف عليها بين الإخصائيين فى مجال المكتبات والمعلومات المتعارف عليها.

وبالنظر للمكتبات المدروسة لايستخدم أى شكل من أشكال الفهارس على الإطلاق، ما عدا الفهرس الإلكترونى وهو غير متاح سوى للعاملين.ومما سبق يتضح لنا التقصير الواضح فى نوع الفهارس سواء المطبوعة ببرايل أو الفهارس السمعية مما يؤدى إلى صعوبة تعرف القارىء الكفيف على الكتب الموجودة فى المكتبات إضافة إلى عدم وجود أية وسيلة لتعرف القارىء وخاصة الكفيف وضعيف البصر بالكتب الجديدة إلا عن طريق أمين المكتبة أو عن طريق أصدقاء المكتبة، وفيما عدا ذلك لاتوجد قوائم أو معارض للكتب الجديدة المطبوعة بطريقة برا يل.

التصنيف :

تتبع كل المكتبات قيد الدراسة طريقة موحدة فى عملية التصنيف؛ وهى ترتيب المجموعات تبعاً لخطة تصنيف ديوى العشرى مستخدمة الموضوعات الرئيسية فقط.

البرمجيات والأجهزة المتوافرة بالمكتبات لخدمة المعاقين :

إن للتطورات التقنية التى ظهرت فى مجالات الحاسب والأ جهزة أثر لاينكر فى تطوير خدمات المكتبات للمعاقين، وفى توفير الوقت والجهد والمال فى سبيل الحصول على المعرفة.

ومن البرامج المتوافرة فى مكتبات الدراسة:

- برنامج إبصار :

قد تبين من خلال الزيارة الميدانية للمكتبات المدروسة أن برنامج إبصارهو البرنامج الأكثر إستخداماً فى المكتبات، وهو من أبرز تقنيات القراءة المنطوقة للنص المكتوب والتى تستخدم فى المكتبات، ويشغل حيز إستخدام واسع فى مصر والعالم العربى، وكانت أولى إصداراته عام ٢٠٠٠ثم ظهرت له عدة إصدا رات، وهذا البرنامج يقوم بالعديد من المهام مثل قراءة النصوص ومعالجتها باستخدام معالج النصق ويمكن أيضا تحويل ملفات برايل إلى نصوص والعكس وذلك من خلال محول برايل، كما أنه يمكن إختيار لغة النطق الإنجليزية أو العربية.

وتقنية القراءة المنطوقة المتواجدة فى برنامج إبصار، تعطى رسائل أثناء إستخدام الحاسب وتقوم بتوجيه الطفل فى كل مرحلة من مراحل البرنامج وترشده لما يجب عليه فى كل خطوة.

- برنامج : Zoom Text :

ويسمى برنامج تكبير النص على الشاشة، ويلى فى الإستخدام برنامج إبصار لإقتصاره على

اللغة الإنجليزية، وتقدم المكتبات تلك الخدمة لضعاف البصر، ويقوم بتكبير شاشة الحاسب أكثر من الحجم الطبيعى بـ ١٦ مرات، ويستخدم عدسة لتكبير أجزاء من الشاشة بعد التكبير السابق، ويمكن فتح جزء آخر من الشاشة المكبرة فى شاشة أخرى يتم تكبيرها بنفس النسبة كما يسمح خلال هذا التكبير بقراءة تلك الأجزاء من الشاشة ولكن باللغة الإنجليزية.

- **مساطر لتكبير النص** : وتلك أيضا متوفرة فى المكتبات ولكن بأعداد محدودة، حوالى مسطرتين فى كل مكتبة.
- **أباجورة** : توجد أباجورتين فى مكتبة البحر الأعظم ومثلها فى مكتبة المعادى فقط دون باقى مكتبات الدراسة.

والجدول التالى يبين عدد الأجهزة المتوافرة فى المكتبات.

جدول رقم (٣)

عدد الأجهزة المتوافرة فى المكتبات

نوع وعدد الأجهزة / إسم المكتبة	الحاسب الآلى	التسجيل الصوتى	الأباجورات والعدسات المكبرة
مكتبة المعادى العامة	٢	٤	٢
مكتبة خالد بن الوليد	٢	٤	٢
مكتبة البحر الأعظم	٢	٦	٣
مكتبة النادى الثقافى	٦	٦	٤
مكتبة المركز الثقافى	٦	٤	٥
مكتبة شبرا الخيمة	٢	٣	٢
مكتبة سوزان مبارك	٢	٣	٢
المجموع	٢٢	٣٠	٢٠

أظهرت الدراسة الميدانية وجود تفاوت فيما يتعلق بنوع وعدد الأجهزة المتوافرة، ويأتى فى مقدمتها آلات التسجيل الصوتى، يلى ذلك من حيث الكثرة الحاسب الشخصى، يليه باقى الأجهزة مثا العدسات المكبرة والأباجورات. ويرى العاملين فى المكتبات بنسبة ٦٨% من عدد العاملين وعددهم ٢٨ عاملاً أن التجهيزات الآلية المتوافرة فى المكتبات غير كافية، ويرجعوا ذلك لقلة الميزانية المخصصة للتجهيزات الخاصة بالمعاقين داخل مكتبات الدراسة ، ويعتبروا أن قلة الأجهزة المخصصة للمعاقين داخل المكتبات من عوامل عزوف الطلاب المعاقين عن إرتياد المكتبات.

إستخدام مصادر المكتبة :

سبب إرتياد المكتبة : بسؤال عينة من الطلبة المعاقين وعددهم (١٩) عن السبب الرئيسى لإرتياد المكتبة، أجاب ٩٠% منهم أن السبب الرئيسى لإرتياد المكتبة هو التنمية الثقافية، يلى ذلك إرتياد المكتبة للمتعة والترفيه بنسبة ٧٦% .

التعرف على مصادر المكتبة :

تتفاوت الطرق التى يتعرف بها المستفيدون من الطلاب المعاقين على محتويات المكتبة، ذلك أن الأكثرية يلجأون إلى سؤال أمين المكتبة لتحقيق هذه الغاية، يلى ذلك من حيث الكثرة الإستعانة بزميل أو قارىء متطوع أو الإستعانة بجماعة أصدقاء المكتبة إذا تواجد منهم أحد.

وتتضح من الدراسة الميدانية أن الغالبية من الطلاب المعاقين لديهم معرفة ضعيفة بكيفية إستخدام المكتبة، للأسباب المتعلقة بضعف التقنية الحديثة التى تساعد فى الوصول إلى المعلومات وفى تقديم الخدمات التى تناسب طبيعة المعاقين، يلى ذلك عدم قيام المكتبات بإعداد كتيبات ونشرات تعريفية توضح طريقة إستخدامها، ثم السبب المتعلق بعدم إلمام المستفيدين أنفسهم بنظم الفهرسة والتصنيف المتبعة فى المكتبة، أو عدم قيام أمين المكتبة بجولات لتدريب الأطفال على كيفية الإستخدام، وأخيراً السبب المتعلق بعدم توفير الخرائط التوضيحية واللوحات الإرشادية داخل مبنى المكتبة.

والجدول التالى يوضح لنا المقارنة بين نسبة الأطفال المعاقين إلى نسبة العادين فى المكتبات قيد الدراسة، لمعرفة مدى تحقيق المشروع لهدفه فى دمج من ٥% إلى ١٠% من الأطفال العادين.

الجدول رقم (٤)

نسبة عدد الأطفال المعاقين إلى العادين فى المكتبات

العدد / إسم المكتبة	الأطفال العادين	الأطفال المعاقين	نسبة الأطفال المعاقين
مكتبة المعادى العامة	٧٤٠٠	٤٤	%٠,٦
مكتبة خالد بن الوليد	١٤٤٦	٢	%٠,١
مكتبة البحر الأعظم	٣١٢٥	٥٠	%٢
مكتبة النادى الثقافى	١٤٢	٥	%٣,٥
مكتبة المركز الثقافى	٩٢٩	١٥	%٢
مكتبة شبرا الخيمة	٩٣٥	٥	%٠,٥
مكتبة سوزان مبارك	٦٠٣	٢	%٠,٣
المجموع	١٤٥٨٠	١٢٣	%٠,٨

ويتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة الأطفال المعاقين المترددين على المكتبات قيد الدراسة نسبة ضئيلة ولم يتجاوز فى معظم المكتبات نسبة ١%، وبهذا نرى أن مشروع الدمج لم يحقق هدفه فى دمج الأعداد التى سعى لدمجها وهو دمج من ٥% إلى ١٠% داخل المكتبات قيد الدراسة، ويرجع السبب فى ذلك إلى ضعف إستخدام التقنية الحديثة التى تساعد الطفل المعاق على سهولة إستخدام أوعية المعلومات مثل وجود كتب بالبنط الكبير أو معينات قرائية، وضعف الخدمات المقدمة وعدم تحديثها، ويرجع أيضاً إلى إنشغال الوالدين فى

حالات كثيرة عن مرافقة أولادهم إلى المكتبات، أو رفض المؤسسات الداخلية التى يوجد بها معظم هؤلاء الأطفال عن ذهابهم إلى المكتبات، لعدم وجود من يرافقهم أو عدم إهتمام تلك المؤسسات بأهمية الدمج لهؤلاء الأطفال فى المكتبات العامة.

العاملون فى المكتبات :

يتضح من الدراسة الميدانية أن ٥٠% من العاملين فى المكتبات وعددهم (١٤) متخصص فى مجال المكتبات والمعلومات، ويليهم فى الترتيب تخصص رياض الأطفال بعدد ١٠عاملين بنسبة ٣٦%، وفى الترتيب الأخير تأتى تخصصات لغات شرقية والتربية الفنية بعدد ٤عاملين بنسبة ١٤%.

ويتضح لنا فيما يتعلق بعدد العاملين بالمكتبات المشاركة فى الدراسة، أن مكتبة النادى الثقافى تحظى بأغلبية العاملين فى القطاع وذلك بواقع ٦عاملين، وتليها مكتبة المركز الثقافى بعدد ٥عاملين، ويتساوى بعد ذلك عدد العاملين فى مكتبة البحر الأعظم ومكتبة سوزان مبارك ومكتبة شبرا الخيمة ومكتبة المعادى العامة وعددهم فى كل مكتبة ٤عاملين، وأخيراً مكتبة خالد بن الوليد لايوجد فيها غير عامل واحد. **وتظهر لنا هذه النتائج مدى التفاوت الواضح فى عدد ومؤهلات القائمين على المكتبات قيد الدراسة، وتظهر أيضاً عدم وجود قواعد تحكم عملية توزيع العاملين على المكتبات.**

ويفترض معظم الباحثين أن العاملين على تأدية هذا الفرع من الخدمة المكتبية من النساء وليسوا من الرجال، وهذا ما إتضح فعلاً من الدراسة الميدانية أن حوالى ٢٥عاملاً من ٢٨ فى المكتبات المدروسة من النساء، وقد يرجع ذلك إلى إعتقادهم بأن النساء أعددن بيولوجياً بحيث يكن أكثر تفهماً لعقول ونفوس الأطفال.

تدريب العاملين فى المكتبات قيد الدراسة :

من الأهداف العامة لمشروع الدمج رفع كفاءة العاملين بالمكتبات المشتركة فى المشروع لضمان قدرتهم على متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ أهداف المشروع.

وتحقيقاً لهذا الهدف قامت جمعية المكتبات بوضع خطة لبرنامج تدريب على مستويين.

المستوى الأول : تدريب الأمناء على أساسيات الدمج والتعامل مع الأطفال المعاقين داخل المكتبات.

المستوى الثانى : تدريب متخصص فى الدمج والتعامل مع الأطفال المعاقين.

وقامت جمعية المكتبات بالفعل بإختيار الأمناء من المكتبات وعمل خطة التدريب للأمناء وكان ذلك فى بداية تنفيذ المشروع.

وبسؤال العاملين فى المكتبات حول برنامج التدريب التى توفرها للمكتبات كانت الإجابة أنه أنه لايوجد الآن فى المكتبات قيد الدراسة أى نوع من أنواع التدريب التى تؤهل العاملين لكيفية التعامل مع المعاقين وإن برامج التدريب توقفت منذ فترة طويلة (٣ سنوات) تقريباً.

وكشفت الدراسة أيضاً عن قصور فى بعض تخصصات العاملين التى يجب توافرها فى المكتبات ومنها، عدم توافر أخصائيين نفسيين وإجتماعيين

لمتابعة الحالات النفسية والإجتماعية للطلاب المعاقين والمدمجين مع العاديين، وعدم توافر أطباء لمتابعة الحالات الصحية للطلاب المعاقين.

وكشفت الدراسة أيضاً عن عدم معرفة العاملين بالمكتبات المدروسة لغة الإشارة للتعامل مع الأطفال المعاقين سمعياً، مما يسبب ضيق للطفل المعاق عند تعامله مع أمناء المكتبات، وهذا مطلب للأطفال المعاقين، الذين طالبوا بوجود أمين مكتبة يعرف كيف يتعامل معهم ويفهم لغتهم.

وبسؤال العاملين حول مدى رضاهم عن العمل فى خدمة الفئات الخاصة، فقد أجاب غالبية العاملين بنسبة ٨٦% أن لديهم رضى نفسى ومهنى فى التعامل مع تلك الفئات ، وربما يرجع ذلك إلى أنهم يعتبرون تلك الوظيفة خدمة إنسانية لتلك الفئات.

الخدمات :

تقدم المكتبات قيد الدراسة لروادها من المعاقين بعض الخدمات منها :

- **خدمة الإطلاع الداخلى والإعارة الخارجية :** تتيح جميع المكتبات المدروسة خدمة الإطلاع الداخلى وخدمة الإعارة الخارجية لجميع المشتركين فى المكتبات.

القواعد التى تحكم عملية الإعارة الخارجية :

- تتيح المكتبات(٣) كتب للإعارة لمدة لمدة ١٤ يوماًوتجدد لمرة واحدة.
- المواد التى لايسمح بإعارتها : المراجع والمواد السمعية البصرية.
- فى حالة التأخير تقدر المكتبة غرامة تأخير ٢٥ قرش عن كل يوم تأخير، وفى حالة الفقد يسدد ثمن الكتاب وفقاً لتقرير المكتبة ويسدد غرامة ٢جنيه مصاريف إدارية، وهذه القواعد معمول بها فى كل مكتبات الدراسة.

وفيما يتعلق بتقديم خدمات الإعارة للمعاقين لابد أن يكون هناك مرونة فى العدد المسموح بإعارته لهم، حيث إن بعض المعاقين قد لايفضلون البقاء فى المكتبة طويلاً، وبعضهم الآخر لايتاح لهم إرتياد المكتبة بسهولة.

- **الإعارة الجماعية :** هذه خدمة تتيحها المكتبات قيد الدراسة لبعض المكتبات المدرسية المجاورة

لها أو مكتبات مؤسسات المعاقين تسهيلاً عليهم بمعدل (١٠٠) كتاب فى المرة الواحدة.

- **خدمة الإحاطة الجارية :** تصدر المكتبات قوائم بالمقتنيات الجديدة كل ٣ أشهر، وتقدم هذه الخدمة مكتبة البحر الأعظم فقط، وهذه القوائم تصدر بالشكل العادى ولاتناسب الطفل المعاق.
- **الخدمات المرجعية :** تقدمها المكتبات بالإجابة على الإستفسارات المرجعية. ويعتمد فيها معظم الطلاب المعاقين على سؤال أمين المكتبة مباشرة.
- **الخدمات الببليوجرافية :** تقوم المكتبات بإعداد قوائم ببليوجرافية تتعلق بالأنشطة الثقافية أو بالأحداث الجارية على المستوى

المحلى والعالمى. ولكن القوائم الببليوجرافية تصدر بالشكل العادى ولايتوافر قوائم مطبوعة فى شكل برايل أو منطوقة لتقديم مثل هذه الخدمات للأطفال المعاقين، ومن الممكن للمكتبات أيضا أن تتيح عدد من المصادر الرقمية الموجودة لديها لتغطية المناسبات والندوات ويمكن إستخدام الإنترنت أو E-Mail، وهنا يظهر لنا أهمية وجود المكتبات الرقمية للمعاقين.

- **خدمات الإرشاد والتوجيه** : وتقوم المكتبات بتقديم هذه الخدمة عن طريق متخصص، ومن الملاحظ فى تقديم هذه الخدمة عدم توفير اللوحات الإرشادية البارزة والأسهم الدالة على الأقسام وكيفية الوصول إليها،وإن وجدت فهى مرتفعة ومكتوبة ببنط صغير ولايستطيع الأطفال قراءتها، ولذلك فالمستفيدون يعتمدون على سؤال أمين المكتبة مباشرة أو أحد أصدقاء المكتبة.

وترى سهير أحمد محفوظ، أن القاعدة الذهبية فى عمليات التوجيه القرائى للأطفال هو أن يقدم لهم عند الطلب ، وبصورة لطيفة لاوجه للإلزام فيها(٥٠).

- **إعداد دليل إرشادى للعاملين** : ومن أهداف هذا المشروع إعداد دليل إسترشادى للعاملين يوضح كيفية التعامل مع الأطفال المعاقين داخل المكتبات، وكشفت الدراسة عن عدم وجود هذا الدليل رغم أهميته للعاملين وللأطفال الأسوياء داخل المكتبات.

وقد ذكرت "Bonnie"(٥١) عدد من الإرشادات التى من الممكن أن تذكر فى الدليل الإرشادى وتفيد فى التعامل مع الطفل المعاق منها :

١- لاتعاملهم كضحايا بل كأفراد عاديين.
٢- دائماً تتحدث للشخص المعاق مباشرة وليس من يرافقه.
٣- لاتتخذ القرارات بدلاً منهم على أساس ما نعتقد أنهم يستطيعوا القيام به، بل الشخص المعاق هو أفضل من يقرر يمكن أولايمكن القيام بهذا الشئ.
٤- إستخدام لهجة عادية فى الترحيب بهم ولاترفع الصوت مالم يطلب.
٥- عند تحية شخص كفيف، عرف نفسل ومن معك ؛ إسمى.... وعلى يمينى.... وعلى شمالى....
٦- للحصول على إنتباه شخص مصاب بضعف السمع، إضغط على الشخص المعوق على الكتف بلطف موجه يديك ونظرة مباشرة للشخص المعوق وتحدث بشكل واضح وببطء لتحديد ما إذا كان يمكن قراءة الشفاة.
٧- مصافحة اليد اليسرى دائماً مقبولة للذين لديهم طرف صناعى.
٨- إستمع بانتباه وتحلى بالصبر عند سماع من لديه صعوبة فى الكلام ولاتصحح أخطاؤه.
٩- تكون دائماً مستعداً لتسهيل الحوار، لتقديم الإشارة باليد لشخص لايسمع، أو البديل السموع للشخص الكفيف.

- **خدمة التصوير** : تقدمها المكتبات للمصادر التى لاتعار خارج المكتبة بسعر ١٥ قرش للصفحة، وسعر تصوير الورقة مرتفع بالنسبة لبعض الأطفال ولذلك يجب خفض تكلفة تقديم هذه الخدمة.
- توفير قاعات خاصة للمعاقين داخل المكتبات لإستخدام الأجهزة مثل الحاسب الآلى، والأشرطة المليزرة CDS، وشرائط الكاسيت وتوفير قاعات مخصصة لمشاهدة الأفلام الوثائقية.

تحليل النتائج :

نلاحظ مما سبق أن معظم الخدمت الموجودة بالمكتبات تقدم من خلال الحضور الشخصى إلى مقر المكتبة وهذا لايتناسب مع الأطفال المعاقين الذين يجب أن يتوافر لهم وسائل أخرى يمكن من خلالها التعرف على أوعية المعلومات المتاحة بالمكتبات أو الإستفادة منها مثل التليفون أو الإنترنت، أو حضور من ينوب عنه.وقلة الخدمات المقدمة فى المكتبات قيد الدراسة التى تناسب الطفل المعاق، وربما يكون السبب عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لتدعيم تلك الخدمات، وربما لعدم وعى العاملين فى تلك المكتبات بأهمية الدمج لهؤلاء الأطفال المعاقين وتقديم الخدمات المناسبة لهم.

ويتضح أيضاً من الدراسة الميدانية عدم توافر عدد من الخدمات التى تهم بالدرجة الأولى الطفل المعاق مثل؛ عدم وجود سجلات لتدوين المعلومات والبيانات حول دمج الطفل المعاق تبين تطوره أثناء عملية الدمج، ولايوجد تعاون بين المكتبات قيد الدراسة وبين المجتمع المحلى من آباء وأمهات المعاقين للإشتراك فى تقديم الخدمات للمعاقين. ومشاركة الأسر فى البرامج المكتبية ليس فقط لزيارة المكتبة، ولكن لضمان أن يتمتع بها، و لها أثر كبير فى إرشاد الآباء والأمهات لإستخدام المكتبة بشكل منتظم لكى يصبحوا أعضاء نشطاء داخل المكتبات، وتلك المشاركة تقدم لهم فرصاً لزيادة قدرتهم لدعم أطفالهم(٥٢).

تقييم الخدمات :

وبخصوص مدى تقييم الخدمات المكتبية تبين أن أغلبية من المعاقين بنسبة ١٠٠% تراها غير مناسبة، لضعف التقنية الحديثة التى تساعد المعوق على سهولة إستخدام أوعية المعلومات، ومعظم المواد المتاحة بالمكتبات قيد الدراسة مطبوعة طباعة عادية لاتناسب الطفل المعاق أما المواد المناسبة والموجودة بالمكتبات فهى قليلة، وأخيراً ضعف الخدمات المكتبية وعدم تحديثها.

وكشفت الدراسة عن عدم وجود برنامج لتقييم المشروع، و لم يتم إشراك الأطفال المعاقين أوأسرهم فى عملية التقييم كما كان مخطط لمشروع الدمج فى بدايته.

وعلى كل مكتبة إنشاء آليات لتقييم خدماتها للمعوقين، وينبغي أن يشمل برنامج التقييم التدابير الرامية إلى تقييم فعالية الخدمات المقدمة للمستفيدين لتحديد ما يمكن أن يعدل لجعل البرنامج أكثر إستجابة للمستخدم عن طريق المسح الدوري للمستخدمين المحتملين والموجودين وفحص سجلات الاتصالات من المستخدمين.

إتجاهات العاملين حول عملية الدمج :

ولمعرفة إتجاهات العاملين حول عملية الدمج – حيث يعتبرون العنصر الرئيسى فى نجاح أو فشل عملية الدمج – فقد تم توزيع إستبيان على كل العاملين بالمكتبات قيد الدراسة وعددهم (٢٨) عاملاً، وقد أجاب الجميع على الإستبيان الموجه إليهم. وقد كان الإستبيان الموجه إليهم يدور حول ثلاثة محاور ؛ المحور الأول البعد الإجتماعى للدمج، والمحور الثانى البعد التربوى والثقافى، والمحور الثالث البعد النفسى.

أولاً : البعد الإجتماعى :

الجدول رقم (٥)

يبين آراء العاملين بالمكتبات تجاه عملية الدمج وأثرها الإجتماعي

رقم العبارة	العبارات	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	يزيد برنامج دمج المعاقين من فرص التفاعل الإجتماعى مع الأطفال العاديين	٢٨	%١٠٠	–	–
٢	الدمج يتيح الفرصة للطفل المعاق أن يعيش متكيفاً مع المجتمع الذى حوله	٢٨	%١٠٠	–	–
٣	يعمل برنامج الدمج على التقليل من الفروق الفردية بين الأطفال	٢٨	%١٠٠	–	–
٤	يؤدى دمج الأطفال المعاقين إلى إكسابهم مهارات إجتماعية جديدة	٢٨	%١٠٠	–	–
٥	يعدل برنامج دمج المعاقين من إتجاهات العاملين فى المكتبات نحو الطفل المعاق	٢٥	%٨٩	٣	%١١
٦	يساعد الدمج على خروج الأطفال المعاقين من العزلة التى تفرضها عليهم ظروفهم	٢٨	%١٠٠	–	–
٧	لايستطيع الأطفال المعاقين إقامة علاقات إجتماعية مع الأطفال العاديين	٢	%٧	٢٦	%٩٣
٨	يزيد عزل الأطفال المعاقين فى المؤسسات الخاصة من شعورهم بالأمن والأمان	١	%٤	٢٧	%٩٦
٩	يشعر المعاقون بالخجل الشديد من إعاقتهم	١٢	%٤٣	١٦	%٥٧
١٠	يفضل بقاء الأطفال المعاقين فى المؤسسات الخاصة بهم	١٠	%٣٦	١٨	%٦٤

١- أجاب أفراد العينة ونسبتهم ١٠٠% أن الدمج يزيد من فرصة التفاعل الإجتماعى مع الأطفال العاديين.

٢- أجاب ١٠٠% من العاملين بالمكتبات أن الدمج يتيح الفرصة للطفل المعاق أن يعيش متكيفاً مع المجتمع الذى غيره.

٣- أجاب أفراد العينة بنسبة ١٠٠% أن الدمج يعمل على تقليل الفروق الفردية والإجتماعية بين الأطفال المعاقين والعاديين.

٤- وأجاب العاملين نسبة ١٠٠% أن الدمج يؤدى إلى إكساب المعاقين مهارات إجتماعية جديدة.

٥- أجاب ٨٩% من أفراد العينة أن الدمج يعدل من إتجاهات العاملين تجاه عملية الدمج والأطفال المعاقين.

٦- أجاب كل أفراد العينة بنسبة ١٠٠% أن الدمج يساعد على خروج الأطفال من عزلتهم.

٧- أجاب ٩٣% من العاملين بالمكتبات قيد الدراسة أن الدمج أكسب الأطفال المعاقين القدرة على إقامة علاقة إجتماعية جديدة مع الأطفال العاديين.

٨- أجاب ٩٦% من أفراد العينة أن عزل الأطفال المعاقين فى مؤسسات خاصة بهم

لايشعرهم بالأمن والأمان وهم ضد فكرة العزل.

٩- أجاب ٤٣% من أفراد العينة أن الأطفال المعاقين يشعرون بالخجل من إعاقتهم ويشعرون بالإنطوائية، ولكن النسبة الأكبر منهم وهى ٥٧% أكدوا أن الأطفال المعاقين لايشعرون بالخجل ويندمجوا فى التعامل مع الأطفال العاديين.

١٠- أجاب ٦٤% من أفراد العينة أنهم لايفضلون بقاء الأطفال فى مؤسسات خاصة بهم.

تحليل النتائج :

- تشير النتائج أن هناك إتجاه إيجابى من قبل العاملين فى المكتبات قيد الدراسة نحو عملية الدمج، وتدل أيضاً على الرضى النفسى والمهنى الذى يشعرون به والرغبة منهم فى المشاركة فى تلك العملية. وربما يرجع ذلك إلى النظرة الإنسانية عند العاملين مما يجعلهم يتعاملون مع الطفل المعاق بشكل يتناسب مع إنسانيته، وتلقى بعض العاملين لدراسات تساعدهم فى التعامل مع هذه الفئات مثل العاملين من تخصص رياض أطفال، وربما يرجع أيضاً نحو النظرة الإيجابية للدمج والنظر إليه على أنه تطور حضارى للمجتمع الذى يعيشون فيه.
- وأكدت النتائج بأن هناك بعض من الأطفال المعاقين يشعرون بالخجل من إعاقتهم داخل المكتبات، وهذا يعنى أن الأطفال المعاقين مازالوا منعزلين إلى حد ما، وربما لأن بعض المعاقين يتصفوا بالإنعزالية وخاصة من يتواجد منهم فى مؤسسات خاصة معظم الوقت.
- أجاب ٦٤% من أفراد العينة بأنه من الأفضل بقاء الأطفال المعاقين فى مؤسسات خاصة بهم والإجابة على هذه العبارة متناقضة مع الإجابة على العبارة رقم (٨) والتى تشير إلى أن ٩٦% من العاملين يؤيدون عزل الأطفال المعاقين فى مؤسسات خاصة بهم وأنه يشعرهم بالأمان والإستقرار، وهذا يوضح لنا أن معظم أفراد العينة على غير قناعة بواقع عملية الدمج على الرغم من وعيهم بحق لطفل المعاق فى الدمج والفوائد التى يمكن أن تعود عليه عند إدماجه مع الأطفال العاديين فى الأنشطة والخدمات التى تقدمها المكتبات، وترى الباحثة أن هذا التباين فى إجابات أفراد العينة قد يرجع إلى ضعف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمعاقين فى تلك المكتبات.
- وقد أشارت النتائج أن بعض العاملين حدث لهم نوع من التطور والإدراك وتغير فى الإتجاهات وأصبحوا أكثر إستيعاباً لعملية الدمج، وانخفاض نسبة القلق لديهم عند تعاملهم مع المعاقين(٤٣).
- ويتضح لنا من نتائج الجدول السابق أن غالبية أفراد العاملين على معرفة تامة بأهمية الدمج، وأن الدمج مبدأ إجتماعى أخلاقى نابع من حركة حقوق الإنسان ضد العزل والتصنيف لأى فرد بسبب الإعاقة، وأن سياسة الدمج تتيح الفرصة للطفل المعاق أن

يتفاعل مع أقرانه العاديين والتعلم منهم، ويؤهله للعمل والتعامل مع الآخرين في بيئة أقرب إلى المجتمع الكبير وأكثر تمثيلاً له.

ثانياً : البعد التربوى والثقافى :

الجدول رقم (٦)

يبين آراء العاملين بالمكتبات تجاه عملية الدمج وأثرها التربوى والثقافى

رقم العبارة	العبارات	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	المعاقون لهم حق أساسى فى التعليم والثقافة مثل الطفل العادى	٢٨	%١٠٠	–	–
٢	يؤدى دمج الأطفال المعاقين إعطائهم نفس الفرص المتاحة للأطفال العاديين	٢٨	%١٠٠	–	–
٣	يقدم برنامج دمج المعاقين أفضل الحلول لمواجهة مشكلاتهم التربوية والثقافية	٢٨	%١٠٠	–	–
٤	المعاقون يظهرون مهارات أكاديمية وثقافية أفضل عند دمجهم.	٢٠	%٧١,٥	٨	%٢٨,٥
٥	وجود برامج خاصة فى المكتبة يوفر للطالب المعاق ملاذاً آمناً من روتين الإستخدام العادى	٢	%٧	٢٦	%٩٣
٦	يتوقف دمج المعاقين على صعوبة الإعاقة.	٢٦	%٩٣	٢	%٧
٧	دمج الأطفال المعاقين مع العاديين فى مكتبة واحدة يحدث إرتباك أثناء إستخدام المكتبة	٢٠	%٧١,٥	٨	%٢٨,٥
٨	من الأفضل أن يتم تدريب المعاقين فى أماكن خاصة بهم.	٢٤	%٨٦	٤	%١٤
٩	يكسب الدمج الأطفال المعاقين القدرة على فهم وإستيعاب المعلومات بطريقة أفضل	٢٦	%٩٣	٢	%٧
١٠	الدمج يتيح الفرصة للطفل المعاق إستخدام الإمكانات الموجودة فى المكتبة العادية	٢٦	%٩٣	٢	%٧

١- أجاب كل العاملين بالمكتبات بنسبة ١٠٠% أن للمعاقين الحق الأساسى فى التعليم والثقافة مثل الطفل العادى.

٢- أجاب أيضاً كل العاملين بنسبة ١٠٠% أن الدمج يعطى للأطفال المعاقين نفس الفرصة المتاحة للأطفال العاديين فى الحصول على المعرفة.

٣- أجاب أيضاً كل العاملين بنسبة ١٠٠% أن الدمج يقدم أفضل الحلول لمواجهة المشكلات التربوية والثقافية للأطفال العاديين.

٤- أجاب ٧١,٥% من أفراد العينة أن الدمج أدى إلى تطور فى بعض المهارات الأكاديمية والثقافية واللغوية للأطفال المعاقين.

٥- أجاب ٩٣% من أفراد العينة أنهم لايفضلون عزل الأطفال المعاقين فى برامج وأنشطة خاصة بهم داخل المكتبات.

٦- أجاب ٩٣% من العاملين بالمكتبات أن نوع ودرجة الإعاقة من العوامل المؤثرة على عملية الدمج ويتوقف عليها نجاح أو فشل عملية الدمج، فهم لايفضلون دمج الأطفال أصحاب الإعاقات المزدوجة.

٧- أجاب ٧١,٥% من أفراد العينة حدوث إرتباك داخل المكتبة أثناء عملية الدمج.

٨- أجاب ٨٦% من أفراد العينة أنه من الأفضل أن يتم تدريب الأطفال المعاقين فى أماكن خاصة بهم.

٩- أجاب ٩٣% من أفراد العينة أنه نتيجة لعملية الدمج أظهر الأطفال المعاقين تطور فى فهم وإستيعاب المعلومات.

١٠- أجاب ٩٣% من العاملين بالمكتبات أن الدمج يتيح للأطفال المعاقين إستخدام المكتبات العامة مثل الأطفال العاديين دون تفرقة، وتطبيقاً لمبدأ المساواة فى الحقوق الإجتماعية والثقافية.

ويمكن تفسير النتائج السابقة على النحو التالى :

- أن غالبية أفراد العينة لديهم القناعة التامة بأن الدمج ينمى المهارات الأكاديمية والثقافية لدى الطفل المعاق، على الرغم من تخوف البعض من فشل التجربة نتيجة لوجود العديد من المشكلات منها عدم توافر التجهيزات المادية اللازمة لتسهيل إستخدام مصادر المكتبات، وغياب المتخصص القادر على التعامل الأطفال المعاقين فى ظل غياب التدريبات اللازمة لتنمية قدرات العاملين للتعامل مع تلك الفئات الخاصة.
- وتدل النتائج إنه إذا لم تتوافر برامج مشتركة بين الأطفال العاديين والمعاقين فى المكتبات مقابل الخدمات الخاصة بهم فإنه سيؤدى إلى عزلتهم وذلك يتفق مع نتيجة دراسة "Lisa"[٥٤] والتى أكدت أن الأطفال المعاقين أظهروا تقدم فى معرفة القراءة والكتابة نتيجة لعملية الدمج.
- وتدل النتائج أيضاً على أن الدمج يكسب الأطفال المعاقين القدرة والفهم على إستيعاب المعلومات وتحسين التحصيل الأكاديمى، والأداء اللغوى لتلك الفئة.
- وتؤكد النتائج السابقة أيضاً أن الدمج يساعد على إكتشاف المواهب والقدرات التى يمتلكها المعاق لتفاعله مع الأطفال العاديين.
- وتظهر النتائج السابقة أن غالبية العاملين بالمكتبات قيد الدراسة لايفضلون التعامل مع الأطفال مزدوجى الإعاقة، لأنه يجعل الطفل غير قادر فى الإعتماد على نفسه، ولايهيئ المناخ المناسب لزيادة التفاعل بين الطلاب العاديين والمعاقين.
- ويرى العاملون بالمكتبات قيد الدراسة أنه من حق الطفل المعاق أن يستخدم مصادر المكتبة فى بيئة المكتبة العادية والتى تحقق له التكيف النفسى والإجتماعى ولكن بشرط توفير الإمكانات والتجهيزات لمناسبة لتلبية إحتياجاته، وهذا غير متوفر ومخالف لواقع عملية عملية الدمج فى المكتبات المدروسة. وهذا يفسر التناقض بين إجابة الفقرة (٥) والتى تظهر أن أغلب العاملين لايفضلون عزل الأطفال فى برامج وأنشطة خاصة بهم، والفقرة رقم (٧) التى تبين أن ٨٦% من العاملين يفضلون أن يتم تدريب المعاقين فى أماكن خاصة بهم.

ثالثا : البعد النفسى :

الجدول رقم (٧)

يبين آراء العاملين بالمكتبات تجاه عملية الدمج وأثرها النفسى

رقم العبارة	العبـــــارات	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	المعاقون لهم حق أساسى فى التعليم فى التعليم والثقافة مثل الطفل العادى	٢٨	%١٠٠	–	–
٢	يؤدى دمج الأطفال المعاقين إعطائهم نفس الفرص المتاحة للأطفال العاديين	٢٨	%١٠٠	–	–
٣	يقدم برنامج دمج المعاقين أفضل الحلول لمواجهة مشكلاتهم التربوية والثقافية	٢٨	%١٠٠	–	–
٤	المعاقون يظهرون مهارات أكاديمية وثقافية أفضل عند دمجهم.	٢٨	%١٠٠	–	–
٥	وجود برامج خاصة فى المكتبة يوفر للطالب المعاق ملاذاً آمناً من روتين الإستخدام العادى	٢٨	%١٠٠	–	–
٦	يتوقف دمج المعاقين على صعوبة الإعاقة.	٢٥	%٨٩	٣	%١١
٧	دمج الأطفال المعاقين مع العاديين فى مكتبة واحدة يحدث إرتباك أثناء إستخدام المكتبة	٢٣	%٨٢	٥	%١٨
٨	من الأفضل أن يتم تدريب المعاقين فى أماكن خاصة بهم.	٤	%١٤	٢٤	%٨٦
٩	يكسب الدمج الأطفال المعاقين القدرة على فهم وإستيعاب المعلومات بطريقة أفضل	٣	%١١	٢٥	%٨٩
١٠	الدمج يتيح الفرصة للطفل المعاق إستخدام الإمكانات الموجودة فى المكتبة العادية	٢	%٧	٢٦	%٩٣

١- أجاب كل أفراد العينة بنسبة ١٠٠% أن الدمج يساعد الأطفال المعاقين على الثقة بأنفسهم.

٢- أجاب كل أفراد العينة بنسبة ١٠٠% أن الدمج يشبع رغبات الأطفال المعاقين وميولهم.

٣- أجاب كل أفراد العينة بنسبة ١٠٠% أن الدمج ساعد على تعديل سلوك الأطفال المعاقين تجاه الأطفال العاديين.

٤- أجاب كل أفراد العينة ١٠٠% أن الدمج عامل مساعد فى زيادة قدرة الأطفال المعاقين على العطاء.

٥ - أجاب كل أفراد العينة بنسبة أن الدمج يساعد الأطفال المعاقين على مواجهتهم الإحباطات التى يواجهونها نتيجة إحساسهم بالعجز والنقص.

٦- أجاب ٨٩% من أفراد العينة أن الدمج يساعد الأطفال المعاقين على التكيف بشكل أفضل مع المجتمع الذى حوله.

٧- أجاب ٨٢% من أفراد العينة أن الدمج يساعد الأطفال العاديين على تقبل زملائهم المعاقين.

٨- أجاب ٨٦% من أفراد العينة أن الدمج يقلل من شعور الطفل المعاق بالحساسية الزائدة نحو الآخرين.

٩- أجاب ٨٩% من أفراد العينة أن الدمج لايشعر معه الطفل المعاق بالنقص والضعف وهوما تؤكده إجابة الفقرة السابقة.

ويمكن تفسير النتائج بالشكل التالى :

- يتضح من الجدول السابق أن العاملين فى المكتبات على معرفة تامة بأهمية الدمج وما له من تأثير إيجابى على ضبط الإضطرابات السلوكية للأطفال المعاقين.

- وتشير النتائج أيضاً إلى أن الدمج ساهم فى تقليل حدة المشكلات السلوكية لدى الأطفال المعاقين وساهم فى تدعيم المفهوم الإيجابى عن الذات وتدعيم فكرة المشاركة بفاعلية فى المجتمع.(٥٥)
- وأكدت النتائج أيضاً على أن دمج الأطفال العاديين مع المعاقين لم يؤثر سلباً على العاديين سواء فى تعاملاتهم مع المقتنيات بالمكتبة أو على تقبل زملائهم المعاقين وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التى توصلت إلى أن تجربة الدمج حققت نجاحاً ملحوظاً فى مساعدة الطفل المعاق على مخالطة على مخالطة الأسوياء وأصبح السلوك الإجتماعى لديه مع زملائه العاديين مقبولاً.
- وتشير النتائج أيضاً أن الطفل العادى يمكن أن ينبذ الطفل المعاق نتيجة أنه ممكن أن يكون هو نفسه معرض للنبذ والإهمال، وهذا ما دلت عليه دراسة Frosted, 2005 أن الأطفال المنبوذين إجتماعياً والذين تعرضوا للإهمال لإتجاهاتهم أكثر سلبية نحو الأطفال المعاقين وأقل رغبة لمشاركتهم وإندماجهم فى الأنشطة مقارنة بالأطفال الذين ينتمون إلى أوضاع إجتماعية أخرى، كما إن الطفل العادى يمكن أن يبتعد عن الطفل المعاق نتيجة تعليمات من الوالدين المتخوفين من تأثير الطفل المعاق على إبنهم بالسلب، وربما يرجع السبب فى ذلك أيضاً إلى أن بعض الأطفال المعاقين يتصفون بالإنطوائية والعدوانية وسلوكهم الإجتماعى غير مقبول مع الأطفال العاديين مما يجعلهم يبتعدون عنه وينبذوه، وأيضاً شعور المعاق بالعجز والتقص يجعله دائماً فى حالة إكتئاب وهذا ما يجعله أيضاً يبتعد عنه الطفل العادى.
- وأكدت النتائج على الإتجاه الإيجابى للأطفال المعاقين تجاه دمجهم مع الأصفال العاديين والذى رفع من تقديرهم لذواتهم وأيضاً ساعد على زيادة إحتكاكهم بالمجتمع وأفراده مما ساعد على تفاعلهم الإجتماعى كما ساعد على زيادة تحصيلهم وزيادة كفاءتهم اللفظية.

ومما سبق يتضح لنا :

١- أن غالبية العاملين بالمكتبات قيد الدراسة جاءت آرائهم مؤيدة لعملية الدمج ولكن الدمج ولكن بشرط توفير الإمكانيات والتجهيزات المساندة والميسرة لعملية الدمج وتلقى التدريب المناسب لهم.

٢- العاملون فى المكتبات قيد الدراسة يشعرون بالرضا النفسى والمهنى وهم يعملون مع تلك الفئات الخاصة.

٣- أن أفراد العينة على قناعة تامة بأن الدمج يحقق للطفل المعاق التكيف النفسى والإجتماعى وينمى المهارات الأكاديمية والثقافية لهم.

٤- معظم أفراد العينة على غير قناعة تامة بواقع عملية الدمج على الرغم من وعيهم بحق الطفل المعوق فى الدمج لأنه مبدأ إجتماعى نابع من حق الإنسان ضد العزل بسبب الإعاقة.

٥- يعزز الدمج من إتجاهات بعض العاملين تجاه الأطفال المعاقين وجعلهم أكثر إستجابة لعملية الدمج.

وترى الدراسة أنه لكى تتحقق أهداف الدمج لابد من توفير الإمكانات اللازمة والتخطيط والإعداد المسبق لتطبيق هذه التجربة، لأنه طالما أن العاملين على معرفة بأهمية وأهداف الدمج ولديهم إتجاه إيجابى نحو عملية الدمج، وهم حجر الأساس فى هذه العملية، فإذن لابد من توفير الإمكانات التى تحقق نجاح هذه التجربة وتفعلها لخدمة المعاقين.

ومن هنا تظهر الدراسة أن تجربة دمج الأطفال المعاقين فى المكتبات العامة لم تحقق النجاح المستهدف وذلك نتيجة للعديد من جوانب الضعف التى نوضحها فيما يلى :

١- ضعف التجهيزات من حيث الأبنية والتنظيم الداخلى لها حيث أجاب العاملين بالمكتبات بنسبة ١٠٠% أن المبنى غير مناسب ويحتاج إلى تغيير فى تصميمه.

٢١- الأثاث المتوفر حالياً بالمكتبات من النوع العادى ولايناسب ظروف الطفل المعاق واحتياجاته، حيث ثبت من الدراسة الميدانية أن الرفوف فى معظم مكتبات العينة مصنوعة من المعدن وإرتفاعاتها لاتتناسب مع الطفل المعوق، وبذلك يتضح لنا أن الأثاث لم يتم إختيارة بناء على معايير خاصة بالمعاقين.

المجموعات :

٣- تتعدد أوعية المعلومات الموجودة بالمكتبات من كتب ودوريات وأقراص ليزر وشرائط كاسيت وشرائط فيديو، ولكن أغلبها من الكتب العادية، مع وجود قلة من المواد السمعية البصرية والكتب المطبوعة بطريقة برايل لتخدم فئات المعاقين.

٤- تتفاوت مجموعات الأطفال من مكتبة لأخرى، وتمثل مكتبة البحر الأعظم أعلى نسبة إقتناء ٢٢%، وتليها مكتبة البحر الأعظم بنسبة ١٧,١% . ويتضح من الدراسة أيضاً أن نسب كتب الأطفال قيد الدراسة تتجاوزالعدد المسموح به، بل أن أحيانا نسبتها تزيد عن نسبة كتب الكبار فى بعض المكتبات، ومثال على ذلك مكتبة البحر الأعظم نسبة كتب الأطفال ٧٥% ونسبة كتب الكبار ٢٥%، **وهذا يدل على أن سياسة تنمية المقتنيات فى المكتبات قيد الدراسة لا تسير وفق لوائح أو قواعد تنظيمية بل وفق إجتهادات شخصية وإعتبارات ذاتية.**

سياسة الإختيار :

٥- ثبت من الدراسة الميدانية أن عملية الإختيار تتم مركزياً، وأن مسئولية الإختيار يقوم بها قسم التزويد التابع لجمعية الرعاية المتكاملة.

٦- لا توجد سياية إختيار مكتوبة فى مكتبات الدراسة، ولكن عملية الإختيار تتم وفق مبادئ متعارف عليها نظرياً وهى إختبار المجموعات بناء على إهتمامات المستفيدين والتى تتم من خلال الوسائل التالية :

- إحصاءات الإعارة.
- إحصاءات الميول القرائية

- نسبة المواد التالفة والمستبعدة
- رأى أمين المكتبة.

- وفيما يتعلق بعدد الكتب المسموح بشرائها، يسمح بشراء ثلاثة نسخ من العنوان الواحد
- وتعتمد المكتبات على مصدرين فقط للتزويد الشراء والإهداء.

المعالجة الفنية :

٧- ثبت من الدراسة أن المعالجة الفنية للمجموعات تتم مركزياً ويقوم بها قسم الإعداد الفنى بجمعية الرعاية المتكاملة، وجميع مكتبات العينة تتبع فى تصنيف مجموعاتها على تصنيف ديوى العشرى.

٨- وكشفت الدراسة التقصير الواضح فى الفهارس المطبوعة ببرايل أو الناطقة أو المكتوبة بخط كبير، مما يؤدى صعوبة تعرف القارئ الكفيف وضعيف البصر على الكتب الموجودة فى المكتبات.

٩- إتضح من الدراسة أيضاً أن السبب الرئيسى لإرتياد المكتبات هو التنمية الثقافية بنسبة ٧١%، يليه إرتياد المكتبة لمجرد المتعة بنسبة ١٥%، وأخيراً يأتى إرتياد المكتبات لإنجاز الواجبات وإعداد اتلبحوث العلمية بنسبة ١٤%.

١٠- تتفاوت الطرق التى يتعرف بها الأطفال المعاقون على محتويات المكتبات، أكثرها سؤال أمين المكتبة بنسبة ٥٧%، يليها من الكثرة الإستعانة بزميل أو قارئ متطوع بنسبة ٢٨%، وأخيراً يأتى تصفح الكتب على الرفوف وليست متاحة لكل االطلاب المعاقين لإرتفاع الرفوف على بعض الطلاب المعاقين.

١١- إتضح أن غالبية أفراد العينة من الأطفال المعاقين وعددهم (١٩) لديهم معرفة ضعيفة بكيفية إستخدام المكتبات، والأسباب المتعلقة بضعف المعرفة ترجع إلى ضعف التقنية الحديثة والتى تساعد فى الوصول إلى المعلومات، والسبب التالى يكمن فى عدم قيام المكتبات بإعداد كتيبات ونشرات تعريفية بالمكتبة، ثم يأتى أخيراً السبب المتعلق بعدم معرفة المستفيدين أنفسهم بنظم الفهرسة والتصنيف.

١٢- إستخدام الطلاب المعاقين للمكتبات يكاد يكون معدوماً، حيث لم تتجاوز نسبتهم فى معظم المكتبات قيد الدراسة ١% من عدد الطلاب العاديين، وترجع الدراسة السبب فى عزوف الطلاب المعاقين عن إرتياد المكتبات قيد الدراسة إلى ضعف التقنيات الحديثة المستخدمة فى المكتبات،وضعف الخدمات المقدمة وعدم تحديثها، بالإضافة إلى إنشغال الوالدين فى معظم الحالات عن مرافقة أولادهم إلى المكتبات، ثم يأتى رفض بعض المؤسسات الداخلية التى يتواجد بها معظم هؤلاء الأطفال عن مرافقتهم إلى تلك المكتبات، إما لعدم وجود من يرافقهم أونتيجة لعدم وعى من المسئولين بتلك المؤسسات عن أهمية الدمج لتلك الفئة، أوربما تخوفاً من المسئولية.

١٣- وإتضح من الدراسة أن غالبية المستفيدين من الأطفال المعاقين يميلون إلى إستخدام المواد المطبوعة بحروف كبيرة، يليها من حيث كثرة الإستخدام شرائط الكاسيت والفيديو والأقراص المليزرة، ثم يأتى أخيراً الكتب المطبوعة ببرايل. ويرجع السبب فى قلة إستخدام الكتب المطبوعة ببرايل رغم أهميتها إلى أن معظم المعاقين المشتركين فى المكتبات قيد الدراسة لايجيدوا إستخدام تلل اللغة.

الأجهزة والبرمجيات :

١٤- أظهرت الدراسة وجود تفاوت فيما يتعلق بنوع وعدد الأجهزة المتوفرة فى المكتبات قيد البحث، يأتى فى مقدمتها التسجيلات الصوتية بعدد ٢١ مسجلاً، يلى ذلك الحاسبات الشخصية بعدد ١١حاسب شخصى ، ثم العدسات المكبرة والأباجورات ويتوافرمنها إثنان فقط فى مكتبة البحر الأعظم.

١٥- يرى ٦٠% من العاملين بالمكتبات أن التجهيزات الآلية المتوفرة غير كافية للأطفال المعاقين، ويعتقد البعض منهم أن ذلك قد يكون السبب الرئيسى فى عزوف الأطفال المعاقين عن المكتبات.

١٦- ضعف البرمجيات المتوافرة فى المكتبات وأظهرت الدراسة عن وجود برنامج إبصار إنتاج شركة ضخر وبرنامج Text Zoom لتكبير النصوص وهما متوفران فى كل المكتبات قيد البحث.

العاملون :

١٧- أظهرت الدراسة مدى التفاوت فى مؤهلات العاملين فى المكتبات قيد الدراسة بالنسبة للتخصص، فقد إتضح أن ٥٠% من العاملين وعددهم (١٤) عاملاً متخصص فى مجال المكتبات، يليهم فى الترتيب تخصص رياض أطفال بعدد ١٠عاملين بنسبة ٣٦%، وأخيراً يأتى تخصص لغات شرقية والتربية الفنية بالتساوى بعدد ٤عاملين بنسبة ١٤%.

١٨- تفتقر المكتبات إلى العنصر البشرى المؤهل القادر على العمل بكفاءة مع المعاقين، نتيجة عدم وجود تدريب مناسب يساعدهم على كيفية التعامل مع تلك الفئات الخاصة .

١٩- أبدى ٨٦% من العاملين فى المكتبات عن رضاهم المهنى والنفسى فى التعامل تلك الفئة.

٢٠- كشفت الدراسة أنه لايتوافر بالمكتبات أخصائيين نفسيين وإجتماعيين لمتابعة الحالات النفسية والإجتماعية للطلاب المعاقين مع العاديين.

٢١- تفتقر المكتبات إلى وجود أطباء لمتابعة الحالات الصحية للطلاب المعاقين.

الخدمات :

٢٢- ثبت من الدراسة أن هناك تنوعاً فى نوع الخدمات التى تقدمها المكتبات قيد البحث، ولكن هناك قصور فى مستوى تقديم بعض الخدمات منها :

- خدمة الإرشاد والتوجيه، الملاحظ فى هذه الخدمة أن الطفل المعاق عادة ما يلجأ إلى أمين المكتبة مباشرة أو قارئ

متطوع أو أحد أصدقاء المكتبة، لعدم توفير اللوحات الإرشادية المناسبة للأطفال المعاقين أو الأسهم الدالة على الأقسام فى المكتبات.

- القوائم الببليوجرافية تصدر بالشكل العادى، ولايتوفر قوائم مطبوعة فى شكل برايل أو منطوقة.
- خدمات التصوير مرتفعة الأسعار على بعض الأطفال، حيث يبلغ سعر تصوير الورقة ١٥قرش.
- لاتوجد أى وسيلة لتعريف الأطفال المعاقين بالكتب الجديدة الخاصة بهم.

٢٣- ثبت أن تقديم الخدمات فى المكتبات لاتتم إلا من خلال الحضور الشخصى إلى مقر المكتبة، وهذا غير مناسب للأطفال المعاقين،ولاتقدم المكتبات وسائل أخرى مساعدة.

٢٤- القواعد والأحكام التى تحكم عملية الإعارة يجب أن يتوافر بها بعض المرونة بالنسبة لعدد المواد المعارة للطفل المعاق.

٢٥- لا يتوافر فى المكتبات قيد الدراسة سجلات خاصة لتدوين المعلومات والبيانات حول الطفل المعاق وتطوره خلال عملية الدمج.

٢٦- عدم وجود دليل إرشادى للعاملين فى المكتبات لكيفية التعامل مع الأطفال المعاقين، رغم إن إعداد هذا الدليل من الأهداف الأساسية التى وضعت للمشروع فى بدايته.

٢٧- وبخصوص تقييم الخدمات القدمة للمعاقين فى المكتبات : ثبت أن غالبية المستفيدين من الأطفال المعاقين بنسبة ١٠٠% تراها غير مناسبة، والأسباب التى أوردوها هى ضعف وسائل التقنية الحديثة التى تسهل إستخدام المصادر المكتبية معظم المواد الموجودة مطبوعة طباعة عادية لاتتناسب معهم والمواد المناسبة قليلة.

إتجاهات العاملين نحوعملية الدمج :

٢٤- إتجاهات العاملين تجاه عملية الدمج جاءت فى مجملها مؤيدة لعملية الدمج، وتؤكد النتائج على أن العاملين على قناعة تامة بأن الدمج يحقق للطفل التكيف الإجتماعى والنفسى وتنمى مهاراته الأكاديمية والثقافية.

٢٥- معظم العاملين على غير قناعة بواقع عملية الدمج على الرغم من وعيهم بحق الطفل المعاق فى الدمج لأنه مبدأ إجتماعى نابع من حق الإنسان فى الدمج مع المجتمع مهما كانت نوع إعاقته، ويرى العاملون فى المكتبات قيد الدراسة أنه لكى يحقق الدمج أهدافه، يجب توفير الإمكانات والتجهيزات المساندة والميسرة لعملية الدمج وتلقى التدريب المناسب لهم.

الخلاصة :

تتفاوت العوامل التى تجعل المكتبات عاجزة عن تحقيق أهدافها فى تجربة الدمج، ويأتى فى مقدمتها ضعف التجهيزات من حيث الأبنية والوسائل المعينة على إستخدام مصادر المكتبات لتحقيق هدف الدمج ، يلى ذلك ضعف

الإمكانات المادية والفنية المخصصة لدمج الأطفال المعاقين مع العاديين مما يتيح مشاركتهم فى المجتمع، وأخيراً النقص الواضح كماً وكيفاً فى الكوادر المؤهلة والمتدربة على التعامل مع مشكلات الإعاقة.

ولتحقيق نجاح تجربة الدمج يجب توفير المتطلبات الآتية :

التوصيات :

١- مراعاة تصميم مبانى المكتبات بالشكل الذى يسهل إستخدامها من قبل المعاقين، وتزويدها بالأثاث المناسب لهم.

٢- إعادة النظر فى سياسة تنمية المقتنيات فى مكتبات الدراسة، حيث أن خطة التزويد المتبعة حالياً تركز على إقتناء المواد المطبوعة طباعة عادية، وكان الأولى التركيز على المواد التى تناسب إحتياجات فئات المعاقين بشكل أكبر.

٣- توفير مواد قرائية مناسبة للطفل المعاق عن طريق إنشاء مركز وطنى تكون مهمته إنتاج مثل هذه المواد، وتوفيرها لكافة أنواع المكتبات التى تقدم خدماتها لتلك الفئات.

٤- إعداد وتدريب العاملين بما يتفق مع الإحتياجات المتكاملة فى الميدان، على أن يقوم بالتدريب ممن له خبرة مباشرة فى هذا الميدان وأن يشتمل التدريب على التوازن بين الناحيتين النظرية والتطبيقية.

٥- على العاملين بالمكتبات المدروسة تعلم لغة الإشارة للقدرة على التفاهم مع الأطفال المعاقين سمعياً.

٦- العمل على تطويع التقنية الحديثة لصالح الفئات الخاصة، بوصف التقنية الحديثة أهم الوسائل التى تمكن ذوى الاحتياجات الخاصة من التغلب على العقبات الناتجة عن التواصل والتفاعل مع الآخرين، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى إندماجهم فى المجتمع.

٧- دعم مشروع إستديو الصوت لتسجيل الكتب المسموعة القائم حالياً بمكتبة شبرا، وتوزيع الكتب المسموعة على نطاق واسع ليشمل كل المكتبات التى ترغب فى ضم تلك الفئات إلى خدماتها على مستوى الجمهورية.

٨- إعداد موقع لمشروع إستديو الصوت على الإنترنت لإتاحة الكتب المسموعة على الإنترنت، إما برسوم، أو مجاناً للمكتبات، مع مراعاة إعداد الموقع طبقاً لمعيار NISO Z39.86 لعام ٢٠٠٢، والتى تحدد الشروط التى يجب توافرها فى مواقع الإنترنت التى تقدم مواد خاصة للمعاقين.

٩- التطوير الشامل فى الخدمات المقدمة فى المكتبات قيد الدراسة، ودعم برامج القراءة الصيفية، والسماح للطلاب المعاقين بالمشاركة فى مناقشة الكتاب أو القصة.

١٠- نشر دعوة للعمل التطوعى بين طلاب المدارس، وتشجيع المتطوعين من الشباب للعمل والمساعدة داخل المكتبات.

١١- إشراك أسر المعاقين فى البرامج والأنشطة، لتطوير المهارات المكتبية لأبنائهم ودعمهم خارج حدود المكتبات.

١٢- ضرورة وجود دليل إرشادى على موقع المكتبات المدروسة، يوضح كيفية إستخدام

المكتبة، والمصادر الإلكترونية المتاحة داخل المكتبات للمعاقين.

١٣- توفير دليل إرشادى للعاملين داخل المكتبات يوضح كيفية التعامل مع المعاقين.

١٤- ضرورة وضع خطة إعلامية مكثفة لنشر الوعى بالخدمات والبرامج ومصادر المعلومات المتاحة للمعاقين والتى تقدمها المكتبات، بحيث يتم إستغلال القنوات الرسمية المتوفرة ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة فى حملات التوعية.

١٥- توسيع تعليم القراءة والكتابة ومحو أمية المكفوفين عن طريق إشتراك المكتبات فى تعليم تلك اللغة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية الأخرى الخاصة بالمعاقين، للوصول بهم إلى إتقان تلك الفئة وعدم الإعتماد على السمع فقط.

١٦- توفير السجلات والإحصاءات الدقيقة عن المعاقين داخل المكتبات، وجعل هذه السجلات مدخلاً لرسم السياسات والتخطيط للبرامج والخدمات لتلك الفئة.

١٧- دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم الدعم لتلك المكتبات لمساعدتها على تقديم خدمة أفضل للمعاقين ليكونوا مواطنين صالحين ينفعوا أنفسهم وأسرهم وبلادهم.

وهناك بعض التوصيات العامة لتحويل الدمج إلى واقع فى مصر والعالم العربى:

أولاً : فى السياسات

١- الحاجة إلى قوانين وتشريعات، وجعلها تشريعات فاعلة ومساندة للنهج الدمجى.

٢- توسيع قاعدة المشاركة فى القرارات، وخلق جماعات ضغط من الأهل والأطفال تطالب بتشريع قوانين.

٣- دعم العاملين فى هذا المجال ميدانيا.

٤- وضع سياسات مالية تدعم برامج الدمج مع التخطيط لضمان الإستدامة إعتماداً على الجهود المحلية.

٥- التنسيق بين القطاع الخاص وبين الهيئات الحكومية.

٦- تدعيم تجارب الدمج، من شأن نتائجها مساعدة أصحاب القرار على التغيير.

ثانياً : مشاركة الأهل والمجتمع

إن الوصول إلى مشاركة الأهل والمجتمع بهدف دمج الأطفال فى هذا المجتمع يستوجب:

٧- تفعيل طاقات المجتمع وعدم حصر المساهمات بالأموال فقط وتكوين لجان يشارك فيها الأهل فى البرامج المختلفة.

٨- إشراك أهل المعاقين فى تلك البرامج، وإدراك أن مصلحة أطفالهم والأطفال المعاقين هى فى عملية الدمج.

٩- إشراك وسائل الإعلام فى عملية رفع الوعى بأهمية الدمج.

١٠- تطوير وسائل توعية ومواد يمكن إستخدامها مع الأهل والمجتمع خصوصاً الأميين منهم

ثالثاً : الموارد البيئية والبشرية

١١- بناء مجتمعات يسودها الإعتماد المتبادل والتعاون، ويخدم فيها كل الأفراد وتحترم الفروقات الفردية.

١٢- إعادة تأهيل العاملين فى تقديم الخـــدمات، وتحسين التواصل وتقنيات التأهيل.

١٣- أن يجرى المجتمع تعديلات على نفسه بحيث يستوعب كل الأطفال بمساواة.

١٤- توفير مواد ومراجع عن الإعاقات والأساليب الدمجية.

obeikandl.com

هوامش الدراسة :

(١) المكتب الإقليمى لليونيسيف . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . "عالم عربى جدير بالأطفال" دراسة حول واقع الطفولة فى الدول العربية . القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٥. ص١٤٥ .

(٢) وزارة التربية والتعليم . "التعليم حق للجميع" المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع . القاهرة : الوزارة ، ٢٠٠٠. ص ١٢.

(٣) زينب شقير . خدمات ذوى الاحتياجات الخاصة . القاهرة : الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٥. ص٢٢.

(٤) سالم محمد السالم . خدمات المعلومات المتاحة للمعوقين بصرياً فى المملكة العربية السعودية : دراسة نظرية وتطبيقية .- الرياض : مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ، ٢٠٠٠ . - ٤١٢ ص.

(٥) فاطمة الزهراء محمد عبده . برمجيات المعاقين بصرياً وإستخدامها فى المكتبات . Cybrarians Journal ع ٩ (يونيو . ٢٠٠٦) .ص ص .٢٠-٩

(٦) حلمى مصطفى أبو موتة . الكفاية المهنية اللازمة لأخصائى تكنولوجيا التعليم للمكفوفين بالمرحلة الثانوية فى مصر . رسالة ماجستير .- القاهرة : كلية التربية . قسم تكنولوجيا التعليم . جامعة حلوان ، ٢٠٠٢ .

(٧) سالم محمد السالم .. مصدر سابق . ص ١٣- ١٤.

(٨) مريم يوسف المحمادى . خدمات المكتبات العامة للأطفال بالمملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية لمكتبات وزارة المعارف . رسالة ماجستير .- جدة : كلية الآداب . قسم المكتبات والمعلومات ، ١٩٩٧ .- ١٩٠ص .

(٩) ناريمان إسماعيل متولى . " تطور خدمات المعلومات للمكفوفين وضعاف البصر" عالم الكتب . مج ١٧ ، ع ٣ (مايو –يونيو ١٩٩٦) ص ص . ٢٢٠-٢٤٠.

(١٠) سارة عبد الرحيم قشقرى . تخطيط خدمات المكتبات للمكفوفين فى المملكة العربية السعودية . رسالة ماجستير . جدة : كلية الآداب . قسم المكتبات والمعلومات ، ١٩٨٩ . -٣١٠ ص.

(١١) هند لبان . الخدمات المكتبية للمعوقين مع التركيز على واقعها والتخطيط لتطويرها فى المملكة العربية السعودية . رسالة ماجستير . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . كلية العلوم الإجتماعية . قسم المكتبات والمعلومات ، ١٩٨٨.- ٢٥٢ص .

(١٢) أميرة غطاس . الخدمة المكتبية للمعاقين . رسالة ماجستير . القاهرة : كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٨٤.

(13) Murray , J "Enhancing the skilles of school library staff to center for Individuals needs" International journal of education .- (Nov. 2009)

(14) Farrdly , G . " Access denied : overcoming barriers to adoption and accessibility implementation of web "American Library . Vol. 36 , No. 6 (Jul. 2009)

(15) Anna , K. " Library education and disability issues " Education formation " Vol. 26 , No.34 (2008)

(16) Lisa , C. W. " The building bridges project : library services to children with special needs " Children and libraries .- (Winter , 2007) P.P. 15- 19.

(17) Czapla , P. " Accommodating all comers " American Libraries . Vol.. 36 , No. 6 (Jun. 2005)

(18) Lori , B . Snaron , R . " The librarian's Quest " Computer in libraries . Vol.. 23 , No.10 (Dec. 2003)

(19) Murray , J . " the Implication of inclusive schooling for school libraries " International journal of disability : Development and education . Vol.. 49, No. 3 (Sep. 2002)

(20) Vasi , J " Building libraries for the handcapped " The journal of academic librarianship . Vol. 2 , No. 2 (2002) P.P. 82-84.

(21) Bonnie , V. " Finding our way through the maze of adaptive technology " Computer in libraries. Vol. 21, No. 9 (Oct . 2001)

(22) Chery ,H . K. , Morgan , C. B. " how we renovated our library physically and electronical , for handcapped patrons " Computre In libraries . Vol. 21, No. 9 (Oct . 2001)

(٢٣) زينب شقير . نداء من الابن المعاق . القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٢. ٣٢.

(24) B alagopal , I . Antoum, F. Inclusion of children with disabilities and other special needs in early childhood : concepts , needs and challenges .- Cyprus : Arabresources collective , 1998 .

(٢٥) ديان برادلى ، مارغريت سيرز . الدمج الشامل لذوى الإحتياجات الخاصة : مفهومه وخلفيته النظرية / ترجمة عبد العزيز الشخص ، زيدان السرطاوى . العين : دار الكتاب ، ٢٠٠٠ . ص. ١٢

(26) Kenneth, J . "Remembering act ivies performed versus imaging" Journal Of disability develop &Education . No.3, V. 3 (2009)

(٢٧) عبد المطلب القريطى . سيكلوجية ذوى الاحتياجات الخاصة وتربيتهم . القاهرة : دار الفكر العربى ، ٢٠٠١.

(٢٨) إتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة . النشرة الدورية . ع ٧٥ ، س ١٩ (سبتمبر ٢٠٠٣)

(٢٩) امل أحمد . أسس تربية الطفل بين النظرية والتطبيق .ط ٢ .- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ .

(٣٠) فليب ، فينكس . – فلسفة التربية. تأليف فيليب فينكس ، ترجمة محمد لبيب .- القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٥.

(٣١) وزارة التربية والتعليم . التعليم حق للجميع . مصدر سابق . ص٣.

(٣٢) سهير شاش . فعالية برنامج لتنمية بعض المهارات الاجتماعية لنظامى العزل والدمج وأثره فى خفض الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال المتخلفين عقلياً . رسالة دكتوراة . كلية التربية . جامعة الزقازيق . ٢٠٠١

(٣٣) المصدر السابق . ص . ٢٢.

(٣٤) عادل عبد الله محمد . الإعاقة الحسية . القاهرة : دار الرشاد ، ٢٠٠٤.

(٣٥) عادل عبد الله محمد . الأطفال الموهوبون ذو الاعاقات . القاهرة : دار الرشاد ، ٢٠٠٤.

(36) Skutchan, L . Road Runner : Taking your reading on the road technology for people who are visually In paired . AFB. "Technology Update" vol. 15, No.1 (2005)

(37) Tombaug , D. Laboratory techniques for the blind "American Biology teacher" Vol. 34 , No. 5 (2002)

(٣٨) جمال أبو زيتون . مدى استخدام التكنولوجيا من قبل المعاقين بصرياً " مجلة العلوم التربوية والنفسية " مج ٩، ع ١ (مارس ٢٠٠٨) ١٨٢- ١٨٧ .

(٣٩) أمل عبد الفتاح ، منى محمد الجزار . تكنولوجيا التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة .- عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧. ١٨٢-١٨٥.

(٤٠) شعبان عبد العزيز خليفة . بناء وتنمية المجموعات فى المكتبات ومراكز المعلومات : دراسة فى الأسس النظرية والتطبيقات العلمية .- الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، ٢٠٠٢. ص ١٨٢.

(٤١) وفيق صفوت مختار . كتب ومكتبات الأطفال وتنمية الميول القرائية .- القاهرة : دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩. ص. ١٩٤.

(42) Robel , G.R. .- Planning for library services to people with disabilities .- Chikogo : American Library association , 2001 . p.24.

(43) Kim, G. " Lc launches its new- Braill services " Computer In libraries . Vol. 20, No. I (Jan. 2000)

(44) Tom, P. , Sharon N . " An overview of digital audia book for libraries " Computer in librarues . Vol. 25. , No. 7. (Aug. 2005)

(45) Kim, G. Loc. Cit.

(46) Hadson , L. " Anew age of accessibility " School library Journal . Vol. 28 , No. 2 (2002)

(47) Michael , M. , Robert , E . " Serving the blind and physically handcapped in the united ststes of America " library Trends . Vol. 55 , No. 4 (2007)

(48) Charlson , K. , Kirkus , R " Visionary Ideas " Coputer in libraries . Vol. 20, No. 1 (2000)

(49) Michael , M.. , Robert , E. Loc. Cit .

(٥٠) سهير أحمد محفوظ . الخدمة المكتبية العامة للأطفال .- القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، ١٩٩٧. ص . ١٣٥.

(51) Bonnie , V. Loc. , Cit -

(52) Lisa , C. W. Loc., Cit .

(53) Ibid .

(54) Ibid .

(55) Frosted , P. "Does being friendly help in making friends? The relation between the social position and social skills of pupils with special needs in mainstream education" European journal of special needs education . Vol. 22, No.1 (2007) P.P.15-30

obeikandl.com

اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفر الشيخ
نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية

د. محمد عبد الرحمن السعدني
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ
msaadany99@hotmail.com

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلة فى مجال تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وبثها حيث تمت المزاوجة بين كل من الحاسبات الآلية بشقيها المكونات المادية والبرمجيات، والاتصالات عن بعد، ووسائط التخزين ذات السعة التخزينية العالية، واتجهت المكتبات للاستفادة من ناتج هذه المزاوجة حيث استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكافة أنواعها من النظم الآلية وقواعد البيانات والإنترنت.

وقد بدأ استخدام مصطلح قواعد البيانات فى أواخر الستينيات من القرن العشرين حيث ظهرت في شكل وسائط تحمل عليها بيانات رقمية ومنظمة بطريقة تسمح بسرعة البحث والاسترجاع بواسطة الحاسب، وتغطي قواعد البيانات التى تشترك فيها المكتبات مختلف أوعية المعلومات بدءا من الكتب ومحتويات الدوريات إلى الرسائل الجامعية وبراءات الاختراع، كما تغطي مختلف المجالات الموضوعية ؛ ومن ثم تتعدد وجهات النظر حول أنواع قواعد البيانات فهناك من يقسمها من حيث الوظيفة إلى قواعد بيانات ببليوجرافية، وقواعد بيانات غير ببليوجرافية، وآخر يقسمها من حيث التغطية النوعية إلى عامة تغطي جميع أشكال مصادر المعلومات، ونوعية تقتصر على تغطية نوع معين من مصادر المعلومات، وثالث يقسمها من حيث التغطية الموضوعية إلى متخصصة في العلوم الاجتماعية أو أحد فروعها، ومتخصصة في مجال الإنسانيات أو أحد فروعها، ومتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية أو أحد فروعها.

والمتتبع لتاريخ تطور قواعد البيانات يجد أنه في بداية ظهورها كان لها نظائرها المطبوعة، إلا أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات أصبحت كثير من قواعد البيانات قاصرة على الشكل المقروء آلياً، وقد بدأ إنتاج قواعد البيانات على أقراص مدمجة

في ثمانينيات القرن العشرين كقاعدة بيانات ميدلاين MEDLINE وقاعدة بيانات إيريك ERIC إلا أنه مع التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات أصبحت هذه القواعد متاحة على الويب، ويمكن الدخول إليها والبحث فيها مباشرة من خلال الإنترنت.

ويشير دليل قواعد البيانات على الخط المباشر Directory of online databases إلى أنه بنهاية السبعينيات من القرن العشرين أصبح هناك ٤٠٠ قاعدة بيانات على الخط المباشر، متاحة من قبل ٢٢١ منتج قواعد بيانات، ومستضافة بواسطة ٥٩ خدمة على الخط المباشر، ثم ارتفع العدد فى عام ١٩٨٩ ليصبح ٤٢٤٥ قاعدة بيانات، ١٨٧٠ منتجا، ٦٢٢ خدمة على الخط المباشر، وقد ارتفع العدد في عام ٢٠٠٧ فأصبح هناك ١٥٦٠٠ قاعدة بيانات متاحة من قبل ٤٠٠٠ منتج قواعد بيانات، أما فى عام ٢٠١٠ فقد وصل العدد إلى ٢٤٠٠٠ قاعدة بيانات، متاحة من قبل ٤٠٠٠ منتج قواعد بيانات، ومستضافة بواسطة ٣١٠٠ خدمة على الخط المباشر[١].

فى ظل وجود هذه القواعد فلا يزال أخصائي المكتبات والمعلومات يتحمل العبء الأكبر فى تقديم خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين، باعتباره همزة الوصل الرئيسة بين منتجي المعلومات والمستفيدين منها ؛ ومن ثم يعد التدريب ضروريا لأخصائي المكتبات والمعلومات نتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي يشهدها تخصص المكتبات والمعلومات وما يترتب عليها من استحداث فى الأساليب والنظم وأدوات العمل، ويري مصطفى حسام الدين[٢] أن أهمية التدريب لأخصائي المكتبات والمعلومات تكمن فى ارتباط التدريب بالعنصر البشري أغلى الموارد وأكثرها قيمة وأهمية، كما أن هذا العنصر البشري ينتمي لفئة أكثر أهمية من المهنيين المتخصصين وهم سدنة المعلومات وعليهم عبء كبير في الحصول على مصادر المعلومات خاصة في ضوء التطورات العالمية.

مشكلة الدراسة

المكتبة مرفق مهم من المرافق العلمية في الجامعة ولها دورها فى إنجاح العملية التعليمية والتدريسية، كما أنها عنصر مهم يستند إليه البحث العلمى. وترتكز مهمة العاملين بالمكتبات الجامعية على تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات من خلال تقديم الخدمات والتسهيلات بجانب توفير المعلومات ومصادرها وتنظيمها وتهيئتها للاستعمال.

وقد لاحظ الباحث قيام وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بتنفيذ برامج تدريب تستعين فيها بأفراد من الشركات المسئولة عن قواعد البيانات الإلكترونية، ويحضر هذه البرامج كل من السادة أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة، والباحثين، وأخصائيي المكتبات والمعلومات بمقر جامعة كفرالشيخ، وقد بلغ عدد من حضر هذه النوعية من البرامج التي نفذت داخل الجامعة عدد (٢٠٨) متدربا.

وحيث إن تعريف المستفيدين من المكتبة بكيفية استخدام قواعد البيانات الالكترونية يعتبر

من صلب أنشطة المكتبة الجامعية ومن أولويات العاملين بها، فإن الاتجاهات الإيجابية للعاملين بالمكتبات نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية ينعكس على المستفيدين ويؤدى إلى رفع معدل الاستخدام والافادة.

وقد أوصت العديد من الدراسات[٣] بإجراء بحوث حول انطباعات العاملين في المكتبات تجاه تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وبرامج التدريب عليها وتأثيرها عليهم، كما أشار صالح المسند[٤] إلى ضرورة أن يكون أخصائي المكتبات والمعلومات معدا للقيام بوظيفة المعلم لشرح تقنيات الإنترنت وإكساب المستفيدين مهارات استرجاع المعلومات عن طريق إقامة دروس قصيرة وورش عمل وإعداد أدلة إرشادية.

وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية حتي يمكن الاستفادة من ذلك فى المساهمة فى تطوير برامج التدريب مستقبلا بهدف رفع الاتجاهات الإيجابية نحو برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية حيث إن الاستخدام الفعال لهذه القواعد يسهم في الارتقاء بالعملية البحثية والتعليمية داخل الجامعة، ولن يتأتى الاستخدام الفعال من قبل المستفيدين إلا من خلال التدريب الجيد لجميع الأطراف المعنية وبالأخص تدريب أخصائي المكتبات والمعلومات.

لذلك كان مهما التعرف على اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو الفعاليات التدريبية حتي يمكن الاستفادة من ذلك فى المساهمة في تطوير برامج التدريب مستقبلا، وخاصة أنه لم تجر دراسة عن اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية حسب ما توفر لدى الباحث من معلومات.

ويأمل الباحث أن تساعد الدراسة الحالية على نقل آراء المتدربين إلي القائمين على إدارة مشروع المكتبة الرقمية مما يؤدي إلي معالجة المشكلات ورفع نسبة الاستخدام الفعال لهذه القواعد.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي التعرف على اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب علي البحث في قواعد البيانات الإلكترونية التي قدمت لهم من خلال مشروع المكتبة الرقمية، ويتم ذلك من خلال:

- التعرف على واقع برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية التي قدمت.
- التعرف على آراء وانطباعات العاملين المتدربين تجاه فعاليات برامج التدريب التي قدمت لهم.

- تقديم المقترحات التي تساعد فى تطوير برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية وذلك ضمن مشروع المكتبة الرقمية المطبق بالجامعات المصرية بوجه عام ومكتبات جامعة كفرالشيخ بوجه خاص.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

"ما اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية هي:

١- ما هي برامج التدريب التي تقدم للعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ لتأهيلهم للتعامل مع قواعد البيانات الإلكترونية؟

٢- ما اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو محتوى البرنامج؟

٣- ما اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو التجهيزات والإجراءات؟

٤- ما اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو توقيتات التدريب؟

٥- ما اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو المدرب؟

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تحديد اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية التي يتم الاشتراك بها ضمن مشروع المكتبة الرقمية، وذلك بالاعتماد على استجابات أفراد مجتمع الدراسة على مقياس أعد لهذا الغرض.

الحدود الجغرافية: تتم دراسة اتجاهات العاملين المتدربين بجامعة كفرالشيخ كنموذج لجامعة حكومية إقليمية مشتركة بالمشروع وقد تم التركيز على هذه الجامعة حيث إن الباحث قد حضر بعض هذه البرامج بحكم عمله.

الحدود الزمنية: يتم التركيز علي البرامج التدريبية التي عقدت منذ بداية صدور القرار الجمهوري بانشاء جامعة كفرالشيخ في أغسطس ٢٠٠٨ وحتى يونيه ٢٠١٠ تاريخ الانتهاء من تجميع البيانات الخاصة بالدراسة.

فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرض التالي:

"توجد اتجاهات ايجابية لدى العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية".

منهج الدراسة

تتم معالجة موضوع الدراسة من خلال المنهج المسحي الميداني بهدف الوصف والتحليل، مع استخدام أسلوب تحليل المضمون لبرامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية وفي سبيل ذلك يتم اتباع الخطوات التالية:

١- استقراء الإنتاج الفكري في مجال تدريب العاملين بالمكتبات على تكنولوجيا المعلومات، ومجال تصميم مقاييس الاتجاه.

٢- التعرف على اتجاه مكتبات الجامعات المصرية والمشروعات الفرعية مع التركيز على مشروع المكتبة الرقمية.

٣- تحليل مضمون برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية التي يتم تقديمها في جامعة كفرالشيخ.

٤- التعرف على الاتجاهات الإيجابية والسلبية للعاملين المتدربين بجامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية التي قدمت لهم من خلال مقياس اتجاه.

٥- تقديم النتائج والمقترحات التي تساعد فى تطوير برامج التدريب على استخدام قواعد البيانات الإلكترونية.

أدوات الدراسة وعيناتها

أولا) مقياس الاتجاه

تم تصميم مقياس يهدف إلى تحديد اتجاهات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية من حيث القبول أو الرفض في ضوء كل من الإطار النظري للدراسة، وأدبيات الموضوع، مع مراجعة دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الصادر عن الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد[٥]، وكذلك الإطلاع على العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت كيفية بناء وتصميم مقاييس الاتجاهات[٦].

وتم الاعتماد على استخدام مقياس "ليكرت" فى تصميم المقياس حيث يعتمد على عبارات تقريرية أو إخبارية مصاغة إما بطريقة سلبية أو إيجابية، ويجيب المتدرب على كل عبارة بوضع إشارة على موضع معين على امتداد خط خماسي النقط يتألف من التعبيرات التالية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا).

تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى علم النفس، وفي مجال المكتبات والمعلومات، وهم:

- **أ. د. محمد حسن عبدالله**
أستاذ ورئيس قسم علم النفس بكلية الآداب جامعة كفرالشيخ
- **أ. د. أسامة السيد محمود**
أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة
- **أ. د. أمنية مصطفى صادق**
أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنوفية
- **د. فاتن طلعت قنصوة**
مدرس علم النفس بكلية الآداب جامعة كفرالشيخ

وذلك بهدف تحديد صدق محتوى المقياس بالإضافة إلى قياس الصدق الظاهري المتمثل فى وضع تعليمات المقياس ووضوحها، والخطوات الأساسية التي تساعد على فهم الأسئلة والإجابة

عليها. وبناء على ملاحظات المحكمين أجريت التعديلات بالإضافة والحذف وإعادة الصياغة لبعض العبارات، وكانت النتيجة تتمثل في المقياس الحالي[٧] حيث وزعت أسئلته على المحاور التالية:

- اتجاهات العاملين المتدربين نحو محتوى برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية.
- اتجاهات العاملين المتدربين نحو التجهيزات والإجراءات.
- اتجاهات العاملين المتدربين نحو وقت تنفيذ برامج التدريب.
- اتجاهات العاملين المتدربين نحو المدرب.

جدول (١)

تحديد الأوزان النسبية لأبعاد المقياس

البعد	ما يتناوله البعد	عدد مفردات البعد	الوزن النسبي= عدد المفردات/المجموع
الأول	اتجاهات العاملين المتدربين نحو محتوى برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية	٨	%٣١
الثانى	اتجاهات العاملين المتدربين نحو التجهيزات والإجراءات	٦	%٢٣
الثالث	اتجاهات العاملين المتدربين نحو وقت تنفيذ برامج التدريب	٤	%١٥
الرابع	اتجاهات العاملين المتدربين نحو المدرب	٨	%٣١
المجموع		٢٦	%١٠٠

كما تم التأكد من ثبات الأداة من خلال تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من العاملين بمكتبات كفرالشيخ وعددهم (٥) أفراد، ثم أعيد تطبيقه على نفس العينة بفاصل زمني قدره ٣٠ يوماً، وتم إيجاد معامل ارتباط "بيرسون" بين درجات التطبيق الأول والتطبيق الثاني فوجد أنه يساوى ٠,٧٣، وبذلك نجد أن معامل الثبات مرتفع؛ ومن ثم المقياس يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة ويمكن الاعتماد عليه.

بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها تم تطبيقها على مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتوزيع المقياس على جميع أخصائيي المكتبات والمعلومات العاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ البالغ عددهم (٢٥) فردا وهم يمثلون المجتمع محل الدراسة، وتم توزيعها بالبريد الالكتروني وباليد، وحصل الباحث على عدد (٢٥) مقياسا بنسبة ١٠٠%.

لتصحيح المقياس تم استخدام التقديرات الآتية لتحديد النقاط (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا) وذلك للتعبير عن استجابات العاملين المتدربين لعبارات المقياس، وتم تقدير الاستجابات بحيث:

- تعطى الاستجابة درجة من الدرجات الآتية (٥، ٤، ٣، ٢، ١) إذا كان الاتجاه موجبا نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية.

- تعطى الاستجابة درجة من الدرجات الآتية (١، ٢، ٣، ٤، ٥) إذا كان الاتجاه سلباً نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية.

وبذلك تكون الدرجة القصوى التى يمكن أن يناها المستجيب = ٥ × عدد عبارات المقياس، والدرجة الصغرى التى يمكن أن يناها المستجيب = ١ × عدد عبارات المقياس. وتجمع درجات العبارات الداخلة ضمن كل بعد من أبعاد المقياس للحصول على درجة المستجيب على هذا البعد، ثم تجمع الدرجات الخاصة بالأبعاد الأربعة للحصول على درجة المقياس ككل.

ولتحديد الحد الأدنى للدرجات التى يجب أن يحصل عليها المستجيب بكل بعد من الأبعاد وبالمقياس ككل لكي يعتبر أن لديه اتجاها إيجابيا، هناك طريقتان مختلفتان:

- الطريقة الأولى تعتمد على محك أدائي هو الحصول على نسبة معينة تقدر بـ ٥٠ % أو ٧٥% من الدرجة القصوى التي يمكن الحصول عليها بكل بعد وبالمقياس ككل.
- الطريقة الثانية تعتمد على أساس التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة وحساب متوسط الدرجات التي حصلت عليها عينة الدراسة بكل بعد من أبعاد المقياس وبالمقياس الكلى، ويعتبر كل فرد حاصلاً على درجة تزيد عن المتوسط لديه اتجاه إيجابي نحو البعد ونحو المقياس ككل.

ثانيا) قائمة مراجعة

تم إعداد قائمة مراجعة للاعتماد عليها في تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية التي تعقد للعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ. وتتضمن القائمة مجموعة من الأسئلة موزعة على ثلاثة محاور هي:

- الأهداف والفئات المستهدفة والمحتوى.
- طريقة تقديم البرنامج.
- القائمون على التنفيذ والمدة الزمنية.

ثالثا) الملاحظة المباشرة

قام الباحث بتصميم بطاقة ملاحظة لتطبيقها أثناء تنفيذ البرنامج التدريبي إذ استخدمها في البرامج التدريبية التي نفذت خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٨ إلى يونيه ٢٠١٠ بهدف استكمال البيانات التي تم الحصول عليها والتأكد منها.

رابعا) مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أخصائيي المكتبات والمعلومات العاملين بجامعة كفرالشيخ الذين حضروا برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية المنظمة من قبل وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات، ويبلغ عدد من تم تدريبهم (٢٥) فردا.

مصطلحات الدراسة

قواعد البيانات الإلكترونية: هي شكل برامجي لتنظيم واختزان البيانات الرقمية باستخدام الحاسب الآلي وبرامجه، مع القدرة على استرجاعها[٨]، ومن الأمثلة عليها تلك القواعد التي تشترك بها مكتبات الجامعات الحكومية المصرية من خلال مشروع المكتبة الرقمية باتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

تكنولوجيا المعلومات: هي التكنولوجيا الإلكترونية لجمع واختزان وتجهيز وتوصيل المعلومات. وتنقسم لفئتين رئيستين: الأولي تتعلق بتجهيز ومعالجة المعلومات مثل نظم الحاسب الآلي، والفئة الثانية تتعلق ببث المعلومات مثل نظم الاتصالات عن بعد، ويمكن فهم المصطلح بصفة عامة على أنه يصف النظم التي تربط بين الفئتين[٩].

برامج التدريب: أنشطة رئيسة تتضمن أهدافا ومحتوى، وتنفذ بواسطة أساليب تدريبية تنموية عدة، خلال فترة زمنية معينة"[١٠].

الاتجاهات: نوع من استجابات الفرد إزاء موضوع أو فكرة معينة، وقد تكون هذه الاستجابات ايجابية أو سلبية، وتنشأ من خلال مرور الفرد بخبرة معينة[١١]. ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها مكونات نفسية وعقلية إيجابية أو سلبية تتكون لدى الفرد نتيجة ما يعايشه من مواقف معينة.

أدبيات الموضوع

يحتل موضوع تدريب العاملين بالمكتبات على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة أنواعها من النظم الآلية وقواعد البيانات الالكترونية والانترنت مكانة مهمة داخل تخصص المكتبات والمعلومات، يؤكد على ذلك هشام عزمى[١٢] حيث يشير إلى أن التدريب على استخدام النظم الآلية يأتى في مقدمة اهتمامات العاملين بالمكتبات، وأن الغالبية العظمى من مفردات الإنتاج الفكري التي تتناول موضوع التدريب على تكنولوجيا المعلومات قد ركزت اهتمامها الرئيسي على تطوير مهارات العاملين للتعامل مع شبكات المعلومات والاتصالات وفى مقدمتها شبكة الإنترنت، حيث أصبح الإلمام بمهارات التصفح واستخدام محركات البحث والبريد الإلكتروني والاتصال بقواعد البيانات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية على الإنترنت من المهارات الأساسية لأخصائي المكتبات والمعلومات بغض النظر عن نوع المكتبة التى ينتمي إليها.

وقد تناولت أمنية صادق[١٣] قضية التدريب والاحتياجات المستقبلية لأخصائي المكتبات والمعلومات حيث عرضت لأهمية التدريب وركزت على مواصفات أخصائي معلومات المستقبل والمهارات الواجب توافرها فيه، مع تناول قضايا التدريب في مجال المكتبات بمصر. ورصدت الدراسة بعض السلبيات المتعلقة بالبرامج التدريبية كعدم وجود تناسب بين المتدرب والمادة العلمية، وعدم توافر الإمكانات المادية والتجهيزات الخاصة وأدوات العمل، وعدم وضوح أهداف البرامج

التدريبية، وتركيز المحتوى على الجوانب التاريخية على حساب التطورات الحديثة والجوانب التطبيقية، ووجود فجوة زمنية بين التدريب وإجراء التطوير الفعلي.

وقدم صالح المسند[١٤] دراسة للاتجاهات الحديثة لتقنيات المعلومات فى المكتبات والمعلومات، ودورها في خدمات المعلومات، والعمليات الفنية، وأثرها على مصادر المعلومات، كما عرضت لدور أخصائيي المكتبات والمعلومات في ظل هذه الاتجاهات الحديثة، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات الخاصة بتطوير المكتبات العربية من خلال التأكيد على ضرورة قيام المكتبات باستيعاب التطورات التقنية والاستعداد لها بعدة محاور من أهمها إعادة النظر فى الاجراءات المكتبية وخدمات المعلومات، الإفادة من تقنيات المعلومات، البحث والتطوير بهدف الإفادة من المستجدات الصالحة للتطبيق في البيئة العربية، التدريب للقوى البشرية حتي يستطيعوا استيعاب التقنية وامتلاك المهارات اللازمة، تطوير البرامج الأكاديمية، إنشاء دوريات علمية إلكترونية عربية واتاحتها عبر الانترنت، البدء في تنفيذ مشروعات مكتبات إلكترونية عربية.

في حين قام سالم السالم[١٥] بإعداد دراسة تهدف إلى إعطاء لمحة موجزة عن مكتبة المستقبل، والتحديات التي تواجه العاملين فيها، مع الكشف عن مدى اهتمام البرامج التدريبية الحالية بجانب التكنولوجيا، ورصد أهم الخصائص التي تمتاز بها تلك البرامج التدريبية، وتوصلت الدراسة إلى عدم تلبية البرامج التدريبية للاحتياجات الحالية للعاملين في المكتبات السعودية وتركيزها على موضوعات تقليدية، ووجود توسع في ترشيح الملتحقين بالبرامج التدريبية حيث يشمل المتخصصين وغير المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات، وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة العديد من التوصيات منها تكثيف البرامج المعنية بالتطوير المهنى في قطاع المعلومات، وتقديم الحوافز للالتحاق بالدورات التدريبية، التركيز على الجانب العملى في الدورات التدريبية، عدم التوسع في الجوانب التقليدية للمهنة والاهتمام بالجوانب الحديثة المتعلقة بتقنية المعلومات. والتنوع في أنماط الدورات التدريبية بحيث تشتمل على الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات وورش العمل ...إلخ.

أما راشد الزهرانى[١٦] فقدم دراسة تهدف إلى التعرف على مستوى مهارات العاملين في مجال الخدمة المرجعية فى المكتبات ومراكز المعلومات بدول مجلس التعاون الخليجى ومدى معرفتهم بتقنيات المعلومات، والعلاقة بين مستوى الخبرة الوظيفية للمشاركين واحتياجاتهم التدريبية فيما يخص تقنيات المعلومات، والكشف عن العلاقة بين الدول التي يعمل بها المشاركون فى دول مجلس التعاون الخليجي، مع اقتراح برامج تدريبية فى مجال تقنيات المعلومات بين العاملين، وقدمت الدراسة توصيات بضرورة تنمية مهارات المشاركين حول المكتبات الالكترونية، وبخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإنشاء وتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي يعرف بأساليب البحث واسترجاع المعلومات المستخدمة في قواعد المعلومات ومحركات وأدلة البحث على

شبكة الإنترنت، والحاجة إلى دورات تدريبية تعرف أخصائيي المعلومات بكيفية حماية وأمن المعلومات خاصة الآلية منها، وعقد دورات تدريبية تركز على الجانب العملي فى موضوع تصميم قواعد المعلومات.

وقد توصلت الدراسة التي قام بها محمد فتحى عبدالهادي[١٧] عن واقع التأهيل والتدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات فى مصر بصفة عامة وفى مجال المكتبات والمعلومات بصفة خاصة إلى أن هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدمها المكتبات لإكساب العاملين بها المهارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات كإرسال المكتبة لموظفيها للتدريب على تكنولوجيا المعلومات فى الخارج كمكتبة الاسكندرية، أو القيام بعقد برامج تدريبية داخلية فى المكتبة التي ينتمي إليها الموظف، أو المشاركة فى البرامج التدريبية التى تعقدها المؤسسات التى تتبنى الأنظمة الآلية المختلفة وكذلك التى تعقدها المنظمات العربية في مصر، وقد قدمت الدراسة مجموعة توصيات منها الاهتمام بتكوين هيئات تدريسية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في أقسام المكتبات والمعلومات، وضرورة دعم أقسام المكتبات بالمعامل الحديثة، وضرورة تشجيع الخريجين على الالتحاق بالبرامج التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتشجيع المؤسسات على إنشاء مراكز تنمية مهنية لأخصائيي المكتبات والمعلومات.

في حين قام راشد الزهرانى[١٨] بتقديم دراسة تهدف إلى التعرف على انطباعات العاملين في المكتبات الجامعية السعودية تجاه تقنيات المعلومات المستخدمة في المكتبات الجامعية وسياسة التدريب على استخدامها. وتوصلت الدراسة إلى أن ٩٩,٣% يرون أن عملية استرجاع المعلومات تكون أسهل عند استخدام تقنيات المعلومات، وأن أفضل مكان للتدريب هو معهد الإدارة، وأنهم الحتقوا بهذه البرامج التدريبية من أجل القياء بمتطلبات الوظيفة الحالية أو لتطوير قدراتهم الوظيفية أو لرفع مستوي الفاعية فى أدائهم، وأن هناك ثلاث جامعات ليس لديها سياسة مكتوبة للتدريب. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات حول استخدام بعض أنواع تقنيات المعلومات مثل نظم أتمتة المكتبات، تقنيات الإنترنت ...إلخ. وإجراء بحوث حول انطباعات العاملين بالمكتبات تجاه تقنيات المعلومات المستخدمة والتدريب عليها، وينبغى على مديري المكتبات إحاطة العاملين بما يستجد من برامج تدريبية ومؤتمرات وتشجيعهم على حضورها.

تناولت ولاء جابر[١٩] أثر استخدام النظم الآلية على الأداء في مكتبات جامعة أسيوط وتأثير هذه التكنولوجيا على أداء العاملين فى مكتبات جامعة أسيوط، والمستفيدين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعة. ومن أهم توصياتها ضرورة إعداد برامج لتدريب العاملين على النظم الآلية لرفع معدلات الأداء لديهم.

أما فاتن بامفلح[٢٠] فقد قامت بإعداد دراسة تهدف إلى التعرف على مدى الاهتمام من قبل المكتبات ومراكز المعلومات بتطوير موظفيها من خلال التعرف على ما يقدم لهم من برامج تدريبية من حيث الكم والنوع ومدى كفايتها

وأبرز الجهات التي تتولى تقديمها، وتوصلت إلى أن فرص التعليم غير كافية وأن ما خصص لها من دعم مالي في أغلب المكتبات غير كاف، وافتقاد دور أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية في تقديم برامج التعليم المستمر، كما أن أغلب المكتبات لا تمنح لموظفيها من غير السعوديين فرص الالتحاق ببرامج التعليم المستمر.

قام محمود عبدالرسول[٢١] بإعداد دراسة تتناول بالتحليل والتفسير أهم المشكلات والصعوبات المتعلقة بواقع التعليم المستمر للعاملين بمكتبات جامعة أسيوط، بالإضافة لتناول العوامل التي تؤثر على قدرة الكادر البشري للقيام بدوره المنوط به في رفع مستوى الخدمة المقدمة، وتوصلت الدراسة إلى عدم تناسب أعداد العاملين بمكتبات جامعة أسيوط مع مجتمع المستفيدين، والنقص في أعداد المؤهلين في تخصص المكتبات والمعلومات، وأغلب البرامج التدريبية التي حصل عليها العاملون غير كافية لتغطية احتياجاتهم التدريبية الفعلية، وقدمت الدراسة توصيات عديدة منها قيام الإدارة العامة للمكتبات بجامعة أسيوط بتأهيل العاملين وتطويرهم ووضع برنامج للتعليم المستمر بالتعاون مع قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات، والعمل على زيادة البرامج التدريبية التي تقدم كما ونوعا، واستخدام المعينات التدريبية، وتهيئة أماكن وبيئة مثالية للتدريب.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فنجد دراسة تينانت Tennant[٢٢] التي تناولت أهمية تدريب العاملين في ظل المكتبة الافتراضية، واستعرضت الوسائل المختلفة لتطوير المهارات كالتدريب الداخلي، والاستعانة ببيوت الخبرة في مجال التدريب، وانتهت الدراسة إلى أن الهدف الرئيس لتنفيذ برامج التدريب هو خلق جيل من العاملين لديهم القدرة على ابتكار وتصميم وادارة المكتبات الافتراضية.

واستعرضت دراسة ميندلسون Mendelsohn[٢٣] الخصائص الواجب توافرها في أخصائي معلومات المستقبل، واعتمدت الدراسة في وضعها لهذه الخصائص على آراء ثمانية من أخصائيي المكتبات والمعلومات في أوروبا، وتضمنت القائمة المقترحة معرفة جيدة بنظم الحاسب الآلي، والإلمام بمهارات الاتصال، والقيام بدور الوسيط بين المستفيد ومصادر المعلومات، وخلفية متميزة عن تنظيم المعرفة وإدارة المعلومات، مع توافر مزيج من المهارات الفنية والقدرات الذاتية.

أما بورس pors[٢٤] فقد أعد دراسة للتعرف على أسباب صعوبة التعامل مع التطور التكنولوجي في المكتبات، مع تحديد المهارات التي يحتاجها أخصائي المكتبات والمعلومات ليكون قادرا على إدارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. وتوصلت الدراسة إلى أن من أسباب صعوبة تعامل أخصائيي المكتبات والمعلومات مع التطور التكنولوجي في المكتبات هو عدم مناسبة البرامج التدريبية التي يتلقاها أخصائيي المكتبات والمعلومات مع الاحتياجات الحالية للمكتبات التقنية. وأوصت الدراسة بضرورة اختيار المدربين الأكفاء، وبتطوير أساليب التدريب لتكون على

هيئة مناقشات، وتعليم ذاتي، وعقد مؤتمرات، وطرح مشكلة ومحاولة إيجاد الحلول لها من قبل المتدربين.

قامت تريزا كيركباتريك Teresa Kirkpatrick[٢٥] بإجراء دراسة مسحية عن تدريب العاملين فى المكتبات الأكاديمية على تكنولوجيا المعلومات فى مكتبات كليات وجامعات ولاية مينسوت. وتوصلت الدراسة إلى أنه تم تدريب العاملين على الحاسب الآلى والانترنت والنظام الآلى للمكتبة. وتمثلت طرق التدريب فى ورش عمل ومؤتمرات وحلقات بحث وتعليم ذاتي، وقدمت توصيات بضرورة تقييم أداء المتدرب فى نهاية البرنامج التدريبي مع تكثيف التدريب على تكنولوجيا المعلومات في المكتبات.

في حين هدفت دراسة روث هوسكينز Ruth Hoskins[٢٦] إلى تحديد مستوى معرفة الأخصائيين الموضوعيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهاراتهم فى التعامل معها من خلال توزيع استبيانات على عدد (٤٣) أخصائي موضوعي بالمكتبات الجامعية بكوازولو-ناتال، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى المعرفة بتكنولوجيا المعلومات ومهارات التعامل معها من قبل الأخصائيين الموضوعيين ووجود نقص واضح لبرامج التدريب الرسمي على تكنولوجيا المعلومات بين هؤلاء الأخصائيين.

أما إيمانويل جروفالو Emmanouel Garoufallou وأخرون[٢٧] فقد قاموا بإعداد دراسة عن تصورات أخصائيي المكتبات الأكاديمية اليونانية عن تأثير جوجل على دورهم كمجهزي معلومات في العصر الرقمى، وتم إجراء مقابلات مع أخصائيي المكتبات الأكاديمية ومديري هذه المكتبات، وتوصلت الدراسة إلى أن أخصائيي المكتبات الأكاديمية يستخدمون محرك البحث جوجل للتزود بالمعلومات البسيطة، ولكنهم ينصحون بالتدريب الكافى على تقييم مصادر جوجل قبل استخدامها، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المكتبات بدعم فكرة التعلم مدى الحياة مع تحسين جودة خدماتها حتى تستطيع أن تبقى، بالإضافة إلى تزويد أخصائيي المكتبات بالمهارات الإدارية والتكنولوجية.

من خلال استعراض ما سبق من دراسات يتضح أن بعضا منها ركز على التعرف على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات أو واقع البرامج التدريبية المقدمة للعاملين فى المكتبات أو تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على المكتبات والعاملين بها، في حين اهتمت دراسات أخري بالكشف عن معوقات التطوير المهني للعاملين فى المكتبات بالاضافة للتعرف على معوقات تنفيذ البرامج التدريبية وإيجاد حلول لها.

أما الدراسة الحالية فتركز على دراسة الاتجاهات الايجابية أو السلبية للعاملين في المكتبات نحو برامج التدريب على قواعد البيانات العالمية وفقا لمقاييس الاتجاهات العالمية المتبعة في هذا الشأن، وهذا لم تتعرض إليه الدراسات السابق ذكرها باستثناء دراسة واحدة فقط ركزت على تناول آراء العاملين تجاه سياسة التدريب على تكنولوجيا المعلومات وليس فعاليات برامج

التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية.

برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية

قامت وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى بوزارة التعليم العالى فى عام ٢٠٠٤ بتمويل مشروع لتطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالى Information and Communication Technology Project (ICTP) بهدف العمل على إتاحة وتداول المعلومات في الصورة الإلكترونية من خلال شبكات معلومات الجامعات بشكل مباشر وسريع، واستحداث أنماط تعليمية جديدة، وتحقيق الميكنة المتكاملة للإدارة الجامعية وتهيئة المجتمع الجامعى للتعامل معها من خلال التدريب الموجه والمستمر[٢٨]، وقد تم تقسيم محاور العمل بالمشروع إلى خمسة محاور هي: محور البنية الأساسية لشبكات المعلومات، محور نظم المعلومات الإدارية، محور التعليم الإلكترونى، محور المكتبات الرقمية، محور التدريب على تكنولوجيا المعلومات.

وتتمثل مشروعات محور المكتبات الرقمية خلال المرحلة الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) في مشروع إنشاء وحدة للمكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات تعمل كوحدة مركزية لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية، مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية، مشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية، مشروع إنشاء قاعدة بيانات للرسائل الجامعية بجامعة عين شمس، مشروع تطوير نظام آلي موحد لإدارة المكتبات بجامعة المنصورة[٢٩].

ومع بداية المرحلة الثانية لمشروعات محور المكتبات الرقمية أصبحت وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات مسئولة عن الإشراف الفنى على أربع مشروعات فرعية هي مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية، مشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية، مشروع تطوير النظام الآلي للمكتبات الجامعية المصرية، مشروع المستودع الرقمي للجامعات المصرية. ويقوم مشروع ICTP بتمويل هذه المشروعات الفرعية لمحور المكتبات الرقمية.

ويهدف مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية إلي تيسير سبل وصول السادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية إلي الإنتاج الفكري العالمي فى التخصصات العلمية المختلفة من خلال الاشتراك كاتحاد للمكتبات الجامعية المصرية فى مجموعة منتقاة من الكتب الالكترونية إلي جانب عدد من قواعد بيانات تتيح النص الكامل والمستخلصات والاستشهادات المرجعية بالإضافة إلي معاملات التأثير المختلفة لمجموعة منتقاة من الدوريات العليمة المتخصصة فى كل مجالات المعرفة البشرية.

بدأ المشروع في فبراير ٢٠٠٥ بدراسة احتياجات الجامعات المصرية الأعضاء في التجمع في ذلك الوقت وعددهم (١٢) جامعة حكومية ليتم التعاقد في نهاية عام ٢٠٠٥ وأوائل عام

٢٠٠٦ مع كل من شركة Elsevier للاشتراك قاعدة بيانات Science Direct، وشركة Ovid للاشتراك قاعدة Wilson Humanities، وشركة EBSCO للاشتراك فى قاعدة بيانات Academic Search Premier.[٣٠] وقد ارتفع عدد القواعد التى تشترك المكتبة الرقمية فيها حتى وصل إلى ١٧ قاعدة بيانات فى سبتمبر ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد المؤسسات المشاركة في مشروع المكتبة الرقمية ليضم كل الجامعات الحكومية المصرية بالإضافة إلى عدد من الجامعات الخاصة ومؤسسات ومراكز بحوث حيث وصل عدد المؤسسات المشاركة إلى ٢٩ مؤسسة[٣١].

وقد بدأت وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع الشركات التى تم التعاقد معها على قواعد البيانات بتقديم برامج التدريب على قواعد البيانات الإلكترونية في فبراير ٢٠٠٦ من خلال التدريب لمدة يوم واحد على قاعدة بيانات Science Direct لأخصائيي المكتبات والمعلومات، والعاملين بشبكات المعلومات بالجامعات، وبعض أعضاء هيئة التدريس فى سبع جامعات حكومية هي (الزقازيق، المنوفية، الإسكندرية، القاهرة، أسيوط، المنيا). وقد تضمن البرنامج التدريبي محاضرة عامة عرضت بها إمكانيات قاعدة بيانات Science Direct وكيفية استخدامها ثم تم الانتقال إلي معمل للحاسب الآلي للتدريب العملي على استخدام هذه القواعد لمن يرغب من الحضور.

وفي نفس الشهر تم تقديم برنامج للتدريب على قواعد البيانات المتاحة من خلال Ovid، بالإضافة إلى التدريب على استخدام بوابة Ovid فى أماكن تجمع رئيسية بخمس جامعات، التجمع الأول بجامعة حلوان وحضرها أخصائيو المكتبات والمعلومات، والعاملون بشبكات المعلومات بالجامعات، وبعض أعضاء هيئة التدريس بجامعات حلوان والقاهرة وعين شمس وبني سويف والفيوم. التجمع الثاني بجامعة المنصورة وحضرها أخصائيو المكتبات والمعلومات، والعاملون بشبكات المعلومات بالجامعات، وبعض أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعات المنصورة والزقازيق والمنوفية وبنها، التجمع الثالث بجامعة صنطا وحضرها أخصائيو المكتبات والمعلومات، والعاملون بشبكات المعلومات بالجامعات، وبعض أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعتى طنطا والإسكندرية. التجمع الرابع بجامعة أسيوط وحضرها أخصائيو المكتبات والمعلومات، والعاملون بشبكات المعلومات بالجامعات، وبعض أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعات أسيوط والمنيا وجنوب الوادي، التجمع الخامس بجامعة قناة السويس، وقد استغرق البرنامج التدريبي يوم واحد تضمن محاضرة عامة عرض بها إمكانيات قواعد ovid وكيفية استخدامها ثم تم الانتقال إلي معمل للحاسب الآلي للتدريب العملي على استخدام هذه القواعد لمن يرغب من الحضور[٣١].

وخلال شهر مارس ٢٠٠٦ تم عقد ست زيارات بهدف التوعية والتدريب على استخدام قواعد بيانات ovid و Science Direct فى ثلاث جامعات، أولها ثلاث زيارات إلى جامعة القاهرة: المؤتمر السنوى لكلية العلاج الضبيعى، معهد الليزر،

كلية الآداب، وثانيها زيارة إلى كلية الطب بجامعة المنيا، وثالثها زيارة إلى جامعة جنوب الوادى بقنا، وقد تضمنت اللقاءات مقدمة عن المشروع ومحاضرة نظرية لمدة ساعتين مع تطبيق عملي بمعمل الحاسب الآلى لمدة ساعة، وقد تم توزيع مواد مبسطة عن كيفية استخدام قواعد البيانات(٣٣).

وخلال شهر ابريل ٢٠٠٦ تم تدريب أخصائيي المكتبات والمعلومات، والعاملين بشبكات المعلومات، وبعض أعضاء هيئة التدريس فى جامعات بنها وحلوان وبنى سويف على استخدام قاعدة بيانات Science Direct وقواعد البيانات المتاحة من خلال شركة Ovid، وقد استغرق التدريب يوما واحدا بكل جامعة على حدة وتضمن مقدمة عن المشروع ومحاضرة نظرية لمدة ساعتين من قبل خبراء بالشبكة القومية للمعلومات والعاملين بالمشروع، وتطبيقا عمليا لمدة ساعة بمعمل الحاسب الآلى بالجامعات المتوفر بها معمل، وتوزيع مواد مبسطة باللغتين العربية والإنجليزية فى شكل مطبوع وإلكترونى عن كيفية استخدام قواعد البيانات، كما تم التدريب على استخدام قاعدة Academic Search Premier فى جامعتي حلوان والقاهرة وتضمنت اللقاءات محاضرة لمدة ساعتين من قبل الخبير الكورى Kuyng Soo المدير الاقليمي لشركة ابسكو بالشرق الأوسط مع توزيع مواد مبسطة فى شكل مطبوع عن كيفية استخدام قاعدة البيانات(٣٤).

وخلال شهر مايو ٢٠٠٦ تم تدريب أخصائيي المكتبات والمعلومات، والعاملين بشبكات المعلومات، وبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على استخدام قواعد Science Direct و Ovid و Academic Search Premier فى جامعات طنطا والزقازيق وحلوان. وتم التدريب لمدة يوم واحد بكل جامعة حيث تضمن مقدمة عن المشروع، ومحاضرة نظرية لمدة ساعتين من قبل خبراء بالشبكة القومية للمعلومات والعاملين بالمشروع، وتوزيع مواد مبسطة باللغتين العربية والانجليزية فى شكل مطبوع وإلكترونى عن كيفية استخدام قواعد البيانات الإلكترونية(٣٥).

بدأت وحدة المكتبة الرقمية فى عام ٢٠٠٨ بتثبيت سياسة تنظيم برنامجين تدريبيين بمقر كل جامعة على حدة بحيث يعقد البرنامج الأول خلال شهر فبراير أو مارس والثاني خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر من نفس العام، ويستغرق البرنامج يومين ويحضره السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وأخصائيي المكتبات والمعلومات. ويتم ذلك من خلال فاكس يرسله مدير الوحدة إلى إدارة الجامعة يطلب منها توفير مكان مناسب للتدريب مجهز بداتاشو وجهاز حاسب مع دعوة أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وأخصائيي المكتبات والمعلومات العاملين بالجامعة، في حين تتكفل وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بتوفير المدرب والمادة التدريبية.

وفي عام ٢٠٠٩ تم عقد برنامج للتدريب على استخدام قواعد البيانات بمقر جامعة كفرالشيخ وتضمن التدريب التعريف باتحاد المكتبات الجامعية المصرية ومشروعاته والمؤسسات

المشاركة فيه، ومكونات المكتبة الرقمية، مع عرض عملي على كيفية التعامل مع البوابة الالكترونية، وحدود التغطية لكل قاعدة وكيفية البحث فى القاعدة، مع التركيز على القواعد حديثة الاشتراك وهى:

- Wiley Blackwell
- IOP Science
- ISI web of knowledge
- Academic one file

وقام بالتدريب أحد الأفراد العاملين بوحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات وبصحبته أحد الأفراد من إحدي الشركات الموردة لقواعد البيانات، وتم توزيع العرض التقديمي الذي تم استخدامه من قبل المدرب فى شكل إلكترونى.

وفي مارس ٢٠١٠ تم عقد برنامج للتدريب على كيفية البحث فى قواعد بيانات CAB Full Text & Global Health حضره السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بكليات الزراعة والطب البيطري والعلوم، وأخصائيو المكتبات والمعلومات بجامعة كفرالشيخ، وقام بالتدريب كريس إيسون Chris Ison مدير التدريب الدولى بشركة كابي CABI فى وجود مترجم واستغرق البرنامج ساعتين، وتم توزيع مواد مبسطة باللغة الإنجليزية فى شكل إلكترونى عن كيفية استخدام هذه القاعدة.

وفى الشهر نفسه تم عقد برنامج للتدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية حضره السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بكليات الجامعة وأخصائيو المكتبات والمعلومات العاملين بجامعة كفرالشيخ، وقام بالتدريب أحد العاملين بوحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات لمدة يومين بمقر الجامعة وتم توزيع العرض التقديمي الذي تم استخدامه من قبل المدرب. وتضمن التدريب الموضوعات التالية:

- التعريف باتحاد المكتبات الجامعية المصرية ومشروعاته والمؤسسات المشاركة فيه.
- مكونات المكتبة الرقمية: البوابة الإلكترونية، مصادر المعلومات الإلكترونية.
- عرض عملي على كيفية التعامل مع البوابة الإلكترونية.
- قاعدة ISI web of knowledge: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Scopus: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Wiley Blackwell: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Academic OneFile: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة OVID: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Medline: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة The Lippincott Williams & Wilkins (LWW) Journal

obeikandl.com

Collections: حدود التغطية، عرض تطبيقي.

- قاعدة Wilson Humanities: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Science Direct: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Springer: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Sage: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Gale Virtual Reference Library: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة EBASCO: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة ProQuest: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة IEEE - Explore: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة IOP Science: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- قاعدة Jstor: حدود التغطية، عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- خدمة الإمداد بالوثائق للجامعات المصرية.
- استخدام قواعد البيانات من المنازل.

بناء على ماسبق نجد أن التدريب يتم من قبل وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع الشركات التى تم التعاقد معها على قواعد البيانات، وقد بدأت برامج التدريب فى فبراير ٢٠٠٦ واستمرت فى الانعقاد حتى يومنا هذا بمعدل برنامجين تدريبيين كل عام، وينفذ البرنامج التدريبي باستخدام أسلوب المحاضرات، ويحضره كل من السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وأخصائيو المكتبات والمعلومات، وتتكفل وحدة المكتبة الرقمية بتوفير المدرب والمادة التدريبية فى حين تتكفل الجامعة بتوفير مكان مناسب للتدريب مجهز بداتاشو وجهاز حاسب مع دعوة أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وأخصائيي المكتبات والمعلومات العاملين بالجامعة.

تحليل النتائج

يقوم الباحث بتحديد الاتجاهات الايجابية للعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو فعاليات برامج التدريب على البحث في قواعد البيانات الإلكترونية باتباع طريقتين مختلفتين:

- **الطريقة الأولى** تعتمد على محك أدائي هو الحصول على نسبة معينة تقدر بـ ٥٠ % أو ٧٥% من الدرجة القصوى.
- **الطريقة الثانية** تعتمد على أساس التحليل الإحصائى لنتائج الدراسة وحساب متوسط الدرجات التى حصلت عليها عينة الدراسة بكل بعد من أبعاد المقياس وبالمقياس الكلى، ويعتبر كل فرد حاصلاً على درجة تزيد عن

المتوسط لديه اتجاه إيجابي نحو البعد ونحو المقياس ككل.

ويوضح الجدول (٢) الحد الأدنى للدرجات اللازم الحصول عليها على كل بعد من أبعاد المقياس وعلى المقياس ككل لكى يعتبر أن لدى المتدرب اتجاهاً إيجابياً نحو هذا البعد ونحو فعاليات برامج التدريب ككل، محسوبا بكلتا الطريقتين.

جدول (٢)

الحد الأدنى لدرجات مقياس الاتجاه

الأبعاد	الحد الأدنى لدرجات الاتجاه الإيجابي اعتمادا على محك ٧٥% من أقصى درجة	الحد الأدنى لدرجات الاتجاه الإيجابي بالمقارنة بمتوسط المجموعة
الأول	٣٠	٣٣
الثانى	٢٣	١٨
الثالث	١٥	١٥
الرابع	٣٠	٣٢
المقياس ككل	٩٨	٩٨

ولزيادة دقة تحديد الاتجاه الإيجابي نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية يقوم الباحث بتحديده بناء على متوسط الدرجة بطريقتي الحساب بدلا من الاعتماد على إحدى هاتين الطريقتين فقط كما بالجدول (٣).

جدول (٣)

شدة الاتجاه بناء علي المحك الأدائي والمحك المعياري

الأبعاد	نسبة من لديهم اتجاه إيجابي بناء على محك الحصول على ٧٥ % من الدرجة الكلية للمقياس فأكثر		نسبة من لديهم اتجاه إيجابي بالمقارنة مع متوسط الدرجة التى حصل عليها الطلاب		المتوسط
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الأول	٢٤	٩٦ %	٢١	٨٤ %	%٩٠
الثاني	٠	٠ %	١٤	٥٦ %	%٢٨
الثالث	١٨	٧٢ %	١٨	٧٢ %	%٧٢
الرابع	٢٥	%١٠٠	١٧	٦٨ %	%٨٤
المقياس ككل	١٥	٦٠ %	١٥	٦٠ %	%٦٠

من الجدول السابق يتضح مايلي:

- ٦٠% من المستجيبين لديهم اتجاه إيجابي نحو فعاليات برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية وهذه النسبة تؤكد صحة الفرض الخاص بالدراسة.
- سجل البعد الأول "اتجاهات العاملين المتدربين نحو محتوي برامج التدريب على البحث في

قواعد البيانات الإلكترونية" أعلى نسبة اتجاه ايجابي ٩٠% ويرجع ذلك إلى:

- ارتباط محتوي البرنامج التدريبي بالهدف المعلن للبرنامج وذلك يطابق ما توصل إليه الباحث من تحليل محتوى البرنامج التدريبي حيث كان الهدف هو التعريف بقواعد البيانات الإلكترونية التي تم الاشتراك فيها وكيفية البحث بها.
- الموضوعات منظمة ومسلسلة بطريقة تساعد على استيعاب المعلومات ويطابق ذلك ما توصل إليه الباحث من تحليل المحتوي حيث بدأ البرنامج بالتعريف باتحاد المكتبات الجامعية المصرية ومشروعاته الفرعية والمؤسسات المشاركة فيه، ثم انتقل للتعريف بمكونات المكتبة الرقمية (البوابة الالكترونية، مصادر المعلومات الإلكترونية)، وبدأها بعرض عملي على كيفية التعامل مع البوابة الالكترونية، واتبعها بعرض حدود التغطية لكل قاعدة على حدة مع عرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة.
- توافق محتوي البرنامج التدريبي مع الاحتياجات المهنية للعاملين بالمكتبات فالعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ فى حاجة ماسة إلى معرفة كيفية استخدام قواعد البيانات الإلكترونية ليساعدوا المستفيدين فى الوصول إلى مصادر المعلومات الالكترونية.
- يتضمن معلومات حديثة تشرح كيفية استخدام قواعد البيانات الإلكترونية التى تم الاشتراك فيها مؤخرا ويمكن ملاحظة ذلك فى البرنامج التدريبي الذي عقد فى نوفمبر ٢٠٠٩ والبرنامج التدريبي الذي عقد فى مارس ٢٠١٠ فهناك قواعد جديدة أضيفت كقاعدة sage.
- يتضمن أمثلة مشوقة تساعد على متابعة المحتوى فيعرف بحدود التغطية لكل قاعدة على حدة ويتبعها بعرض عملي لكيفية البحث فى القاعدة مستخدما مصطلحات بحث محددة.
- اللغة المستخدمة في عرض محتوى البرنامج التدريبي مناسبة للمتدربين وثقافتهم وطبيعة عملهم، وذلك يطابق ما توصل إليه الباحث من تحليل محتوى البرنامج التدريبي فاللغة العربية هى المستخدمة في شرح قواعد البيانات بجانب بعض المصطلحات الإنجليزية، كما أنه تم استخدام الأشكال والصور للتغلب على عائق اللغة.
- توافر مادة تدريبية تتمثل في العرض التقديمي الذي يقدمه المدرب حيث يتم توزيعه على المتدربين في صورة إلكترونية، مع توزيع مواد مبسطة باللغتين العربية والانجليزية في شكل مطبوع وإلكترونى عن كيفية استخدام بعض قواعد البيانات، وذلك يطابق ما توصل إليه الباحث أثناء قيامه بالملاحظة المباشرة للبرامج التدريبية التى عقدت خلال عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ بجامعة كفرالشيخ.

- سجل البعد الثانى "اتجاهات العاملين المتدربين نحو التجهيزات والإجراءات" أقل نسبة اتجاه ايجابى ٢٨% ويرجع ذلك إلى:
  - عدم رضاء المتدربين عن طريقة اعلامهم بالبرنامج التدريبي حيث توصل الباحث من خلال الملاحظة المباشرة إلى أن بعض المتدربين يشكون من طريقة إعلامهم بالبرنامج التدريبي، مع العلم بأن هناك مخاطبات رسمية صادرة من نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث إلى عمداء الكليات قبل فترة من التدريب تزيد عن أسبوعين، ومن الواضح أن هذه المخاطبات قد لا تصل إلى أخصائيي المكتبات والمعلومات بالجامعة أو قد تصل متأخرة.
  - عدم توافر أجهزة حاسب آلي لتنفيذ ما يتم التدريب عليه عمليا بقاعة التدريب، فالتدريب يعتمد على استخدام أسلوب المحاضرات الذي يعتمد على الدور المباشر الذي يقوم به المدرب في إعداد المادة التدريبية وعرضها، وتكون درجة مشاركة المتدربين محدودة، كذلك التفاعل بينهم وبين المدرب يكون قليلا. ويشير البعض إلى أن المحاضرة لكي تكون فاعلة ومفيدة يجب مراعاة وقتها، واستخدام المواد السمعية والبصرية، وإعطاء الفرصة الكافية لتلقي الأسئلة والمناقشة بين المدرب والمتدربين.
  - عدم وجود مرونة فى أثاث قاعة التدريب حيث تبين من خلال الملاحظة المباشرة أن التدريب خلال عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ يتم فى قاعة المؤتمرات بمركز المعلومات والتطوير التى تتسع لعدد ٢٥٠ فرد حيث لا يمكن إعادة تشكيل الأثاث وفقا للموقف التدريبي.
- سجل البعد الثالث "اتجاهات العاملين المتدربين نحو وقت تنفيذ برامج التدريب" اتجاه إيجابى بنسبة ٧٢% ويرجع ذلك إلى:
  - انعقاد البرنامج التدريبي داخل الجامعة وفي أثناء وقت العمل الرسمى.
  - تنفيذ البرنامج التدريبي في بداية الفصل الدراسى حيث أنه أنسب توقيت يمكن أخصائيي المكتبات والمعلومات من نقل ما تعلموه إلى المستفيدين فى بداية الفصل الدراسي، كما أن الحافز للتدريب لا يتوفر فى نهاية الفصل الدراسي حيث يكون اهتمام المتدرب فى ذلك التوقيت في الترتيبات العائلية والشخصية لأجازة نصف العام الدراسي أو أجازة نهاية العام الدراسي.
  - الفترة الزمنية للتدريب مناسبة إلى حد ما لتغطية جميع موضوعات البرنامج التدريبي حيث يستغرق البرنامج عشر ساعات مقسمة على يومين بمعدل خمس ساعات فى اليوم، ويتم التدريب خلال هذه الفترة على عدد (١٧) قاعدة بيانات.
- سجل البعد الرابع "اتجاهات العاملين المتدربين نحو المدرب" اتجاه إيجابي بنسبة ٨٤% وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية من حيث أعلى نسبة اتجاه إيجابي ويرجع ذلك إلى:

- المدرب على دراية كافية بموضوع التدريب حيث تبين من خلال الملاحظة المباشرة أن المدرب هو أحد الأفراد العاملين بوحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات وبصحبته بعض الأفراد من بعض الشركات الموردة لقواعد البيانات الإلكترونية.
- إتاحة المدرب الفرصة لتلقي أسئلة المتدربين واستفساراتهم ويجيب عليها، وذلك يطابق ما توصل إليه الباحث من خلال الملاحظة المباشرة.
- قدرة المدرب على توصيل المعلومة.
- التزام المدرب بالجدول الزمني للتدريب.
- كفاءة العرض التقديمي الذي يعرضه المدرب.
- وضوح لغة المدرب حتى ولو كان المدرب يتحدث بالانجليزية فهناك مدرب مصري مرافق يقوم بالترجمة ويستطيع توصيل المعلومة بسهولة ويسر.
- وقد تبين من الملاحظة المباشرة عدم إتاحة الفرصة لتطبيق العديد من استراتيجيات البحث أثناء مشاركة المتدرب في البرنامج التدريبي فالأسلوب التدريبي قائم على المحاضرة فقط.

التوصيات

- استثمار الاتجاهات الإيجابية للعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو المحتوى التدريبي لتكون حافزا على استقطاب أكبر عدد ممكن للالتحاق ببرامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية فى الجامعات الأخرى المشتركة فى مشروع المكتبة الرقمية.
- استثمار الاتجاهات الإيجابية للعاملين بمكتبات جامعة كفرالشيخ نحو المدربين لتكون دافعا لتطوير مهارات المدربين وتحسين أدائهم بحيث يحافظون على تلك الاتجاهات مع الاستمرار في سياسة توفير مدرب مصري مرافق للمدرب الأجنبي ليقوم بالترجمة وتوصيل المعلومات بسهولة ويسر.
- قيام وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بوضع قواعد إرشادية لتنفيذ برامج التدريب على البحث فى قواعد البيانات الإلكترونية وتنص فيها على مواصفات القاعات التدريبية وتجهيزاتها، نوعيات المتدربين وأعدادهم، مواصفات المدربين ومؤهلاتهم، مسئولية كل من الجامعة ووحدة المكتبة الرقمية تجاه هذه البرامج، ويتم ارسال هذه القواعد الإرشادية إلى الجامعات لتسترشد بها عند تنفيذ هذه النوعية من البرامج التدريبية.
- قيام وحدة المكتبة الرقمية بوضع آلية واضحة وسريعة ومرنة لإعلام المتدربين بمواعيد البرامج التدريبية، كإرسال الخطة السنوية للبرامج التدريبية على البريد الإلكترونى لأخصائيي المكتبات والمعلومات حيث أن جميعهم لديهم حسابات على الموقع الإلكترونى لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية.

- إن التدريب ممارسة وتطبيق وفهم وتفاعل والمتدرب مشارك ومن ثم يجب أن يحظى المتدرب فى توزيع التوقيت التدريبي على فرصته الكاملة فى النقاش والمشاركة والتدريب العملى، وبالتالي يجب تحديد وقت زمنى فى البرنامج للتدريب على تطبيق بعض استراتيجيات البحث بنفسه على جهاز حاسب آلي.
- تعديل البرنامج التدريبي الحالي بحيث يتم تنفيذه على مدار ثلاثة أيام بمعدل ٤ ساعات يوميا، وتخصص ساعة للتدريبات العملية على الجهاز فى نهاية اليوم التدريبي.
- التنوع فى أساليب التدريب وعدم الاقتصار على أسلوب المحاضرات مع الاتجاه إلى استخدام أسلوب ورش العمل.
- ينبغى أن يكون هناك تجانس بين المتدربين بحيث تخصص برامج لأخصائيي المكتبات والمعلومات فقط، وأخرى لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، وثالثة للطلاب ؛ ولهذا يقترح الباحث أن تقوم وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي يهدف إلى إعداد مدربين من بين أخصائيي المكتبات والمعلومات، ليتولى كل مدرب مهمة تدريب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب بجامعته، وأن يخصص لكل جامعة عدد (٢) مدرب من بين أخصائيي المكتبات والمعلومات العاملين بالجامعة ليكونوا مسئولين عن التدريب على قواعد البيانات الإلكترونية داخل كل الجامعة.

هوامش الدراسة :

(1) Thomson Scientific. Gale Directory of Online, Portable, and Internet Databases. Available at: <http://library.dialog.com/bluesheets/html/bl0230.html>. [2 Oct. 2010]

(٢) مصطفى حسام الدين. "تأهيل وتدريب أخصائي المكتبات والمعلومات واختصاصي المعلومات: سمات النتاج الفكري في الموضوع". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج٨، ع١٤، يوليو ٢٠٠٠. ص ص ٦٩-٧٠.

(٣) أمثلة هذه الدراسات:

- محمد فتحي عبدالهادي. تأهيل وتدريب القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات". الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج ١٢، ع٢١، يناير ٢٠٠٤. ص ص ١٥٧-١٧٤.
- راشد بن سعيد الزهراني. تقنيات المعلومات بين التبني والابتكار. الرياض. مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٤. ٢٢٤ ص.

(٤) صالح بن محمد المسند. "تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومات". دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. مج ٥، ع ٣، سبتمبر ٢٠٠٠. ص ص ١١-٣٦.

(٥) اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد. دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي. القاهرة: اللجنة، ٢٠٠٦.

(٦) من أبرزها:

- عبد اللطيف محمد خليفة، عبد المنعم شحاتة محمود. سيكولوجية الاتجاهات: المفهوم-القياس-التغيير.- القاهرة : دار غريب، ١٩٩٥.
- رجاء محمود أبو علام . مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية .- ط٣ منقحة ومزيدة.- القاهرة : دار النشر للجامعات، ٢٠٠١.

(٧) الملحق رقم ١ المقياس.

(٨) شكرى العنان. "نشأة قواعد البيانات وتطورها." مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س ١٥، ع ٣، يوليو ١٩٩٥. ص ص ٣٢-٣٧.

(9) International encyclopedia of information and library science. Edited by John Feather, Paul Sturges. p. 220.

(١٠) عبدالبارى إبراهيم درة. تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣. ص. ١٠٨.

(١١) نبيلة ميخائيل مكارى. المدخل إلى علم النفس التربوي. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٢.

(١٢) هشام محمود عزمي. "الاتجاهات الحديثة في تنمية مهارات أخصائي المعلومات." الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج١٠، ع١٩، يناير ٢٠٠٣. ص ١٦٠.

(١٣) أمنية مصطفى صادق. "التدريب في مجال المكتبات واحتياجات المستقبل." مجلة المكتبات والمعلومات العربية س٦، ع٢، أبريل ١٩٩٦. ص ص ٥-٣٦

(١٤) صالح بن محمد المسند. مرجع سابق. ص ص ١١-٣٦.

(١٥) سالم محمد السالم. "تطوير الموارد البشرية في قطاع المعلومات في البيئة الالكترونية: دراسة للاهتمام المؤسسي في المملكة العربية السعودية." عالم الكتب، مج٢٣، ع ٥-٦، مايو-يونيو/يوليو-أغسطس ٢٠٠٢. ص ص٤٦٨-٤٨٤.

(١٦) راشد بن سعيد الزهراني. "الاحتياجات التدريبية لاختصاصي الخدمة المرجعية بمكتبات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تقنيات المعلومات." دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٣-٤٥.

(١٧) محمد فتحي عبدالهادي. مرجع سابق. ص ص ١٥٧-١٧٤.

(١٨) راشد بن سعيد الزهراني. تقنيات المعلومات بين التبني والابتكار. ٢٢٤ ص.

(١٩) ولاء فوزى جابر. أثر استخدام النظام الآلى على الأداء فى مكتبات جامعة أسيوط: دراسة ميدانية. أطروحة ماجستير. جامعة أسيوط. كلية الآداب، ٢٠٠٦.

(٢٠) فاتن بامفلح. "برامج التعليم المستمر لأخصائيي المكتبات والمعلومات فى المملكة: دراسة تقويمية." المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، ديسمبر ٢٠٠٧. ص ص ١٣-٨٢.

(٢١) عبدالرسول، محمود على. التعليم المستمر بالمكتبات الجامعية: دراسة تطبيقية لمكتبات جامعة أسيوط. أطروحة ماجستير. جامعة المنوفية. كلية الآداب، ٢٠١٠.

(22) Tennant, Roy. "The Virtual Library Foundation: Staff Training and Support." Information Technology and Libraries 14 . no. 1, Mar. 1995. pp 46-49.

(23) Mendelsohn, S. "Information Service for the future." Information World Review 112. Mar. 1996. pp 28-29.

(24) Pors, Niels Ole, and Trine Schreiber. Librarian training in information and communication technologies. T. Kbh.: Danmarks Biblioteksskole, 1997.

(25) Kirkpatrick, Teresa E. "The Training of Academic Library Staff on Information Technology within the Libraries of the Minnesota State Colleges and Universities System."1998

(26) Hoskins, Ruth. "Information and communication technology (ICT) knowledge and skills of subject librarians at the university libraries of KwaZulu-Natal." SAJnl Ubs & Info Sci 71, no. 2, 2005. pp151-163

(27) Garoufallou, Emmanouel. "Greek academic librarians' perceptions of the impact of Google on their role as information providers" Education for Information 26 (2008) 133–145.

(٢٨) وزارة التعليم العالى. وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى. مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالى.: الأهداف والإعازات: المرحلة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٨. القاهرة: الوحدة، ٢٠٠٨. ص ١.

(٢٩) نفس المرجع السابق. ص ٦٦.

(٣٠) ثناء فرحات. تجمعات المصادر الإلكترونية : دراسة ميدانية على تجمع المكتبات الجامعية المصرية. مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات و لمعلومات. مج ١٦، ع٣٢، يوليو ٢٠٠٩. ص ١٠٦.

(٣١) وزارة التعليم العالى. وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى. تقرير عن تقدم الأعمال بمشروع ICTP خلال الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ إلى ٢٠١٠/٦/٣٠. القاهرة: الوحدة، ٢٠٠٨. ص ٨٦.

(٣٢) وزارة التعليم العالى. تجمع المكتبات الجامعية المصرية. "تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر فبراير ٢٠٠٦." فبراير ٢٠٠٦

(٣٣) وزارة التعليم العالى. تجمع المكتبات الجامعية المصرية. "تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر مارس ٢٠٠٦." مارس ٢٠٠٦

(٣٤) وزارة التعليم العالى. تجمع المكتبات الجامعية المصرية. "تقرير رقم ٣ عن المكتبات الرقمية." مايو ٢٠٠٦.

(٣٥) وزارة التعليم العالى. تجمع المكتبات الجامعية المصرية. "تقرير رقم ٤ عن المكتبات الرقمية." يونيه ٢٠٠٦.

obeikandi.com

تحليل الاتجاهات القرائية لمكتبات مبارك العامة
دراسة حالة علي مكتبات الكبار

إعداد أحمد أمان
مدير إدارة الشئون الفنية
Ahmedamanegypt@yahoo.com

مقدمة:

تمثل القراءة أحد المقومات الأساسية للمتعلم لأنها من أهم نوافذ المعرفة الإنسانية وأداة من أدوات نموها واستمرارها من جيل إلى جيل وعن طريقها يمكن توسيع مدارك الإنسان وخبراته ومعارفه وثقافته، وتغيير سلوكه، بالإضافة إلى أثرها البالغ في بناء شخصية الإنسان وتكوينه النفسي وتهذيب عواطفه وانفعالاته وتعتبر من أهم وسائل كسب المعرفة ، فهي تمكن الإنسان من الاتصال المباشر بالمعارف الإنسانية في حاضرها وماضيها، وستظل دائماً أهم وسيلة لاتصال الإنسان بعقول الآخرين وأفكارهم ، بالإضافة إلى أثرها البالغ في تكوين الشخصية الإنسانية بأبعادها المختلفة ،وهناك فرق واضح بين إنسان قارئ، اكتسب الكثير من قراءاته وإنسان أخر لا يميل إلى القراءة ولا يلجأ إليها، مع أن المطالعة تحتوي على أمور ثلاثة مهمة-: الملاحظة – الاستكشاف – البحث الذاتي عن المعرفة . ومن هنا تأتي شمولية القراءة والاطلاع.

كما أنها تقوم بدور أساسي في عملية البناء الثقافي للإنسان، لأنها أداة اكتساب المعرفة والثقافة، ووسيلة الاتصال بالفكر الذي ينتجه العقل البشرى. لذا فإن القدرة على القراءة من أهم المهارات التي يجب أن يتسلح بها الإنسان لمواجهة التطور الكمي والكيفي السريع للمعارف الإنسانية والثقافة البشرية.

حيث نجد من المكتبات من تستخدم في ترتيب مجموعاتها طريقة (الرغبات القرائية) وتعترف هذه المكتبات بالدوافع والظروف المتعددة التي تدفع بالأفراد إلى دخول المكتبة واستخدام ما بها من كتب... وهذه الطريقة في حد ذاتها ليست تصنيفا لميادين المعرفة بالمعنى المفهوم ولكنها مبنية على اتجاهات قرائية واسعة ترتبط بحاجات الناس

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٢٥١ – ٢٧٠ .

في حياتهم اليومية . وتقسم مثل هذه المجموعات وفق الاهتمامات أو الرغبات القرائية إلى أقسام كبيرة وقد تقسم بعد ذلك إلى رؤوس اصغر تبعا لنوع القسم. ويستخدم هذه النوع من الترتيب عادة في المكتبات العامة .

لذا فقد قامت مكتبة مبارك في إطار اهتمامها بتنمية مجموعاتها من المواد الثقافية بإتباع سياسة تعتمد علي تقييم مجموعاتها بصفة دورية للخروج بمؤشرات تساعد متخذ القرار في تحديد اتجاهات وميول المستفيدين من خدمات المكتبة والذي ينعكس بدوره في وضع سياسة تزويد تتفق مع أهداف المكتبة من جهة واحتياجات المستفيدين من جهة أخري بما لا يؤثر في تنمية المجموعات بالمكتبة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي تحقيق التالي : -

١- معرفة الاتجاهات والميول القرائية للمستفيدين من خدمات مكتبات مبارك العامة

٢- التعرف علي مدي تأثير قائمة المواد الأساسية Core List التي تم إتاحتها من خلال مكتبة مبارك العامة في يوليو ٢٠٠٣

٣- التعرف علي مدي تطابق سياسة تنمية المقتنيات المعدة من إدارة تلك المكتبات مع ما يتم قياسه من مخرجات الإعارة الخارجية

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في قياس وتقييم جودة الخدمة المقدمة في تلك المكتبات موضوع الدراسة وبالتالي التعرف علي نقاط القوة والضعف في مجموعات المقتنيات بغرض التوصل إلي تقديم الخدمة المكتبية وفقا لحاجات المستفيدين من خدماتها تطبيقا لمفهوم User orientation

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال : -

١- ضمان استخدام المخصصات المالية المخصصة لتنمية المقتنيات بشكل دقيق

٢- تأتي أهمية تلك الدراسة من كونها تقييم لجودة الخدمة المقدمة

٣- الخروج بمؤشرات تساعد القائمين علي إدارة تلك المكتبات في تحديد سياسة لتنمية المجموعات وفق احتياجات مجتمع المستفيدين

٤- العمل علي تحقيق متطلبات المستفيدين والتركيز المتناهي علي إرضائه بأعلى درجة ممكنة والعمل علي أداء العمل بطريقة أسهل وأكثر جودة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة علي منهج الوصف التحليلي بأسلوب دراسة الحالة الميدانية لمعرفة واقع الميول القرائية بمكتبات الكبار واتجاهاتها في المكتبات قيد الدراسة (ست مكتبات عامة) للخروج بمؤشرات تساعد تلك المكتبات في تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل هذا من جانب ومن جانب أخر الخروج بمؤشرات أساسية لطبيعة المجموعات التي يجب مراعاة تواجده بالمكتبات العامة.

أسئلة الدراسة

١- ما هو واقع رصيد تلك المكتبات من المـواد الثقافية

٢- ما هي التقسيمات الموضوعية الموجـودة في تلك المكتبات

٣- ما مدي رضا المستفيدين عن تلك المواد

٤- ما مدي تطابق ما يتم شرائه من المواد الثقافية مع الاحتياجات الفعلية للمستفيدين من تلك المكتبات

التغطية الزمنية

يغطي الدراسة الإعارات الخارجية للمكتبـة خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٨ إلي يونيـو ٢٠٠٩ وفق مخرجات النظام الآلي للمكتبة

نبذة عامة عن مكتبات مبارك العامة

تُعد مكتبة مبارك العامة بالجيزة مـن أهـم المشروعات الثقافية الرائدة على الساحة المـصرية، وقد نتج هذا الإنجاز من خلال تعاون دولي مصري ألماني مشترك لثلاثة أطراف هي : جمعية الرعايـة المتكاملة التي ترأسها الـسيدة الفاضـلة سـوزان مبارك، ووزارة الثقافة المصرية ممثلة في صـندوق التنمية الثقافية، ومؤسسة برتلسمان الألمانية وقـد أدت التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثـة إلى إضافة هدف جديد إلى أهداف المكتبـة تمثـل في التعاون مع مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليميـة للارتقاء بمهارات استعمال الكمبيوتر والإنترنـت وتنميتها لدى مختلف فئات المجتمع.

تسعى المكتبة إلى توسيع دائرة المستفيدين من خدماتها في مختلف مناطق وأحياء القاهرة الكبرى، وذلك عن طريق إنشاء فروع لها في هذه المواقـع، وقد تم إنشاء الفرع الأول لمكتبة مبارك العامة بحي الزيتون بالأميرية شمال شرق القاهرة، وتم افتتاحـه في شهر مارس عام ١٩٩٩م وجاري حاليا التجهيز لفتح الفرع الثاني بمنطقة الزواية الحمراء في خلال عام ونصف من الأن.

فلسفة مكتبة مبارك العامة

تقوم فلسفة المكتبة على أن المكتبة: رسالة .. ورؤية .. وواقع حي يتفاعل مع الجمهور، وهـي الأساس للبنية الثقافية في المجتمع. وقد كان مـن ناتج هذا التعاون إنشاء أول فرع للمكتبة الرئيسية بمنطقة الزيتون ثم تلي تلك التجربة الناجحة إطلاق مشروع إنشاء فروع مكتبات مبارك بالمحافظـات علي أن تحاكي تلك المكتبات الإقليميـة نمـوذج مكتبة مبارك بالجيزة وقد وصل عدد فروع المكتبة حتى الآن بالمحافظات إلي تسعة فروع هـي علـي النحو التالي (الوادي الجديد – بورسعيد – دمياط – المنصورة – الغردقة - لأقصر – دمنـهور – وقيد الافتتاح كلا من مكتبة الإسماعيلية – ومكتبة القليوبية)

وتقوم الآن المكتبة الرئيسية بالجيزة بإنـشاء مشروع مكتبة فرعية أخرى بمنطقة الزاوية الحمراء.

خدمات المكتبة

تقدم المجموعة مجموعة متنوعة من الخـدمات مثل خدمة الإطلاع الداخلي – الإعارة الخارجية – الإعارة الجماعية - خدمة الإحاطة الجاريـة –

خدمة التصوير – خدمة السمع بصري – الأنشطة الثقافية المتنوعة للكبار والأطفال – خدمة الزيارات الجماعية للمدارس والهيئات – خدمة الإنترنت – التدريب للمشتركين من خدماتها

التصور الفكري للدراسة

لذا قد حاولنا أن نتناول بالتحليل اتجاهات الإعارة الخارجية علي مستوي مكتبات مبارك العامة **وخصوصا فيما يخص مكتبات الكبار** وفق مفهوم تقسيم هذه المجموعات أو الموضوعات إلي أقسام موضوعية عامة وفق تصنيف ديوي العشري ثم تقسيم كل قسم من تلك الأقسام إلي أقسامها الفرعية حتى يمكن لنا الخروج بمؤشر عام لطبيعة الميول القرائية وهي كما يلي : -

١- معرفة الاتجاهات والميول القرائية للمستفيدين من خدمات مكتبات مبارك العامة

أولا : رصيد المقتنيات بتلك المكتبات

رصيد المقتنيات بمكتبات الكبار في يونيو ٢٠٠٩

والمتاح للإعارة الخارجية

النوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
معارف عامة	1069	507	717	2706	1288	3152	9999
مواد فلسفية	937	486	709	1761	770	2541	7662
الديانات	1922	1277	1600	6204	1907	4018	17812
العلوم الاجتماعية	2355	1693	1890	5092	2667	5893	21023
اللغات	366	260	232	1025	287	1591	3904
العلوم البحتة	530	264	499	1101	431	1674	4844
العلوم التطبيقية	1959	1381	1007	5069	1698	6702	18596
الفنون	1039	284	631	1141	933	2674	7870
الأدب	5683	2710	4564	5844	4722	12909	39916
التاريخ والجغرافيا	2279	1394	1424	5226	1601	5964	19039
الإجمالي	18139	10256	13273	35169	16304	47118	150665

تتناول الدراسة بالتحليل مؤشرات إعارات مكتبة الكبار في عدد ٦ مكتبات من منظومة مكتبات مبارك العامة بالجيزة والإقليم حيث تقوم باستعراض إجمالي رصيد المقتنيات بكل مكتبة من المكتبات حسب رتب ديوي العشرة والتي يظهر من خلال استعراضها المؤشرات التالية

١- تمثل مكتبة الكبار بالجيزة المرتبة الأولي في عدد المقتنيات ثم مكتبة مبارك بالمنصورة، دمياط ، بورسعيد، لأقصر، الوادي الجديد.

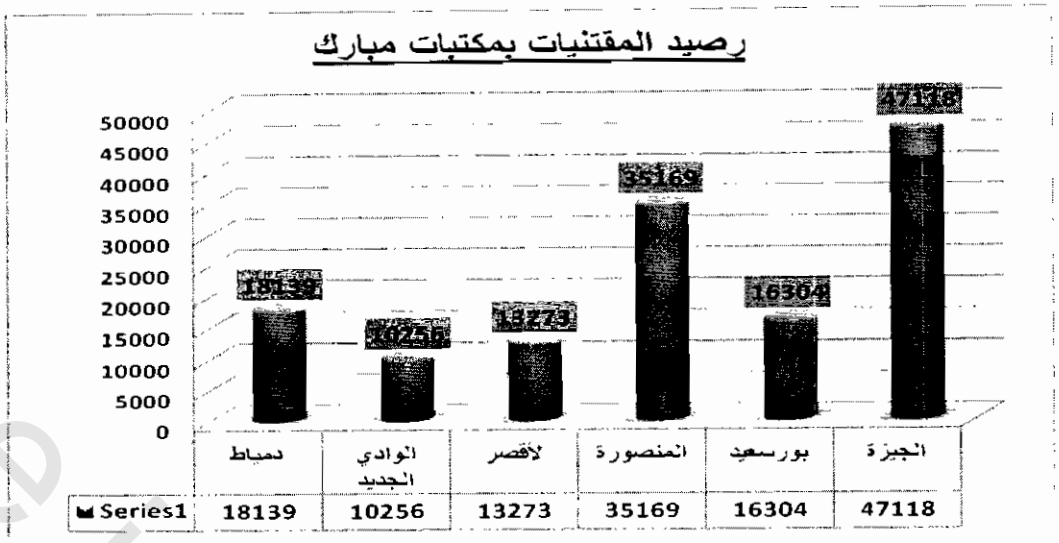

يظهر من خلال هذه الرسم البياني أن نسبة ٢٦ % من رصيد المكتبات يغطي موضوع كتب الأدب ثم يليه كتب العلوم الاجتماعية بسنبة ١٤ % ثم كتب التاريخ والجغرافيا بنسبة ١٣ % ثم كتب العلوم التطبيقية والديانات كلا بنسبة ١٢ % يليها كتب المعارف العامة بسنبة ٧ % ثم

كتب المواد الفسلفية والفنون بنسبة ٥ % لكل فن ثم كتب اللغات والعلوم البحتة نسبة ٣ %

وإذا قمنا بعد لك باستعراض كل موضوع من موضوعات ديوي العشري وتم البدء بالمعارف العامة لتحليل مؤشر الإعارة الخارجية بيظهر من هذا التحليل

من خلال هذا الجدول التحليلي سوف نجد أن معدلات الإعارة الخارجية الخاصة بمجال المعارف العامة في عينة الدراسة تعتمد علي إظهار الموضوعات الفرعية الموجودة بهذا المجال حسب تصنيف ديوي العشري والتي تعتمد علي تقسيم كل موضوع رئيسي من موضوعات ديوي العشري إلي عشرة فروع صغيرة يمكن من خلالها استقراء المؤشرات الدلالية لمعدلات الإعارات في تلك الموضوعات وهي كما يلي :

١- المعارف العامة

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
الكمبيوتر	261	39	127	218	275	14715	15635
كتب البحث العلمي	194	79	36	156	172	1891	2528
كتب المعلومات العامة	234	119	44	44	0	1052	1493
علم المكتبات والمعلومات	20	8	12	9	11	1195	1255
المجاميع الفكرية	60	6	1	13	18	995	1093
الصحافة	18	0	11	8	9	415	461
المتاحف	13	1	1	0	0	179	194
المخطوطات	1	0	0	9	0	101	111
البيليوجرافيات	0	0	0	1	8	52	61
الإجمالي	801	252	232	458	493	20595	22831

تظهر المؤشرات احتلال مكتبة الجيزة للمرتبة الأولي في الإعارات نظرا لأن رصيد المقتنيات المتاح للإعارة الخارجية أكبر بكثير من باقي المكتبات مما ساعد في ارتفاع مؤشرات الإعارة الخارجية ثم يليها مكتبة دمياط ثم مكتبة بورسعيد ثم مكتبة المنصورة.

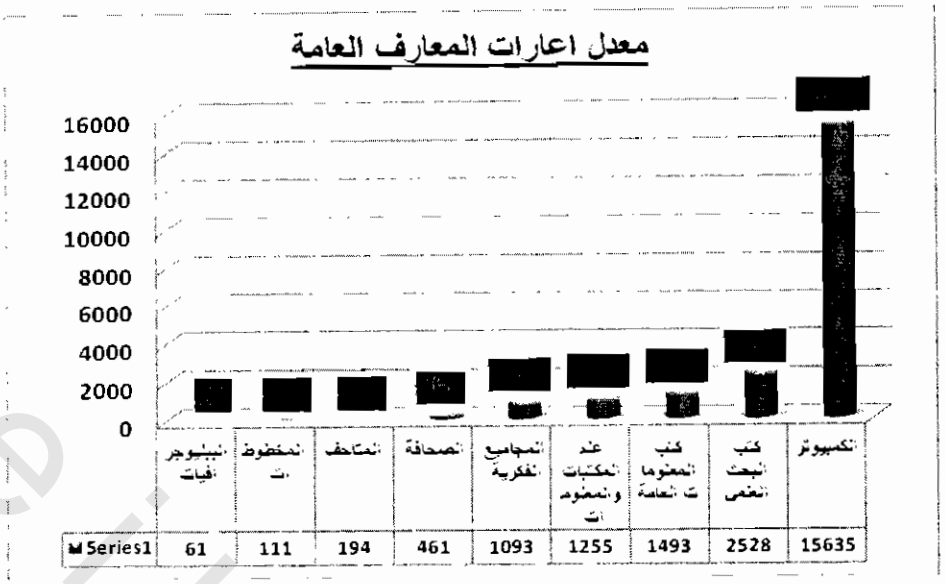

ومن خلال استعراض هذا الجدول سوف نجد أن الموضوعات المشتركة بين تلك المكتبات وتمثل نسبة إعارة مرتفعة هي كتب الكمبيوتر – البحث العلمي – المكتبات والمعلومات – المعلومات العامة هذا بالنسبة لكل المكتبات باستثناء (المكتبات والمعلومات – والمعلومات العامة في المكتبات الإقليمية)

٢- المواد الفلسفية وعلم النفس

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
علم النفس العام	1250	200	331	667	738	22584	25770
علم النفس الشعبي	277	41	75	120	96	2377	2986
علم الأخلاق	15	6	14	13	17	546	611
الفلسفة القديمة	8	13	3	14	1	417	456
الفلسفة الحديثة	10	4	0	17	0	314	345
المباحث الفلسفية	27	2	6	0	5	230	270
ما بعد الطبيعة	12	0	3	7	3	142	167
النظريات الميتافيزيقا	17	0	1	12	1	112	143
الفلسفة والعلوم المتصلة بها	7	0	2	4	0	93	106
المنطق	3	0	0	0	1	80	84
الإجمالي	1626	266	435	854	862	26895	30938

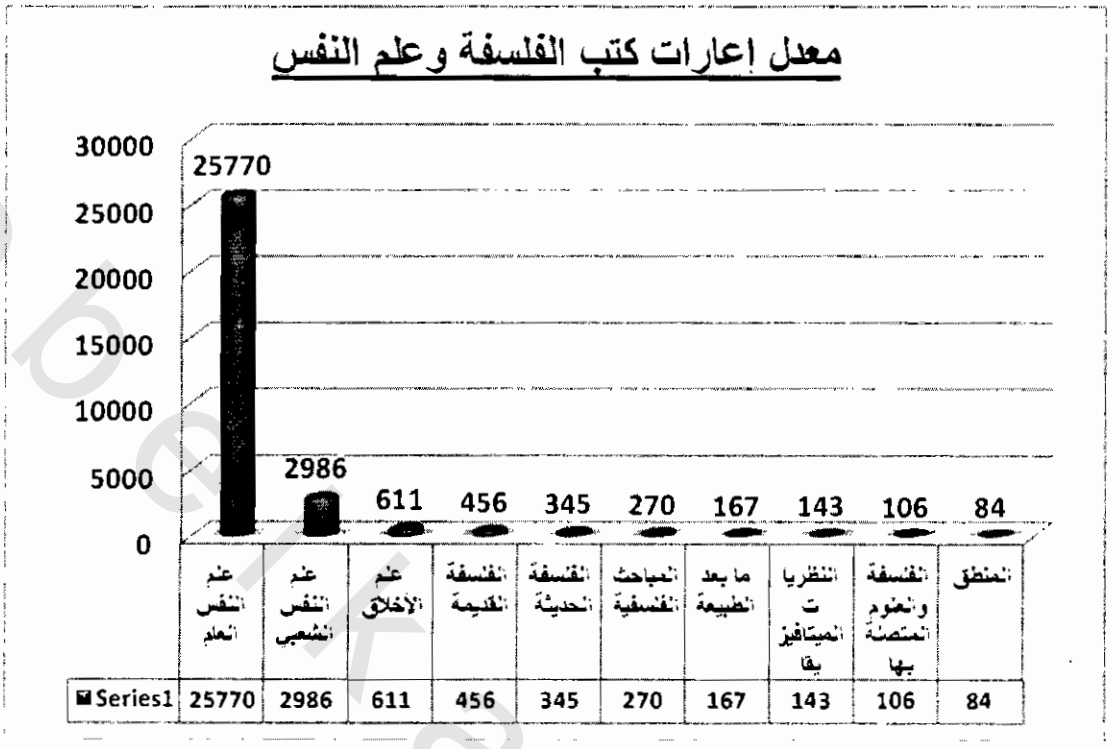

تجتمع كل المكتبات علي ارتفاع معدل إعارات كتب علم النفس الخاص بالطفل والأسرة ثم موضوع الأبراج وتفسير الأحلام في حين تصل المعدل في مكتبة مبارك ارتفاعها في كافة تخصص الفلسفة وعلم النفس وانخفاض الاهتمام بها في كافة المكتبات الأخرى.

٣- الديانات

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
الثقافة الإسلامية	320	98	215	207	191	5096	6127
الحديث	302	47	324	178	98	4833	5782
القرآن الكريم	324	83	244	176	168	3910	4905
الفقه	119	74	102	86	79	2208	2668
أصول الدين	257	70	108	63	48	1910	2456
الديانة المسيحية	20	0	17	9	8	559	613
التصوف	16	3	6	9	16	297	347
علم الدين المقارن	21	1	39	6	2	283	352
الديانات	7	5	9	9	6	242	278
الطوائف المسيحية	0	0	0	0	0	26	26
الإجمالي	1386	381	1064	743	616	19364	23554

تظهر المؤشرات ارتفاع الاهتمام بكل من الثقافة الإسلامية وكتب الحديث وتفسير القرآن وكتب الفقه وأصول الدين وكتب الدين المسيحي في حين تنخفض المؤشرات الباقية

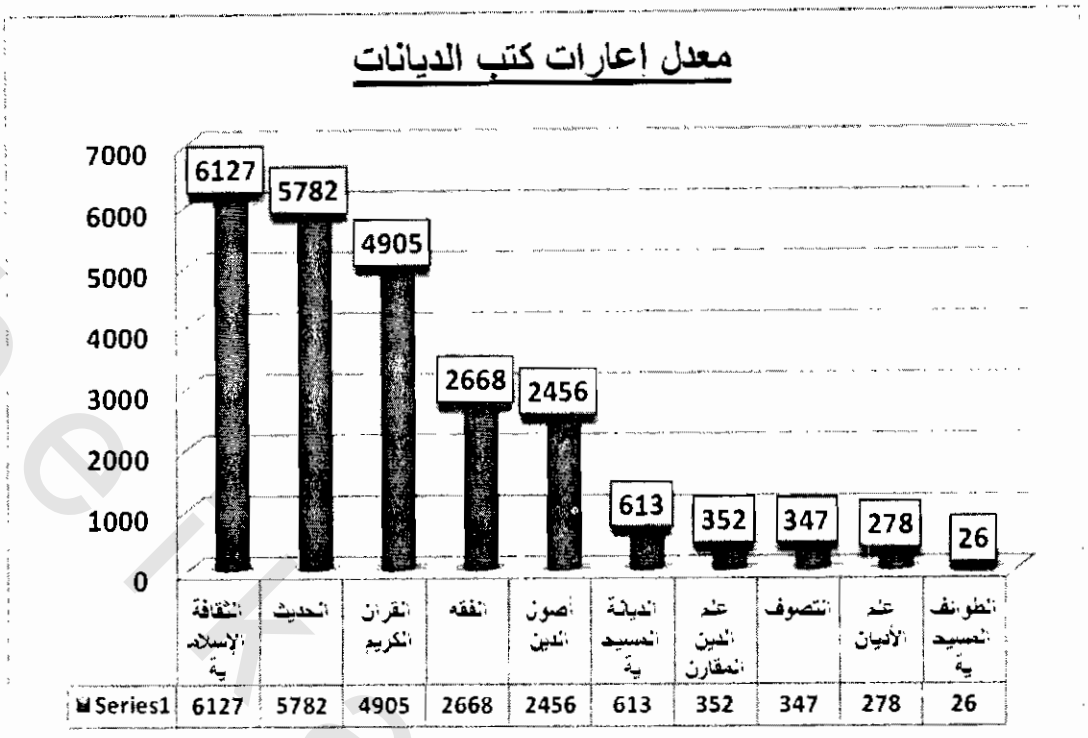

٤- العلوم الاجتماعية

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
علم الاجتماع	263	64	89	46	70	6218	6750
التربية والتعليم	485	28	104	154	290	6057	7118
السياسية	128	59	57	93	67	3352	3756
الاقتصاد	53	4	27	84	102	2562	2832
العادات والتقاليد	70	37	48	60	63	2044	2322
العلاج والخدمة الاجتماعية	206	42	22	34	96	1463	1863
القانون	135	42	24	16	81	1329	1627
الإدارة العامة	27	2	8	11	18	554	620
التجارة	1	1	1	3	8	167	181
الإحصاء	0	0	0	0	1	35	36
الإجمالي	1368	279	380	501	796	23781	27105

تظهر المؤشرات ارتفاع الاهتمام بموضـــوع علم اجتماع وتحديدا ما يتصل بموضوع الأســـرة ومشاكلها الاجتماعية ثم موضوع التربية والتعليم من خلال كتب الوسائل التعليمية ومناهج التربية ثم تحتل السياسة الترتيب الثالث ثم الاقتصاد وكتب الأمثال الشعبية والأدب الشعبي ثم كتب الخدمـــة الاجتماعية.

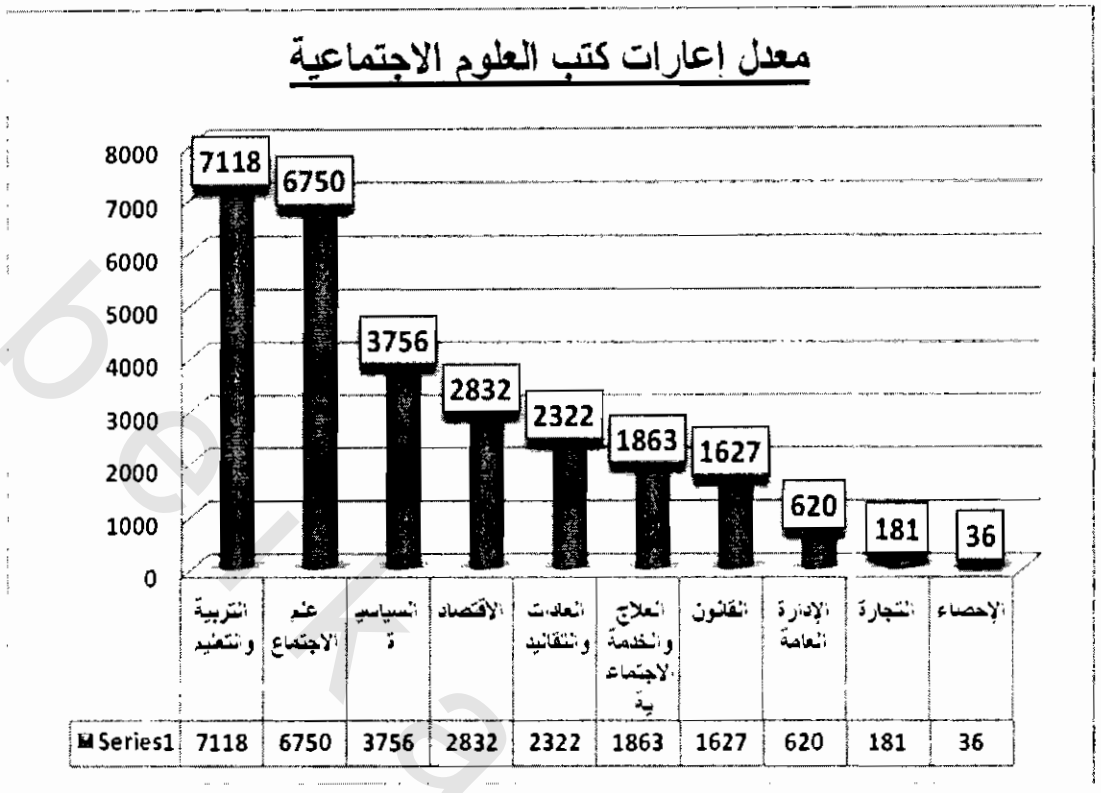

٥- اللغات

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
اللغة الإنجليزية	203	68	24	108	102	6598	7103
اللغة العربية	121	30	132	102	63	2185	2633
اللغة الفرنسية	32	6	0	6	21	634	699
اللغات الأخرى	3	0	0	10	1	556	570
اللغة الألمانية	0	0	0	0	6	308	314
علم اللغة	16	5	9	5	11	150	196
اللغة الأسبانية	0	1	0	0	2	100	103
الإجمالي	375	110	165	231	206	10531	11618

تظهر المؤشرات نسبة إعارات كتب تعليم اللغة الإنجليزية في حين تنخفض باقي المؤشرات مع العلم أن سبب هذا الانخفاض يرجع لضعف عدد المواد المتاحة في هذه المجالات وتحديدا في مجال تعليم الأسبانية والإيطالية والصينية واليابانية وتحديدا في المكتبات الإقليمية.

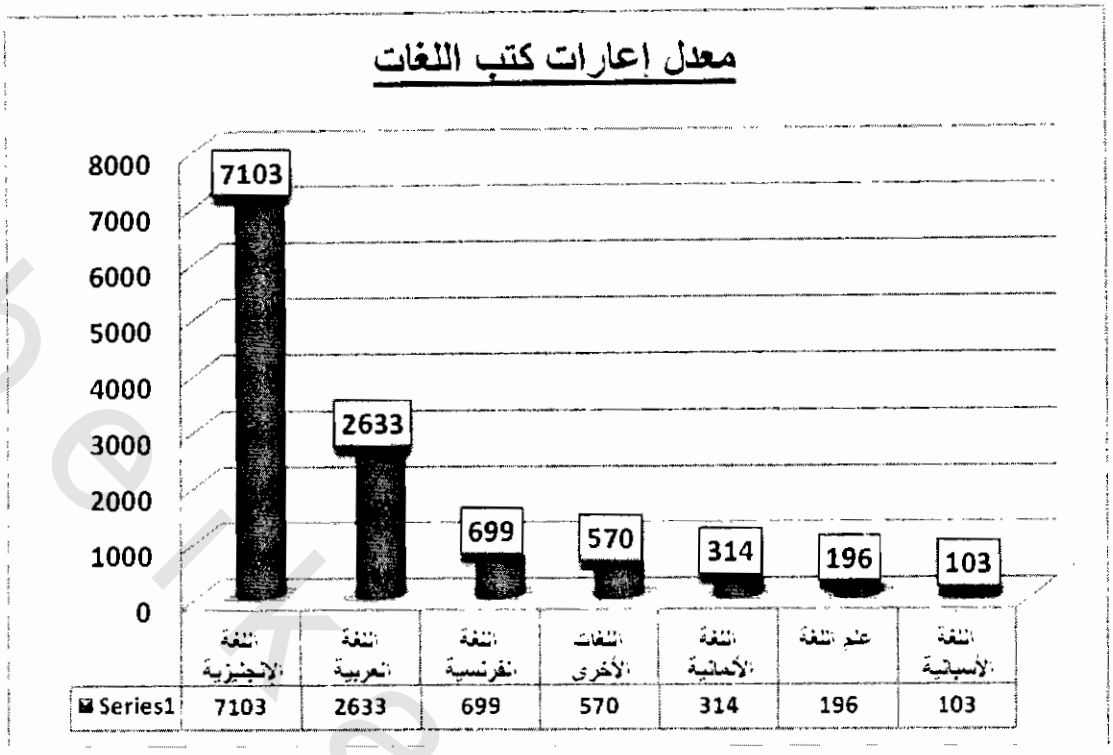

٦- العلوم البحتة

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
الرياضيات	23	5	5	41	20	1059	1153
البيولوجيا	28	13	1	18	14	977	1051
الفيزياء	37	0	24	63	14	938	1076
الجيولوجيا	11	2	10	7	18	543	591
الكيمياء	9	0	2	49	6	536	602
الفلك	44	86	11	3	11	425	580
تاريخ العلم	49	4	38	16	12	197	316
علم النبات	5	1	4	9	6	190	215
علم الحيوان	34	1	19	18	4	152	228
الحفريات	0	0	0	0	3	6	9
الإجمالي	240	112	114	224	108	5023	5821

تظهر المؤشرات انخفاض معدل هذا التخصص وهو ناتج عن نقص عدد الكتب المتاحة في هذا التخصص إلي جانب تقادم المادة العلمية في هذا الموضوع بالمكتبات الإقليمية تحديدا حيث يمثل نسبة المتقادم منها نسبة تصل إلي ٤٠ % وهذا الموضوع يحتاج إلي تحديث مستمر سنويا حيث مجال التطور في هذا الموضوع كبير.

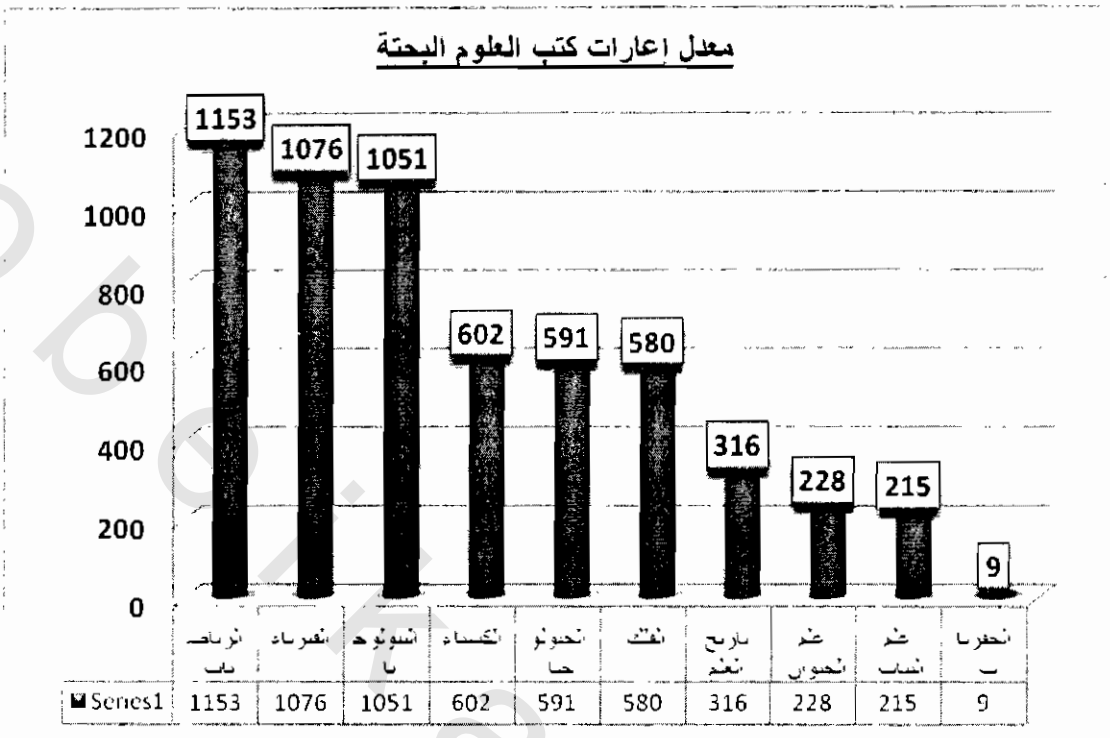

٧- العلوم التطبيقية

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
العلوم الطبية	874	291	153	544	296	19389	21547
إدارة الأعمال	237	37	23	385	310	14780	15772
الفنون والعلوم المترلية	639	81	241	233	231	9888	11313
العلوم الهندسية	37	8	18	26	46	2477	2612
العلوم الزراعية	44	5	7	42	10	1155	1263
مصنوعات أخري	15	3	1	0	5	337	361
الكيمياء التطبيقية	16	0	0	5	1	322	344
المباني	0	0	0	2	8	255	265
الصناعات	7	0	0	0	10	231	248
التكنولوجيا	55	16	7	20	7	193	298
الإجمالي	1924	441	450	1257	924	49027	54023

تظهر المؤشرات ارتفاع نسبة إعارات موضوعات (الثقافة الصحية – إدارة الأعمال – الطهي) فيما يمثل باقي الموضوعات نسبة ضعيفة جدا في الإعارات نظرا لوجود تخصص دقيق في تلك الموضوعات لا تتناسب مع طبيعة المكتبات العامة.

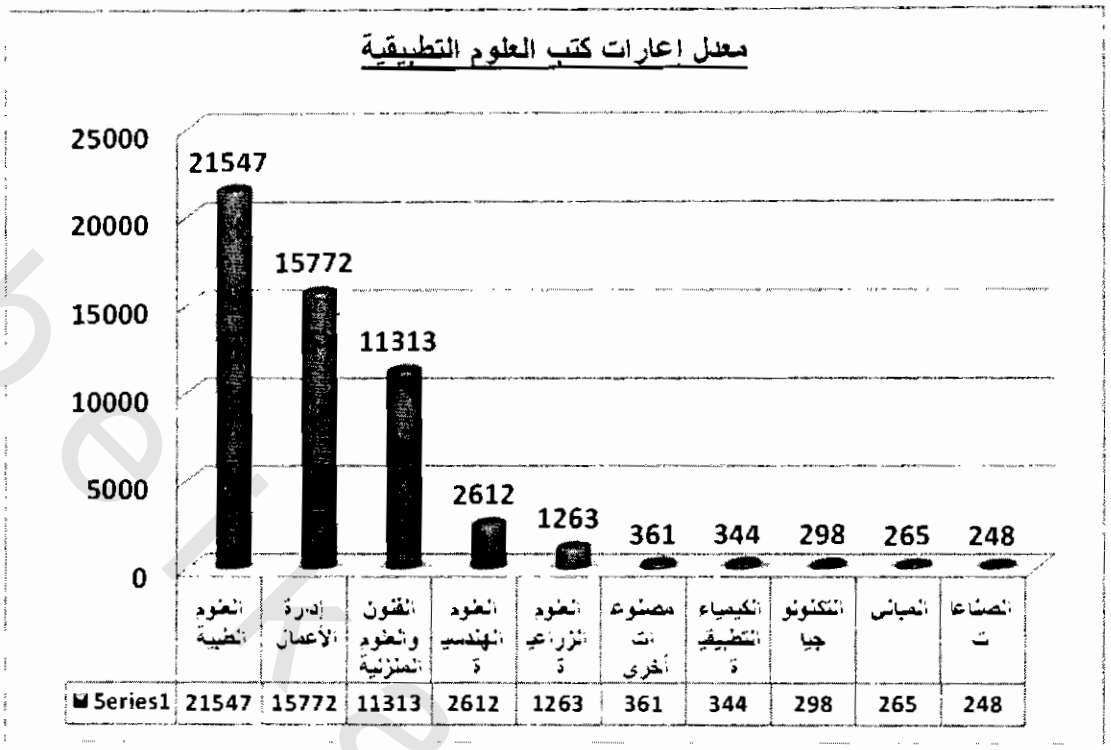

٨- الفنون

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
الرسم وفنون الديكور	333	23	13	61	42	5087	5559
فنون التسلية والترويح	75	5	7	67	58	1654	1866
التصوير والتلوين الزيتي	44	2	1	3	3	1462	1515
الفنون	31	4	0	6	10	1061	1112
العمارة	49	3	0	8	3	1005	1068
النحت والفنون البلاستيكية	27	3	0	1	0	546	577
الموسيقي	6	5	4	6	8	343	372
التصوير	5	1	0	0	1	207	214
الطباعة والمطبوعات	4	0	0	0	2	110	116
المناظر الخلوية	4	1	0	0	0	101	106
الإجمالي	578	47	25	152	127	11576	12505

تظهر المؤشرات ارتفاع إعارات كتب تعليم الرسم والفنون الترفيهية مثـــل الرياضـــة البدنيـــة والعاب الذكاء في تنخفض باقي المؤشـــرات وإن كان من الملاحظ انخفاض إعداد المقتنيات المتاحـــة في باقي التخصصات.

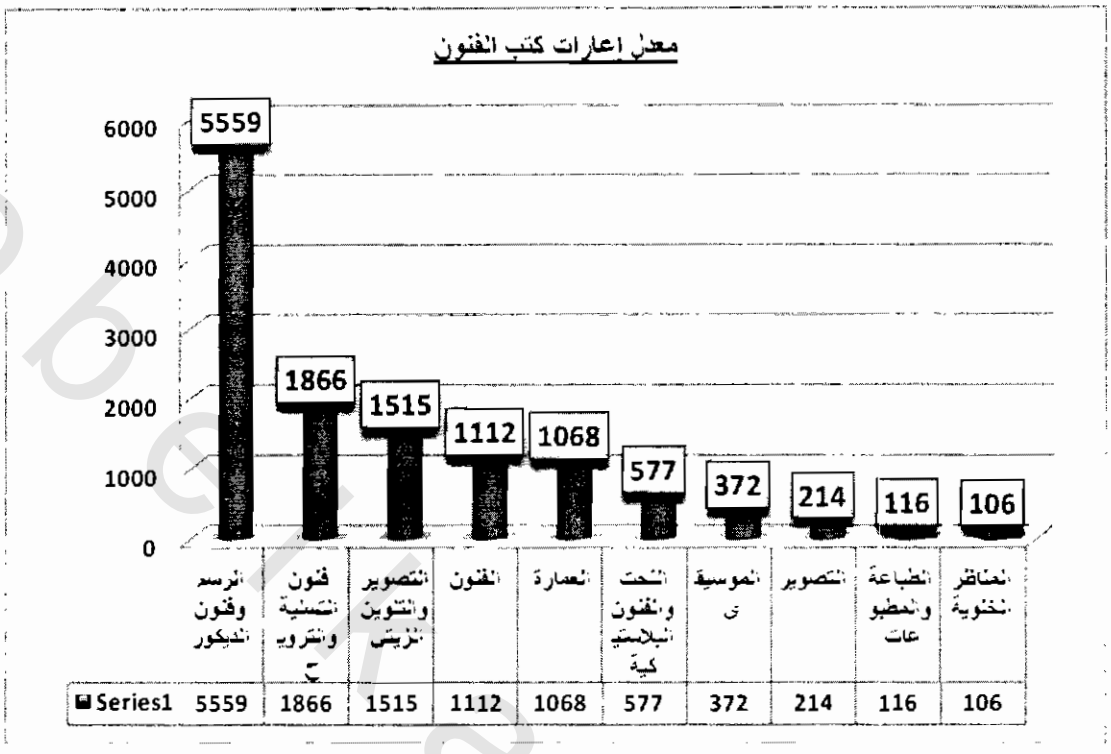

٩- الأدب

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
القصص العربية	2695	409	829	886	1624	33692	40135
المقالات الأدبية العربية	439	82	59	341	325	13972	15218
المقالات الإنجليزية	2	0	0	0	2	6828	6832
الشعر العربي	297	78	49	166	154	5928	6672
المسرحيات العربية	193	40	28	50	96	4313	4720
الأدب الإنجليزي	1	0	0	0	0	2527	2528
الأدب العربي	11	8	2	36	55	1716	1828
الأدب	51	39	5	16	17	767	895
الآداب الأخرى	1	0	4	11	2	494	512
القصص الإنجليزية	92	7	17	46	80	463	705
الأدب الفرنسي	0	0	6	0	7	120	133
المسرحيات الإنجليزية	14	0	0	2	0	86	102
الشعر الإنجليزي	0	0	0	0	0	62	62
الأدب الألماني	0	0	0	0	0	30	30
الخطابة	206	60	30	150	127	20	593
الإجمالي	4002	723	1029	1704	2489	71018	80965

تظهر المؤشرات ارتفاع معدل إعارة كتـــب القصص العربية والمقالات الأدبية ممثلة في كتـــب أنيس منصور ومصطفي محمود ويوسف معـــاطي وتوفيق الحكيم ثم الشعر العربي والمسرحيات العربية في حين ينخفض معدل إعـــارات كتـــب اللغـــة الإنجليزية نظرا لانخفاض رصيد المقتنيات الموجـــود بالمكتبات الإقليمية.

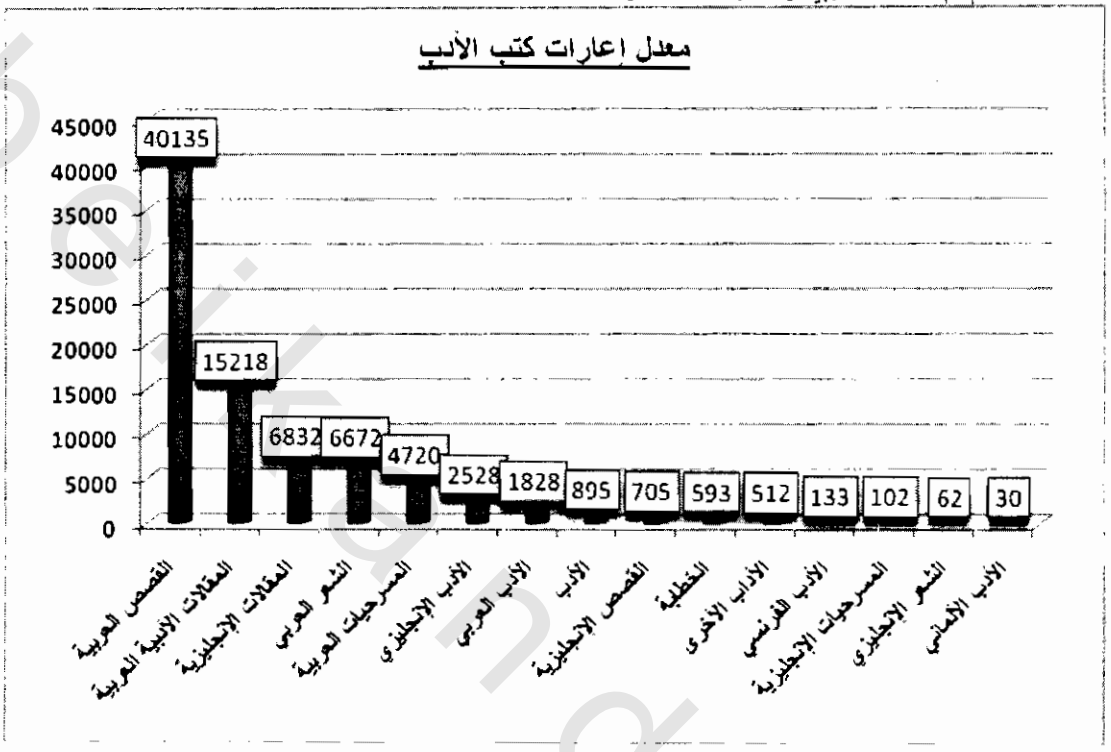

١٠- التاريخ والجغرافيا والتراجم

الموضوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
التراجم	336	42	40	179	160	6305	7062
تاريخ قارة آسيا	216	25	16	112	97	5143	5609
تاريخ أفريقيا الحديث	197	34	9	64	95	3042	3441
التاريخ القديم	139	23	6	54	57	2622	2901
الجغرافيا العامة - الرحلات	37	29	3	39	37	2197	2342
التاريخ العام لأوربا	11	7	2	5	30	753	808
الجغرافيا العامة والتاريخ العام	57	8	1	19	29	657	771
تاريخ أمريكا الشمالية	2	0	1	0	7	250	260
تاريخ أمريكا الجنوبية	0	0	0	0	0	7	7
الإجمالي	995	168	78	472	512	20976	23201

تظهر المؤشرات ارتفاع معدل إعارات كتب التراجم والمشاهير ثم تاريخ العالم العربي القديم (التاريخ الإسلامي) ثم تاريخ مصر الحديث ثم التاريخ الفرعوني ثم أدب الرحلات.

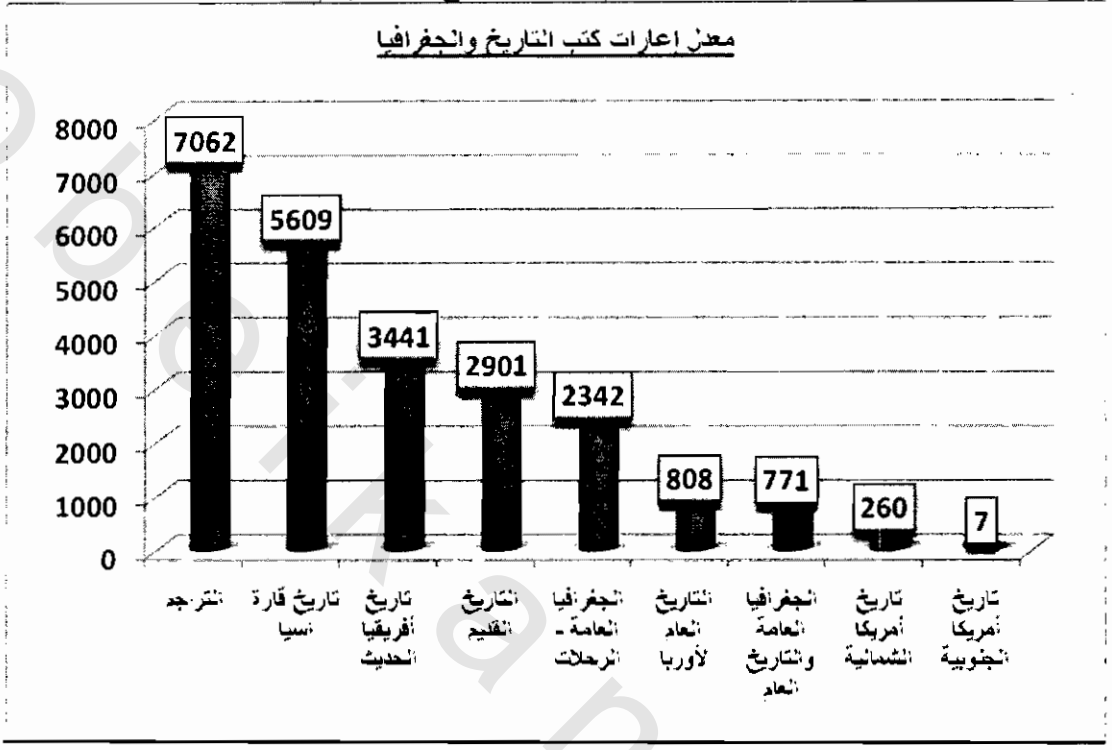

٢- التعرف علي مدي تأثير قائمة المواد الأساسية Core List التي تم إتاحتها من خلال مكتبة مبارك العامة في يوليو ٢٠٠٣

يظهر التحليل الفني لمجموعات كتب مكتبة الكبار بالمكتبات قيد الدراسة مدي تأثر مكتبات مبارك العامة بالقائمة الأساسية التي صدرت عن مكتبة مبارك والتي كان لها تأثير كبير في الميول القرائية علي الرغم من اختلاف البيئة الموجودة بها تلك المحافظات حيث أنه من المعلوم أن المكتبات العامة في الاصل تتأثر بالبيئة الموجودة بها إلا أن هذا كان له تأثير بسيط في معدل الإعارات هذا مؤشر يمكن الاستعانة بها في إعداد قائمة إساسية (Core List, Core Collections) للمكتبات العامة في مصر يمكن الاعتماد عليها في أثناء تكوين مجموعات المكتبات العامة حيث تمثل تلك القائمة النواه الرئيسية للمجموعات.

٣- التعرف علي مدي تطابق سياسة تنمية المقتنيات المعدة من إدارة تلك المكتبات مع ما يتم قياسه من مخرجات الإعارة الخارجية

بعد تقييم نتائج الإعارات الخارجية لتلك المكتبات وتحليل معدل الإعارات الخارجية موضوعيا فكان يجب علينا إجراء تقييم فعلي لسياسية التزويد في تلك المكتبات قيد الدراسة للتعرف علي مدي تطابق سياسات التزويد في تلك المكتبات مع احتياجات القراء وذلك من خلال تحليل مؤشرات المعالجة الفنية التي تمت خلال تلك الفترة بالمكتبات قيد الدراسة وقد أظهر التحليل المؤشرات التالية : -

مؤشرات المعالجة الفنية التي تمت خلال يوليو ٢٠٠٨ إلي يونيو ٢٠٠٩

النوع	دمياط	الوادي الجديد	لأقصر	المنصورة	بورسعيد	الجيزة	الإجمالي
معارف عامة	197	31	131	481	66	421	1327
مواد فلسفية	93	78	11	579	85	696	1542
الديانات	64	98	122	2202	199	1108	3793
العلوم الاجتماعية	312	215	513	1609	300	1391	4340
اللغات	61	23	102	299	7	197	689
العلوم البحتة	204	15	313	554	88	286	1460
العلوم التطبيقية	218	170	207	894	210	1698	3397
الفنون	132	28	178	433	100	399	1270
الأدب	767	371	1641	3413	320	3912	10424
التاريخ والجغرافيا	136	218	414	2489	824	2489	6570
الإجمالي	2184	1247	3632	12953	2199	12597	34812

تظهر المؤشرات إن نسبة كتب الأدب تمثـــل النسبة الأكبر حيث تصل في إجمالي ما تم اقتنـــاه بمكتبات مبارك إلي نسبة ٣٠ % وهي نسبه ممتازة وتتفق مع الميول القرائية للمستفيدين من مكتبات مبارك علي الرغم إن نسبة كتب الأدب في مكتبة مبارك بورسعيد قد قلت تلك النسبة وذلـــك في كتب التاريخ والجغرافيا والتراجم ، في حين تصل نسبة كتب التاريخ والجغرافيا والتراجم الترتيـــب الثاني في معدل الإعداد الفني وهذه النسبة تعتـــبر مرتفعة جدا ولا تتفق مع مؤشـــرات الإعـــارات الخارجية نظرا لإن نسبة الإعارة الخارجية في هذا الفن تمثل الترتيب الخامس في حين إن كتب العلوم التطبيقية تمثل الترتيب الثاني في معدل الإعـــارات الخارجية ثم تظهر المؤشـــرات أن معـــدل كتـــب الديانات في المرتبة الثالثة في معدل الإعداد الفـــني ويظهر بوضوح في كل من مكتبة مبارك بـــالجيزة ومكتبة المنصورة مع العلم بإن ترتيـــب إعـــارات كتب الديانات في مكتبة الجيزة تمثـــل الترتيـــب السابع ويظهر من خلال الجدول التالي مؤشـــرات الإعارات مقابل الإعداد الفني بالمكتبـــات قيـــد الدراسة

تقييم معدل الإعارات مقابل الإعداد الفني

النوع	إعارات	نسبة الإعارات	إعداد فني	نسبة المعالجة الفنية
العلوم البحتة	5820	2.0%	1460	4.2%
اللغات	11725	4.0%	689	2.0%
الفنون	12500	4.3%	1270	3.6%
معارف عامة	22970	7.8%	1327	3.8%
التاريخ والجغرافيا	23182	7.9%	6570	18.9%
الديانات	23688	8.1%	3793	10.9%
العلوم الاجتماعية	27305	9.3%	4340	12.5%
المواد فلسفية وعلم النفس	30916	10.5%	1542	4.4%
العلوم التطبيقية	54004	18.4%	3397	9.8%
الأدب	81764	27.8%	10424	29.9%
الإجمالي	293874	100.0%	34812	100.0%

نتائج الدراسة

ومن خلال هذا الدراسة تم التوصل إلي النتائج التالية:

١- تم ترتيب الإعارات الخارجية حسب أعلي المعدلات وفق معدلات مكتبة مبارك بالجيزة ثم باقي المكتبات الفرعية حسب رصيد الإعارة الإجمالي لتلك المكتبات وأظهرت المؤشرات المعدلات التالية

معدل الإعارات الخارجية لمكتبات الكبار

النوع	دمياط	الوادي الجديد	الغردقة	لأقصر	المنصورة	الجيزة	بورسعيد	الإجمالي
الأدب	4002	723	34	1029	1704	71783	2489	81764
العلوم التطبيقية	1924	441	10	450	1257	48998	924	54004
المواد فلسفية وعلم النفس	1626	266	14	435	854	26859	862	30916
العلوم الاجتماعية	1368	279	3	380	501	23978	796	27305
التاريخ والجغرافيا	995	168	10	78	472	20947	512	23182
معارف عامة	801	252	11	232	458	20723	493	22970
الديانات	1386	381	10	1064	743	19488	616	23688
الفنون	578	47	1	25	152	11570	127	12500
اللغات	375	110	7	165	231	10631	206	11725
العلوم البحتة	240	112	0	114	224	5022	108	5820
الإجمالي	13295	2779	100	3972	6596	259999	7133	293874

تظهر المؤشرات أن أكثـر الموضـوعات استخداما في تلك المكتبـات حـسب معـدل الإعارات ترتيبا من الأعلى للأقل هـي كمـا يلي:-

١- كتب الأدب متمثلة في الروايات العربية ثم المقالات الأدبية ثم كتب الشعر

٢- كتب العلوم التطبيقية متمثلة في كتـب إدارة الأعمال والصحة والطهي

٣- كتب المواد الفلسفية وعلم النفس

٤- العلوم الاجتماعية

٥- كتب التاريخ والجغرافيا

٦- كتب المعارف العامة

٧- كتب الديانات

٨- كتب الفنون

٩- كتب اللغات

١٠- كتب العلوم البحتة

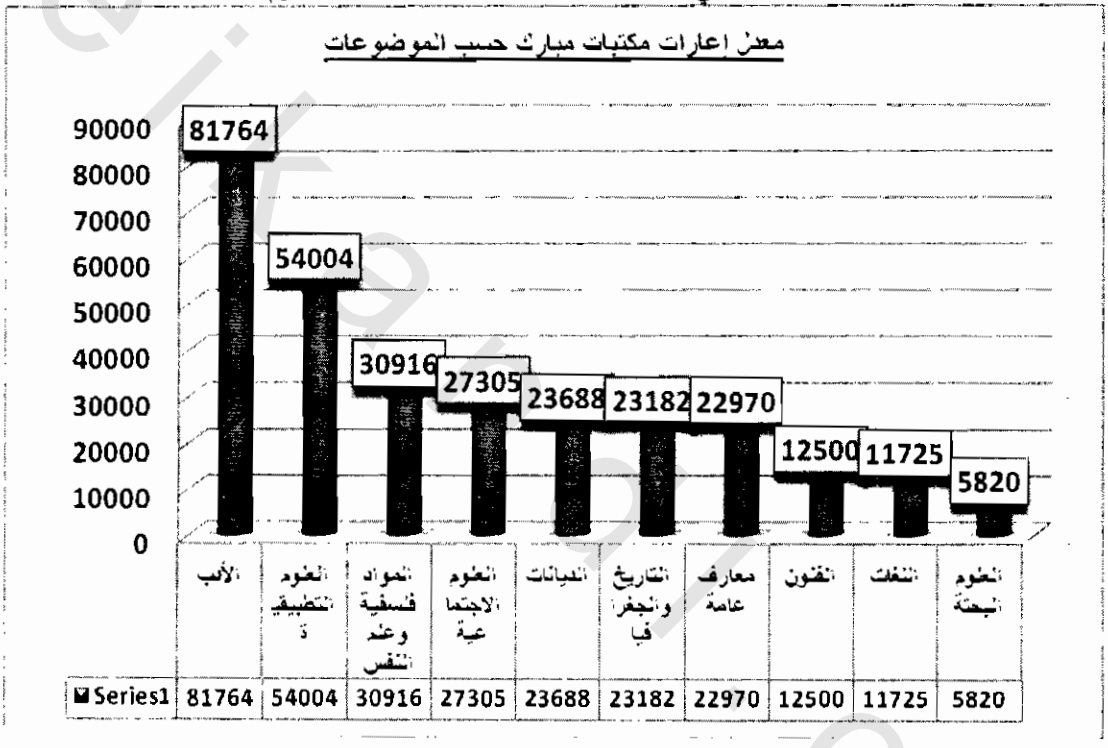

٢- وتظهر تلك المؤشرات مدي تأثر المكتبـات قيد الدراسة بقائمة المجموعات الأساسية التي قامت المكتبة بتوزيعها علي كل مكتبة فرعية تقوم بافتتاح فرع لها حيث يظهـر مـدي التقارب في المؤشرات في تلك المكتبات علي مستوي الرتب العشر لديوي وأيـضا علـي مستوي الموضـوعات الفرعيـة في تلـك المجموعات

٣- علي الرغم من تواجد تلك المكتبـات قيـد الدراسة في أماكن مختلفة إلا أنها تعتبر متفقة مع بعضها البعض في نفس الميول القرائية مما يظهر تأثير القائمة الأساسية في تلك المكتبات

٤- أظهرت المؤشرات مدي تأثر تلك المكتبـات بسياسية تنمية المقتنيات من خـلال نـسبة الإضافات والاستبعاد التي تتم علـي تلـك الموضوعات حيث يرتفـع ويـنخفض

معدل الإعارة الخارجية حسب السياسات الموضوعة

٥- ضرورة قيام تلك المكتبات بإعادة مراجعة بعض سياسات تنمية المجموعات التي تتم حتى يتم توجيه حسب احتياجات المستفيدين الفعلية وليس حسب التأثر الشخصي للقائم علي عملية التزويد

٦- ضرورة الاهتمام بقيام تلك المكتبات بتطبيق معيار تحليل كتب الإطلاع الداخلي لبعض المجموعات التي لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة

٧- ضرورة فتح قنوات اتصال من الناشرين والهيئات المعنية بالنشر في مصر للتعرف علي الميول القرائية للمستفيدين من المكتبات العامة

٨- من خلال تحليل ومتابعة سوق النشر المصري تبين لنا من خلال هذه الدراسة احتياج الناشرين إلي الاهتمام بعملية ترجمة الكتب الصادرة باللغة الإنجليزية في المجالات التالية (كتب الفنون – كتب إدارة الأعمال – كتب علم النفس – كتب العلوم البحتة) حيث يمثل مجال اهتمام كبير للمستفيدين من تلك المكتبات في الوقت التي تعاني فيه تلك المجموعات من وجود قصور في كتب اللغة العربية في هذا المجال إلي جانب ارتفاع أسعار تلك المجموعات

٩- أظهرت الدراسة ضرورة قيام تلك المكتبات بتدعيم تلك المكتبات بالحديث في المجالات التالية (كتب تعليم اللغات الأجنبية – كتب الكمبيوتر – كتب الأسرة – كتب إدارة الأعمال)

الختام

وقد حاولت قدر جهدي أن تظهر تلك الدراسة واعتذر في حالة التقصير والله الموفق

قائمة المراجع

١- النظام الآلي للمكتبة (يونيكورن)

٢- تحليل مخرجات الإعارة الخارجية من النظام الآلي

٣- تحليل بيانات مجموعات الكتب المعدة فنيا علي النظام الآلي للمكتبة

٤-

ملف العدد : الثقافة المعلوماتية

obeikandl.com

obeikandl.com

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
على الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين فى العلوم الاجتماعية

أ. د. أسامة السيد محمود
أستاذ المكتبات والمعلومات
مدير مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات
مدير وحدة ضمان الجودة والاعتماد
كلية الآداب – جامعة القاهرة
Usama.elsayed@gmail.com

تمهيد:

بعد سنوات قليلة من دخول وبداية انتشار استخدام شبكة الانترنت فى المجتمع العربى، خصصت واحدة من الدوريات العربية الراسخة فى مجالات العلوم الاجتماعية، ملفا خاصا شمل كتابات من زوايا سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وجغرافية وإدارية متعددة تحاول توقع تأثير التعامل مع المعرفة بشكلها الجديد على المجتمع والفكر العربى[١]، وانتهت التوقعات التى صاغها كبار الكتاب فى هذا العدد إلى حتمية حدوث تغييرات كبيرة بسبب هذا التحول الرقمى للمعرفة . وبعد عقد كامل من الزمن خصصت دورية أخرى من أهم الدوريات العربية عدة دراسات تناولت قياس تأثير هذا التحول والانتشار الرقمى للمعرفة، فذكرت أن التحول الرقمى اكتسب الشرعية ليكون أحد موضوعات الاهتمام والبحث فى العلوم الاجتماعية وأنه فى حاجة لأن يرتكز إلى عدة منهجية معرفية مستقلة[٢]، بناء زاد معرفى يرصد هذا التأثير عن طريق مجموعة دراسات أكاديمية متعمقة وحتى الأن وبعد عقد كامل من تأثير هذا التحول، لا تزال الدراسات الاكاديمية والزاد المعرفى قليل جدًا ومن هنا جاءت مشاركة هذا البحث .

إشكالية البحث :

الثقافة المعلوماتية للإنسان طبقا لتعريف الجمعية الأمريكية للمكتبات[٣]، هى مجموعة القدرات المكتسبة التى يستغلها الإنسان عند حاجته للمعلومات ثم القدرة على الوصول إليها وتقييمها واستغلالها وتتعدد القدرات والمهارات التى يجب أن يكتسبها الإنسان للتعامل مع المعلومات والمعرفة البشرية لتشمل[٤]:

١- القدرة على تحديد الحاجة إلى المعلومات .

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٢٧٣ –٢٨٦ .

٢- القدرة على بناء إستراتيجية للبحث عن المعلومات (نوع المعلومات - المجال التاريخى - واللغوى والموضوعى ... إلخ).

٣- القدرة على تحديد مواقع أو مصادر المعلومات

٤- القدرة على فهم واستيعاب المعلومات .

٥- القدرة على تقييم المعلومات .

٦- القدرة على توظيف المعلومات المكتسبة.

٧- القدرة على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة للتعامل مع المعرفة الرقمية .

ولابد أن نعترف أن هناك نقصًا ملحوظًا فى جوانب الثقافة المعلوماتية والمهارات والقدرات المتعلقة بها لدى الباحث العربى، وعدد نبيل على ونادية حجازى[٥] مجموعة أسباب أدت إلى ذلك وأهمها التأخر فى التحول الرقمى للمحتوى العربى بفعل سرعة التطور التكنولوجى وارتفاع التكلفة وعدم وجود سياسات وطنية تنظم تدفق المعلومات فى الدول العربية، وعدم فعالية النظم التعليمية وغياب الثقافة العلمية، ثم حمل المعلومات الزائد عن طاقة أى إنسان أو مؤسسة .

كان لنقص الثقافة المعلوماتية لدى المواطن العربى انعكاسات سلبية بالغة تجلت أكثر ما تجلت عند الدراسة بالجامعات الأوربية والأمريكية، فقد أدى نقص المهارات المعلوماتية إلى تأخر الدارسين العرب فى مستوى الدراسات العليا خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة فى المكتبات فى أوربا والولايات المتحدة وكندا للوصول إلى المعلومات، وظهر هذا التأثير فى الطلاب والمتبعثين العرب، فى مجالات العلوم الاجتماعية (الانثروبولوجيا- الاجتماع - علم النفس - التربية) أكثر مما ظهر على الطلاب العرب فى العلوم البحتة والتطبيقية[٦]. كما إن الإحصائيات الموجودة والمتاحة للإفادة والاتصال بقواعد وبنوك المعلومات الدولية تظهر بجلاء أن علماء العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هم الأقل أفادة من المعلومات المتاحة بهذه البنوك والقواعد، مقارنة بعلماء العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة وكندا غرب أوروبا واستراليا وجنوب شرق آسيا، وان السبب الاساسى هو ضعف الثقافة المعلوماتية خاصة ما يتعلق بضعف التدريب ومهارات استخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات فى الوصول إلى قواعد وبنوك المعلومات الدولية[٧].

إن إشكاليات التحول الرقمى تزداد تعقيدًا مع مرور الوقت، فمنذ بداية الألفية الثالثة، بتزايد الشكل الرقمى للمعرفة البشرية على حساب المعرفة المطبوعة وتتزايد الاتاحة المجانية لمصادر المعلومات والمعرفة على شبكة الانترنت، وتتزايد اعداد مستودعات المعرفة التى يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر عن طريق الانترنت، كل ذلك أدى إلى صعوبة بالغة فى تقييم سيل المعلومات المنهمر لدى كل نقطة بحث أو قرار لابد من اتخاذه، بحيث أصبح وقت البحث وتقييم المعومات يوازى أو يفوق الوقت المطلوب لكتابه البحث نفسه أو لاتخاذ القرار فى مشكلة معينة[٨]. وكان التأثير

المدوى لذلك هو حقيقة لا تقبل الجدل فى أن الإنسان الفقير اجتماعيا هو نفسه الإنسان الفقير معلوماتيا، لأنه لا يستطيع تحديد احتياجاته المعلوماتية أو الوصول إلى المعلومات المطلوبة ليرقى بوضعه الاجتماعى[٩] والدليل على ذلك دراسة على أكبر ٤٠ شركة فى ١٥ دولة أوربية لدراسة الثقافة المعلوماتية لدى العاملين، تبين فيها أن ٨٤% من العاملين، كانت ثقافته المعلوماتية احد المحاور الأساسية لشغله وظيفته أو للترقى فيها[١٠].

ورغم أنه من المبكر إلى حد ما قياس تأثير التحول الرقمى على الثقافة المعلوماتية لدى العاملين والباحثين فى العلوم الاجتماعية، إلا أن مؤشرات عدة ظهرت فى السنوات الأخيرة بينت بعض النتائج التى يمكن الاعتماد عليها فى توقعات شده هذا التأثير، وكلها نتائج جاءت من دراسات ميدانية، وأخذت اتجاهين الأول درس التحول لدى الباحثين نحو الاعتماد على المعرفة الرقمية، واظهر أن ٧٣% منهم يعتمد أولا الآن على ما هو متاح على شبكة الانترنت بدلا من المعلومات التقليدية المطبوعة، أما الثاني فهو ظهور اتجاهات بحثية جديدة ترصد دور المعرفة الرقمية وانتشارها على السلوك الاجتماعى والاتصال عن طريق المدونات وجماعات الاهتمام ووسائل الأعلام الرقمية cybermedia ثم تأثير كل ذلك من الناحية النفسية والشخصية على الافراد[١١].

الإطار المنهجى :

يهدف هذا البحث إلى معرفة روافد ومكونات الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين فى مجالات علم النفس والاجتماع والتربية والاقتصاد والعلوم السياسية، من أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات المصرية، ومعرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه الثقافة وعلى الاتجاهات البحثية الجديدة التى تولدت لديهم بعد التحول الرقمى وانتشار الاعتماد على شبكة الانترنت . وأختار البحث ٥٠ من أعضاء هيئة التجريس فى المجالات السابقة تتوفر فيهم المتغيرات التى افترض البحث أنها من الممكن أن تؤثر على مهارات ومكونات الثقافة المعلوماتية وهى العمر والنوع Gender ومكان الدراسة والتخصص الموضوعى وإجادة اللغات غير العربية والتدريب والخبرة فى البحث على المعلومات واستخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات .

ويظهر الجدول التالى - جدول رقم ١ - سمات عينة الدراسة التى تم اختيارها من جامعة القاهرة، وسوف يستعين كاتب هذا البحث ببعض الأبحاث المنشورة حديثا للغاية والتى درست اتجاهات وسلوك التحول الرقمى على أعضاء هيئة التدريس فى قطاع العلوم الاجتماعية فى جامعات المنيا وأسيوط والإسكندرية المنوفية وطنطا لأعضاء صورة أشمل لظاهرة وموضوع الدراسة .

جدول رقم ١ سمات عينة الدراسة

السمات / المجال	النوع		مكان التعليم		التدريب على الحاسبات	التدريب على الإنترنت		التدريب على البحث على المعلومات		العمر			الفئات		المجموع
	ذكر	انثى	داخل العالم العربي	خارج العالم العربي	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	أكثر من 60	40 - 50	30- 40	20- 30		
الاجتماع	7	3	7	3	4	6	2	8	-	10	-	7	1	2	9	-	10
علم النفس	6	4	3	7	5	5	1	9	1	9	-	8	1	1	9	-	10
الاقتصاد	9	1	1	9	7	3	3	7	2	8	1	6	1	2	5	5	10
العلوم السياسية	8	2	2	8	7	3	3	7	2	8	-	10	-	-	5	5	10
التربية	2	8	9	1	1	9	1	9	-	10	-	7	-	3	1	9	10
المجموع	32	18	22	28	24	26	10	40	5	45	1	38	3	8	2	38	50

تم اعداد قائمة مراجعة – ملحق رقم ١ – يتم بناء عليها جمع البيانات الميدانية التى تظهر الجوانب المختلفة للثقافة المعلوماتية وما طرأ عليها من تغيير بفعل التحول الرقمى، وتمت مقابلة كل أفراد العينة مقابلات شخصية، خاصة وأنهم جميعًا زملاء تجمعهم بالباحث لقاءات متعددة فى اجتماعات الجامعة أو الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر – كاتب هذا البحث مراجع خارجى معتمد فى الهيئة يقوم بزيارات ميدانية متعددة للجامعات المصرية –أو فى مؤتمرات أو مناسبات علمية مختلفة، أو من خلال الاشتراك فى لجان تحكيم ومنح جوائز الجامعة أعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠، مما أعطاه القدرة على معرفة عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومعهد الدراسات التربوية، كما أمكن فى بعض الحالات الملاحظة المباشرة لعدد منهم أثناء بحثهم عن المعلومات . وصيغت أسئلة قائمة المراجعة لتكشف عن اتجاهات أفراد العينة تجاه المعلومات الرقمية، وسلوكهم للتعامل معها، والتغيير الذى حدث فى مهارات وسلوك واتجاهات البحث لديهم عن المعلومات فى الفترة الأخيرة وهل حدث أى تغيير فى الاتجاهات الموضوعية لأبحاثهم بفعل التحول الرقمى . وفى ضوء النتائج التى حصل عليها كاتب هذا البحث تمت مقارنتها مع نتائج أخرى من دراسات ميدانية حديثة بالخارج أعدت فى نفس اتجاه هذا البحث للكشف عن أبعاد ظاهرة تأثير التحول الرقمى للمعرفة البشرية على الباحثين وعلى الأبحاث فى المجالات المختلفة للعلوم الاجتماعية.

عرض ومناقشة النتائج :

كان ميدان تطبيق أثر التحول الرقمى للمعرفة على الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، هو اتحاد المكتبات الجامعية المصرية (Egyptian Universities libraries Consortium) وهو أحد مشروعات التطوير فى البنية الأساسية للجامعات المصرية التى بدأت من منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة ويهدف إلى توفير أكبر قدر من المعرفة الرقمية عبر شبكة الانترنت لكل الجامعات الحكومية والخاصة الأجنبية وإتاحتها مجانا لكل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا من جميع غرف ومبانى ومكتبات ومعامل تلك المؤسسات طوال ساعات اليوم بل يمكن أيضا بطلبات خاصة ورسوم زهيدة للغاية إتاحتها للاتصال عبر المنازل، وأمكن حتى الآن (أغسطس ٢٠١٠) توفير النصوص الكاملة لمقالات الدوريات فى ٢٤ قاعدة معلومات رئيسية، منها قاعدتى Wilson Humanities و Jstor فى العلوم الاجتماعية والإنسانيات علاوة على ٨ قواعد أخرى لنصوص الدوريات والرسائل الأكاديمية ،متعددة الارتباطات، بالإضافة إلى عدة الألف من الكتب الدراسية والمرجعية الرقمية، تتزايد باستمرار[١٢] وكان لهذا التجمع الرقمى الأثر الأكبر حاليا فى تغيير سلوك واتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا نحو التحول من المطبوع إلى الرقمى علاوة على الوفر الاقتصادى الضخم الذى حدث فى ميزانيات اشتراكات الدوريات فى المكتبات الجامعية فى مصر[١٣]

كان **المحور الأول** للتعرف على طبيعة الاستخدام والتحول نحو المعرفى الرقمية هو الاستفسار عن أو ملاحظة السمات الشخصية والتعليمية لعينة الدراسة، وهذا هو ما ظهر فى الجدول رقم (١) السابق، حيث يتبين تمثيل كل الاحتمالات لاى متغير قد يؤثر فى الثقافة المعلوماتية .

تناول **المحور الثانى** اتجاهات وسلوك الاستخدام، وكان متوسط البحث الأسبوعى عن المعرفة الرقمية بين ١٢-١٣ ساعة وكان أعلى لدى المتخصصين فى العلوم السياسية (١٥ساعة / أسبوع) وأقل لدى المتخصصين فى التربية (٤-٦ ساعة / أسبوع)، و لم يكن هناك تأثير يذكر للنوع أو مكان التعليم أو التدريب الرسمى المسبق على الحاسبات أو الانترنت أو البحث عن المعلومات أو اللغات وأن كان الأصغر عمرًا يبدوا أطول استخدامًا.

ذكر ٩٢% من عينة الدراسة أن المكان المفضل هو المترل بينما ذكر ٧٨ % منهم أنهم يستخدم المكتبة الرقمية من المكتب أو المترل أو مكتبة القسم او الكلية او الجامعة، وجاء أساتذة العلوم السياسية والاقتصاد فى أعلى النسب (١٠٠% منهم)، وذكر ٨% فقط من إجمالى العينة منهم يستخدم الانترنت من داخل الجامعة فقط. وكان مكان الاستخدام المفضل للإناث هو المترل بنسبة ١٠٠% وأيضا أساتذة الاجتماع بنسبة ١٠٠% ومتغير النوع يمكن تفسيره بأن العمل من المترل أكثر ملائمة للمرأة العربية، أما متغير التخصص فيمكن تفسيره بأنه نتيجة الظروف العمل داخل جامعة القاهرة، فأستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية لديهم ساعات عمل قليلة داخل الكلية لقلة عدد الطلاب (٤٠٠ طالب فى الفرقة) كما أن لكل عضو هيئة تدريس حجرة خاصة مزوده بحاسب وسبل اتصالات، اما أستاذة الاجتماع فهم مكدسين بالعمل داخل الجامعة نتيجة لكثرة عدد الطلاب بقسم الاجتماع (كل فرقة دراسية بها من ٧٠٠ -٩٠٠ طالب فى نظام الانتظام وعدد مساوى اخر فى نظام الانتساب غير طلاب دبلومات التنمية الاجتماعية والانثروبولوجيا وبرامج الماجستير والدكتوراه) علاوة على ضيق الأماكن المتاح لهم داخل الجامعة ويزيد معدل استخدام الانترنت للبحث فى المكتبة الرقمية من المنازل لدى عينة الدراسة عن نتائج الاستخدام من المترل في جامعات المنيا والمنوفية لدى أساتذة العلوم الاجتماعية الذى بلغ ٦١% فقط، ربما لأن البنية الأساسية للتكنولوجيا فى القاهرة الكبرى أعلى من باقى المحافظات مما يسهل من عمليات الاتصال.

لم تسفر المقابلات او الملاحظة عن أن أى من أفراد العينة لا يستخدم المعرفة بشكلها الرقمى حاليا، وأن كان أساتذة التربية والاجتماع بدأوا فى الاعتماد عليها او التحول التدريجى لها بشكل بطئ للغاية، وقدر بعضهم أن له عام او عامين فقط بدأ فى البحث والتعامل مع المعرفة لرقمية، على العكس من أساتذة علم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية فقد بدأو فى التحول التدريجى تجاه المعرفة الرقمية منذ منتصف تسعينات القرن الماضى وبالتالى فإن التعامل مع المعرفة الرقمية يبلغ

١٠٠% من أفراد العينة وهو اعلى جدًا من المعدلات الاخرى التى كشفت عنها دراسة استخدام أساتذة الاجتماع والانثروبولوجى علم النفس والجغرافيا والتربية فى جامعات الاسكندرية واسيوط، وطنطا وبلغ الاستخدام ٣١,٣٠% من جملة عدد الاساتذة(١٥).

تعددت أسباب استخدام المعرفة الرقمية طبقا للجدول التالى رقم (٢) التالى

جدول رقم (٢)

أسباب استخدام المعرفة الرقمية

مسلسل	السبب	النسبة
١	البحث عن نصوص كامله	%٧٦
٢	الاطلاع على صحف وجرائد	%٦٤
٣	معرفة معلومات عن مؤسسات	%٤٨
٤	معرفة أخبار وأحداث	%٤٦
٥	الاتصال بالبريد الالكترونى	%٤٦
٦	التواصل عبرالمحادثة	%٣٤
٧	نقل قطع موسيقية او مشاهدة افلام	%١٤
٨	الاشتراك فى جماعات اهتمام	%١٢
٩	الاطلاع على المدونات	%١٢
١٠	الاشتراك فى دوريات رقمية	%٦
١١	الاشتراك فى مؤتمرات وندوات عن بعد	%٢
١٢	نقل تجارب معملية إكلينيكية	%٢

من الواضح أن السبب الأول هو البحث السريع المجانى عن نصوص دوريات وبحوث كاملة تتيحها المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات وهذا مرتبط بالوظيفة البحثية لعضو هيئة التدريس للسعى نحو الترقيات العلمية، كما أن اتجاة قراءة جرائد وصحف يومية خاصة غير المصرية منها على الانترنت مجانا Free Source فى الفترة الأخيرة ساعد على ذكر عينة الدراسة لهذا السبب بهذا الشكل المرتفع. كانت هناك أسباب قاصرة على تخصصات معينة، فالتجارب الإكلينكية لم يذكرها الا عضو هيئة تدريس واحد فى علم النفس و ٩٠% من أساتذة الاجتماع والتربية ذكروا ان السبب الاساسى معرفة معلومات عن مؤسسات معينة، و٩٠% من أساتذة العلوم السياسية والاقتصاد يطالعون الصحف والجرائد الرقمية وبعضهم يشترك فى عدد منها، وبالتالى كان للتخصص تأثيرا واضحا على أسباب الاستخدام وكان معرفة اللغة الانجليزية هو المتغير الثانى المؤثر فكان هناك ارتباط نسبة ١٠٠% بين اجادة اللغات الانجليزية والفرنسية وبين تعدد أسباب استخدام المعرفة الرقمية وتفسير ذلك مرتبط بالدراسة فى الخارج والذى يتطلب الخضوع للتدريب فى الجامعات الأجنبية على مهارات الحاسبات والانترنت ومهارات البحث عن المعلومات و لم يكن للعمر أو النوع علاقة بأسباب الاستخدام .

ونظرًا لأن جميع أفراد العينة لديهم تدريبا على استخدام الحاسبات والانترنت او البحث عن المعلومات أو تولدت لديهم المهارة بالتدريب الذاتى، فلم يذكر الا ١٢% من عينة الدراسة أنهم يطلبوا مساعدة عند الاستخدام (٣ من الاجتماع و ٢ من التربية و ١ من الاقتصاد) وكلهم تعدوا ٥٥ عاما وكانت المساعدة من أخصائى المعلومات بمكتبة القسم أو من احد المساعدين من المعيدين، أو احد طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم، وبالتالى فإن العمر كان المتغير المؤثر إلى

حد ما على المساعدة فى الاستخدام، ويمكن فهم ذلك فى ضوء ضيق الوقت لديهم وكثرة الأعباء وأيضا قلة الصبر والطموح والقدرة على اكتساب مهارة التعامل مع المعرفة الرقمية .

تناول المحور الثالث من أسئلة قائمة المراجعة طبيعة المعلومات المطلوبة، وكان هناك أجماع على أن المعلومات النصية هى المعلومات المطلوبة استغلالا لإمكانات الانترنت وشبكات الاتصالات، بينما ذكر ١٦% فقط من العينة أنهم لا يمانعون من مستخلصات أو بيانات ببليوجرافية عن نصوص البحوث، وذكر ٨٠% من أعضاء العينة أنهم يفضلون نصوص لمقالات الدوريات، وأرجع أحد الباحثين ذلك إلى ان أكثر من ٩٠% من محتويات قواعد وبنوك المعلومات هى المقالات الدوريات، فهى الأكثر تحولا من الشكل المطبوع إلى الشكل الرقمى، ولأن الباحثين فى العلوم الاجتماعية يميلون إلى تتبع سلسلة الاستشهادات بالمقالات من أول نص يجدونه[١٦]، وكانت المعلومات عن الجامعات والكليات والمعاهد والمؤسسات المختلفة هى التالية للمعلومات عن النصوص الكاملة، وهذا يتفق مع دراسة اهتمامات أساتذة العلوم الاجتماعية فى جامعات الإسكندرية وطنطا وأسيوط[١٧]، ولم يشير أى من أفراد العينة إلى المعلومات فى المصادر المرجعية الرقمية مثل أدلة التليفونات والهيئات والمتاجر وقواميس الأشخاص رغم أنها كانت فى مرتبة متقدمة من الاهتمام فى الدراسة على المتخصصين فى الاقتصاد والتأمين والعلاقات الدولية فى مجموعة شركات أوربية[١٨]. والملفت للنظر أن أساتذة الأجتماع والتربية كانوا اشد حرصا (١٠٠% من أفراد العينة) على طباعة النصوص الرقمية التى يتحصلوا عليها مما يدل على استقرار ثقافة المعرفة المطبوعة لديهم حتى الآن. ولم يكن لباقى السمات غير التخصص أى تأثير على نوع المعومات المطلوبة .

الاتجاه التالى في هذا المحور، كان عن كيفية توظيف المعلومات الرقمية والإفادة منها، وجاءت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

الإفادة وتوظيف المعرفة الرقمية

مسلسل	الافادة	النسبة
١	اعداد بحوث الترقيات	%٧٦
٢	الإفادة من توصيفات مقررات او نقل مقررات كاملة	%٦٦
٣	معرفة التطورات الجارية فى المجال	%٦٦
٤	معرفة الأحداث الجارية	%٦٢
٥	تحكيم بحوث أو رسائل للتأكد من عدم التكرار او السرقة العلمية	%٣٤
٦	التأكد من بيانات ومؤسسات مجتمعية للبحث عن فرص عمل إضافية لها	%١٦
٧	الترويح وقضاء وقت الفراغ	%٨

يرتبط الجدول السابق بالطبع بالوظائف الاساسية لعضو هيئة التجريس وهى البحث والتدريس، وظهر للعمر تأثير مباشر على توظيف المعرفة، فالفئة العمرية أعلى من ٥٠ عاما كان الأسباب الأساسية لها هو تحكيم بحوث الترقيات والرسائل الجامعية، والفئة الاقل عمرا كان السبب الأول هو الترقيات العلمية والبحث عن فرص عمل أضافية أو أخرى والسبب الثانى المباشر هو الاستفادة من توصيفات المقررات بالخارج، وأظهر

أساتذة العلوم السياسة والاقتصاد ميلا أكثر لمعرفة التطورات الجارية، وكان الذكور أعلى من الإناث فى ذكر سبب تمضية وقت الفراغ فى الاستماع إلى الأغانى والموسيقى أو مشاهدة الأفلام لأن المرأة العربية العاملة فى الميدان الأكاديمى مكدسة الأعباء بين البحث والتدريس والأعباء المترلية وليس لديها فى العادة وقت فراغ .

وتتفق الأهداف السابقة مع كل من تعرض لهذه الجزئية سواء داخل مصر[١٩] لأساتذة العلوم الاجتماعية فى جامعات المنيا والمنوفية او جامعات أسيوط وطنطا والاسكندرية[٢٠] أو لأساتذة العلوم الاجتماعية فى الجامعات الإفريقية وأن كان الأساتذة فى جنوب إفريقيا وزيمبابوى أكثر إفادة من المعلومات الرقمية فى البحث عن فرص عمل افضل لتدنى الأجور فى الجامعات هناك[٢١].

أما المبحث الأخير فى هذا المحور فكان عن مقدار الرضا عن المعلومات الرقمية المتاحة، وهنا لعب التخصص العامل الأول فى ارتفاع او انخفاض درجة الرضا فبلغ فى العلوم السياسية ٩٠% والاقتصاد ٨٠% وعلم النفس ٥٠% والاجتماع ٣٠% وأخيرا التربية ٢٠% وبمتوسط عام ٥٤% وهذه النسبة مختلفة إلى حد بعيد مع دراسة على أساتذة أجانب فى نفس التخصصات[٢٢]، فقد جاءت نسبة الرضا عن المعلومان الرقمية فى الاقتصاد والعلوم السياسية ٦٦% بالخارج مقابل ٨٥% التخصصين معا فى مصر، ٣٦% فى الاجتماع مقابل ٣٠% فى مصر و٤٧% فى التربية مقابل ٢٠% فى مصر، ة ٧١% فى علم النفس مقابل ٥٠% فى مصر . وتستطيع ان نفسر ذلك فى ضوء حجم المعرفة الرقمية المتاحة فى كل مجتمع ثم القدرة على النفاذ إليها وذكر أفراد العينة ان اهم ميزة فى المعرفة الرقمية هى سرعة الوصول ثم الحجم المتاح منها فى بنوك وقواعد المعلومات .

ننتقل الآن إلى المحور الثالث والأخير والخاص بدرجة الاعتماد على المعرفة الرقمية والتحول عن المعرفة المطبوعة، وظهور اتجاهات جديدة للبحوث فى مجال العلوم الاجتماعية نتيجة لهذا التحول الرقمى . والجدول رقم ٤، يمثل درجة الاعتماد على المعرفة الرقمية مرتبطات بالتخصص.

جدول رقم (٤)

الاعتماد على المعرفة الرقمية

التخصص	الاعتماد على المعرفة الرقمية فقط	الاعتماد على المعرفة المطبوعة	الاعتماد عليهما معا
العلوم السياسية	%٣٠	%١٠	%٦٠
الاقتصاد	%٢٠	%٢٠	%٦٠
علم النفس	%١٠	%٣٠	%٦٠
الاجتماع	-	%٧٠	%٣٠
التربية	-	%٨٠	%٢٠

من الواضح بجلاء أن نسبة التحول إلى الاعتماد على المعرفة الرقمية فقط قليلة للغاية وأن الاعتماد على المعرفة بشكلها المطبوع وشكلها الرقمى هو الأكثر احتمالا، وهذه نسبة محبطه ومخيبة للأمال إذ أن هذه النسب تبلغ ٧٣% للتحول الى المعلومات الرقمية فى الولايات المتحدة وكندا وأوربا الغربية واليابان واستراليا ونيوزيلاندا[٢٣]، بل وصلت فى دراسة أخرى إلى إن ٣٢% من استشهادات الباحثين فى العلوم الاجتماعية كانت المصادر رقمية اعتبارا من عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦[٢٤]، عن دراسة على ٢٨٠ أستاذ فى جامعات بالولايات المتحدة وكندا ونيوزيلاندا واستراليا وانجلترا، فى مجالات الانثروبولوجى – علوم الاتصال الجماهيرى، الاقتصاد – التربية علم النفس – الجغرافيا – التاريخ – العلوم السياسية، وجاءت النسبة فى جنوب أفريقيا زيمبابوى ٣٩% للاعتماد على المصادر الرقمية مقابل ٥٧% الاعتماد على الرقمية والمطبوعة معا[٢٥] ولا يزال ٤% من اساتذة العلوم الاجتماعية يعتمدون على المصادر المطبوعة دون غيرها[٢٦]، وحتى داخل الجامعات المصرية الأخرى، فقد لاحظ متولى عنى، أن اعتماد أساتذة العلوم البحته والتطبيقية على المعرفة الرقمية فقط تبلغ ٥٨% من أساتذة جامعتى المنيا والمنوفية. وتنخفض إلى ١٤% فى اساتذة الإنسانيات ووصلت الى ٣٣% فى أساتذة العلوم الاجتماعية .

وبجانب التخصص ظهر عامل العمر والدراسة بالخارج كعوامل مرجحة لزيادة الاعتماد على المصادر الرقمية ولم يكن للعمر أو اجادة اللغات او للنوع تأثير ملموس .

كانت النقطة الاخيرة التى تعرض لها هذا البحث، حول تأثير التحول الرقمى للمعرفة على ظهور مجالات بحثية جديدة فى العلوم الاجتماعية وجاءت الإجابات كما هو فى الجدول التالى رقم (٥)

جدول رقم (٥)

المجالات البحثية الجديدة التى اتاحها التحول الرقمى

المجال	المجالات البحثية الجديدة
الاجتماع	تأثير التحول الرقمى على علم اجتماع المعرفة – التأثيرات فى ظهور جماعات ضغط اجتماعية – التأثير على التواصل الاجتماعى – التاثير الاجتماعى لشبكات الاتصال الرقمية .
العلوم السياسية	الانتخابات عن طريق وسائل الاتصال الرقمية – دور المدونات فى المعارضة السياسية – تاثير شبكات الاتصال فى حركة المعارضة فى الدول النامية ودول البلقان – تأثير شبكات الاتصال فى العلاقات الدولية وسائل- الأعلام الرقمية cybrermedia
الاقتصاد	التجارة الالكترونية – الاقتصاد الرقمى – اقتصاد الانترنت
علم النفس	السمات الشخصية للمدونين – امراض الانترنت – علم نفس الانترنت
التربية	التعليم عن بعد – تطوير طرق التدريس – علم النفس التربية وتأثره بالمعرفة الرقمية – المصادر التربوية الرقمية

النتائج النهائية

تأثرت الثقافة المعلوماتية لدى البـــاحثين فى المجالات الاساسية للعلوم الاجتماعية بفعل التحول الرقمى للمعرفة وظهر التأثير أكـــبر وأســـرع فى الخارج وحتى فى الدول الافريقية عنه فى أســـاتذة العلوم الاجتماعية فى مـــصر ، وكـــان لعوامـــل ومتغيرات التخصص والدراسة بالخارج أثرا أكـــبر فى الاعتماد على المعرفة الرقمى ، مقارنة بعوامـــل النوع والعمر والتدريب المسبق ، وكان أســـاتذة العلوم السياسية الاقتصاد أكثر فعالية وتقـــدمًا فى الاعتماد على المعرفة الرقمية بشكل نسبى مقارنـــة بأساتذة الاجتماع وعلم النفس والتربية وســـاعد على ذلك ضعف وقلة المحتوى للعربى الرقمـــى فى هذه التخصصات والاعتماد على اللغة العربيـــة فى التدريس واعداد البحوث لان معظم الأســـاتذة فى هذه التخصصات درسوا داخل مصر وبالتالى فان مهارتهم اللغوية فى غير العربية متوسطة ، لم يتلقوا اى تدريب رسمـــى فى العـــادة علـــى اســـتخدام الحاسبات او شبكات الاتصالات أو البحث عـــن المعلومات واعتمدوا على جهـــودهم الذاتيـــة فى اكتساب هذه المهارات وارتبط استخدام المعرفـــة الرقمية بالوظائف الأساسية لعضو هيئة التـــدريس وهو التدريس واعداد البحوث ، ولا توجد فروق تذكر فى عينة الدراسة من كليات جامعة القاهرة وهى الأداب والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية وبين نتائج الدراسات الاخرى على اساتذة العلوم الاجتماعية من جامعـــات مـــصرية اخـــرى فى الاسكندرية وطنطا والمنوفية واسيوط والمنيا .

obeikandl.com

المصادر :

(١) المعلوماتية والعلاقات الدولية . ملف العدد تقديم أسامة الغزالى حرب . السياسة الدولية ، ع١٢٣، يناير ١٩٩٦. ص ص ٧٦-٢٠٧.

(٢) الصادق رابح . مجتمع المعلومات : فى البحث عن فعالية معرفية للمفهوم . عالم الفكر ، مج ٣٦ ، ع١ ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ٧-٣٥.

(3) http:www.ala.org/acrl/acrlpulis/whitepapers /htm .5/8/2010

(4) The Institute of information literacy Basic skills for information culture. Chicago, ALA, 2008 pp. 18-24

(٥) نبيل على ونادية حجازى . الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة . الكويت . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠٥ . سلسلة عالم المعرفة العدد ٣١٨ . أغسطس ٢٠٠٥ ص ص ٣٢-٤٣.

(6) Gilton, Donna. Culture shook in library implications for information technology instructions. Research strategies, v.20, no4, 2005. pp. 424-432 .

Awailbale at : http://www.sciencedirect.com /science2-of=article&udi_b6w60in8/8/2010

(7) Stanley, laura. Beyond access, psychsocial brriers to computer literacy. The information society, No.19, 2003. pp. 407-416.

(8) Arzberger, P. & others. An international framework to promote access to data. Science, vol. 303, No 5665, 19 March 2005. pp 1777-1778

(9) Tompson, kim. Furthering understanding of information literacy through the social study of information poverty. candian Journal of information And library science, vol 31, no1, March 2007. pp. 87-115.

(10) Widen, Guinilla. Information as a resource in business. Information Behavior Research, vol.9 , No 1, 2008. pp. 89-104.

(11) Rice, Ronald . New medial internet research topics of the association of internet researchiers Information society, vol 21, No 4, 2005. pp 285-299

(١٢) وزارة التعليم العالى . وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى – التقرير السنوى ٢٠٠٩ ، القاهرة ، ٢٠١٠.

(١٣) خالد عبد الفتاح . تأثير مقومات مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية على معدلات الافادة من مصادر المعلومات الالكترونية بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى ٢٠٠٨، متاح على :

http://www.eulc.edu.eg/eule/libraries/staffpaper. Aspx. 10/8/2010

(١٤) متولى على محمد . قواعد البيانات العالمية المقامة من خلال المجلس الأعلى للجامعات دراسة فى الاقتصاديات والإفادة. رسالة ماجستير كلية الآداب – جامعة المنوفية، ٢٠١٠ / .

(١٥) إيهاب سعيد أبو العينين أنماط افادة الباحثين من قواعد البيانات المتاحة من خلال شبكة الجامعات المصرية دراسة تحليلية تقويمية رسالة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠.

(16) Kousha, K. & Thelwall, N. the web inpact on social science research library & information science research, vol. 29 , no 4 , Dec. 2007 pp. 495-507

(١٧) إيهاب سعيد ابو العنين المصدر السابق ص ١٩١ .

(18) Widen, Guinilla. Ibid.

(١٩) متولى على محمد . المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٢٠) إيهاب سعيد ابو العينين المصدر السابق ص ٢٠٢ .

(21) Ngulube, Patric & Mngadi, B. utilization of connumities practice in the humanities and Social science in south Africa and Zimbawy. South African Journal of information science, vol 20, Jan 2010. pp 23-47.

(22) Kousha, K & Thelwall, N. Ibid

(23) Rice, Ronoila Ibid.

(24) Hass, Stephanne. Information Seeking behavior in Social science faculty. Available at :
http://www.sciencedirect.com/science?-ab=articale URL & udi b6w5rfx-2. in 8/8/2010

(25) Kousha, K & Thelwall, N. Ibid

(26) Ngulube, Patric & Mngadi, B. Ibid

(٢٧) متولى على محمد . المصدر السابق ص ، ٢٠٥

obeikandl.com

ملاحق رقم -١-

قائمة المراجعة

أولا السمات العامة :

العمر – النوع – اللغات – مكان الدراسة – التخصص الموضوعى – التدريب المسبق على الحاسبات / الانترنت / البحث عن المعلومات / أين – هل تدريب رسمى منظم

ثانيا : اتجاهات وسلوك الاستخدام :

معدل الاستخدام	يوم	أسبوع	شهر
مكان الاستخدام	منزل	مكتب	مكتبة
عدم الاستخدام	الأسباب		
أسباب الاستخدام	البحث	تحضير محاضرات	الاطلاع العام
طلب مساعدة اثناء الاستخدام	زملاء – طلبة دراسات عليا – اخصائى المعلومات – الأسرة		

ثالثا : طبيعة المعلومات المطلوبة :

نوع المعلومات / هل تطبع بعد ذلك

الهدف من المعلومات وتوظيفها

مقدار الرضا عن المعلومات الرقمية

استخدامات أخرى غير البحث عن المعلومات – البريد – المحادثة – جماعات الاهتمام – المدونات

رابعا : أثر التحول الرقمى :

الاعتماد على المعرفة الرقمية الآن

الاعتماد على المعرفة المطبوعة الآن

تأثير المعرفة الرقمية على الاتجاهات البحثية

طبيعة التعامل مع المعرفة الرقمية

الثقافة المعلوماتية
نحو مؤشرات لقياس القيمة في مجتمع المعلومات

د. هانئ محيي الدين عطية
أستاذ علم المعلومات
وكيل الدراسات العليا والبحوث
كلية الآداب – جامعة بني سويف

مقدمة:

لقد كادت الثقافة أن تصبح علما قائما بذاته تساهم فيه فروع علمية مختلفة. ومن المتوقع أن يمضي وقت ليس بطويل تصبح فيه الثقافة علما يستقر على خريطة المعرفة الإنسانية. وعلم الثقافة – المتوقع – من العلوم البينية التي تستمد جذورها من العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية. ومن ثم فإن التنظير الثقافي يجب أن يشمل مزيجا من علوم اللسانيات والفلسفة والتاريخ والاجتماع والتربية والإعلام والاقتصاد والسياسة وعلم المعلومات.

وإذا كانت الثقافة لم ترق بعد لأن تصبح علما على المستوى الأكاديمي، إلا أنها فاعلة ومؤثرة جدا على المستوى الاجتماعي في عصر يتسم بأنه عصر المعلومات والمعرفة، ولما كانت المعلومات والمعرفة لصيقتين بالثقافة باعتبارهما المورد الأساسي لها، فقد ظهرت مجموعة من المفاهيم والمصطلحات جاءت لتعكس هذه العلاقة التبادلية، ومن هذه المفاهيم والمصطلحات "الأمية المعلوماتية"، و"التربية المعلوماتية"، و"الوعي المعلوماتي"، و"الثقافة المعلوماتية". ويمثل الأخير أكثرها شمولا واستخداما في إظهار هذه العلاقة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد عناصر الثقافة المعلوماتية مع صياغة أولية لمؤشرات عامة لها يمكن الاستفادة منها مستقبلا في بلورة مؤشرات عربية لمجتمع المعلومات، ومن ثم عمل مقياس لها، يعكسان طبيعة البيئة العربية وخصائصها من حيث الفكر والقيم والهوية.

الفرضية

ينطلق هذا البحث من فرضيتين أساسيتين هما:

- أن معظم المؤشرات التي تعمل في منظومة مجتمع المعلومات تكاد تخلو من الجانب الثقافي بشكله العام.

- أن الجانب الثقافي يحمل أبعادا أيديولوجية تمتد في اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد.

مشكلة البحث

يسعى هذا البحث للتوصل إلى عناصر الثقافة المعلوماتية، وصياغة أولية لمؤشرات عامة يمكن بها قياس التحول للمعلوماتية في مجتمع المعلومات.

مقصد البحث

يتناول هذا البحث العناصر التالية:

أولا: مفهوم الثقافة المعلوماتية

اثنيا: عناصر الثقافة المعلوماتية

ثالثا: مقترح مؤشرات لقياس الثقافة المعلوماتية

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوثائقي في رصد المؤشرات التي وردت في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، أو التي استخدمت كمنهجيات من قبل هيئات ومنظمات ومؤسسات إقليمية أو متخصصة. وسيتم التعرض هنا للمؤشرات التي تناولت في كل أو في بعض من أجزائها موضوع المعيار الثقافي، دون التطرق إلى المعايير الأخرى. كما سيتم التعامل مع العناصر ذات الأبعاد المختلفة مثل التكنولوجيا، أو التعليم، أو الحرية الفكرية، أو الملكية الفكرية من المنظور الثقافي فقط وليس من المنظور التكنولوجي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أوالاقتصادي الذي ترد فيه هذه القضايا على ترتيبها.

التعريفات الإجرائية

لأغراض هذه الدراسة سيتم وضع التعريفات للمصطلحات التالية:

- **المؤشر**: وسيلة معتمدة من جهة رسمية أو عامة للعمل به كنموذج للمقارنة يتم بواسطته الحكم على الكمية، أو الكيفية، أو المستوى، أو المعدل الذي يجب أن يتبع كمبدأ عند االمقارنة.
- **مجتمع المعلومات**: هو المجتمع الذي يكون فيه إنتاج المعلومات وتنظيمها وبثها واستخدامها في خدمة منظومة النشاط التكنولوجي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي فيه.

لماذا المؤشرات ؟

إن الهدف من أي مؤشر هو تطوير مقياس يمكن من خلاله مقارنة متغيرات لتقييم أداء معين قد يكون بين مؤسسات أو منظمات أو دول أو حتى أفراد أو غيرها من الكيانات وذلك خلال فترة معينة. وعموما فالمؤشرات لها فوائد أخرى عديدة تتمثل في أنها تفيد في تدابير السياسات المستقبلية بعد التعرف الدقيق على الوضع الحالي، وذلك بمساعدة الباحثين على تحليل مسائل التنمية في بلد معين، بما يدعم صانعي القرار على اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لدفع العمل وتطويره، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام المستثمرين ورجال الأعمال للتحضير لبناء مشروعاتهم وتوظيف استثماراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات متغيرة وغير ثابتة، إذ أن بعضها يفقد فائدته عند تحقق الإنجازات التي تفضي إلى قيام مجتمع المعلومات. ونتيجة لذلك تدعو الحاجة إلى مؤشرات أوسع تفصيلا، ومع استمرار تطوير التكنولوجيا واستخدامها بصفة عامة تنشأ الحاجة عموما إلى مؤشرات جديدة تستخدم في تحديد المعايير المرجعية الملائمة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين محاولات لوضع مؤشرات لقياس "التحول إلى المعلوماتية" في مجتمع المعلومات، والتي لخلصها William Martin في خمسة مجالات[1]:

المجال التكنولوجي: حيث تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة السياسية ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنازل.

المجال الاجتماعي: حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وينتشر وعي الكمبيوتر وتتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.

المجال الاقتصادي: حيث تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة، وكمصدر للقيمة المضافة، وكمصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.

المجال السياسي: حيث تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها وذلك من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي.

المجال الثقافي: حيث يتم الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية والصدق الإعلامي والأمانة العلمية ..)، وذلك من خلال ترويج هذه القيم من أجل الصالح القومي وصالح الأفراد على حد سواء.

لقد بذلت محاولات عديدة من قبل عدة منظمات وهيئات لوضع مؤشرات لقياس هذه المجالات، منها مؤشر مجتمع المعلومات Information Society Index (ISI) الذي يعتمد في منهجيته على أربعة محاور هي: البنية الحاسوبية، والإنترنت، والاتصالات، والعوامل الاجتماعية. ومؤشر النفاذ للتقانات الرقمية Digital Access Index (DAI)، ومؤشر جاهزية الشبكات Networked Readiness Index (NRI) وكلاهما يرتكز على قياس البنية التحتية التكنولوجية، ومؤشر مجتمع المعلومات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وهو يتضمن فئتين من المؤشرات هما: فئة المؤشرات التي تركز على جاهزية شبكات الاتصالات، وفئة المؤشرات التي تركز على كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن هناك كشاف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي صدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عن بعد عام ٢٠٠٩، وهو يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنية والنفاذ)، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاستخدام وكثافته)، ومهارات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات (المهارات والقدرة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا).

وكما هو واضح أن جل هذه المقاييس قد جعلت من المعيار التكنولوجي أساسا لقياس مجتمع المعلومات، كما ربطت في القياس بين المعيارين الاقتصادي والاجتماعي والمعيار التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى فقد صدرت مجموعة أخرى من المؤشرات لرصد الحالة الاجتماعية، والتي تمثلت في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة Human Development Reports الذي صدر لأول مرة عام ١٩٩٠ ويضم ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر التعليم Education Index، ومؤشر متوسط العمر المتوقع GDP Index، ومؤشر مستوى المعيشة Life Expectancy Index. وبناء على هذه المؤشرات يتم تصنيف الدول إلى ثلاث فئات هي: دول متقدمة ذات تنمية عالية، ودول نامية ذات تنمية متوسطة، ودول متخلفة ذات تنمية منخفضة(٢).

كما وضعت لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية OECD بالتعاون مع اليونسكو ومع الأجهزة المركزية للإحصاء بالمنطقة قائمة من المؤشرات الأساسية للتعليم. وقد اشتمل مؤشر عام ٢٠٠٩ على أربعة محاور رئيسية هي: مخرجات المؤسسات التعليمية وناتج التعلم، الموارد المالية والبشرية المستثمرة في التعليم، الحصول على التعليم والمشاركة والتقدم، البيئة التعليمية ومنظومة المدارس. ولقد ضم المؤشر حوالي ٢٦ سؤالا(٣).

كما صدر أيضا مؤشر التبعية أو مؤشر الاعتماد على الحكومة Index of Dependence on Government، وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة التراث Heritage Foundation لتحليل البيانات، ويهدف لقياس محاولات الحكومة الأمريكية التوسع في برامج الدعم الاجتماعي ودرجة الاعتماد عليها. وكان المؤشر قد أنشئ عام ٢٠٠٢، بالاعتماد على الاستشهادات المرجعية في فهارس الدراسات والتقارير الأخرى لتحليل الدعم الحكومي، واستخدمت البيانات الخاصة به من قبل المحللين السياسيين في التنبؤ بالاتجاهات، وتقييم كيفية تأثير السياسة في الميزانية الاتحادية. ويتيح مؤشر الاعتماد على الحكومة وسيلة لتقييم حجم التغيير وآثارها في شكل من أشكال التبعية داخل المجتمع الأمريكي. كما يسهم في التعرف على التحول من المحلية إلى المساعدة الحكومية طوال القرن 20، كما يساعد أيضا المحللين للمؤشر على دراسة الآثار الناجمة عن تغير العلاقة بين أولئك الذي يتلقون المساعدات وتلك التي تدفع لذلك، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على الحكومة كمزود للمعونة. ويتكون المؤشر - بعد استبعاد معظم برامج الدولة والتعليم الابتدائي والثانوي - من خمس فئات عامة من الدعم الاجتماعي التي تحتوي على برامج الحكومة في الوفاء بالمعايير، وهي: الإسكان، والصحة والرعاية الاجتماعية، والتقاعد، والتعليم العالي، والخدمات الريفية والزراعية(٤).

ومن ناحية أخرى فقد كان هناك مؤشرات وضعتها عدة منظمات غير حكومية لرصد حالة

الحرية في العالم، وفقا لتعاريفها المختلفة الخاصة بالمصطلح، بما في ذلك الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية، والحريات المدنية.

ومن هذه المؤشرات مؤشر الديمقراطية Democracy Index وهو مؤشر جمعته مجلة The Economist كدراسة حالة للديمقراطية في ١٦٧ دولة، والتي ركزت على خمس فئات عامة هي: العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. وقد تم تصنيف الديمقراطيات التي تنتهجها الدول إلى الفئات: ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة، وأنظمة مختلطة، وأنظمة استبدادية. ويناقش التقرير المؤشرات الأخرى للديمقراطية، كما تم تعريفها من قبل Freedom House، وتم التركيز على الرأي العام والمواقف العامة التي تقاس من خلال استطلاعات الرأي(٥).

وهناك أيضا مؤشر حرية الصحافة العالمي Worldwide Press Freedom Index وهو مؤشر يقيس الترتيب السنوي للدول التي تم رصدها من قبل منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters Without Borders) استنادا إلى تقييم عمل المنظمة، وسجلاتها في حرية الصحافة. ويستند التقرير على استبيان تم إرساله إلى المنظمات المشاركة لمنظمة "مراسلون بلا حدود" ١٤ مجموعة من المدافعين عن حرية التعبير في القارات الخمس)، ولها ١٣٠ مراسلا في جميع أنحاء العالم، فضلا عن الصحافيين والباحثين ورجال القانون ونشطاء حقوق الإنسان. وشمل المسح أسئلة حول الهجمات المباشرة على الصحافيين ووسائل الإعلام فضلا عن مصادر أخرى غير مباشرة للضغط على الصحافة الحرة. ويتعامل المؤشر فقط مع حرية الصحافة، ولا يقيس نوعية أو جودة الصحافة في الدولة(٦).

كما أن هناك مؤشر الشفافية أو مؤشر الكشف عن الفساد Corruption Perceptions Index الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية Transparency International منذ عام ١٩٩٥، وهو مؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارا (CPI) ويقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين الحكوميين والسياسيين. وتعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية. وقد غطى المسح حوالي ١٨٠ دولة، ويعتمد المؤشر على ١٦ استفتاء ومسوحات من ١٠ مؤسسات مستقلة، مع أخذ رأي الخبراء فقط. ويتم تقسيم المؤشر على نظام من عشر نقاط، حيث الدرجة الأعلى ١٠ تعني الأقل فسادا والدرجة الأقل ١ تعني الأكثر فسادا(٧).

وهناك مؤشر حقوق الملكية الدولية International Property Rights index الذي وضعته المؤسسة الدولية لحقوق الملكية International Property Rights، وهو مؤشر يتضمن عدة تدابير لقياس البيئة القانونية والسياسية المحيطة بالملكية على الرغم من حقيقة أنها تقيس جوانب أوسع بكثير من مجرد حقوق الملكية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات رئيسية هي: البيئة القانونية والسياسية، وحقوق الملكية

المادية، وحقوق الملكية الفكرية، ويعبر العنصران الأخيران -- حقوق الملكية المادية والفكرية -- عن شكلين من حقوق الملكية، وكلاهما له أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية. ويتدرج جدول التصنيف العام لمؤشر منظمة الملكية الفكرية من (٠-١٠)، حيث تمثل القيمة ١٠ أعلى مستوى من الحماية لحقوق الملكية، وتمثل القيمة (٠) عدم وجود تأمين لحقوق الملكية في الدولة(٨)

وكما هو واضح أن هذه المقاييس أيضا قد ركزت على الجانبين السياسي والاقتصادي لقياس مؤشرات في مجتمع المعلومات. والجدير بالذكر أن جميع هذه المؤشرات في الواقع التطبيقي تتداخل فيما بينها، إلا أنه لأغراض هذا البحث والدراسة النظرية سيتم التركيز على الجانب الثقافي منها، حيث أن جميع هذه المؤشرات – باستثناء بعض المؤشرات التي وضعتها اليونسكو - قد وضعت لخدمة أغراض مختلفة غير ثقافية، إلا أن وجود عناصر مشتركة بينها وبين المجال الثقافي يجعل من المفيد التعرض لها في هذا البحث. فعلى سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات لها جانب تكنولوجي يتمثل في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها، وآخر ثقافي يتمثل في تطبيقاتها، وكذلك التعليم له جانب اجتماعي يتمثل في التنمية البشرية وآخر ثقافي يتمثل في محو الأمية المعلوماتية، والديمقراطية والحرية الفكرية لها جانب سياسي يتمثل في المشاركة السياسية والشفافية وآخر ثقافي يتمثل في حرية تداول المعلومات وحرية التعبير عن الرأي والثقافة السياسية، والملكية الفكرية لها جانب اقتصادي يتمثل في الحقوق المادية للمؤلف والناشر، وآخر ثقافي يتمثل في الحقوق الأدبية للمؤلف والمجتمع.

علاوة على ذلك فإن الجانب الثقافي يحمل أبعادا أيديولوجية تمتد في اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد مما يجعل قياسها يحتاج إلى إعادة نظر.

أولا: مفهوم الثقافة المعلوماتية

١/١ في معنى الثقافة

تعود جذور الثقافة بمعناها الحرفي إلى اللفظ اللاتيني Culture الذي يعني حرث الأرض وزراعتها(٩). وقد ظلت اللفظة مقترنة بهذا المعنى طوال العصرين اليوناني والروماني، ولكن استخدمها فلاسفة العصرين بدلالتها المجازية Mentis Culture أي زراعة العقل وتنميته(١٠)، باعتبار أن دور الفلسفة هو تنشئة الناس على تكريم الآلهة. وقد ظلت الكلمة هكذا حتى القرون الوسطى حيث أطلقت في فرنسا على الطقوس الدينية Cultes(١١). وفي عصر النهضة اقتصر مفهوم Culture على مدلوله الفني والأدبي، فتمثل في دراسات تتناول التربية والإبداع. وبعدها عمد فلاسفة القرن السابع عشر إلى تطبيق المناهج العلمية في دراسة المسائل الإنسانية، وأفردوا مضمارا خاصا للعمليات المتعلقة بمفهوم Culture بينما استخدمها مفكرو فرنسا بمعنى تنمية العقل وغرسه بالذوق والفهم وتزيينه بالمعرفة(١٢). واستمرت الكلمة محافظة على جذورها اللغوية والدلالية المشتقة منه إلى أن جاء Edward Taylor ووضع كتابه Primitive Culture عام ١٨٧١. وفي أول فقرة من كتابه وضع تعريفا

لمفهوم Culture والذي يعد أوفى التعريفات وأشملها في معظم الكتابات الأنثروبولجية وهو "ذلك الكل المركب الذي يشتمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع"(١٣).

ولقد اكتسبت كلمة "ثقافة" مضمونا اجتماعيا بانتقال مفهوم Culture إلى Kulture الألماني، فقد أصبحت تدل على التقدم الفكري الذي يحصل عليه الفرد أو المجموعات أو الإنسانية بصفة عامة، وذلك اتساقا مع التصور الألماني لتاريخ البشرية الذي يعتبر درجات التقدم الفكري معيارا أساسيا للتمييز بين مراحله. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين عالج المفكرون الألمان انطلاقا من دراسة تاريخ Culture طبيعة الحياة الروحية والعلاقة بين Culture والعلوم الطبيعية(١٤). ومن ناحية أخرى انطلق المفكرون الإنجليز والأمريكيون في المسائل السياسية والدينية لينظروا إلى Culture من زاوية تطبيقاتها العملية، فقد عرفها الفيلسوف الأمريكي Dewey بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته(١٥). ويعرفها Ralph Linton بأنها شكل متكامل من السلوك المكتسب ونتائجه، يشترك في عناصره وينقلها أفراد مجتمع معين(١٦). ويعرفها Clyde Kluckhohn بأنها مجموعة طرائق الحياة لدى شعب معين، أي الميراث الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد من مجموعته التي يعيش فيها، أو هي الجزء الذي خلقه الإنسان في محيطه وهي التي تحدد الأساليب الحياتية، أو هي طريقة في التفكير والشعور والمعتقدات، إنها معلومات الجماعة البشرية مخزونة في ذاكرة أفرادها أو في الكتب أو في المواد والأدوات(١٧).

٢/١ في معنى المعلوماتية

بزغ مفهوم "المعلوماتية" حديثا نتيجة ثورة المعلومات المعاصرة، وما تمثله من تكنولوجيا متطورة تعمل على تجميع المعلومات ومعالجتها ونقلها، وبذلك فهي تعتبر عاملا مهما وأساسيا في الحياة العملية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع معاصر، وتؤثر المعلوماتية على أنماط تفكير جميع فئات المجتمع وعاداتهم، فيما يتعلق بالتزود بالمعارف والخبرات، التي تفيد في أداء الأعمال، وحل المشكلات واتخاذ القرارات على كافة المستويات.

والمعلوماتية كمصطلح خطأ لغوي لأنها تصيغ المفردة المعبرة عن هذا الاتجاه التقني انطلاقا من الجمع معلومات، وهذا غير مألوف في العربية، ولكن نظرا لانتشار المصطلح على نطاق واسع فيمكن اعتباره خطأ شائعا له بعض المصداقية من ضرورات الأمر الواقع.

ولقد شاع استخدام لفظ "المعلوماتية" منذ أوائل الستينيات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا بمفاهيم مختلفة. ففي الاتحاد السوفيتي استخدم مصطلح "informatika" بالمفهوم التالي: "التركيب العلمي الذي يدرس تركيب المعلومات العلمية وخصائصها متضمنا القوانين الحاكمة للاتصالات العلمية"(١٨). أما المعنى الفرنسي لمصطلح "informatique" : "علم المعالجة المنظمة

والفعالة للمعلومات على وجه الخصوص بواسطة استخدام المعدات الآلية، وبذلك فإنه ينظر إليه كوسيلة للمعرفة البشرية ومسار للاتصالات التي تتعلق بالمضامين العلمية والفنية والاقتصادية"، وهو ذات المعنى الذي أخذ به كل من المصطلح الإنجليزي "informatics"، والألماني "informatik"، والأسباني والإيطالي "informatica"(١٩).

ولقد تطور هذا المفهوم في الدراسات الأكاديمية ولاسيما في مجال علم المعلومات وأصبح يعرف "المعلوماتية" بأنها: "دراسة ظاهرة المعلومات، وما ينبع عنها من نظم وأساليب تتصل بتجميعها ومعالجتها ونقلها واستخدامها". ولكن ليس بالضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد كأدوات مساعدة، وإن كانت أساسية.

ثم ما لبث أن تغير مفهوم "المعلوماتية" بمرور الزمن إذ ارتبطت "المعلوماتية" بكثير من العلماء واهتمامهم بها، وتوسع المفهوم عما كان عليه في الأصل، وظهرت تعاريف جديدة تعبر عن مجال "المعلوماتية" بمعناها الاجتماعي الواسع، وهو "التطبيق المنطقي والمنظم للمعلومات على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". ويري السيد يس أن دور المعلوماتية في إطار مجتمع المعلومات سيتركز ملامحه فيما يلي(٢٠):

أولا: ستصبح المنفعة المعلوماتية هي بذاتها رمز المجتمع من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية على أساس الحاسبات العامة المتاحة لكل الناس في صورة شبكات المعلومات المختلفة وبنوك المعلومات.

ثانيا: ستكون الصناعة القائدة هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي.

ثالثًا: سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديمقراطية التشاركية، وتعني السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون.

رابعًا: سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية.

خامسًا: ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

سادسًا: سيتكون مجتمع المعلومات الكوني وهو درجة متقدمة من مجتمع المعلومات سيتمثل في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة.

٣/١ في العلاقة بين الثقافة والمعلوماتية

يشير نبيل علي في علاقة الثقافة بالمعلوماتية إلى أن "أوجه التداخل والتقارب بين منظومتي الثقافة والمعلومات [المعلوماتية] تتجلى واضحة سواء على مستوى التعريف أو خصائص المنظومة أو وظيفتها، فإن عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها أداة معالجة سلاسل الرموز فالثقافة في أحد تعريفاتها هي التمثيل الرمزي للفكر والقيم والأهداف داخل المجتمع، وإن اعتبرنا قدر

المعلومات قياسا لحصيلة المعرفة العميقة لدى المتخصص، أو الشاملة لدى غير المتخصص، فالثقافة كما يراها البعض هي اكتساب المعارف من أجل تهذيب الحس النقدي والارتقاء بالذوق وتنمية القدرة على الحكم، وسواء أكانت الثقافة نتاجا فكريا أم حصادا اجتماعيا يشمل المعارف والمعتقدات والتقاليد والفن والحق والأخلاق وكل ما يكتسبه كائننا البيولوجي الفريد ليصبح عضوا في المجتمع، وسواء كانت الثقافة رمزا لتمييز النخبة الأكثر وعيا، أم رصدا للواقع الاجتماعي الذي تعيشه العامة، فالمعلومات [المعلوماتية] هي وسيلة التعبير عن هذا النتاج الفكري وهذا التميز بنفس القدر التي هي فيه وسيلة الحفاظ على الحصاد الاجتماعي وتراثه وتسجل شواهد هذا الواقع الاجتماعي وتفاعلاته"(٢١).

ويضع نبيل علي تصنيفا لتعريفات الثقافة في المنظور المعلوماتي على النحو التالي(٢٢):

- **الثقافة كنسق اجتماعي**: يعبر عن القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية.
- **الثقافة كأيديولوجيا**: يعبر عن رؤية الفرد لذاته ولمجتمعه.
- **الثقافة كانتماء**: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية.
- **الثقافة كتواصل**: تعبر عن أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الأجيال.
- **الثقافة كدافع**: يعبر عن الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم.
- **الثقافة كحصاد متجدد**: يعبر عن إعادة تشكيل العلاقات بين المنتج والمستهلك والمبدع والمتلقي والناشر والمؤلف.

ولقد وضع نبيل علي إطارا عاما لمنظومة ثقافة المعلومات تتشكل من ثلاثة مكونات أساسية هي: العلاقات الخارجية التي تربط منظومة ثقافة المعلومات بخارجها، والعناصر الداخلية لمنظومة ثقافة المعلومات، والبنى التحتية لمنظومة ثقافة المعلومات(٢٣). وما يهمنا هنا هو المكون الثاني والذي ارتكز فيه نبيل علي على الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي نظرت إلى الثقافة بوصفها تراثا قوميا وإبداعا وتعبيرا، وأكدت على علاقة الثقافة بالفئات الاجتماعية وتكاملها مع منظومات التربية والاتصال والإعلام، علاوة على كونها تراثا إنسانيا(٢٤). وفيما يلي هذه العناصر:

- **الفكر الثقافي**: وهي تركز على مصادر التنظير الثقافي المعاصر
- **لغة الثقافة**: وهي تعتبر اللغة الإنسانية نسقا رمزيا عاما يشمل لغة الموسيقى، ولغة التشكيل، ولغة الشعر، ولغة الأدب، ولغة المسرح، ولغة الأداء الحركي، ولغة المعمار، وغيرها من لغات الإبداع الحضاري.
- **تربية الثقافة**: وهي تركز على توعية الفرد بالجوانب الاجتماعية للتنمية المعلوماتية، وإلمامه بالفكر الثقافي ومناهجه، والقضايا

الحالية المتعلقة بعولمة الثقافة فيما يخص حقوق الإنسان والأقليات وإنقراض اللغات، ومهارات التواصل والحوار.

- **إعلام الثقافة**: وهي تركز على الأمور المتعلقة بالثقافة العلمية والمعلومات.
- **قيم الثقافة**: وهي تركز على حرية الجماعات في أن تختار ثقافتها، وتحدد هويتها وفقا لما تراه ملائما لواقعها وتاريخها، ويشمل ذلك احترام ثقافة الغير، والحفاظ على التنوع الثقافي، وإشاعة قيم التسامح الثقافي.
- **إبداع الثقافة**: وهي تركز على استحداث تنظير ثقافي جديد للتعامل مع متغيرات عصر المعلومات، وابتكار مناهج جديدة في المزج بين الثقافات فيما يخص حوار الأديان، والمقارنة بين اللغات، وإحياء التراث الثقافي.

ومن خلال هذه التصنيفات يمكن أن نخرج بتعريف للثقافة المعلوماتية بأنها: "**تلك المنظومة التي تعمل على اكتساب المهارات والخبرات والمعارف وتتبلور في الإطار الأيدولوجي الاقتصادي السياسي الاجتماعي الذي قوامه الفكر والقيم والهوية للفرد والمجتمع**".

ثانيا: عناصر الثقافة المعلوماتية

يرى الباحث أن عناصر الثقافة المعلوماتية تتحدد من خلال ثلاثة مكونات رئيسية هي الفكر والقيم والهوية التي تتبلور داخل السياق الاقتصادي السياسي الاجتماعي سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وعلى ضوئها تتحدد عناصر الثقافة المعلوماتية. وتتمثل الثقافة المعلوماتية – من وجهة نظر الباحث – على مستوى المجتمع في أربعة عناصر أساسية هي:

- **التربية والتعليم**: وذلك باعتبار أن التربية والتعليم هما الركيزة الأولى والأساسية التي تتشكل بها قيم الفرد والمجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في دعم مراحل التعليم المختلفة وأنواعه مثل مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، وتعليم الكبار، والتعليم المستمر، وكذلك التعليم العام والخاص والتعليم عن بعد، والتعليم العالي والبحث العلمي.
- **الثقافة والإعلام**: وذلك باعتبار أن أجهزة الثقافة والإعلام هي المحرك الرئيسي لفكر الفرد والمجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في دعم المشروعات الثقافية وبرامج التوعية والأنشطة العامة، والحركة الثقافية من خلال المكتبات العامة والمراكز الثقافية، والمنظمات والهيئات العامة والخاصة التي تعمل في مجال التنمية الثقافية والحفاظ على ثقافة المجتمع.
- **التراث الثقافي**: وذلك باعتبار أن التراث هو المكون الثقافي الرئيسي لهوية الفرد والمجتمع، وإن فقدان التراث الثقافي يعني فقدان الذاكرة لأي دولة أو مجتمع، ويشمل ذلك جهود الدولة في الحفاظ على التراث غير المادي والوثائقي والأثري والطبيعي.
- **الحقوق والحريات**: وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات في المجتمع تمثل ركنا أساسيا في تكوين مفهوم الثقافة المعلوماتية، ويشمل ذلك

جهود الدولة في الحفاظ على الحقوق مثل حقوق الملكية وحقوق المساواة، وكذلك الحريات مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية الوصول إلى المعلومات وإتاحتها، وحرية التدفق الحر والتبادل للمعلومات في المجتمع.

أما الثقافة المعلوماتية على مستوى الفرد فتتمثل في العنصرين التاليين:

- **المهارات**: وذلك باعتبار أن المهارات الأساسية التي يتمتع بها الفرد، تمثل البنية المعلوماتية التحتية للفرد الذي هو الوحدة الأساسية في مجتمع المعلومات. ولأن زيادة المعلومات في ارتفاع، لذا فالقدرة الحقيقية على القراءة والكتابة، لا بد أن تترجم إلى تطوير القدرات على الفهم والاستيعاب، ومعرفة أوجه الشبه، ويشمل ذلك قدرة الفرد على رقمنة الصور حتى ترسل إلكترونيا، وكذلك تحويل المعلومات ومهارات ثقافة الوسائط إلى حالات الاحتياج المعلوماتي، وتوظيف استخدام تقنيات الحاسب الآلي الحديثة للحصول على المعلومات وتنظيمها وإعادة توليدها.
- **الخبرات**: وذلك باعتبار أن المعلومات ليست قيمة في ذاتها، وإنما استخدامها هو الذي يعظم من قيمتها، والاستخدام يحتاج عادة إلى نوع من الخبرة المعلوماتية يساعد على التفكير والاستنتاج، ويشمل ذلك قدرة الفرد على توظيف التفكير الناقد لاشتقاقه دليلا من المعلومات والتفكير المبدع، وتطبيق ذلك على صنع القرار، والتحرك عبر الاستراتيجيات المتعددة، وتقويم المستويات لكي تخاطب احتياجات المعلومات المختلفة في الأماكن الأكاديمية، وأماكن العمل، والبيئات الشخصية.

وفيما يلي يستعرض الباحث هذه العناصر من خلال قراءة للمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية لقياس مجتمع المعلومات.

١/٢ عناصر الثقافة المعلوماتية المجتمعية

١/١/٢ التربية والتعليم

وتشير إلى مستوى التعليم الحكومي في الدولة والتعليم الخاص في المجتمع. وقد قدمت اليونسكو أهدافا ستة للتعليم للجميع متفق عليها دوليا، وذلك لتلبية حاجات التعلم لجميع الأطفال، والشباب والكبار بحلول عام ٢٠١٥[٢٥].

- **مرحلة الطفولة المبكرة**: ويهدف إلى تحسين وتطوير الرعاية الشاملة للطفولة المبكرة والتعليم خاصة للمحرومين والمهمشين.
- **التعليم الابتدائي**: ويهدف إلى التأكد من أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيحصل كل الاطفال على تعليم ابتدائي اجباري ومجاني تماما وذي جودة عالية خاصة البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.
- **التعلم مدى الحياة**: ويهدف إلى تلبية احتياجات التعلم مدى الحياة لدى الشباب والكبار وضمان توفير كل احتياجات التعليم

الخاصة بالشباب والبالغين من خلال توفير تعليم متكافئ ومناسب وبرامج خاصة بالمهارات الحياتية.

- **محو أمية الكبار**: ويهدف إلى زيادة مستويات محو أمية الكبار بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة بالنسبة للنساء وتوفير فرص متساوية في التعليم الأساسي وللاستمرارا في التعليم لكل الكبار.
- **التكافؤ والمساواة بين الجنسين**: ويهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥، والمساواة بحلول عام ٢٠١٥، مع التأكيد على ضمان إتاحة الفرص الكاملة للبنات في الحصول على تعليم أساسي ذي جودة عالية.
- **نوعية التعليم**: ويهدف إلى تحسين نوعية التعليم في جميع جوانبه، وتحسين مستوى الجميع لتحقيق النتائج التعليمية المعترف بها والتي يمكن قياسها خاصة في مجال محو الأمية والحساب والمهارات الأساسية.

ولقد وضعت لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية OECD مجموعة من الأسئلة موزعة على المؤشرات العامة التالية[٢٦]:

- مخرجات المؤسسات التعليمية وناتج التعلم
- الموارد المالية والبشرية المستثمرة في التعليم
- الحصول على التعليم والمشاركة والتقدم
- البيئة التعليمية ومنظومة المدارس

٢/١/٢ الثقافة والإعلام

وتشير إلى جهود الدولة في دعم الحركة الثقافية من خلال مختلف أجهزتها وقنواتها الرسمية وغير الرسمية المتمثل في الأجهزة الإعلامية ودور النشر والمكتبات العامة والمراكز الثقافية. ولقد نص بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة ضرورة أن تكون المهام الرئيسية التالية المتعلقة بالإعلام ومحو الأمية والتربية والثقافة في صميم خدمة المكتبات العامة، والتي لخصها فيما يلي[٢٧]:

- غرس عادات القراءة وترسيخها لدى الأطفال منذ نعومة أظافرهم؛
- دعم التعليم الفردي والذاتي والتعليم النظامي على كافة المستويات؛
- توفير فرص للتطور الشخصي المبدع؛
- حفز الخيال والإبداع عند الشباب والأطفال؛
- تشجيع الوعي بالتراث الثقافي وتذوق الفنون وتقدير الانجازات والتقديرات العلمية والفنية؛
- إتاحة الانتفاع بأشكال التعبير الثقافي لجميع فنون الأداء؛
- تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الثقافي؛
- دعم التراث الشفهي؛
- ضمان انتفاع المواطنين بكل أنواع المعلومات المتداولة في المجتمع المحلي؛
- توفير خدمات وافية في مجال المعلومات لمختلف المنشآت، والرابطات، والفئات التي تجمع بينها مصالح مشتركة؛

- المساعدة على تنمية المهارات في مجال المعلومات ومبادئ الحساب؛
- توفير الدعم والمشاركة في أنشطة وبرامج محو الأمية لمختلف فئات العمر، والقيام بمثل هذه الأنشطة عند اللزوم.

وفي هذا البيان الذي أعدته اليونسكو مع الاتحاد الدولي لرابطة المكتبات وأمناء المكتبات IFLA تعلن إيمانها بالمكتبة العامة كقوة حية للتربية والثقافة والإعلام، وعامل أساسي في تعزيز السلام والرفاه الروحي من خلال عقول البشر رجالا ونساء.

وقد أشار التقرير الذي نشرته اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين بعنوان "الاتصال في خدمة البشر" من بين أهداف الإعلام في إطار تعزيز دوره بين الدول الأعضاء ما يلي[٢٨]:

- تيسير انتفاع الجمهور بالمعلومات بكافة صورها بما في ذلك المعلومات العلمية والتقنية، عن طريق مجموعة متنوعة وقريبة المنال من مصادر الإعلام ووسائله، وذلك دون إخلال بالقيود التي تفرضها القوانين الوطنية أو الوثائق الدولية.
- تعزيز الوعي بأهمية وسائل الإعلام بوصفها مصدرا للمعلومات وأحد مقومات عملية التعلم في العالم الحديث، ووسيلة لتعزيز الذاتية الثقافية وصونها، وعامل تفاهم بين الشعوب.
- التأكيد على الدور الذي يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مكافحة التعصب والتمييز بأشكاله.
- تعزيز التربية في مجال وسائل الإعلام لصالح المنتجين والمنتفعين على السواء، بغية تشجيع تنمية الحس النقدي والقدرة على تفاعل الأفراد والشعوب مع كافة أشكال الإعلام الوارد، مع تيسير حسن فهم المنتفعين لما يملكونه من وسائل لمعرفة حقوقهم والدفاع عنها.

والجدير بالذكر أن هذا البيان يسري أيضا على كل أجهزة الدولة ووسائل إعلامها التي تعمل في مجال الثقافة والإعلام.

٣/١/٣ التراث الثقافي

وتشير إلى مدى حفاظ الدولة على تراثها غير المادي والوثائقي والأثري والطبيعي واهتمام المجتمع به.

١- **التراث غير المادي:** وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مفهوم "التراث الثقافي غير المادي" بأنه: "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي المتوارث من جيل إلى جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها. وهو ينمي لديها الإحساس

هويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية"[٢٩].

كما عرفت المنظمة المقصود بمعنى كلمة "الصون" بأنه: "التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث"[٣٠].

ويلحق بالاتفاقية السابقة اتفاقية أخرى تم توقيعها في باريس عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[٣١]. وقد عرفت المنظمة "التنوع الثقافي" بما يلي: "تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافتها. وأشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعات والمجتمعات فيما بينها. ولا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، ايا كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك"[٣٢].

وتنص المبادئ التوجيهية لهذه الاتفاقية على المبادئ التالية: مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبدأ السيادة، ومبدأ تساوي جميع الثقافات في الكرامة وفي الجدارة بالاحترام، ومبدأ التضامن والتعاون الدوليين، ومبدأ تكامل الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية، ومبدأ التنمية المستدامة، ومبدأ الانتفاع المنصف، ومبدأ الانفتاح والتوازن. وفي ضوء هذا التعريف تضع اليونسكو التراث غير المادي في المجالات التالية:

١- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث غير المادي.
٢- فنون وتقاليد أداء العروض
٣- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات
٤- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية

وتنص إتفاقية اليونسكو بخصوص صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني على ما يلي[٣٣]:

- **إعداد قوائم حصر التراث الثقافي**: ويتضمن أن تقوم كل دولة بوضع قائمة لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها.
- **اتخاذ التدابير اللازمة لصون التراث الثقافي**: ويتضمن أن تقوم كل دولة باعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع، وإدماج صون هذا التراث في البرامج التخطيطية، وتعيين أو إنشاء جهاز مختص أو أكثر لصون هذا التراث، وتشجيع إجراء دراسات علمية وفنية وتقنية لصيانته، واعتماد التدابير القانونية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتيسير التعريف به وعرضه، وضمان الانتفاع به، وتوثيقه.

- **التثقيف والتوعية وتعزيز القدرات:** ويتضمن العمل من أجل ضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه والنهوض به في المجتمع، من خلال تقديم برامج تثقيفية وتعليمية وتدريبية، واستخدام وسائل غير نظامية لنقل المعارف، وإعلام الجمهور باستمرار بالأخطار التي تهدد التراث والأنشطة التي تم اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية.
- **مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد:** ويتضمن مشاركة أوسع للجماعات، والمجموعات، والأفراد الذين يبدعون هذا التراث ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته.

٢- **التراث الوثائقي:** وقد عرفت اليونسكو "الوثيقة" ضمن برنامج لحفظ التراث الوثائقي: بأنها: "مصطلح دون تخصيص يشمل جميع أشكال الكتب والمخطوطات، والتسجيلات، وفئات أخرى من المواد التي تحتوي على معلومات أو المواد الأخرى ذات المضمون الفكري بغض النظر عن الوعاء أو الشكل المستخدم. أما "التراث الوثائقي" فقد عرفته المنظمة بأنه: "الوثائق الفردية، والمجموعات، والمقتنيات، والوحدات الأرشيفية المتكاملة التي احتفظ بها عن قصد أو عن غير قصد"[٣٤]. وفي ضوء هذا التعريف تضع اليونسكو التراث الوثائقي في الأنواع التالية:

١- المواد النصية كالمخطوطات والكتب والصحف والملصقات وما إلى ذلك.

٢- المواد غير النصية كالرسوم والصور المطبوعة والخرائط والموسيقى وما إلى ذلك.

٣- الصور الفوتجرافية التقليدية من متحركة وثابتة

٤- البيانات الإلكترونية على اختلاف أنواعها، بما في ذلك السمعية والبصرية والنصوص والصور الثابتة، سواء كانت بشكل قياسي أو رقمي.

وقد وضعت اليونسكو ضمن البرنامج أربعة أهداف رئيسية يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي:

- **الحفظ:** ويتمثل في ضمان حفظ التراث الوثائقي ذي الأهمية العالمية، بواسطة أكثر الوسائل ملاءمة، والتشجيع على حفظ التراث الوثائقي الذي ينطوي على أهمية أقليمية أو وطنية.
- **الانتفاع:** ويتحصل من إتاحة الانتفاع بهذا التراث لفئات متنوعة من المعنيين، في داخل الأقطار التي يوجد بها هذا التراث ماديا وفي خارجها، والحث على معاملة المنتفعين به على قدم المساواة.
- **توزيع المنتجات المشتقة:** ويتصل بإخراج منتجات جديدة من التراث وجعلها متوافرة للتوزيع على نطاق واسع.
- **التوعية:** ويتحصل هذا الهدف من تعميق الوعي في بلدان العالم كافة بتراثها الوثائقي، وبجوانبه ذات الأهمية العالمية بوجه خاص.

٣- **التراث الأثري والطبيعي**: وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مفهوم "التراث الثقافي (المادي)" على النحو التالي(٣٥):

١- **الآثار**: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت، والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

٢- **المجمعات**: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي والتي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

٣- **المواقع**: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

كما عرفت المنظمة مفهوم "التراث الطبيعي" على النحو التالي(٣٦):

١- المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، أو الفنية.

٢- التشكلات الجيولوجية أو الفيزوجرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة لموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات.

٣- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات، أو الجمال الطبيعي.

وقد وضعت اليونسكو ضمن البرنامج خمسة تدابير رئيسية لحماية التراث الأثري يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي(٣٧):

- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام.
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي.
- اتخاذ التدابير القانونية، والعلمية، والتقنية، والإدارية، والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته، والمحافظة عليه وإحيائه.
- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي، والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار

٤/١/٢ الحقوق والحريات

وتشير إلى مستوى الحقوق والحريات المدنية في المجتمع، والتي تسمح الدولة فيها للأفراد والجماعات بممارستها بشكل طبيعي. ولقد صنف مؤشر الديمقراطية الحريات المدنية إلى أربع فئات فرعية يمكن أن تؤخذ كمؤشرات هي:

- **حرية الرأي والتعبير**: ويشير إلى مدى حرية الإعلام بكل أشكاله، وحرية التعبير عن الرأي.
- **الترابط والحقوق التنظيمية**: ويشير إلى مدى حرية تداول المعلومات بين الأفراد والمؤسسات، وحق المواطنين في تكوين مؤسسات مهنية واتحادات، وحقهم في الاعتراض الرسمي على الحكومة وعمل الاضرابات.
- **سيادة القانون**: ويشير إلى مدى استقلالية القضاء، والتسامح الديني، وحق المعتقد، والمساواة.
- **الحكم الذاتي والحقوق الفردية**: ويشير إلى مدى شعور المواطنين بالآمان، واحترام حقوق الملكية الفردية، والمساواة، والعدل، والخصوصية وسرية المعلومات.

كما يضيف الباحث إلى ما سبق - فيما يتعلق بالثقافة المعلوماتية - الشفافية، والذي أشار إليه مؤشر الشفافية بأنه معدلات مكافحة الفساد والرشوة في أجهزة الدولة والمجتمع.[٣٨]:

٢/٢ عناصر الثقافة المعلوماتية الفردية

١/٢/٢ المهارات

وتشير إلى مجموعة المهارات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد على المستوى الشخصي. ولقد وضعت اليونسكو في تقريرها الخاص بمحو الأمية المعلوماتية مجموعة المهارات التي تم تعريفها بأنها المهارات الأساسية لمحو الأمية على النحو التالي:

- **محو الأمية الأساسية**: وتعني القراءة والكتابة الكلاسيكية أو التقليدية لتعلم كيفية القراءة والكتابة، وتنفيذ العمليات الحسابية الرقمية بحيث يمكن للفرد أن يقوم بأبسط وظيفة في المستوى الابتدائي في المجتمع -- في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة[٣٩]. ولقد أشار "التقرير الثاني من المسح الدولي لمحو الأمية للكبار لقياس مهارات القراءة والكتابة لمجتمع المعرفة" أن معرفة القراءة والكتابة وسيلة أكثر من معرفة كيفية القراءة والكتابة أو الحساب، بل هي تنطوي على فهم المعلومات والقدرة على استخدامها بالفاعلية المطلوبة في العمل في المجتمعات التي ستهيمن على القرن ٢١. وقد قسم التقرير مهارات محو الأمية الأساسية إلى مهارت النثر ومهارات الوثائق ومهارات الكم[٤٠]:
- **محو الأمية الحاسوبية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم وتشغيل الوظائف الأساسية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولقد قسم التقرير

الذي أعده Forest Horton ضمن برنامج اليونسكو "المعلومات للجميع UNESCO "Information for All Programme مهارات محو الأمية الحاسوبية إلى التالي(٤١):

مهارات مادية مرتبطة بالعتاد، ومهارات مرتبطة بالبرامج، ومهارت مرتبطة بالتطبيقات.

- **محو الأمية الإعلامية**: وتعني مجموعة من المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف أنواع الوسائط والأشكال التي يتم بها إبلاغ المعلومات من المرسل إلى المتلقي(٤٢)،
- **التعليم عن بعد**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة للتواصل بين المتعلم والأستاذ من أجل التدارس والتدريبات، وإجراء الامتحانات من خلال الفصول الافتراضية عبر شبكات الإنترنت(٤٣).
- **محو الأمية الثقافية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف الإشارات، والأيقونات، والشعارات، والتقاليد الخاصة بالفئات الدينية، والعرقية، والقبلية في المجتمع(٤٤).
- **محو الأمية المعلوماتية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لمعرفة متى تلزم الحاجة للمعلومات للمساعدة في حل مشكلة أو اتخاذ قرار ما، وكيف يتم التعبير عن هذه المعلومات بمصطلحات بحثية، ثم البحث بكفاءة للحصول على المعلومات واسترجاعها، ثم تفسيرها وفهمها، ثم تنظيمها وتقييم مصداقيتها، والحكم على صلتها، وتوصيلها إذا لزم الأمر للآخرين، ثم الاستفادة منها(٤٥).

ويرى الباحث أن التعليم عن بعد من حيث المحتوى يدخل في مؤشرات التعليم، أما من حيث الأداء فيدخل في مؤشرات الخبرة تحت التعليم الذاتي، أما ما يتطلبه من مهارات تكنولوجية فيدخل ضمن محو الأمية الحاسوبية. أما محو الأمية المعلوماتية فلا يدخل في مؤشرات المهارات، وإنما هو ثقافة تربوية واجتماعية تكتسب من خلال الأسرة والتفاعل مع فئات المجتمع، ويمكن أن تدرج ضمن مهارت التراث الثقافي. كما يضيف الباحث إلى المهارات سالفة الذكر ما يلي:

- **محو الأمية المكتبية**: وتعني مجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لاستنباط المعلومات من مصادرها المطبوعة والسمعبصرية والإلكترونية.

٢/٢/٢ الخبرات

وتشير إلى مدى إدراك الفرد لأهمية المعلومات وقدرته على الوصول للمعلومات وتقويمها واستخدامها والمساهمة في إنتاجها. ولقد عرفت اليونسكو محو الأمية المعلوماتية وفقا لإعلان الإسكندرية عام ٢٠٠٥ بأنه قدرة المواطن على ما يلي(٤٦):

- إدراك احتياجاته من المعلومات
- تحديد نوعية المعلومات وتقييمها
- تخزين واسترجاع المعلومات
- تفعيل القيم الأخلاقية في استخدام المعلومات
- تطبيق المعلومات لتوليد المعرفة والتواصل.

وتمثل العناصر السابقة المؤشرات الأساسية نحو الأمية المعلوماتية التي اعتمدها اليونسكو للتعليم العالي، وفيما يلي تفصيل كل منها(٤٧).

- **إدراك احتياجاته من المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على الوعي بأن المعلومات تعين على حل المشكلات في مكان العمل، وتساعد على فهم احتياجات المواطنة، وتسهم في توفير صحة الأسرة ورفاه المجتمع، وهذه هي أول خطوة من خطوات محو الأمية المعلوماتية أو الوعي المعلوماتي. فالوعي المعلوماتي ليس حاجة ثابت ولكنه القدرة على التطبيق في كل حالة يظهر فيها هذا الاحتياج. وإذا كان هناك ضرورة أن يقبل الفرد بعض المعلومات بشكل معين، إلا أن هذا لا يمنع من أن يكون هناك إدعاءات يجب أن يتم فحصها واختبارها بالبحث عن معلومات إضافية أو التأكيد على دقة تلك المعلومات المقدمة له.
- **تحديد نوعية المعلومات وتقييمها:** ويعني قدرة الفرد على تحديد نوعية المعلومات المتاحة في سياقات معينة، سواء كانت هذه المعلومات في مكان العمل، أو في أدلة، أو في لوائح، أو في قواعد بيانات متخصصة. وفي ظل هذه الظروف، عادة ما يكون هناك بعض ضمان لجودة مصدر المعلومات. وكذلك القدرة على البحث عن المعلومات المتعلقة بالظروف الصحية للفرد وسبل تطوير معيشته أو ذات صلة بالحالة الاجتماعية والاهتمامات البيئية وذلك باستخدام محركات البحث على الإنترنت. وأن يكون قادرا على استنباط المعلومات وتقييمها.
- **تخزين واسترجاع المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على تخزين المعلومات المسترجعة بشكل رقمي، وفرزها، وتنظيمها بشكل يسهل به استرجاعها، ويشمل ذلك أرقام التليفونات، وملفات النصوص، والمقطوعات الموسيقية، ولقطات الفيديو وغيرها.
- **تفعيل القيم الأخلاقية في استخدام المعلومات:** ويعني قدرة الفرد على إدراك مسئوليته الأخلاقية في التعامل مع المعلومات.
- **تطبيق المعلومات لتوليد المعرفة والتواصل:** ويعني قدرة الفرد على تنمية قدراته الذاتية من خلال تقيم الذات، والمعلومات المجمعة، ووجهات النظر الأخرى، ومحاولة سد الثغرات ونقاط الضعف، ثم تطوير المعرفة المكتسبة لانتاج أخرى جديدة.

ثالثا: مقترح مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية

تمثل مقترحات هذه المؤشرات صياغة أولية لعناصر الثقافة المعلوماتية، يضعها الباحث أمام المهتمين بمجتمع المعلومات لصياغة مؤشرات أكثر دقة وتخصيصا، والتي قسمها الباحث إلى مؤشرات مجتمعية، ومؤشرات فردية (انظر ملحق رقم ١).

١/٣ مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية المجتمعية

١/١/٣ مؤشرات التربية والتعليم

وتشير إلى قياس مدى ما تستثمره الدولة على التعليم الحكومي في الدولة والتعليم الخاص في المجتمع، وذلك لتلبية حاجات التعلم لجميع

الأطفال، والشباب والكبار، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: البنية التحتية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود في تأسيس البنية التحتية لنظم التعليم الحديثة والمتطورة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تستثمره الدولة في بناء منظومة تعليمية متكاملة من الأبنية التعليمية، والأساتذة، والمناهج الدراسية وفق أحدث الأسس والأساليب التعليمية.
- مدى ما تستثمره الدولة في توفير بنية تحتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المدارس والمؤسسات التعليمية.

المؤشر الثاني: الجودة التعليمية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود في تطوير التعليم الأساسي والجامعي والعالي وتطبيق نظم الجودة العالمية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تبذله الدولة من جهود لحصول كل الأطفال على تعليم ابتدائي إجباري ومجاني تماما وذي جودة عالية، خاصة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود لتوفير مناهج التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود في مراقبة المنظومة التعليمية، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر، بما يتناسب مع احتياجات السوق.

المؤشر الثالث: التعلم المستمر

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لزيادة مستويات تعليم الكبار، وخاصة بالنسبة للنساء وتوفير فرص متساوية في التعليم الأساسي والاستمرر في التعليم لكل الكبار، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تبذله الدولة من جهود للحد من نسبة التسرب من التعليم قبل الجامعي.
- مدى ما تبذله الدولة من جهود لتلبية احتياجات التعلم مدى الحيد لدى الشباب والكبار وتوفر من خلال توفير تعليم متكافئ ومناسب وبرامج خاصة بالمهارات الحياتية.

المؤشر الرابع: البحث العلمي

ويشير إلى قياس مدى ما تنفقه الدولة على البحث العلمي والبعثات الثقافية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى ما تنفقه الدولة على المنح الدراسية للطلاب المتميزين للدراسة في الخارج.
- مدى ما تستثمره الدولة في البحث العلمي المشترك مع مؤسسات خارجية.
- مدى ما تقدمه الدولة لدعم التعاون المشترك مع المؤسسات التعليمية خارج البلاد، وما تنفقه على البعثات الثقافية للباحثين.

٢/١/٣ مؤشرات الثقافة والإعلام

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم الحركة الثقافية ومؤسساتها، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: الأنشطة الثقافية والإعلام

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم المشروعات الثقافية وبرامج التوعية والأنشطة العامة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة لمشروعات الأعمال الثقافية الكبرى الخاصة بالترجمة والقراءة والنشر.
- مدى دعم الدولة لبرامج التوعية الثقافية العامة كالبرامج الصحية والاقتصادية والتربوية من خلال وسائل الإعلام الرسمية والخاصة التي تبث عبر القنوات التليفزيونية والفضائية والإذاعية.
- مدى دعم الدولة للأنشطة الثقافية العلمية والتقنية التي تدار من خلال معارض الكتب والمؤتمرات والندوات الثقافية.

المؤشر الثاني: المكتبات والمراكز الثقافية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم الحركة الثقافية من خلال المكتبات العامة والمراكز الثقافية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة لأنشطة المكتبات العامة في تقديم خدماتها للأطفال والشباب والكبار.
- مدى دعم الدولة للحركة الثقافية التي تقوم بها قصور الثقافة ولاسيما في المناطق النائية.
- مدى دعم الدولة للتبادل الثقافي مع المراكز الثقافية الأجنبية الموجودة في الدولة لتعزيز الحوار وتبادل الثقافات.

المؤشر الثالث: الهيئات الثقافية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لدعم المنظمات والهيئات العامة والخاصة التي تعمل في مجال التنمية الثقافية والحفاظ على ثقافة المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى دعم الدولة للجمعيات الثقافية التي تعمل في تنمية المهارات الفردية وتدعم الحوار بين فئات المجتمع.
- مدى دعم الدولة للهيئات الوطنية والمؤسسات الخاصة ودور النشر التي تعمل على طباعة الأعمال الثقافية ونشرها.
- مدى دعم الدولة للهيئات والمجامع اللغوية التي تعمل على الحفاظ على هوية اللغة وتعريب المصطلح.

٣/١/٣ مؤشرات التراث الثقافي

وتشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحفظ التراث غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، وصيانته وترميمه، وتحقيقه ونشره، وتوزيعه، والتوعية به، والحفاظ على هويته، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: التوثيق

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحصر تراثها غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، وتسجيله، وتوثيقه، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في تسجيل فلكلورها الشعبي مثل الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، والتصورات والتقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كالأمثال الشعبية، والنوادر والنكات، والحكايات والملاحم، ومصطلحات المهن الحرفية، وما

يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات جزءا من تراثهم الثقافي من خلال أرشيف رسمي.

- مدى مساهمة الدولة في توثيق تراثها الوثائقي من المخطوطات، والوثائق، والوسائط المرئية والمسموعة، والأفلام الوثائقية، بواسطة أكثر الوسائل ملائمة، وتشجع على حفظ التراث الذي ينطوي على أهمية أقليمية أو وطنية.
- مدى مساهمة الدولة في رصد اللغات غير المكتوبة للأقليات في المجتمع.
- مدى مساهمة الدولة في توثيق المعالم الثقافية الأثرية والطبيعية بشكل منهجي، وتتيحه للأجيال القادمة، باعتباره جزء من التراث الإنساني العالمي.

المؤشر الثاني: الصيانة والترميم

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لحفظ تراثها الوثائقي، والأثري والطبيعي، وصيانته وترميمه، وحمايته، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في صيانة وترميم تراثها الوثائقي من المواد النصية كالمخطوطات والكتب والصحف والملصقات، والمواد غير النصية كالرسوم والصور المطبوعة والخرائط والموسيقى، والصور الفوتجرافية التقليدية من متحركة وثابتة.
- مدى مساهمة الدولة في حماية وصيانة البيانات الإلكترونية على اختلاف أنواعها، سواء أكانت بشكل قياسي أو رقمي.
- مدى مساهمة الدولة في الحفاظ على تراثها الوثائقي من خلال إنشاء مؤسسات حفظ وحماية المخطوطات والوثائق.

المؤشر الثالث: التحقيق والترجمة والنشر

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لتحقيق تراثها الوثائقي، وترجمته، ونشره، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في جهود تحقيق المخطوطات، مع تنقيتها من الشوائب مثل مخطوطات السحر والشعوذة والخرافات.
- مدى مساهمة الدولة في جهود نشر الأعمال الثقافية للمجتمع وترجمتها إلى اللغات الأخرى، وجعلها متوافرة للتوزيع على نطاق واسع، وتعمل على تعميق الوعي في بلدان العالم كافة بتراثها الوثائقي، وبجوانبه ذات الأهمية العالمية بوجه خاص.
- مدى مساهمة الدولة في جهود نشر الوثائق (بعد مرور الفترة الزمنية المصرحة بحماية المعلومات)، والتعريف بالحقائق التاريخية.

المؤشر الرابع: التوعية

ويشير إلى قياس مدى ما تبذله الدولة من جهود لنشر ثقافة الحفاظ على القيم الروحية والهوية الثقافية للتراث غير المادي، والوثائقي، والأثري والطبيعي، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى مساهمة الدولة في الحفاظ على القيم الروحية والهوية الاجتماعية الموجودة في المدن والأحياء التاريخية الداخلة في المحيط السكاني، بالإبقاء على النظم الإنشائية، والطرز المعمارية لها.

- مدى مساهمة الدولة في نشر ثقافة الحفاظ على التراث الأثري والطبيعي، واحترام الهوية الثقافية لكل المعالم دون تحيز، والتوعية العامة بالحفاظ عليه وعلى البيئة المحيطة به.
- مدى مساهمة الدولة في التعريف بالأهمية التاريخية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية للتراث غير المادي، والوثائقي.

4/1/3 مؤشرات الحقوق والحريات

وتشير إلى قياس مدى ما تسمح به الدولة من الحقوق والحريات المدنية في المجتمع، والتي تسمح الدولة فيها للأفراد والجماعات بممارستها بشكل طبيعي، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: حرية الرأي والتعبير

ويشير إلى قياس مدى حرية الإعلام وحرية التعبير عن الرأي في المجتمع المدني، والأكاديمي، وبين الأفراد، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى سماح الدولة لمؤسسات المجتمع المدني بالتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام الرسمية المطبوعة والإلكترونية.
- مدى سماح الدولة للحريات الأكاديمية في الجامعات والمنتديات العلمية، وتدعم حرية النقاش والتعبير عن الرأي في التدريس والحوار والبحث والنشر.
- مدى سماح الدولة للمواطنين بالتعبير عن الأفكار من خلال دور النشر، والمكتبات العامة، والمدونات الشخصية، واستخدام الإنترنت دون قيود سياسية.

المؤشر الثاني: الحقوق التنظيمية

ويشير إلى قياس مدى ممارسة الأفراد والمؤسسات لحقوقهم المؤسسية، ودعم التعددية والمواطنة في المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى سماح الدولة بحرية تكوين مؤسسات مهنية واتحادات ونقابات وأحزاب سياسية، وممارسة حقوقها كالاعتراض الرسمي على الحكومة (الاضرابات).
- مدى سماح الدولة للأحزاب المعارضة والفئات المستقلة بإدارة برامجها الثقافية من خلال البرامج التليفزيونية والإذاعية والصحف المستقلة ومواقع الإنترنت.
- مدى مساهمة الدولة في ترسيخ فكر المواطنة في المجتمع، من خلال صهر الثقافات المختلفة فيه، بتوعية أفراد المجتمع على التواءم والتعايش السلمي في ظل تعدد الثقافات.

المؤشر الثالث: سيادة القانون

ويشير إلى قياس مدى استقلالية القضاء في الدولة، والتسامح الديني وحرية المعتقد، وحماية ثقافة الأقليات، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى احترام الدولة للفصل بين سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحترامها لتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الدولة العليا ضد الحكومة أو ضد مسئولين كبار فيها.
- مدى احترام الدولة للتسامح الديني لجميع الديانات والطوائف الدينية، والسماح بممارسة الشعائر بحرية على المستوى العام والخاص.

- مدى حماية الدولة لثقافة الأقليات في المجتمع، من حيث اللغة والدين والعادات والتقاليد.

المؤشر الرابع: الحقوق الفردية

ويشير إلى قياس مدى شعور المواطنين بالآمان، والعدالة، والمساواة، واحترام حقوق الملكية الفردية والخصوصية والسرية، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى تمتع المواطنين في المجتمع بحقوق الأمان الأساسية دون تمييز عنصري على أساس العرق أو اللون أو العقيدة
- مدى تمتع المواطنين من الجنسين تحت مظلة القانون بالمساواة في الانتقال، واختيار العمل، والدراسة.
- مدى احترام الدولة لحقوق الملكية العامة الفردية، وبصفة خاصة حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحماية حقوق التأليف وتسن القوانين لحمايتها.
- مدى احترام الدولة لخصوصية المعلومات للأفراد، وتبذل الجهود المناسبة للحفاظ على سرية البيانات الخاصة بهم وحمايتها من الوصول لغير المصرح لهم.

المؤشر الخامس: الشفافية

ويشير إلى قياس مدى حرص الدولة على نزاهة المعلومات، وشفافيتها، والتدفق الحر للمعلومات، ومكافحة الفساد في أجهزة الدولة والمجتمع، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى إتاحة الدولة للأرقام والإحصائيات الصحيحة والدقيقة بنزاهة من خلال أجهزتها الرسمية.
- مدى إتاحة الدولة للمعلومات الحيوية مثل الوظائف والعقود التي يحتاجها المواطنون، وتعلن عنها بشفافية في وسائل الإعلام الرسمية.
- مدى إتاحة الدولة للتدفق الحر للمعلومات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع دون رقابة قبلية أو بعدية.
- مدى ما تأخذه الدولة من مبادرات تنفيذية لمكافحة الرشوة والفساد من خلال أجهزتها الرسمية، ودعم نشطاء مكافحة الفساد، والمحققين، والصحفيين بالحماية القانونية.

٢/٣ مؤشرات قياس الثقافة المعلوماتية الفردية

١/٢/٣ مؤشرات المهارات

وتشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد مجموعة المهارات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد على المستوى الشخصي، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: المهارات الأساسية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة للقيام بأبسط وظيفة في المجتمع .. في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من المهارات النثرية اللازمة لفهم المعرفة واستخدامها في قراءة النصوص، بما في ذلك الافتتاحيات، والأنباء، والقصائد وقصص الخيال، وغيرها.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات الوثائقية المطلوبة لتحديد المعرفة واستخدامها في الوسائط المختلفة، بما في ذلك طلبات العمل،

والمرتبات، والأشكال، والجداول الزمنية والنقل، والخرائط والجداول والرسومات، وغيرها.

- مدى اكتساب الفرد من المهارات الكمية اللازمة لتطبيق المعرفة واستخدامها في العمليات الحسابية، مثل موازنة دفتر شيكات، وكشف معلومات سرية، واستكمال أمر النموذج أو تحديد مبلغ الفائدة على قرض من الإعلان.

المؤشر الثاني: المهارات الحاسوبية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم وتشغيل الوظائف الأساسية من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من المهارات المادية التي تساعد على استخدام أجهزة وأدوات مثل الحواسيب الشخصية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والهواتف الخلوية، وغيرها من أجهزة الاتصالات.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات البرمجية التي تساعد على فهم أوامر الحاسب والتفاعل مع استراتيجيات البحث، وتغيير اتجاه البحث، وحفظ النتائج.
- مدى اكتساب الفرد من المهارات التطبيقية التي تساعد على استخدام أنواع مختلفة من حزم برمجيات التطبيقات مثل معالجة الكلمات وجداول البيانات، وحزم الرسومات، وحزم تقديم العروض.

المؤشر الثالث: المهارات الإعلامية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لفهم مختلف أنواع الوسائط والأشكال التي يتم إبلاغ المعلومات من المرسل إلى المتلقي، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من مهارات المصادر التي تساعد على استخدام الصحف والمجلات المطبوعة، والإذاعة، والبث التلفزيوني العادي، والتلفزيون الكابلي.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات الوسائط التي تساعد على استخدام الصور والصوت والفيديو، والأقراص المضغوطة، والهواتف النقالة، وهكذا دواليك؛ علاوة على قدرة استخدام الوسائط التفاعلية، مثل الشاشات التي تعمل باللمس التي تمكن المستخدم من إعطاء وتلقي تعليمات مباشرة دون استخدام لوحة المفاتيح لإدخال البيانات أو التعليمات بالشكل االتقليدي.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات التنسيقات التي تساعد على استخدام تنسيقات النصوص المختلفة مثل pdf و html و أشكال الصور المختلفة مثل jpeg، و gif.

المؤشر الرابع: المهارات المكتبية

ويشير إلى قياس مدى اكتساب الفرد لمجموعة المهارات والمواقف والمعارف اللازمة لاستنباط المعلومات من مصادرها، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر المطبوعة التي تساعد على استخدام

المصادر المرجعية مثل القواميس، والمكانز، والموسوعات، والأطالس، والأدلة، والتقاويم وغيرها.

- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر السمعبصرية التي تساعد على استخدام الوسائط السمعبصرية مثل الميكروفيلم، والفيديو ، والصوتيات، والوسائط المتعددة.
- مدى اكتساب الفرد من مهارات البحث في المصادر الإلكترونية التي تساعد على استخدام المصادر الإلكترونية على الاقراص المكتنزة، والفهرس الآلي، ومصادر البحث على الخط المباشر.

٢/٢/٣ مؤشرات الخبرات

وتشير إلى قياس مدى إدراك الفرد لأهمية المعلومات وقدرته على الوصول إلى لمعلومات وتقويمها واستخدامها والمساهمة في إنتاجها، وتشمل المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: الوعي المعلوماتي

- ويشير إلى قياس مدى وعي الفرد بأن المعلومات تعين على حل المشكلات في مكان العمل، وتساعد على فهم احتياجات المواطنة، وتسهم في توفير صحة الأسرة ورفاه المجتمع، ويشمل قياس ما يلي:
- مدى إدراك الفرد لحاجته إلى المعلومات وتقديم الأسئلة التي تتطلب مستوى عال من مهارات البحث عن المعلومات.
- مدى استيعاب الفرد لمصادر المعلومات المناسبة في مجالات اهتمام مختلفة باستخدام موارد ووسائط متعددة، وتعقب المعلومات ذات الارتباط بالاهتمامات الشخصية مثل المهن، والهوايات، والصحة، والبيئة.
- مدى قدرة الفرد على الاصرار والمثابرة في البحث عن المعلومات، والتغلب على التحديات، والتكيف بتغيير الأسئلة، أو الموارد، أو استراتيجيات البحث.
- مدى انفتاح الفرد على الأفكار الجديدة من خلال النظر في تباين الآراء، وتغيير الرأي أو الاستنتاجات عندما تظهر أدلة تدعم التغيير.
- مدى اهتمام الفرد بالاطلاع على الأدبيات في مختلف الموضوعات، وجعل اختيار الكتب والقراءة متعة لذاتها.
- مدى وعي الفرد بالعمل في مجموعات وتقديم الأفكار في الحالات الرسمية وغير الرسمية.

المؤشر الثاني: التفكير الناقد

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تحديد نوعية المعلومات المتاحة في سياقات معينة، سواء كانت هذه المعلومات في مكان العمل، أو في أدلة، أو في لوائح، أو في قواعد بيانات متخصصة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على التمييز بين الحقائق ووجهات النظر وتمييز نقاط التحيز فيها، والتعرف على المفاهيم الخاطئة، والمعلومات المتضاربة، والتمييز بين المعلومات الدقيقة وغير الدقيقة والموثوقة وغير الموثوقة.
- مدى قدرة الفرد على التحليل النقدي للرسائل المرئية من اللوحات الرمزية، والإشارات، والتلفزيون، والإنترنت،

والفيديو، والبحث عن مصادر المعلومات وتقييمها لتحديد الإجابات المناسبة للأسئلة.

- مدى قدرة الفرد على دمج المعرفة الجديدة بما هو معروف مسبقا ووضعها في سياقات جديدة لتطوير مجموعة من الأسئلة للبحث عن مفاهيم جديدة وصقل فهم جديد يؤدي إلى معرفة جديدة، من خلال الربط بين مصادر المعلومات المتنوعة وتطبيقها في حل المشكلات المعطاة.

المؤشر الثالث: تنظيم المعلومات

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تخزين المعلومات المسترجعة بشكل رقمي، وفرزها، وتنظيمها بشكل يسهل به استرجاعها، ويشمل ذلك أرقام التليفونات، وملفات النصوص، والمقطوعات الموسيقية، ولقطات الفيديو وغيرها، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على استخدام طرق مختلفة لتنظيم المعلومات.
- مدى قدرة الفرد على تنظيم الملفات الشخصية بطريقة سهلة.
- مدى قدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا وأدوات معلومات أخرى لتحليل وتنظيم المعلومات.

المؤشر الرابع: المسؤولية الأخلاقية

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على إدراك مسؤوليته الأخلاقية في التعامل مع المعلومات. وكذلك إدراكه لتخصصه ودوره في المشاركة الإيجابية في المجتمع وتنميته، وإدراكه لحقوقه في المجتمع وواجباته تجاه الآخرين، وقدرته على التواصل مع الآخر، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على المساهمة في تبادل الأفكار والمناقشة في قضايا المجتمع كاستيعاب الفئات الاجتماعية المختلفة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، وسبل التعامل معهم والاستفادة من قدراتهم لخدمة المجتمع.
- مدى قدرة الفرد على فهم ثقافة التنوع وجهات النظر المتباينة أثناء عملية جمع المعلومات، للتواصل مع العرقيات والأديان والمذاهب الأخرى في المجتمع، والتعايش معها إيجابيا.
- مدى قدرة الفرد على إدراك مفاهيم ومبادئ الحرية الفكرية للمبدعين والمنتجين واحترامها.
- مدى قدرة الفرد على اتباع المبادئ الأخلاقية والتوجيهات القانونية كحقوق الخصوصية والملكية الفكرية في جمع المعلومات واستخدامها سواء بالأساليب التقليدية أو بالوسائل التكنولوجية.

المؤشر الخامس: التعليم الذاتي

ويشير إلى قياس مدى قدرة الفرد على تنمية قدراته الذاتية من خلال تقيم الذات، والمعلومات المجمعة، ووجهات النظر الأخرى، ومحاولة سد الثغرات ونقاط الضعف، ثم تطوير المعرفة المكتسبة لانتاج أخرى جديدة، ويشمل قياس ما يلي:

- مدى قدرة الفرد على المراجعة والتحسين والتحديث والبحث الذاتي عن المعرفة، والتعرف على المعرفة الجديدة وفهمها، وتطوير اتجاهات بحث مستقبلية.

- مدى قدرة الفرد على مراقبة المعلومات المجمعة، وتقييم الثغرات أو نقاط الضعف فيها لتحديد الموارد الملائمة لتلبية الاحتياجات الشخصية.
- مدى قدرة الفرد على التفاعل بين الأقران وتقييم ردود أفعالهم ووجهات نظرهم لتوليد معلومات جديدة تستند على السياق الثقافي والاجتماعي.

الخلاصة

حاول هذا البحث أن يضع تصورا يحدد به عناصر الثقافة المعلوماتية ثم وضع صياغة أولية لمؤشرات عامة لها يمكن الاستفادة منها في بلورة مؤشرات عربية لمجتمع المعلومات، ومن ثم عمل مقياس لها، يعكسان طبيعة البيئة العربية وخصائصها من حيث الفكر والقيم والهوية. ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توفير مؤشر عربي لقياس مجتمع المعلومات بالاستعانة بالمؤشرات التي وضعتها المنظمات الدولية مع مراعاة طبيعة البيئة العربية وخصائصها مثل العلاقة بين الفساد ومستوى التعليم والمعيشة ودرجة التدين، والعلاقة بين المشاركة المجتمعية من خلال زيادة مؤسسات الوقف والزكاة وقلة الاعتماد على الدولة، والعلاقة بين العادات والتقاليد وحرية التعبير عن الرأي. والعلاقة بين التعليم والمبادئ الأخلاقية، وغيرها.

obeikandl.com

هوامش الدراسة :

(1) W. J. Marin The Information Society.- London: Aslin, The Association for Information Management, 1988.- p.40.

(2) Human Development Reports. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_EN_Indicator_tables.pdf

(3) Organization for Economic Co-operation and Development. Education At Glance 2009. http://www.oecd.org/document/24/0,3343,en_2649_39263238_43586328_1_1_1_37455,00.html

(4) Index of Dependence on Government. http://www.heritage.org/Research/Reports/2006/12/The-2006-Index-of-Dependency

(5) Democracy Index. http://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf

(6) Worldwide Press Freedom Index 2009. http://en.rsf.org/IMG/pdf/note_methodo_en.pdf

(7) Corruption Perceptions Index. http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

(8) International Property Rights. http://www.internationalpropertyrightsindex.org/

(9) Philip Wiener (ed.) Dictionary of the History of Ideas.- New York: Charles Scribmer's Sons, 1973.- p.613.

(١٠) معن زيادة. معالم على طريق تحديث الفكر العربي.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧.- ص29. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٥).

(١١) الطاهر لبيب. سوسيولوجيا الثقافة.- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨.- ص٧.

(١٢) معن زيادة. الموسوعة الفلسفية، مادة ثقافة.- ص ص٣١١-٣١٢.

(13) E. B. Taylor. Primitive Culture. New York: Brentano's, 1924.- p.1.

(١٤) الطاهر لبيب. سوسيولوجيا الثقافة.- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨.- ص٧.

(١٥) معن زيادة. الموسوعة الفلسفية، مادة ثقافة.- ص٣١٢.

(١٦) رالف لنتون. الأصول الحضارية للشخصية، ترجمة عبد الحميد اللبان.- بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٤.- ص٥٨-٦٠.

(١٧) كلايد كلوكهون. الإنسان في المرآة: علاقة الأنثروبولوجي بالحياة المعاصرة، ترجمة شاكر مصطفى.- بغداد: المكتبة الأهلية،١٩٦٤.- ص ٢٤، ٣٧، ٤٩.

(18) Michael Fourman. Informatics. http://www.inf.ed.ac.uk/publications/online/0139.pdf

(19) Ibid.

(٢٠) السيد يسين. المعلوماتية وحضارة العولمة.- ط1، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٠.- ص ص١٠-١٢.

(٢١) نبيل علي. العرب وعصر المعلومات.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.- ص ص٢٨١-٢٨٢، (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤).

(٢٢) نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي.- الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١.- ص ص١٢٦-١٢٧، (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦٥).

(٢٣) نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: سبق ذكره.- ص ص١٤٨-١٥١.

(٢٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية.- تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦.

(25) UNESCO. Education Index. http://www.unesco.org/ar/efa/efa-goals/

(26) Organization for Economic Co-operation and Development. op.cit.

(٢٧) بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة. ١٩٩٤.

http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001121/112122ab.pdf

(٢٨) النصوص الأساسية في مجال الاتصال ٨٩-٩٥ .- تقرير اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين بعنوان "الاتصال في خدمة البشر"، ١٩٨٩

http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001121/109197ab.pdf

(٢٩) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي.- باريس، ٢٠٠٣

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.- باريس، ٢٠٠٥ (انظر المادة ٢)

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) المرجع السابق (انظر مواد الاتفاقية ١٢-١٥.)

(٣٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم – البرنامج العام للمعلومات واليونيسيست، ذاكرة العالم: مبادئ توجيهية عامة لحماية التراث الوثائقي.- ١٩٩٥

(٣٥) المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.- باريس، ١٩٧٢

(٣٦) المرجع السابق

(٣٧) المرجع السابق – المادة ٥.

(38) Transparency International Corruption Perceptions Index 2009: Methodological Brief http://www.transparency.org/

(39) Forest Woody Horton, Jr Understanding Information Literacy: A Primer UNESCO Information for All Programme .Edited by the Information Society Division, Communication and Information Sector Paris: UNESCO, 2007. – pp.4-5..

(40) Highlights from the Second Report of the International Adult Literacy Survey: Literacy Skills for the Knowledge Society.

http://www.nald.ca/FULLTEXT/nls/ials/ialsreps/ialsrpt2/ials2/highE.pdf

(41) Forest Woody Horton. op.cit.- pp.5-6.

(42) Ibid.- pp.6-7.

(43) Ibid.- p.8.

(44) Ibid.- p.8.

(45) Ibid.- p.8.

(46) Towards Information Literacy Indicators. Conceptual framework paper prepared by Ralph Catts and Jesus Lau, With a list of potential international indicators for information supply, access and supporting skills by UNESCO Institute for Statistics, UNESCO: Paris, 2008.

www.uis.unesco.org/template/pdf/cscl/InfoLit.pdf

(47) ibid.- p.12.

Obeikandl.com

ملحق ١

مقترح مؤشرات الثقافة المعلوماتية

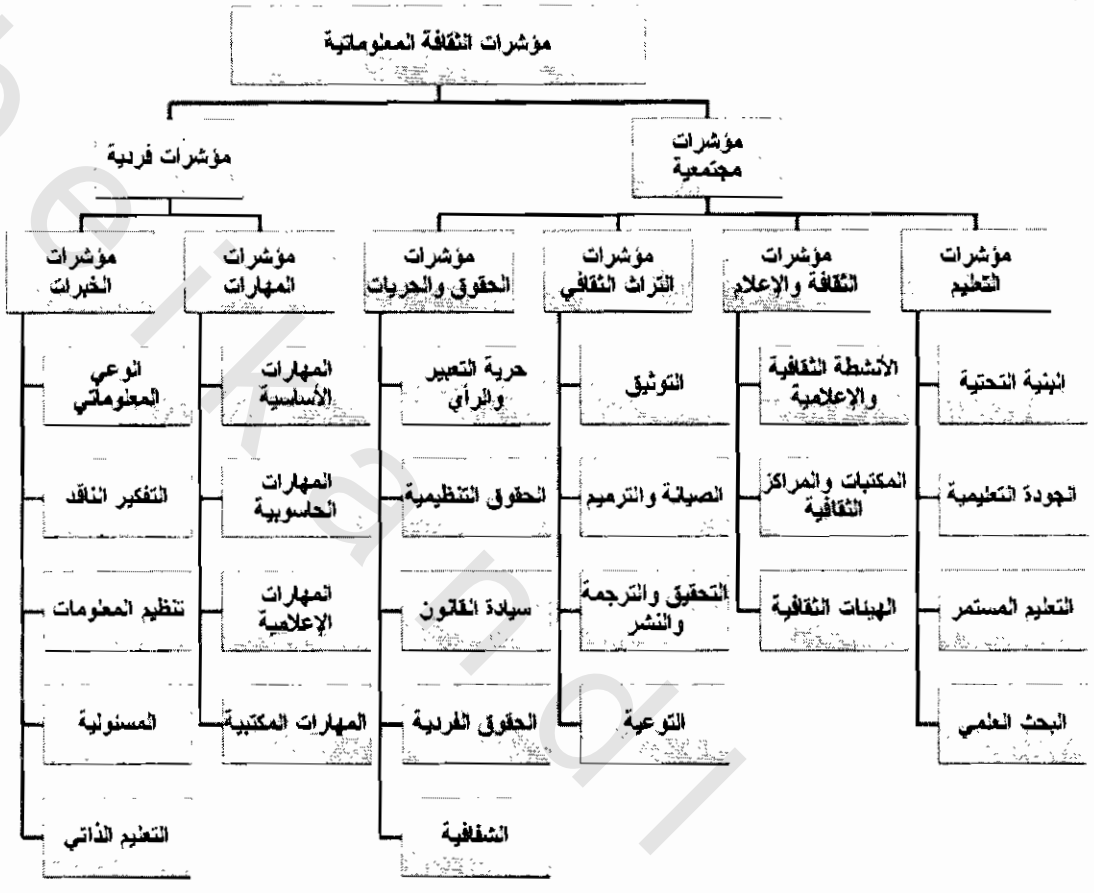

obeikandl.com

قضايا للمناقشة

obeikandl.com

obeikandl.com

النشر في عالم جديد

لعل أكبر جوانب مجتمع المعلومات المعاصر تأثرًا بثورة التكنولوجيا والاتصالات، هو مجال النشر، بعد أن أصبح التحول التدريجي إلى المعرفة الرقمية المتاحة على شبكة الإنترنت حقيقة لا تقبل التشكيك أو الجدال. أن الأركان الخمسة التقليدية للنشر، باحث أو كاتب – قارئ – ناشر – طابع – موزع، قد اهتزت بشدة، فأصبح هناك جيل جديد من الباحثين والكُتّاب بدأ يقوم بالنشر الذاتي لكتاباته وأبحاثه ويكاد أن ينسى الكتابة بخط اليد وهؤلاء أصبح متاح لهم برامج جاهزة مجانية على شبكة الإنترنت تمكنهم من النشر الإلكتروني لما يقدمونه من معرفة وإتاحته على اللشبكة ثم عمل أرشيفات ذاتية لكل ما يقومون بتأليفه.

وبالتوازي أصبح هناك جيل جديد من القُراء يتندر من هؤلاء الذين لا يزالون يطالعون الورق، يساعده على ذلك الإتاحة المتزايدة بشكل رهيب لكل ما قد يرغب في قراءته أو سماعه أو مشاهدته، وإن لم يكن مجانًا فإنه بسعر يزداد رخصًا رويدًا رويدًا، وبأجهزة محمولة متنقلة جذابة يساعدها قوة تسويقية هائلة.

أما المطابع فلا تعرف ما الذى سيأتي به الريح، ولا تعرف كيف سوف تواجهه، التغيير المستمر في تكنولوجيا الطباعة من ناحية، وزيادة أسعار الورق إلى أرقام فلكية من ناحية، وارتفاع أجور العمال المهرة وندرتهم من ناحية، ثم قلة الطلب على المعرفة المطبوعة لقلة التوزيع لتناقص القُراء التقليديين وارتفاع أسعار المطبوعات.

نأتي إلى هذا الموزع، الذي يتسلم الإنتاج المطبوع ويقوم بتسويقه وبيعه وهو الآخر اهتزت الأرض من تحت قدميه، نتيجة نقص الطلب علي السلطة، ولأن معظم الامبراطوريات الضخمة على الإنترنت (جوجل مثلاً) قد أتاحت بعض ما لديه مجانًا وبتكاليف تسويق شبهة معدومة.

وأخيرًا هذا الرأس المفكر الكبير الذي يدير هذه الدائرة الكاملة، هذا الناشر المسكين الذي يتحمل تبعات هذا التحول كله، ونجد أن التغيير

obeikandl.com

obeikandl.com

عروض الرسائل العلمية

في المكتبات والمعلومات

obeikandl.com

obeikandl.com

قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات
دراسة في الاقتصاديات(*)

أ. متولي علي محمد
بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة المنوفية

تمهيد:

كانت الدوريات ولا تزال تشكل عبئا ماليا تعجز أمامه معظم ميزانيات المكتبات ومراكز المعلومات، فالدوريات في زيادة عددية مستمرة، ويصاحب هذه الزيادة العددية ارتفاع ملموس في رسوم اشتراكها، علاوة على نفقات تجليدها وحفظها، ولكن مع هذا لم تنجح الدوريات في الإفلات من شباك تكنولوجيا المعلومات، ففي السبعينات والثمانينات قدم الناشرون كشافات الدوريات للمستفيدين من خلال خدمات الاتصال المباشر بقواعد بيانات مركزية مقابل رسوم مالية للحصول على هذه الخدمة

وقد شهدت السنوات الأخيرة تنافسا بين شركات نظم المعلومات والشركات المنتجة لقواعد البيانات في إتاحة قواعد البيانات التي تتيح النصوص الكاملة لمقالات الدوريات وغيرها من خلال الشبكة العنكبوتية، وأمام هذه التطورات والتحولات في مسار تكنولوجيا المعلومات اتخذت المكتبات العديد من القرارات فأصبح الهدف الذي تعمل من أجله معظم المكتبات، إحلال مصادر المعلومات الالكترونية محل المصادر الورقية المطبوعة.

وهذا بدوره أدى إلى إعادة النظر في مبررات اقتناء أوعية المعلومات محليا، والاتجاه إلى إقامة علاقات تبادل جديدة للإعارة بين المكتبات والانضمام إلى عضوية الاتحادات أو التكتلات Consortiums، وقد ظهرت اتحادات المكتبات أو

(*) أطروحة لدرجة ماجستير قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات : دراسة في الاقتصاديات والإفادة، إشراف : أ.د. أسامة السيد محمود، ومشاركة عاطف السيد قاسم، شبين الكوم – جامعة المنوفية – كلية الآداب، قسم المكتباتوالمعلومات – ٢٠١٠ – ٣٣٢ ص.

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، مج ١٦ ، ع ٣٦ (يوليو ٢٠١١)، ص ٣٢٥ –٣٣٥ .

التكتلات المكتبية كنمط من أنماط التعاون بين المكتبات وبخاصة في مجال الاقتناء، بهدف التوفير في النفقات.

واستجابة من المجتمع المصري لهذه التطورات، تم إنشاء تجمع المكتبات الجامعية المصرية Egyptian Universities Libraries Consortium (EULC) التابع للمجلس الأعلى للجامعات والذي بادر باقتناء مجموعة قواعد بيانات ببليوجرافية ونصية وعدد من المجلات والكتب الإلكترونية والتي تغطي المجالات العلمية المختلفة كالطب والعلوم والتكنولوجيا والإنسانيات والتي بدأ إتاحتها للباحثين بالجامعات المصرية مع بداية عام ٢٠٠٦.

مشكلة الدراسة وأهميتها :

تمثل قواعد البيانات أهمية بالغة بالنسبة للباحثين والأكاديميين في تطوير معارفهم العلمية والبحثية وفى توفير الوقت وسرعة الحصول على المعلومات بأقل جهد، وسرعتها في تحديث المعلومات بالإضافة إلى العديد من المميزات الأخرى التي تميز قواعد البيانات عن غيرها من مصادر المعلومات الأخرى، كما تلعب قواعد البيانات دورا رئيساً في خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات خصوصا مع ظهور بعض التقنيات المعلوماتية الحديثة التي سهلت استخدام تلك القواعد، ومع تزايد عدد قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر " الويب"، لذا تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال مفهوم الخدمات التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات ومدى مواءمتها لحاجات المستفيدين، والدراسة الحالية تدرس خدمة البحث في قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية والمقدمة للباحثين في الجامعات المصرية، ونظرا لأن نجاح هذا النوع من الخدمات لا يتحقق إلا بالإفادة منها، كان لا بد من استطلاع آراء المستفيدين منها ومعرفة خصائص هؤلاء المستفيدين وفئاتهم. ومحاولة معرفة اتجاهاتهم البحثية، بالإضافة إلى معرفة أكثر قواعد البيانات المستخدمة وأسباب قلة الاستخدام، مما يسهم بشكل فاعل في إعادة النظر في جدوى الاشتراك في بعض القواعد غير المستخدمة والاشتراك في قواعد قد تحتاجها التخصصات الأخرى بالجامعة لمساندة العملية التعليمية والبحث العلمي، بالإضافة إلى تقييم الخدمات التي تتيحها هذه القواعد للباحثين بالجامعات المصرية، وتفعيلها من الناحية الاقتصادية بالاقتصار على الاشتراك في قواعد البيانات المستخدمة بالفعل.

وتتمثل **مشكلة الدراسة** في بحث ظاهرة اشتراك الجامعات المصرية في قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى والتي كان الهدف من الاشتراك فيها، القضاء على مشكلة زيادة نفقات الدوريات المطبوعة، وهل نجح المجلس الأعلى للجامعات في ذلك من خلال الاشتراك في قواعد البيانات أم لا ؟، وهل التكاليف توازي الإفادة، وهل بالفعل ومن وجهة النظر الاقتصادية يعد اتجاه المجلس الأعلى للجامعات اتجاها إيجابيا ؟، وذلك من خلال دراسة فاعلية تكلفة Cost-Effectiveness الاشتراك في قواعد البيانات

ودراسة مدى الإفادة منها من جانب الباحثين بالجامعات المصرية ودراسة أسباب انخفاض معدلات الإفادة من بعض قواعد البيانات والتي لاحظها الباحث من خلال اطلاعه على تقارير الإفادة الصادرة عن اتحاد المكتبات الجامعية المصرية عام ٢٠٠٦.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

١- معرفة المشكلات والتحديات التي واجهت المكتبات الجامعية في التزويد بالدوريات العلمية.

٢- معرفة واقع قواعد البيانات المتاحة للباحثين بالجامعات المصرية.

٣- معرفة معايير اختيار وتقييم قواعد البيانات المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

٤- دراسة اقتصاديات اشتراك الجامعات المصرية في قواعد البيانات المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

٥- معرفة سمات المستفيدين من قواعد البيانات وتخصصاتهم، ودوافع وأغراض استخدام الباحثين لقواعد بيانات الدوريات العلمية.

٦- معرفة أكثر فئات المستفيدين استخداما لقواعد البيانات، ومدى حاجتهم إلى المعلومات المتوافرة بها، ومدى رضا الباحثين عن النتائج المسترجعة من قواعد البيانات.

٧- معرفة الفروق في مدى الإفادة من قواعد البيانات بين الجامعتين (المنيا والمنوفية) محل الدراسة، ومعرفة الفروق في الإفادة من هذه القواعد بين الباحثين في التخصصات العلمية المختلفة.

٨- معرفة العوامل المؤثرة في الإفادة من قواعد البيانات، والصعوبات التي تحول دون الإفادة منها.

وبناء على أهداف الدراسة تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ما المشكلات والتحديات التي واجهت المكتبات الجامعية في التزويد بالدوريات العلمية؟

٢- ما واقع قواعد البيانات الرقمية للدوريات العلمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات ؟

٣- ما معايير اختيار وتقييم قواعد البيانات المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات ؟

٤- ما اقتصاديات الاشتراك في قواعد البيانات المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات؟

٥- ما سمات المستفيدين من قواعد البيانات وما تخصصاتهم ؟ وما دوافع وأغراض استخدام الباحثين لقواعد البيانات الرقمية للدوريات العلمية ؟

٦- ما أكثر فئات المستفيدين استخداما لقواعد البيانات ؟ وما مدى حاجة الباحثين إلى المعلومات المتوافرة بها ؟ وما مدى رضاهم عن النتائج المسترجعة منها ؟

٧- هل توجد فروق في مدى الإفادة من قواعد البيانات بين الجامعتين محل الدراسة ؟ وهل توجد فروق في الإفادة من هذه القواعد بين

obeikandl.com

الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات والعلوم البحتة والتطبيقية ؟

٨- ما العوامل المؤثرة في الإفادة من قواعد البيانات الرقمية ؟ وما الصعوبات التي تحول دون الإفادة منها وما الوسائل التي يتبعها المستفيدون عند التعرض لصعوبة الحصول على المعلومات التي تلبي حاجاتهم البحثية؟

مجال الدراسة وحدودها :

اقتصر مجال الدراسة وحدودها في الآتي :

١- الحدود الموضوعية :

تتناول هذه الدراسة قواعد البيانات الرقمية للأبحاث والدوريات العلمية المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات بمصر وهذه القواعد هي:

- Science Direct – Scopus
- EBSCO (Academic Search Complete)
- Global Health - CAB Abstracts
- IEEE Journal - Wilson Humanities
Medline plus Full - ASME Standards
Text Open Access Links to over 400
The lippincott Williams – journals
& Wilkins (LWW) journal Archive
The lippincott Williams & - collection
Wilkins (LWW) Current journal
ASME Journals American - collections
– Society of Mechanicals Engineers
Jstor – ProQuest – Springer، وقد تم تناول قواعد البيانات السابق ذكرها من ناحية الإفادة، وقد زاد على هذه القواعد من ناحية دراسة الجانب الاقتصادي لها قواعد بيانات Wiley - Gale Academic one File – Blackwell ISI Web of Knowledge

٢- الحدود المكانية :

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة من ناحية الإفادة من قواعد البيانات على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعتي المنيا والمنوفية، وقد اختار الباحث المنيا والمنوفية كعينة قصدية نظرا لأن الرسالة كانت مسجلة في المنوفية وبالتالي كان من الضروري أن تتناول الدراسة جامعة المنوفية، كما أن جامعة المنيا هي جامعة الباحث، لذلك فمن الطبيعي أن تشمل الرسالة الجامعتين، أما من ناحية دراسة اقتصاديات قواعد البيانات فقد شملت الجامعات المصرية كلها.

٣- الحدود الزمنية :

اقتصر البحث على دراسة مدى إفادة الباحثين من قواعد البيانات الرقمية للأبحاث والدوريات العلمية منذ بداية إتاحة هذه الخدمة من خلال المجلس الأعلى للجامعات عام ٢٠٠٦ وحتى تاريخ انتهاء الباحث من جمع البيانات والدراسة أوائل عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى دراسة اقتصاديات قواعد البيانات التي تم الاشتراك فيها حتى عام ٢٠٠٩ حيث إن اتحاد المكتبات الجامعية المصرية قام بالاشتراك في مجموعة من قواعد البيانات خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج المسحي الذي يعتمد على وصف ورصد وتحليل واستقراء واقع قواعد البيانات الرقمية، كما يعتبر أفضل المناهج لتقويم المستفيدين من قواعد البيانات واتجاهاتهم تجاه خدمة البحث في قواعد البيانات المتاحة لهم، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الاستفادة المنشودة من خدمات البحث في قواعد البيانات الرقمية، كما اعتمد الباحث على المنهج المقارن لمقارنة سمات المستفيدين وتخصصاتهم واستخدامهم لقواعد البيانات بين جامعات مجتمع الدراسة.

أدوات جمع البيانات :

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة للبحث على الأدوات التالية :

١- رصد الإنتاج الفكري في مجال موضوع الدراسة :

حيث تم رصد الإنتاج الفكري المنشور حول قواعد البيانات، ومعايير اختيارها وأساليب وطرق تقييم خدماتها بشكل عام، بالإضافة إلى جمع بيانات تفصيلية حول قواعد البيانات المتاحة من خلال المجلس الأعلى للجامعات بشكل خاص، والاطلاع على تقارير الاستخدام الصادرة عن اتحاد المكتبات الجامعية المصرية.

الاستبيان : حيث قام الباحث بإعداد استبانه وجهت إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعتين محل الدراسة، حيث يعد الاستبيان أكثر الأدوات استخداما في قياسات الإفادة من خدمات قواعد البيانات والتعرف على اتجاهات ودوافع الباحثين نحو استخدام هذه القواعد، والصعوبات التي قد تواجههم عند استخدامها، وقد تم تصميم الاستبيان وصياغته من خلال الدراسات السابقة في مجال الإفادة من قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية بصفة خاصة ومصادر المعلومات الإلكترونية بصفة عامة، وقد كان إجمالي عدد أسئلة الاستبيان في صورتها النهائية ٥٤ سؤالا، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة ٧١٢ استبياناً، وقد استجاب ٦٣١ فردا بنسبة قدرها ٨٨,٦%، وقد تم استبعاد ١٦ استمارة غير صالحة، بينما كان عدد الاستمارات المكتملة القابلة للتحليل ٦١٥ بنسبة قدرها 386 . %، وقد استخدم الباحث برنامج SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) لتحليل النتائج وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات باستخدام أسلوب التوزيع التكراري وحساب النسب المئوية لجميع العوامل والمتغيرات التي تناولتها الدراسة

٢- المقابلة الشخصية :

كانت المقابلة إحدى أدوات ووسائل البحث التي حرص الباحث على استخدامها حيث التقى الباحث مع أعضاء هيئة التدريس لشرح بعض المفاهيم والمصطلحات التي قد تكون غير مفهومة وبغرض توضيح ما قد يغمض فهمه من أسئلة الاستبيان بالنسبة لهم حيث حرص الباحث على التواجد مع المستفيدين عند ملء هذه الاستمارات.

٣- إعداد قائمة بالمعايير الخاصة بتقييم خدمات قواعد البيانات :

وذلك من خلال الاطلاع على الإنتاج الفكري الصادر في مجال قواعد البيانات سواء الببليوجرافية أو النصية، بالإضافة إلى الأدلة المجمعة لقواعد البيانات، و"كتالوجات" الناشرين والمجمعين والموردين (وقد تضمنت قائمة المعايير ٢٦١ معيارا)

مجتمع وعينة الدراسة :

اختار الباحث العينة العمدية (يطلق عليها أيضا العينة الغرضية أو القصدية) لدراسته، وهي تختار بشكل مقصود لتحقيق غرض معين حيث يتم اختيار مفرداتها قصديا أو عمدا دون غيرها من المفردات لتمتعها بصفات أو خصائص محددة يرغب بها الباحث، ويبرر الباحث اعتماده على هذا النوع من العينات، بسبب محاولة الباحث استطلاع آراء مختلف الفئات المكونة لمجتمع المستفيدين من خدمة البحث في قواعد البيانات في جامعتي المنيا والمنوفية، وقد رغب الباحث في أن تمثل العينة المختارة جميع الكليات داخل الجامعتين بصورة متوازنة، بحيث تشمل كل الأقسام داخل كل كلية من حيث النوع (ذكر، أنثى) والعمر الزمني لهم، والتخصص العلمي، والدرجة العلمية (أستاذ متفرغ – أستاذ – أستاذ مساعد – مدرس – مدرس مساعد – معيد) ومكان الحصول على الدرجة العلمية سواء داخل مصر أو خارجها.

وقد بلغ مجموع العينة المختارة ٣٢٤ عضو هيئة تدريس ومعاوناً من جامعة المنيا بنسبة (١٣,٥%) من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، و ٣٨٨ عضواً ومعاوناً من جامعة المنوفية بنسبة (١٢%)، حيث تم توزيع ٢٠ استمارة داخل كل كلية من كليات الجامعتين

فصول الدراسة :

تتكون الدراسة من مقدمة وسبعة فصول يليها النتائج والتوصيات كالتالي :

* **المقدمة** : وتتضمن العناصر الآتية : مشكلة الدراسة، أهدف الدراسة، تساؤلات الدراسة، حدود الدراسة ومجالاتها، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، وعرض الفصول.

* **الفصل الأول : وعنوانه "الدوريات العلمية ومشكلاتها في المكتبات الجامعية"** وقد تناول هذا الفصل المشكلات والتحديات التي كانت تواجه المكتبات الجامعية في التزويد بالدوريات العلمية المطبوعة، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي واجهت المكتبات الجامعية المصرية في اقتناء الدوريات الإلكترونية مع عرض لنماذج بعض المكتبات الجامعية المصرية في تعاملها مع الدوريات الإلكترونية وقواعد البيانات والمشكلات التي واجهتهم.

* **الفصل الثاني : وعنوانه "قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية"** وتناول هذا الفصل عرضاً لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية EULC وأهدافه، ثم تناول الفصل أيضا قواعد البيانات المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية، ومنتجي وموردي هذه القواعد.

* **الفصل الثالث : وعنوانه "معايير اختيار وتقييم قواعد البيانات الإلكترونية"** وتناول هذا الفصل التعرف على أهم المعايير التي تساعد الهيئات والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث والمكتبات الجامعية في اختيار قواعد البيانات، بالإضافة إلى معرفة المعايير التي يتبعها اتحاد المكتبات الجامعية المصرية EULC في اختيار قواعد البيانات وسياسة اختيار المجموعات والمصادر الإلكترونية، بالإضافة إلى تقييم قواعد البيانات المتاحة، اعتمادا على عدد من المعايير العلمية التي قام الباحث بإعدادها.

* **الفصل الرابع : "اقتصاديات قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية"** وتناول هذا الفصل دراسة اقتصاديات اشتراك الجامعات المصرية في قواعد بيانات النصوص الكاملة للدوريات العلمية من خلال اتحاد المكتبات الجامعية، وذلك من خلال دراسة فاعلية تكلفة – Cost effectiveness الاشتراك في قواعد البيانات خلال الأعوام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وذلك ليتم التعرف على أكثر قواعد البيانات أقل في التكلفة وأكثر في نسبة الإفادة.

* **الفصل الخامس : وعنوانه "المستفيدون من قواعد البيانات الإلكترونية"** تناول هذا الفصل التعرف على فئات وخصائص المستفيدين من قواعد البيانات بجامعتي المنيا والمنوفية، وتوزيع أفراد العينة، والقدرات السابقة للأعضاء في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وخاصة الانترنت، وأنماط تعامل المستفيدين مع قواعد البيانات، وكيفية الإعلام عن توافر خدمة البحث في قواعد البيانات، ومعدل استخدام الباحثين لقواعد البيانات.

* **الفصل السادس : وعنوانه "اتجاهات ودوافع استخدام الباحثين لقواعد البيانات الإلكترونية"** وتناول هذا الفصل التعرف على اتجاهات ودوافع وأغراض استخدام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعتي المنيا والمنوفية لقواعد البيانات المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية، والأماكن التي يفضلونها في استخدامهم لقواعد البيانات، وأكثر قواعد البيانات التي يستخدمونها، وأسباب استخدامهم لهذه القواعد، ومدى رضاهم عن النتائج المسترجعة منها، وأثر استخدام قواعد البيانات على استخدامهم لمصادر المعلومات الأخرى، ومدى إفادتهم منها في إعداد أبحاثهم وفي التدريس، وتقييمهم لسهولة البحث والتصفح من خلال البوابة الرقمية.

* **الفصل السابع : وعنوانه "العوامل المؤثرة في الإفادة من قواعد البيانات الإلكترونية"** وتناول هذا الفصل العوامل المؤثرة في الإفادة من قواعد البيانات، ومن هذه العوامل العلاقة بين أخصائيي المعلومات والباحثين، ومدى قدرة الباحثين على البحث في قواعد البيانات دون الحاجة لأخصائيي المعلومات كعامل مؤثر، ومساعدة الأخصائي للمستفيد عند البحث بنفسه كعامل مؤثر، وبرامج التدريب على طرق البحث في قواعد البيانات، وأنواع الأدلة التي توفرها المكتبة والقائمون على مشروع المكتبة الرقمية والصعوبات التي تحول دون الإفادة من قواعد البيانات.

وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

أولا : بالنسبة لمعايير اختيار وتقييم قواعد البيانات الإلكترونية :

١- توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية من أهمها المضاهاة Matching حيث اعتمدت سياسة اختيار قواعد البيانات على دراسة اشتراكات المكتبات الجامعية المصرية في الدوريات المطبوعة اعتمادا على القائمة الموحدة للدوريات التي أعدتها الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمي، كما اعتمدت سياسة اختيار قواعد البيانات على مجموعة من المعايير الأخرى منها التغطية الموضوعية لقواعد البيانات، ومدى شموليتها، ولغة المواد المنشورة بداخلها، وسنوات التغطية بها، والسياسة المتبعة في تحديثها، ومدى التداخل بين الموضوعات التي تغطيها، و تحديد فئات المستفيدين المتوقع استخدامهم لقاعدة البيانات، ومدى تأثير قاعدة البيانات على البحث العلمي، وأشكال المواد المتاحة بالقاعدة، وإمكانات البحث والاسترجاع بالقاعدة وواجهة التعامل، ومن أهم المعايير أيضا تراخيص استخدام القاعدة، وتكاليف الاشتراك بها.

٢- أن أكثر قواعد البيانات تغطية للمحتوى كانت قاعدتي بيانات Springer و Wiley Blackwell.

٣- بلغت أعلى تغطية للدوريات المحكمة علميا من نسبة ما تشتمل عليه قواعد البيانات من دوريات مكشفة لقاعدتي بيانات Science Direct و Wiley بنسبة ١٠٠ %.

٤- تبين من الدراسة أن أكثر قواعد البيانات تحقيقا للمعايير طبقا لمقياس سمبسون هي قاعدة بيانات Gale Academic one File بنسبة ٨٦%، تليها قاعدة بيانات EBSCO بنسبة ٨٠%، تليها قواعد بيانات شركة Ovid، وكانت أقل قواعد البيانات تحقيقا للمعايير هي قاعدة بيانات Jstor بنسبة ٦٣%.

ثانيا : بالنسبة إلى اقتصاديات قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية

١- تبين من الدراسة أن أكثر الجامعات إفادة من قواعد البيانات خلال الأشهر الستة الأولى من إتاحة قواعد البيانات عام 2006 هي جامعات أسيوط والمنصورة وجنوب الوادي وذلك من ناحية تحميل النصوص الكاملة من كل قواعد البيانات حيث لم تتجاوز تكلفة المقالة الواحدة عن ٠,٢ دولارا، بينما كانت أكثر الجامعات تكلفة لمتوسط تحميل المقالة من كل قواعد البيانات هي جامعة عين شمس فقد بلغت تكلفة المقالة أكثر من ١٠ دولارات، وكانت أكثر الجامعات تحقيقا لفاعلية التكلفة من البحث في قواعد البيانات جامعة أسيوط أيضا تليها جامعتا المنصورة وجنوب الوادي

٢- أوضحت الدراسة أن أكثر الجامعات تحقيقا لفاعلية التكلفة من الاشتراك في قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية خلال عام 2006 هي جامعة أسيوط 0.4 دولارا للمقالة، تليها جامعة جنوب الوادي 0.5 دولارا، بينما أقل الجامعات تحقيقا لفاعلية التكلفة جامعة عين شمس أكثر من 18 دولارا للمقالة، تليها جامعة حلوان أكثر من 5 دولارات.

٣- أوضحت الدراسة أن أكثر الجامعات تحقيقا لفاعلية التكلفة من الاشتراك في قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية خلال عام ٢٠٠٧ من ناحية تحميل النصوص الكاملة لكل قواعد البيانات جامعتا أسيوط والمنصورة ٠,٥ دولارا للمقالة، وأقل الجامعات فاعلية من ناحية التكلفة كانت جامعة حلوان.

٤- أوضحت الدراسة أن أكثر الجامعات تحقيقا لفاعلية التكلفة من الاشتراك في قواعد بيانات الدوريات الإلكترونية خلال عام ٢٠٠٨ من ناحية تحميل النصوص الكاملة لكل قواعد البيانات جامعة المنصورة ٠,٣ دولارا، تليها جامعات القاهرة وبني سويف والفيوم والإسكندرية ٠,٤ دولارا للمقالة، وأقل الجامعات فاعلية من ناحية التكلفة كانت جامعة حلوان ١,٥ دولاراً.

٥- أوضحت الدراسة أن أكثر قواعد البيانات التي تتيح النصوص الكاملة تحقيقا لفاعلية التكلفة على مستوى الجامعات خلال عام ٢٠٠٩ قاعدة بيانات Science Direct ٠,٣ دولارا للمقالة على مستوى الجامعات المصرية، وأقلها فاعلية من ناحية التكلفة على مستوى الجامعات المصرية قاعدة بيانات ASME Journal ٣٥,١ دولارا للمقالة الواحدة.

٦- حققت غالبية الجامعات المصرية فاعلية التكلفة من الاشتراك في قواعد البيانات من خلال اتحاد المكتبات الجامعية فيما عدا قواعد بيانات ASME Journal و ASME /API Standard وهي قواعد بيانات تخدم تخصصات الهندسة الميكانيكية وهندسة البترول والمعادن، وكانت أكثر قواعد البيانات تحقيقا لفاعلية التكلفة على مستوى الجامعات خلال الأعوام المختلفة قاعدة بيانات Science Direct

ثالثا : الإفادة من قواعد البيانات :

١- تبين من الدراسة أن نسبة من لم يستخدموا خدمة البحث في قواعد البيانات بلغت (٩%) في مقابل (٩١%) استخدم قواعد البيانات، وتتفوق جامعة المنوفية على جامعة المنيا من حيث عدد المستخدمين، ويأتي شباب الباحثين من المعيدين والمدرسين المساعدين في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣,٥%)، وكان غالبيتهم من المتخصصين في مجال العلوم البحتة والتطبيقية بنسبة (٥٨%)، وكان أقلهم من المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية (١٤,٩%).

٢- أن غالبية مجتمع الدراسة (٥٥,٢%) يستخدمون قواعد البيانات مرتين أو ثلاث

مرات في الأسبوع، وكانت الغلبة في ذلك لشباب الباحثين من المعيدين والمدرسين المساعدين ثم المدرسين، وكان معظمهم من المتخصصين في مجال العلوم البحتة والتطبيقية.

٣- أن أكثر قواعد البيانات استخداما من جانب الباحثين قاعدة بيانات Science Direct، تليها EBSCO، ثم Springer، وأقلها استخداما ASME / API Standard تليها ASME Journal.

٤- أهم أسباب اختيار الباحثين لقواعد البيانات التي يستخدمونها التغطية الموضوعية (٢٠,٨%) تليها الشمولية في التغطية (١٦,٣%)، ثم تغطيتها للدوريات البؤرية في مجال تخصصاتهم.

٥- أن غالبية الباحثين (٦٣%) يستخدمون قواعد البيانات لأغراض البحث العلمي ماجستير ودكتوراه (٣١,٥%) وهم من المدرسين المساعدين والمعيدين، أو لغرض الترقي والحصول على مراتب علمية أستاذ أو أستاذ مساعد (٢٢,٥ %)، أو لغرض إعداد ورقة بحثية لمؤتمر علمي (٩%).

٦- أجاب غالبية الباحثين (٦٠,٣%) بأنهم يفضلون فورمات PDF للحصول على مخرجات أبحاثهم، يليها تفضيلهم لفورمات HTML (٢١,٦%)، كما أن غالبيتهم يفضلون الحصول على نصوص الوثائق والمقالات في شكل مطبوع (٦١,٥%)، يليها من خلال البريد الإلكتروني (٢٠%).

٧- أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرون أن قواعد البيانات المتاحة توفر لهم المقالات التي تلبي احتياجاتهم البحثية (٩٠,٣%)، وكان غالبيتهم من المتخصصين في مجال العلوم البحتة والتطبيقية (٦٠,٢%)، بينما (١٧,٥%) للمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، ثم (١٢,٥%) للمتخصصين في مجال العلوم الإنسانية.

٨- أن نسبة كبيرة من الباحثين (٤١,٤%) يرون أن قواعد البيانات مفيدة في مجال التدريس وغالبيتهم من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين وغالبيتهم من المتخصصين في مجال العلوم البحتة والتطبيقية، أما الغالبية (٤٧,٥%) فقد أجابوا بأنها متوسطة الإفادة.

٩- تبين من الدراسة أن غالبية الباحثين (٨٤,٤%) أجابوا بإفادتهم من قواعد البيانات في مجال إنجاز البحوث العلمية على اختلاف فئاتهم وتخصصاتهم ودرجاتهم الأكاديمية.

١٠- تبين من الدراسة أن إعلانات المكتبة احتلت المرتبة الأولى بنسبة مئوية (٢٣,٦%)، تلاها ما يعلن من خلال البوابة الرقمية كوسائل لإعلام الباحثين بقواعد البيانات التي يتم إضافتها للمكتبة الرقمية، وجاء البريد الإلكتروني في المرتبة الأخيرة

١١- تبين من الدراسة أن نسبة كبيرة من الباحثين لا يعلمون بتوافر دورات عن التدريب على قواعد البيانات حيث أجاب أقل من نصف

الباحثين فقط (٤١,٧%) بأنهم حصلوا على دورات تدريبية على استخدام قواعد البيانات.

١٢- تعد صعوبة توفير النصوص الكاملة لبعض المقالات التي تنتج عن عملية البحث في قواعد البيانات أهم الصعوبات التي واجهت الباحثين في استخدامهم لقواعد البيانات بنسبة (٢٣,١%)، تليها بطء عملية الاتصال بالانترنت أو انقطاعه (١٥,٦%)، ثم طول الوقت المستغرق للقيام بعمليات البحث (١٣%)، وجاءت الصعوبات اللغوية في المرتبة الأخيرة بنسبة (١,٩%).

obeikandl.com

obeikandl.com

المكتبة الوطنية الرقمية : دراسة تخطيطية لمتطلبات إنشائها لخدمة مجتمع المعلومات في ليبيا(*)

أ. ظافر عمر سالم المرابط

مقدمة الدراسة :

ظهرت مع بداية الألفية الثالثة مجموعة من التطورات التقنية الحديثة، أثرت على الحياة في شتى مجالاتها، حيث تحول كل شيء حولنا من الحالة التناظرية والثمائلية إلي الرقمية، وقد تأثر مجال المكتبات بهذه التطورات المهمة، وشملت التغيرات جميع جوانب المكتبة؛ بداية من تصميمها، وإنشائها، وتنظيمها، وتنمية مجموعاتها، لأن المكتبات عنصر مهم من عناصر المجتمع، فهي تؤثر فيه وتتأثر به، لذلك فمع ظهور التقنيات الحديثة تأثرت المكتبات بإدخال الأنظمة الآلية والحاسب الآلي إليها لتنظيم وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين.

ثم كان التأثير الأكبر لظهور الانترنيت، حيث أصبح من الممكن إجراء جميع عمليات المكتبة من بعد: مثل القيام باجراءات التزويد، والمعالجة الفنية، وتقديم خدمات المستفيدين، مع إمكانية تبادل المعلومات مع المكتبات الأخري.

ويعد مجال المكتبات، من أكثر المجالات اتصالا وتأثرا بالتطورات الهائلة والحادثة في مجال تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وهو الأمر الذي عبر عن نفسه في صور عديدة، منها بروز ما بات يعرف بالكتاب الإلكتروني والدورية الإلكترونية، تلك التطورات من شأنها تدعيم وتأكيد مجتمع المعلومات "ويقصد به المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا علي المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوي العاملة"(١). هذا من ناحية، ومن ناحية أخري

(*) أطروحة لدرجة دكتوراه من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، إعداد ظافر عمر سالم المرابط، إشراف : أ.د. شريف كامل شاهين، أ.د. محمد الفيتوري عبد الجليل ٢٠١١.

obeikandl.com

هناك الاتجاه المتنامي نحو(النظام الآلي أو النظام الرقمي) في كافة جوانب حياتنا. ومن أجل توفير المعلومات للباحثين وتيسيرها للمستفيدين بسهولة، كان من الضروري الاعتماد علي الحواسيب الإلكترونية في معالجة المعلومات، من حيث الاقتناء والتنظيم والتحليل والتخرين والاسترجاع والبث، وهذا ما يطلق عليه تكنولوجيا المعلومات (رقمنة المعلومات) [٢].

وقد أفضت التطورات التقنية والتغيرات المستمرة في مجال المكتبات والمعلومات إلي ضرورة تطوير الكيانات الحالية لتصبح شبكات معلومات متطورة وقادرة علي التعامل والتفاعل مع التطورات المعاصرة لتلبية احتياجات المستفيدين.

ولقد تزايد اهتمام المكتبات بشبكات المعلومات، لأنها تقدم معلومات وخدمات معلوماتية متقدمة، وحدث تحول في سياسات المكتبات من الاعتماد علي المصادر المتوفرة لديها فقط إلي الاعتماد علي المصادر المتوفرة لدي المؤسسات الأخري مهما كان موقعها علي خريطة العالم، كما تزايد الاهتمام بشبكات المعلومات في الآونة الأخيرة من قبل المكتبات علي كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام المتزايد بشبكات المعلومات إلي أهمية المعلومات باعتبارها حقاً من حقوق الأفراد ومسئولية وطنية، وكذلك تضخم الإنتاج العلمي بكافة أشكاله وموضوعاته وكثرة المعلومات ومصادرها، فضلاً عن غياب الدعم الحكومي الكافي للمكتبات ومراكز المعلومات وارتفاع تكلفة الحصول علي المعلومات من مصادرها المختلفة[٣].

كما أن إدخال التقنية الجديدة في المكتبات وخدمات المعلومات، قد جعل من الممكن الاستمرار في تقديم الخدمات، بل ويمكن أحيانا زيادة مدي الخدمات في إطار المصادر المالية المتاحة[٤]. إذًا نحن أمام نقلة نوعية مهمة تتمثل في الشكل الجديد الذي أصبحت تظهر عليه المكتبات فيما يختص بالمقتنيات والخدمات وطبيعة المعلومات وحفظها ونقلها واسترجاعها وتوصليها للمستفيد، ويمكن القول الآن أن المكتبة الرقمية غير محصورة لا بالمكان ولابالزمان، فجميع خدمات المكتبة ستقدم إليك طوال ساعات اليوم وطوال أيام السنة دون توقف، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المكتبة الرقمية سواء من الناحية الإدارية أو التنظيمية[٥].

والسؤال الذي يطرحه الباحث هو: إلي أي مدي يمكن الاستفادة من تلك المنجزات في إنشاء مكتبة وطنية رقمية في ليبيا لخدمة مجتمع المعلومات.؟

إن الاهتمام بالمكتبات في المجتمع الليبي – كما تؤكد الدراسات – كان اهتمامًا قديما، حيث كان ملازما للنمو الحضاري في العصور القديمة وبعد الفتح الإسلامي،[٦] وقد لعبت هذه المكتبات دورًا هامًا في نشر المعرفة وتأسيسها في هذا المجتمع، وقد واكبت هذه المكتبات في نشأتها وتطورها التطورات المختلفة التي طرأت علي المجتمع، خاصة في الفترة الزمنية الحديثة بعد

اكتشاف الثروة النفطية، وتزايدت الحاجة سواء للمكتبات العامة أو المكتبات المتخصصة، وهو الأمر الذي رافقه تنامي في أعداد المكتبات علي مستوي الجماهيرية العربية الليبية[٧].

وتتمتع ليبيا في الوقت الراهن بنظام لخدمات المعلومات يعتبر واحدًا من أهم وأحدث نظم المعلومات والمكتبات ومراكز المعلومات، حيث تمر عملية المعلومات بآلية خاصة تضم القطاعات المختلفة في الدولة، على سبيل المثال: الهيئة العامة للمعلومات بموجب قرار إنشائها الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (رئاسة مجلس الوزراء) رقم (١٤٩) سنة ١٩٩٣م تعد الجهة المسئولة في الدولة الليبية عن تجميع وحفظ البيانات والمعلومات والوثائق ، وتنظيم انسياب البيانات والمعلومات بين مراكز المعلومات المختلفة بالجماهيرية العظمى وخارجها[٨].

وتأتي هذه الدراسة، كي تبحث في موضوع تأسيس مكتبة وطنية رقمية ليبية، وهو موضوع في غاية الأهمية، خاصة بالنسبة للمجتمع الليبي، الذي ما زال في حداثة التعامل مع مثل هذه التقنيات المتطورة.

١- مشكلة الدراسة:

لم تعد المكتبة ومراكز المعلومات مجرد غرف تحتوي علي رفوف مزودة ببعض الكتب وبعض الأوراق الوثائقية، وبعض قصاصات الجرائد المبوبة والمحفوظة في خزائن، بل أصبحت مركزا مهماً للمعلومات، وتشتمل علي جميع المواد المكتبية والوثائقية والأرشيفية المطبوعة منها وغير المطبوعة، مثل الوسائل السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية والأقراص المكتنزة وغيرها من المواد التي ظهرت نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات. و لم يعد المكتبي مجرد قيم علي الكتب بل هو أخصائي المعلومات المؤهل مكتبيا ومهنيا، وأيضا هو القادرعلي وضع الخطط لتطور العمل المكتبي وتأسيسه علي نظم علمية صحيحة، مما يسهل عملية الوصول إلي المعلومات بأفضل وأسرع الطرق[٩].

إن استخدام الحاسوب في المكتبات ومراكز الأبحاث والمعلومات ساهم في تطوير العمل المكتبي، كما ساهم أيضا في إرساء قواعد التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات وتطوير البرامج التعاونية فيما بينهما، مثل الإعارة التعاونية والتصنيف والفهارس الموحدة وغيرها من برامج التعاون، فالشبكات وأنظمة المعلومات بين المكتبات ومراكز المعلومات ساهمت في مشاركة المعلومات والمقتنيات والخدمات، وكل ذلك يفضي في النهاية إلي بلورة وتشكيل وإرساء قواعد وأسس مجتمع المعلومات[١٠].

وتعمل معظم المكتبات في العالم طوال السنوات الماضية على تطوير مجموعاتها وخدماتها وتشكيل البنى الأساسية للمعلومات ضمن منظومة متكاملة تساعد في تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات من قبل الباحثين ومتخذي القرار[١١]. لذلك تأثرت هذه المكتبات بالتقنية الحديثة وتحولت من مكتبة تقليدية إلى مكتبة إلكترونية لتقديم خدمات إلكترونية، وخدمات أخري مميزة وعديدة تعجز المكتبات التقليدية عن تقديمها[١٢].

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة، حيث لاحظ الباحث أنّ في المجتمع الليبي، كثيراً من المؤسسات المهتمة بتجميع وحفظ وإتاحة التراث الليبي والإنتاج الفكري والثقافي الحديث على اختلاف أشكاله وأنواعه، هذه المؤسسات تتمثل في المكتبات العامة والخاصة والمتاحف ومراكز حفظ الوثائق والتراث، ووظيفتها عبارة عن مبادرات وجهود فردية إلي حد كبير تستخدم الأسلوب التقليدي في تجميع وحفظ وإتاحة التراث والإنتاج الفكري، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تملك تقنيات معلوماتية حديثة، فإن تلك المحاولات تظل فردية ومحدودة وبسيطة للغاية، وهو الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود لتنسيقها تحت مظلة أو مؤسسة واحدة، وذلك للعمل علي إنشاء وتأسيس مكتبة وطنية رقمية ليبية تعمل على حفظ التراث والإنتاج الفكري الليبي خاصة والتراث العربي والعالمي عامة.

إن العمل علي تأسيس هذه المكتبة سيكون بمثابة الآلية التي من خلالها يمكن تحقيق هدف مهم وهو الحفاظ علي التراث والإنتاج الفكري الليبي، إلي جانب انها سوف تخدم مجتمع البحث العلمي وتساعد على التحول إلي مجتمع المعلومات، وإرساء قواعده وتعظيم الاستفادة منه لكافة أبناء المجتمع الليبي.

٢- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا حيويًا ومهمًا يتعلق بالتوجهات المستقبلية الواعدة بحاجة المجتمع الليبي الأكاديمي لإنشاء مكتبة وطنية رقمية.

وتتضح أهمية هذا الموضوع بالنظر إلي الاعتبارات التالية:

أ - ندرة الدراسات الميدانية حول موضوع المكتبة الرقمية في المجتمع الليبي، وهو الأمر الذي يجعل محاولة الباحث بمثابة محاولة رائدة في هذا المجال.

ب- سوف تلقي هذه الدراسة الضوء علي أوضاع المكتبات محل الدراسة، والمقومات المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في تأسيس المكتبة الوطنية الرقمية الليبية الجديدة، كما أنها أيضا ستسعي إلي الكشف عن مواطن القصور التي تحول دون تحقيق هذه المهمة الوطنية الكبري، ويلفت أنظار المسئولين لهذه المعوقات ومن ثم تساعدهم علي وضع تصورات لمواجهتها والتغلب عليها، وهذا بدوره سوف يساعد على عملية التأسيس لهذه المكتبة الوطنية الرقمية.

جـ- تسعى الدراسة إلي وضع مخطط لمتطلبات إنشاء مكتبة وطنية رقمية ليبية، وما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، يمكن أن يستفيد منه واضعو القرار والمسئولون علي المكتبات وتكنولوجيا المعلومات في ليبيا علي وجه العموم، والمهتمون بمجتمع المعلومات علي وجه الخصوص[١٣].

٣- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي بحث الإمكانية والكيفية اللازمة التي يمكن من خلالها تأسيس

مكتبة وطنية رقمية لخدمة مجتمع المعلومات والبحث العلمي في ليبيا، ابتداء من معرفة حال المؤسسات المهتمة بتجميع التراث، وتقصي ما إذا كان يوجد تجارب أو مشروعات رقمية بها، أو إذا كان هناك نوع من التعاون، والتنسيق بين هذه المؤسسات وكيفية جعلها تحت مظلة أو مؤسسة واحدة، وذلك للعمل علي إنشاء وتأسيس مكتبة وطنية رقمية ليبية.

وفي إطار هذا الهدف العام ثمة أهداف فرعية هي:

٣/١: التعرف علي أوضاع المكتبات في ليبيا، والمقومات المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في تأسيس المكتبة الوطنية الرقمية، والكشف عن مواطن القصور التي تحول دون تحقيق هذه المهمة الوطنية، وهذا بدوره أيضا سوف يساعد على عملية التأسيس لهذه المكتبة، ويلفت أنظار المسئولين لهذه المعوقات، ومن ثم تساعدهم علي وضع تصورات لمواجهتها والتغلب عليها.

٣/٢: تحديد المقومات والمتطلبات المادية والفنية والبشرية والقانونيه لرقمنة التراث والإنتاج الفكري الليبي.

٣/٣: محاولة وضع خطة استراتيجية مقترحة تستهدف تأسيس مكتبة وطنية رقمية ليبية.

٤- تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي للدراسة: ما متطلبات إنشاء المكتبة الوطنية الرقمية الليبية ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

٤/١: ما الوضع الراهن بالمؤسسات محل الدراسة المهتمة بتجميع التراث وحفظه وإتاحته؟

٤/٢: ما المتطلبات المالية اللازمة ومامدي توافرها في المؤسسات محل الدراسة ؟.

٤/٣: ما المتطلبات التقنية اللازمة ومدي توافرها في المؤسسات محل الدراسة ؟

٤/٤: ما المتطلبات البشرية اللازمة ومدي توافرها في المؤسسات محل الدراسة ؟

٤/٥: ما مدي توافر المتطلبات والمعايير والسياسات لإنشاء المكتبة الوطنية الرقمية الليبية؟

٥- حدود الدراسة

٥/١: الحدود الموضوعية: موضوع الدراسة هو بحث تخطيطي لمتطلبات إنشاء مكتبة رقمية وطنية ليبية لخدمة مجتمع المعلومات في ليبيا.

٥/٢: الحدود الزمنية: غطت الدراسة العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، و ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م، حيث تم توزيع الاستبانات والمقابلات الشخصية على المؤسسات محل الدراسة.

٥/٣: الحدود المكانية: تتناول الدراسة المؤسسات محل الدراسة الموجودة بمدينة طرابلس والمهتمة بتجميع وحفظ وإتاحة التراث والإنتاج الفكري الليبي، وهي ما بين المكتبات العامة والخاصة والمتاحف ومراكز حفظ الوثائق والتراث، بالاضافة إلي دار الكتب الوطنية ببنغازي، باعتبارها من المكتبات التي تعنى بتجميع وحفظ التراث

والإنتاج الفكري في الجماهيرية العربية الليبية. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية للمؤسسات بمدينة طرابلس وذلك لعدد من الاعتبارات منها:

- أن طرابلس تعد من أكبر المدن الليبية، فضلا عن كونها العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد.
- أن طرابلس بما تضمه من جامعات وهيئات، هي المدينة الأكثر ملاءمة لتنفيذ مشروع المكتبة الرقمية الوطنية.
- تضم طرابلس الكثير من المؤسسات العلمية والبحثية والمكتبات الجامعية والعامة والمتخصصة.
- فضلاً عن كون الباحث من أبناء المدينة، ويتخذها محلاً لإقامته، ويعمل بها وله علاقات مهنية وخبرات بمجتمع المعلومات والمكتبات في طرابلس، فإن كل هذه الأبعاد يسرت له إتمام مهمته بكل يسر بتوفيق من الله تعالى.

منهج الدراسة

١/٦: المنهج

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الميداني، باعتباره المنهج الملائم لتحقيق الأهداف المرسومة للدراسة، إذ يشير الأستاذ الدكتور أحمد بدر على أن المنهج المسحي الميداني يتميز بأنه يتضمن فحص قليل من الحالات بطريقة مختصرة (العدد القليل هذا هو عينة ممثلة للمجتمع الكلي)[١٤]، وأضاف الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبد الهادي أن المنهج المسحي الميداني من أكثر المناهج ملاءمة لمثل هذه الدراسات لأنه يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها، ووضع الخطط اللازمة لتصحيح مسارها[١٥]. ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة ميدانية مسحية للمؤسسات محل الدراسة، والمهتمة بتجميع التراث وحفظه وإتاحته، للتعرف عما إذا كان هناك اي مشروعات أومبادرات التحول الرقمي بها، وكذلك التعرف على البنية الأساسية والمتطلبات الفنية، والمادية، والبشرية، والقانونية لهذه المؤسسات و مدى استعدادها لدعم مشروع إنشاء المكتبة الوطنية الرقمية الليبية، والمعوقات التي يمكن أن تحول دون إنشائها.

أولاً:- النتائج:

يمكن إجمال نتائج الدراسة فيما يلي:

- جميع مؤسسات مجتمع الدراسة تتوفر بها أجهزة الحاسبات الآلية، والطابعات الليزرية Printers، وماسحات ضوئية مكتبية Scanners، وأقراص ممغنطة CD-ROM و DVD، وشبكة محلية LAN حققت نسبة بلغت ١٠٠%.
- كل المؤسسات محل الدراسة تشترك في شبكة الإنترنت أي بنسبة ١٠٠%، ويُعد خط الهاتف الرقمي للاتصالات ADSL أحد خطوط الاتصال بالإنترنت الاكثر استخداماً والذي تعتمده ٨٨% من المؤسسات مجال الدراسة .
- معظم المؤسسات محل الدراسة تتوفر بها مجموعة من الأقراص المكتنزة (CD-ROM)

تحتوى على المقالات والبحوث العلمية التي تصدرها سنويا بنسبة ٧٧%، وهناك أربع مكتبات بنسبة ٤٤% من إجمالي المكتبات محل الدراسة متوفر بها أقراص ممغنطة (DVD) تحتوي على الافلام الرقمية وعدد هائل من التسجيلات الصوتية

- اتضح من الدراسة أن ثماني مؤسسات بنسبة بلغت ٨٨% من إجمالي المؤسسات محل الدراسة أفادت بأنها تتوفر بها الماسحات الضوئية المكتبية لرقمنة الورق والصور
- تشير النتائج إلى شيوع استخدام حزم البرمجيات المعربة (سي دي أيسس) "CDS/ISIS" و نظام "وني ايسس WINISIS" في المؤسسات محل الدراسة، ومن جانب آخر تشير النتائج إلى أن غالبية المؤسسات محل الدراسة تستخدم نظام اوركل "Orcal" كنظام خاص بنسبة (٨٨%)
- أظهرت الدراسة أن ٧٧% من المكتبات محل الدراسة أفادت بأن لها تجربة تحويل بعض مقتنياتها من الشكل التقليدي إلي الشكل الرقمي .
- تبين من الدراسة أن ٧٧% من المكتبات محل الدراسة قامت بتحويل فهارس المكتبة من الشكل التقليدي إلي الشكل الرقمي. وفي المقابل أوضحت أربع مكتبات تمثل نسبة ٤٤% أنها قامت برقمنة الصحف والجرائد المحلية.
- بينت الدراسة أن أصعب المشكلات التي واجهت بعض المؤسسات محل الدراسة بنسبة ٧٧% عند تحويل بعض مجموعاتها إلي الشكل الرقمي هي مشكلة الكوادر البشرية ، ويليها على التوالي مشكلة الموارد المالية بنسبة قدرها ٧٧%.
- كشفت الدراسة أنه لا توجد من بين المؤسسات محل الدراسة مكتبة تستخدم أيا من معايير وأنواع واصفات البيانات (الميتاداتا metadata) .
- أظهرت الدراسة أن نسبة ٣٣% من المؤسسات محل الدراسة استعانت بمؤسسات خارجية للمساعدة في رقمنة مجموعاتها.
- تبين أن ٨٨% من المكتبات ليس لديها ميزانية مستقلة وإنما تعتمد في تمويل مشروعاتها على الدولة، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن ٥٠% من العاملين بالمؤسسات محل الدراسة يرون أن الدعم المالي المخصص لتمويل مشروعات التحويل الي الشكل الرقمي غير كافٍ على الاطلاق.
- أظهرت الدراسة أن نسبة ٧٠% من العاملين بالمكتبات محل الدراسة أفادوا بأنه لاتوجد خطط بشأن تسويق محتوياتهم الرقمية
- اتضح من الدراسة أن ست مؤسسات بنسبة ٦٦%، أفادت بأن لديها خطة مستقبلية لمشروع تحويل مخزونها من كتب التراث من الشكل الورقي إلي صيغة رقمية.

- بينت الدراسة أن نسبة ٣٣ % من المؤسسات محل الدراسة توجد لديها لوائح وتشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية، ولها الحق في نشر المحتوى الرقمي عبر موقعها الالكتروني.
- بينت الدراسة أن مابين ٧٠% إلي ٩٧% من العاملين بالمكتبات محل الدراسة يرون وجود مميزات للمكتبات الرقمية.
- بينت الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات محل الدراسة والتي تحول دون تنفيذ تحويل المجموعات بالمؤسسات مجتمع الدراسة إلي الشكل الرقمي هي غياب جهة مركزية للإشراف على المشروع بنسبة بلغت ٧١%، ثم يليها قلة الخبرة في إدارة مثل هذه المشروعات بنسبة بلغت ٦٤%، والتكلفة العالية لإنشاء مشروع الرقمنة بنسبة ٥٨%.
- خرجت الدراسة بتأييد جميع العاملين بالمكتبات محل الدراسة لضرورة إنشاء مشروع مكتبة وطنية رقمية ليبية تخدم مجتمع المعلومات في ليبيا، وقد بلغت هذة النسبة ١٠٠%.
- أظهرت الدراسة أن مابين ٩٠% إلي ٩٨% من العاملين بالمكتبات محل الدراسة يرون ميزة وأهمية الخدمات التي سوف تقدمها المكتبة الوطنية الرقمية الجديدة. وبينت أيضاً أن غالبية العاملين بالمكتبات محل الدراسة بنسبة بلغت ٦٧% لديهم ثقة عالية في إنشاء المكتبة الوطنية الرقمية في ليبيا
- أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلي البرامج والدورات والتدريبات اللازمة والمتطورة لتطوير قدرات ومهارات العاملين في المكتبات محل الدراسة.
- أظهرت النتائج أن العاملين بالمؤسسات محل الدراسة مؤهلين للتعامل مع تقنيات المعلومات بنسبة ١٠٠% ، وأظهرت أيضا أن أكثر العاملين بالمكتبات محل الدراسة أكدوا أنهم تلقوا برامج ودورات تدريبية قامت بها مؤسساتهم، حيث أفاد العاملون بنسبة بلغت ٩٦% بأنهم تلقوا دورات تدريبية على الأجهزة الإلكترونية (كالحاسبات الآلية).
- بينت الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلي تأهيل القوى البشرية العاملة وتدريبها حول إعداد المخططات الفنية لمشاريع لمكتبات الرقمية وفي مجال مشروعات التحول الرقمي
- أظهرت الدراسة من خلال رأى العاملين في مكتبات المؤسسات مجتمع الدراسة أن هنالك حاجة ماسة إلى استحداث وظائف جديدة للتعامل مع تقنيات المعلومات الحديثة.

هوامش الدراسة :

(١) محمد فتحي عبد الهادي. (١٩٩٣). المكتبات والمعلومات: دراسات في الإعداد المهني والببليوجرافيا والمعلومات.- ط١.-القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ص١٩٩.

(٢) حامد الشافعي دياب.(١٩٩٧). "الإنترنت وشيء من قضاياها في المكتبات ومراكز المعلومات"، وقائع مؤتمر تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف وقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة، ١ – ٤ نوفمبر، ص٢٢٧.

(٣) ريحي مصطفى عليان ،منال القيسي.(١٩٩٩). استخدام شبكة الإنترنت في المكتبات الجامعية (دراسة حالة لمكتبة جامعة البحرين)، رسالة المكتبة، المجلد ٣٤، العدد ٤، ص ٤- ٢٨.

(٤) أحمد أنور بدر.(١٩٩٦). علم المعلومات والمكتبات : دراسات في النظرية والارتباطات الموضوعية . ـــ ط١.ـــ القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر ، ص ٤٦٥.

(5) Chen. H. (2004) Digital library research in the US: an overview with a knowledge management perspective. Program: electronic library and information systems, Vol, 38 · No 3 · pp. 157-167

(6) Colvin, P.(1978) Organizing a library in Libya. Focus on International and Comparative Librarianship, Vol. 9، No. 2، pp. 17- 19

(٧) عبد الله الشريف ، محمد أحمد الطوير (١٩٩٨). تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية .-ط٢.- لبنان: دار الملتقى للطباعة والنشر، ص ص ١١ـــ٣٦.

(٨) الهيئة العامة للمعلومات (٢٠١٠) قانون إنشاء الهيئة. تاريخ الإطلاع ٢٥/٥/٢٠١٠م. متاح علي الموقع الآتي:

http://www.gia.gov.ly/modules.php?name=News&file=article&sid=73

(٩) ابتسام زحيكة. (١٩٩٩). تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات : الإنترنت محليا . ـــ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ص ٤٣٣.

(١٠) عبد المجيد الرفاعي. (٢٠٠٠). نظم المعلومات الحديثة في المكتبات والأرشيف.ـــ دمشق : النادي العربي للمعلومات٦٢-٧٠. <تاريخ الاطلاع ٢٠٠٨/١/٢٢>. متاح في :

http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/indexofderasa.htm

(11) Boone، M. D. (2001) Looking at four UK "hybrid" libraries. Library Hi Tech، Vol. 19، No. 1، pp. 90-96

(12) Slovney، S. M. (2004) .Usage Trends in a Digital Library: A Case Study of Iupac.org. Thesis (M.S) - University of North Carolina at Chapel Hill، November، 93 pages. Advisor: Deborah Barreau

(١٣) زينب محمد محفوظ .(١٩٩٧). السياسة الوطنية للمعلومات في العلوم والتكنولوجيا مع تقديم نموذج عملي للتنفيذ، وقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات تحت عنوان :تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكزالمعلومات العربية بين الواقع والمستقبل. نظمه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف وقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة : ١ – ٤ نوفمبر : ، ص٢٢٧.

(١٤) أحمد بدر.(١٩٨٨). مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات.-الرياض: دار المريخ للنشر،.- ص ١٧٤.

(١٥) محمد فتحى عبد الهادى.(٢٠٠٣). البحث ومناهجه فى علم المكتبات والمعلومات.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .- ص ١٣٠.

عنوان المجموعة البريدية للمجلة :

Post Message:
Library-Trends-owner@yahoogroups.com

Subscribe:
Library-Trends- Subscribe@yahoogroups.com

List Owner:
Library-Trends-owner@yahoogroups.com

obeikandl.com

obeikandl.com

رقم الإيداع: ٦٥٣٤